



6759

~~51A~~

(فهرسة ما شبة الشيخ الحضري على شرح الماوى على متن السمرقندية) \*

صفحة	
٣١	( لعقد الاول ) فى انواع الجار
٣٣	الفريدة الاولى فى تقسيم الجار الى استعارة وغيرها
٥٢	الفريدة الثانية فى تقسيم الاستعارة الى اصلية وتبعية
٦٨	الفريدة الثالثة فى تقسيم الاستعارة الى تحقيقية وتخييلية
٧٢	الفريدة الرابعة فى تقسيم الاستعارة الى ثلاثة اقسام مطلقة ومجردة ومرشحة
٧٨	الفريدة الخامسة فى كون ترشيح يجوز ان يكون حقيقة او مجازا
٨١	الفريدة السادسة فى الجار المركب
٩٥	( لعقد اثنان ) فى تحقيق معنى الاستعارة بالكناية
٩٩	الفريدة الاولى فى مذهب السلف فى الاستعارة بالكناية
١٠٦	الفريدة الثانية فى المكيد على مذهب السكاكى
١٠٧	الفريدة ثالثة فى استعارة بالكناية على مذهب الخطيب
١٠٧	الفريدة رابعة فى انه لا يجب فى صورة الاستعارة بالكناية كراى المظهر المشبه الموضوع بمحققته ام لا
١٠٩	( لعقد اثنان ) فى تحقيق مريضة لاستعارة بالكناية
١١٠	الفريدة الاولى فى مذهب السلف
١١٣	الفريدة ثالثة فى كون مريضة مكنية يجوز ان تكون غير تخيلية
١١٤	الفريدة ثالثة فى مذهب السكاكى
١١٥	الفريدة رابعة فى مذهب السكاكى
١١٦	الفريدة خامسة فى مذهب السكاكى

حاشية العالم العلامة حاتمة الحقين الشيخ محمد الخضرى  
على شرح العلامة الماوى تفهيمهما  
الله برحمته وأسكنهما دار  
كرامته  
آمين

6759  
SIA



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

فحمدنا يا من رزقت قلوبنا بقبلة خيرة الانام وجزدت أسرارنا عن علاقات الشر وتخييل  
 الاوهام ونستريدك من الصلاة والسلام على من جعلته المستعار منه كل كمال سيدنا محمد  
 المرسل بمحاسن الاخلاق وجبل الخصال وعلى آله وصحبه الذين أفصحوا بالبيان عن صريح  
 الشريعة للمقتدين وأوضحوا مجازات مكنت الحقيقة للمهتدين (أما بعد) فيقول فقير مولاه  
 والعقبة عن كل مأساة محمد الخضرى غفر الله له ولجميعه ووالديه وتطهر عن عنائته اليهم  
 واليه هذه حواش فائقة وتحقيقات رائقة على الشرح الصغير للعلامة المولى على  
 السمرقندي أودعت فيها زبد ماسطره الافضل الالوذعيه ووشحت ابتفائس أفكار عمارق  
 وراق ووشحت اعرائس أكرامه الملق وفق مع تحرير المعاني وتم ذيب المباني والله  
 المسؤول أن يجعلها حاصة لوجه الكريم ووسيلة للفوز لديه بجنان النعيم انه على ما يشاء  
 قدير وبالاية جدير (قول بسم الله الرحمن الرحيم) قد أفردتها بالتأليف من لا يخصى من كل  
 شقة فائق وأبدى فيها وأبدع من لا يستقصى من كل مدقق رائق ومع ذلك ما بلغوا معشار  
 ما انطوت عليه من لطائف الاسرار ونكات التفسير اذ لا يحيط بتفصيله وجله سوى اللطيف  
 الخبير كيف وقد قال الامام على كرم الله وجهه لو طويت لى وسادة اقلت فى الباء من بسم الله  
 الرحمن الرحيم وقر سبعين مرة ولا كرى ينقى التكلم عليها من الف الم شروع فيه تبركاً بخدمتها  
 واقفة بناء لا تار من سلف ولذلك قيل ان تركه قصوراً وتقصير وهذا الفن أعنى فن البيان اعما بحث  
 عن حال اللفظ من حيث الحقيقة ولجأوا الكنية لان موضوعه الالفاظ العربية من تلك الطبيعة  
 وحده تعلم بأصون يعرف بها ايراد المعنى لواحده بطرق مختلفة الدلالة فى الوضوح والظلمة مع  
 دعية مقتضيات الدال بحيث لا يوفق بالحدائق مقامية تغضى الحقيقة ولا يعكسه ككرم زيد فانه



بغيره بالحقيقة كذا يذكر في كتابه ككثير الرماد والتشبيه كمثل حاتم وبالاستعارة كذا يستعمل  
عند السعد وبعض هذه الطرق أوضح من بعض كما لا يخفى وغايته وفائدته معرفة أن القرآن  
مجهز وأن بلاغته خارجة عن طوق البشر من حيث اشتغالهم على الحقيقة وغيرها المناسب لكل منهما  
للمقام الذي وقعت فيه بحيث لو اختلفت الباطنة والظاهرة على أن يصدقوا حقيقة بدل مجاز مثلاً مع  
استيفاء المعنى المراد ومناسبة مقامه لمجوزاً واعتبروا بأنهم من لدن حكيم عليم نزله روح القدس  
من ربك بالحق ليثبت الذين آمنوا ويهدي إلى صراط مستقيم للمسلمين فيكونوا بسعادة الدارين مع الذين  
أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين واستمداده من كلام الله ورسوله  
وترا كيب البلاء ووضعه علماء البيان المتبعون كلام البلاء قيل أول من أتى فيه الشيخ  
عبد القاهر الجرجاني وشرفه بشرف فائدته وحكمه الوجوب كفاية ونسبته لغيره من العلوم  
المبينة وهذه هي المبادئ التي ينبغي تقديمها أمام كل علم ليكون الطالب على بصيرة وقد جمعها  
بقولي مبادئ أي علم كان حجة \* وموضوع وغاية مسقاة

وفضل واضح واسم وحكم \* مسائل نسبة عشرة نعت

ويتعلق بالبسملة منه خمسة مباحث (الأول في الباء) اعلم أن الباء وغيرها من حروف المعاني  
الواردة لمعان متعددة أن تبادرت منها تلك المعاني كالاستعانة والمصاحبة والسيبة في الباء فهي  
حقيقة في جميعها بطريق الاشتراك قرار من الحكم إذا تبادر علامة الحقيقة وأن لم تبادر منها  
كالاستعداد والانتها في الباء نحو شرين بماء البحر ونحو أحسن في فذهب البحر بين منع  
استعمالها في ذلك قياساً وحل ما ورد منه على التضمن والشذوذ فالتجوز عندهم في غير الحرف  
وهو العامل المضمن كتضمن شرين معنى روين وأحسن معنى لطف أو في الحرف لكن مع  
الشذوذ وذهب الكوفيين أن التجوز في نفس الحرف قياسي قال في المغني وهو أقل تعسفاً أي  
فتكون الباء في الأول استعارة تبعية لمعنى من وفي الثاني لمعنى إلى فعلم أن الباء حقيقة في كل من  
الاستعانة والمصاحبة وغيرهما من المعاني المتبادرة منها فإن جمعت هنا المصاحبة على وجه  
التبرك فلا تجوز فيها أصلاً على الظهور وباء المصاحبة هي التي يصلح موضعها مع كاهب بسلام أي  
معه وإن جمعت للاستعانة فلا بد من التجوز لأن بقاء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل  
الحقيقية كقطع بالسكين وتسمى بقاء الآلة أيضاً لكن في غير هذا المقام تأدبوا والتجوز أما  
بالاستعارة المكنية أن شبه اسم الله بالآلة الحقيقية في توقف وجود الفعل معتد به عليه والباء  
تخييل أو التبعية أن شبه مطلق الاستعانة بغير آلة حقيقية بمطلق استعانة بآلة حقيقية فسرى  
التشبيه للجزئيات فاستعملت الباء من الاستعانة الجزئية بالآلة الحقيقية للاستعانة الجزئية  
بغيرها أو بالمجاز المرسل بمرتبة لعلاقة التقيد أن استعملت الباء في مطلق آلة الصادق بالحقيقة  
وغيرها أو بمرتبتين أن استعملت في مطلق آلة ثم في الآلة غير الحقيقية من حيث خصوصها لا من  
حيث كونها فرداً من مطلق آلة وتقرير التجوز بهذا الوجه هو ما في رسالة التسمية للصبان وقرره  
الخادمي كما في الامرو وغيره بأن الاستعانة حقيقة انما تكون بالذات لا بالاسم أي فشبه الاستعانة  
بالاسم بالاستعانة بالذات ثم استعملت الباء اهـ وينبغي حمله على أن المراد ذات الآلة الحقيقية  
فيرجع للأول لآلات المعنى كما نوههم لأن بقاء الاستعانة لا تدخل عليه لما في الكشف عند قوله

قوله إذا التبادر الخ لا يرد  
أن الحمل على المجاز أولى من  
الحمل على الاشتراك كما في  
جمع الجوامع وغيره لأن محله  
عند تيقن حقيقة أحد المعاني  
وجهل حال الآخر اهـ  
مؤلف



تعالى وما توفيقي الا بالله حيث قد رباعانة اقله قال لان اهل اللسان يكرهون ادخال الباء  
 على الفاعل لا يهام كونه آلة للمشاع من دخول الباء على الآلة اه نعم ان قدرا متعلق من مادة  
 الاستعانة كان اصل الباء الدخول على ذات المعنى اكن ليست هي بآلة الاستعانة بل هي مجرد  
 التعدية فتأمل هذا وقال في المعنى الباء اصل وضعها الاصلاق وهو معنى لا يفارقها ولهذا اقتصر  
 عليه من أي لان بقية المعاني ترجع اليه والاصلاق اما حقيقى كما سكت بزيدا اذا قبضت على شيء  
 من جسمه أو على ما يحبس من ثوب أو غيره أو مجازى كمررت بزيدا أى ألصقت حرورى يمكن يقرب  
 من زيد اه لكن نازعه الدماميني في مسألة الثوب واستظهر أنه اله اق مجازى لجاورة الثوب لزيد  
 لا حقيقى واجاب الشنقى بأن اللغة لا يناقش فيها هذه المناقشة فحاصل ثوب زيد يقال افه انه  
 ماسك لزيد اه وعلى هذا فان استعملت في الاصلاق على وجه التبرك كانت حقيقة قال الخادى  
 لكنه الصاق مجازى لامتناع اجتماع القراءة وذكر اسم الله تعالى في آن واحدا كون اللفاظ  
 سائلة ليست ببارة اه ورد بأن الاصلاق في كل شيء بحسبه فالصاق لفظ لا خروعه عقبه على  
 أن أهل اللغة لا يعتبرون مثل هذا التدقيق كما ترى في مسألة الثوب وأيضا فيجوز تقدير المتعلق  
 نحو أبتدى لأقرأ أى ألقى ابتدأى اسم الله أى بذكره نعم هو حذو الصاق معنوى فهو ذهب  
 الله بنورهم أى ألحق الأذهاب بنورهم بخلافه على تقدير أقرأ فانه محسوس بسماعه كافي  
 فهو حلفت بالله أى ألصقت حلقى بالله أى بذكره لا بذكر غيره فتأمل وان استعملت في الاستعانة  
 والمصاحبة فهي مجازا ما بالاستعارة انبعية ان شبه ارتباط الاستعانة مثلا بارتباط الاصلاق  
 ثم استعيرت الباء للاستعانة بطرية أو مجازا من رسل بمرتبة أو بمرتبة كما مر هذا ما ذكره هنا  
 وصريحه مغيرة الاصلاق للاستعانة مثلا وظاهر المعنى أن الاصلاق معنى كلى يعنى معنى الباء  
 وسرح به الصبان في رسالة بسمله وعليه فان استعملت في الاستعانة مثلا من حيث كونها فردا  
 من الاصلاق فلا تجوز أصلا ومن حيث خصوصها فجاز من رسل بمرتبة كما هو شأن استعمال الكلى  
 في بعض افراده ثم لا بد من التجوز ثانيا لما مر أن الاستعانة انما تكون بالآلة الحقيقية فالباء  
 حينئذ مجاز على مجاز الاول في نقلها عن الاصلاق الى الاستعانة والثانى في نقلها عن الآلة  
 الحقيقية الى غيرها وقد قيل بمنعه لان المعنى المجازى أخذ اللفظ تطفلا فلا يملك التصرف فيه  
 والحق جوازها كما في الاتقان لان اعتبار العلاقة صيرها كالوضع له على أن الوضع النوعى ثابت  
 للمجاز ومنه قوله تعالى ولكن لا تواعدوهن سرا فاستعمل أولا السر الذى هو ضد الجهر في الوطاء  
 مجازا كونه لا يكون الاسر ثم نقل عن الوطاء الى سبه وهو العقد فهو مجاز على مجاز علاقة الاول  
 اللازمة والثانى السببية هذا والاولى جعل الباء للمصاحبة على وجه التبرك لما فيه من التادب  
 مع اسم الله تعالى والعظيم له ما ليس في الاستعانة لا يهامها أن اسم الله تعالى آله غيره مقصود لذاته  
 وكون الملاحظ في اجتهاد الوقف الفعل على الآلة وعدم وجوده بدونها لاجهة عدم قصدتها بالذات  
 لا يدفع الايراد لبقاء الابهام فان قلت هلا منع لما فيه من ايهام ما لا يليق فالجواب ما قاله العدوى  
 في حاشية ابن عبيد الحق ان محل منع الموهم اذا لم يرد والامتنع كالصبور وقد ورد في الشرع  
 ما يدل على جواز استعانت به ونحوه قال الصبان في رسالته والوارد نحو يا قوم استعينوا بالله  
 فاذا استعنت فاستعن بالله ثم اعرضه بما حاصله ان الباء في مثل ذلك ليست للاستعانة بل لمجرد



التعددية كما في رسالة التثنوي وغيره فان قال تقاس بآء الاستعانة على ذلك لاشتراكهما في تضمين الاستعانة وفي أن المستعان به غير مقصود لذاته فقد يتوقف في بيان القياس هنا اه يعني أن جواز اطلاق الموهم لا يثبت بالقياس بل لا بد من اطلاقه نصافان قلت يستدل على الجواز بنحو وما توفيقي الا بالله قلت لا يصح لأن تقديره باعانة الله كما مر فهي بآء السببية لا بآء الاستعانة والفرق بينهما ان بآء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل أي الواسطة بين الفاعل والمفعول كبريت القلم بالسكين وبآء السببية هي الداخلة على سبب الفعل نحو مات زيد بالجوع ونسبي تعليلية أيضا كما قاله أبو حيان والسيوطي وغيرهما وفرق الشيخ يحيى بين العلة والسبب بأن العلة متأخرة في الوجود متقدمة في الزمن وهي العلة الغائية والغرض وأما السبب فتقدم ذهنا وخارجا كذا في حواشي الاثنوني والله سبحانه وتعالى أعلم (المبحث الثاني) في حذف المتعلق مجازا بالحذف ان لم يشترط فيه تغيير اعراب الباقي بسبب الحذف فان اشترطناه كسأل القرية قلا ومجازا بالزيادة ان قبل بزيادة الباء أو لفظ اسم ومعنى كونهما مجازين أنهما ما خلاص الاصل لا الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له الا في (المبحث الثالث) اضافة الاسم حقيقة ان أريد من الجلالة الذات وبيانية ان أريد منه اللفظ والبيانية مجازا بالاستعارة التبعية لأن الاضافة نسبة جزئية حقيقة لها تخصيص الاول بالثاني أو تعريفه لا يمانه فشيء ارتباط الاول بالثاني على وجه البيان بارتباط التخصيص الجزئي أو التعريف بجامع مطلق التعاق ثم استعيرت صورة اضافة التخصيص الجزئي للبيان الجزئي وفي هذا الكلام تساهل سهل وسيأتيك تحقيقه في آخر الفريدة الثانية (المبحث الرابع) لفظ الجلالة كسائر الاعلام حقيقة لاستعمالها فيما وضعت له وقيل واسطة بين الحقيقة والمجاز لانهم من خواص الكليات والاعلام جزئية قال الخادمي ومقتضى الظاهر خطاب المستعان به بحيث عدل عنه الى الاسم الظاهر الذي هو من قبيل الغيبة كان التقاطعا على مذهب السكاكي وهو مما اختلف في كونه حقيقة أو مجازا اه ولا يخفى أنه يكون أصل الكلام حيث تنبذك باسم الله ونسبه من البشاعة ما لا يخفى اللهم الا أن يجري على زيادة لفظ الاسم فتكون الباء داخلة على الجلالة وبقدرة المتعلق من مادة الاستعانة لما علمت مما مر فتدبر (المبحث الخامس) الرحمن الرحيم من الرحمة وحقيقة مراقبة القلب المقنضة للاحسان وهي مستحيلة تعالى فيراد منها ما ينشأ عنها وهو الاحسان ثم يشتق منها الاسمان فهما مجازا مرسل تبعي علاقته السببية أو كتابية وهو اللفظ المستعمل في حقيقة مراد الله لا يمانه فالاسمان كتابية عن الاحسان اللازم لحقيقة ما وقد صرحوا بأنه لا يضر استحالة المعنى الحقيقي للفظ السكاكي ولا استحالة لازمه لأن المعنى الحقيقي للكتابة غير مقصود بالذات كما عليه المحققون في قوله تعالى ليس كمثل شيء انه باق على حقيقة من نقي مثل المثل اكن المراد لازمه وهو نقي المثل لانه حيث اتنى المثل عن بمثله في جميع أوصافه فقد اتنى عنه كفواهم مثلك لا يجمل فانهم نفوا الجمل عن مثله والمراد نفيه عنه فالآية من باب الكتابة وان كان لازم معناها الحقيقي مستحيلة لان نقي مثل المثل يلزمه اثبات المثل لكن ليس ذلك مراد اقل حاجته الى زيادة الكاف ولا الى جعل مجرورها بمعنى الصفة أو الذات وبعد في جواز الكتابة في الاسمين الكريمين وقفة لما سألني من الفرق بينهما وبين المجاز بأن القرينة ان لم تمنع من ارادة الحقيقة فكتابة والافجاز ولا شك أن القرينة هنا وهي استعانة

قوله صورة اضافة الخ ان  
قبل صورة الاضافة ليست  
بكلمة مع أن المجاز المصطلح  
عليه هو الكلمة المستعملة  
الخ أجيب بأنه وان لم  
تكن كلمة حقيقة هي في قوة  
الكلمة اه مؤان



معنى الرجة عليه تعالى مائة من الحقيقة قطعاً كيف تصح الكتابة والتسكيق ولا يضر فيها استحالة الحقيقة ولا لزومها غلط لأن المراد بالاستحالة فيه عدم الوجود لا لزوم محال على إرادته واللام يتم الفرق المذكور لأن المحال قرينة تمنع الحقيقة قطعاً وبديل ما مثلاً وبه من أنه يقال كثير الرماح وطويل النجاد كناية عن الكرم وطول القامة وإن لم يكن له رماح ولا نجاد لأن المعنى الحقيقي ليس مقصوداً فلا ضرر في استحالة أى عدم وجوده ومع ذلك قرينة المدح لا تمنع إرادته ولا يلزم عليها محال بخلاف ما هنا فتأمل بانصاف وسيأتى في تعريف الكناية عن صاحب الكشف ما يؤيد ذلك والله الحمد ويحتمل أنهم ما استعاره تشبيهاً بأن تشبه حال الله تعالى في إصالة النعم إلى عباده بحال ملك رقيق على رعيته فأوصلهم أنعامه بجماع إن كلاً حالة عظيم مستول على ضمه في ثم استعير اللفظ الدال على حال الملك وهو رحن أو رحيم أي - ما كان إلى حال الله تعالى فإن قلت إن اللفظ في التثنية لا بد أن يكون مركباً أي متعدداً نحو تعدد رجلي وتوخر أخرى كما يجب أن يكون المشبه والمشبّه به ووجه التشبيه حالة منتزعة من متعدّد فكان ينبغي أن يقال الرحن لعباده والرحيم لهم إجماعاً به يوزن الاقتصار على أهم المركب ويرمز به إلى الباقي لأن كلامهم ما يرمز إلى المرحوم ولا شك أن المشبه به حال منتزعة من الملك ورعيته وقوله معهم وكذا التشبيه ووجه التشبيه كل منهما حالة منتزعة من متعدّد قال الأمير على أنه يمكن اعتبار الاستعارة في مجموع الرحن الرحيم وهو متعدّد على معنى هيئة إصصال الجليل والدقيق وفيه نظر ظاهر لأن معنى كون اللفظ في التثنية مركباً أن يكون بحيث يدل على جميع الأشياء التي انتزع منها الهيئة المشبه بها على ما تراه في تقدم رجلاً وتوخر أخرى فإن التشبيه به هو الهيئة المنتزعة من التقديم والتأخير والرجل واللفظ دال على الجميع ولا شك أن التشبيه به هنا هيئة إصصال الجليل والدقيق من الملك لرعيته لا مجرد هيئة إصصال الجليل والدقيق من غير ملاحظة موصلي وموصل إليه - لأنه لا بد قبل فحجب أن يدل اللفظ على جميع هذه الأشياء مع أنه لم يدل إلا على إصصال الجليل والدقيق دون الرعية فالجواب الأول هو السديد كما لا يخفى فلا تكن أسير التقليد واطلاق الحال على الله مستعمل في كتب الكلام للبيان فلا ضرر فيه ولا يرد أن التشبيه هنا أقوى من التشبيه به وإضافي التشبيه أساءة أدب لأنه مجرد البيان والتقريب لا قول بما الفقه وقد قال تعالى مثل نوره كشكاة وما يحسن هنا ما نقل أن أبا تمام لما أنشد قصيدته التي يقول فيها

أقدام عمرو في سماحة حاتم \* في حلم أحنف مع ذكاء باس

قال بعض أعدائه في الحضرة ما في هذا كبير مدح قد شبهت الملك بأجلاف البوادي فقال بديها

لا تنكروا ضرب لي من دونه \* مثلاً يقرب في الندى والباس

فإنه قد ضرب الأقل لنوره \* مثلاً من المشكاة والنبراس

ثم إن الرحن لم يستعمل في غيره تعالى فهو مجاز لا حقيقة له في الاستعمال ككتفاه بوضعها أو يستعمل المصداق على ما اختاره في جمع الجوامع وقواه في مسيلة رحن الإمامة استعمال فاسد جاهل به عليه التعنت في الكفر وأشد أولان المختص به تعالى المعروف بال دون غيره وكلها معترضة كما بينه المصنف في رسالته والذي اختاره ما قاله العز بن عبد السلام أنه مختص بالله تعالى شرعاً لا لغة وعليه فلا حقيقة في الاستعمال أيضاً وبجمله السهولة لأنشاء التبرك



فهو بجواز محلا لفته الضدية كصبيخ العقود والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله الحمد لله) لما كان  
مضمون البسملة التبري من القوة والاعتراف بأن الفعل انما هو بمجوعة رجته ناسب تعقيب  
ذلك بشكره والثناء عليه حيث ان الامر كله منه والله فهم ما جلتان مستقلتان على هذا المشهد  
ويشهد له افراد كل حديث وقد اقتصر كثير من الائمة على البسملة لان فيها حمدا وأما قول الشيخ  
ابن العربي ان بسم متعلق بالحمد لان الله تعالى لا يحمدا الا باسمائه الحسنى ولا ينبغي أن يتكلف  
في القرآن محذوف الا ضرورة ولا ضرورة هنا قال وامام منع النجاة عمل المصدر وخرافتهم  
عندي كافي الفترحات فهو كما هو ظاهر سياقه في القرآن فقط فلا يأتي هنا وان اشترت نقله مطلقا  
حتى جعل دافعا للتعارض بين حديثي البسملة والحمدلة لان البدع في ما واحد على هذا واستبعد  
كما ذكره الطبراني الكبير في شرح البهجة بان التصديق بالذات الى نفس الحمد لا الى متعلقه من  
كونه اسما أو غيره ثم هو لا يتشبه عند من يرى ان البسملة ليست من الفاتحة لاسيما وقد نقل أنه  
مالكي لكن في كلامه ما يقتضي اجتهاده كقوله

الحمد لله

نسبوني الى ابن حزم واني \* لست بمن يقول قال ابن حزم  
لا ولا غيره فان مقال \* قال نص الكتاب ذلك على  
أويقول الرسول أو أجمع الخلق على ما أقول ذلك حكيم

أفاده الامير ثم انه ختار الحمد بالجملة الاسمية لانها مفتوح الكتاب العزيز ولا فادتها الدوام  
والاستمرار بسبب العدول عن أصلها وهو الفعلية اذا اصل حدث أو أجد حمد الله فحذف  
الفعل اكفا بدلالة مصدره عليه ثم عدل الى الرفع لقصد الدوام ثم أدخات اللفظ  
الاستغراق أو غيره كافي الاشعوني وغيره وانما جعل الله خبرا لمتعلقا بالمصدر والخبر محذوف  
منه لان الشائع في العدول أن يجعل مفعول الفعل خبرا عن المصدر كافي الاطول ومقتضاه  
أنه لو لم يعدل الى الرفع وقبل حمد الله بالنصب لاتفقت الدلالة على الدوام وهو ما صرح به  
الرضي لان بقاء النصب صريح في ملاحظة الفعل وتقديره وهو يدل على التجدد فلا يستفاد  
الدوام الا بالعدول الى الرفع وهذا ما جرى عليه صاحب الكشاف والمفتاح وقال الشيخ  
عبد القاهر لا دلالة للاسمية الاعلى مجرى ثبوت المحول للموضوع فزيد منطلق لا يفيد سوى  
ثبوت الانطلاق لزيد ولا دلالة له على الدوام أصلا لجمع السعد بينهما بأن الشيخ تظر الى أصل  
وضعها وهما انظر الدلائل العقلية من قرائن الاحوال والعدول عن الفعلية حيث كانت  
هي الاصل بأن كان المسند اليه مصدرا كما هنا فان المصدر كما هو ما يستعمل منصوبا على  
المنعولية المطلقة بفعل محذوف أو مذكور خفيث ورد مر فوعا علم أن أصله النصب وأيضا  
فان المصدر يدل على حدث متعلق بمحله والاصل في الاخبار عن ذلك الحدث أن يكون بالفعلية  
لدا لالتها على وقوع ذلك وتجدده في زمن مخصوص وخالفه حقيقته وحمل كلاهما على اصل الوضع  
وهو مردود كما بين في محله فتخلص أن الاسمية تدل على الدوام اما بسبب العدول عن  
الفعلية حيث كانت هي الاصل او غيره من القرائن ورجح بعضهم أن دلالتها على ذلك بفعلية  
الاستعمال ان قلت الاسمية هنا خبرها طرف متعلق اما بفعل أو اسم فاعل بمعنى الحدوث  
بقريته عمله في الطرف فيكون في حكم الفعل والاسمية التي خبرها فعل تفيد التجدد



لا الدوام أجيب بان المتعلق يجوز كونه اسم قابل بمعنى الدوام ويكتفى في عمله في الطرف راتحة  
 الفعل وان كان لا يعمل في غيره يتدلى ان محل ذلك اذا لم يوجد داع الى الدوام والعدول  
 المذكور داع اليه كما ذكره القنري بقى أنه اختلف هل الحمد بالجملة الاسمية أبلغ أم بالمضارعية  
 والذي حققه سم كان نقله الصبيان وغيره أن لا يطلق القول في ذلك بل الاسمية أبلغ من حيث ان  
 الثناء فيها بصفة معينة وهي مالكية الحمد واستحقاقه والاعين أوقع في النفس والمضارعية أبلغ  
 من حيث صدق المجود به فيها بجميع الصفات ويهضمها اذ معنى أجد الله أثني عليه بالجميل وكل  
 صفاته بجميل فالضارعية أكثر فائدة اه قات هذا وجود في الاسمية أيضا اذ معنى الحمد لله الثناء  
 بالجميل ثابت لله في صدق الثناء بكل الصفات ويهضمها وتزيد بالثناء بصفة معينة فتكون أبلغ  
 كما لا يخفى نعم الاسمية تدل على الدوام كما علمت وهو يناسب الذات والصفات والمضارعية تدل  
 بواسطة غلبة الاستعمال على الاستمرار التجدي أي تشعر السامع بأن التكلم سيحده مرة  
 بعد أخرى وذلك يناسب تجدد النعم ولوجهات أبلغية الفعلية بان الثناء فيها تعدد لا شعارها  
 بتحديد الفعل مرة بعد أخرى الى غير نهاية وفي الاسمية ثناء واحد وهو التلطف بها الكان أولى  
 فتأمل ثم هذه الجملة ان كانت خبرية لفظا ومعنى فلا تجوز فيها ويحصل بها المطلوب وهو الثناء على  
 الله في الابتداء لئلا لتهاء على صفة استحقاق الحمد أو مالكيته فهو جدد صريح وأما قولهم الاخبار  
 بالحمد يفتن الحمد فانما ذلك بالجملة الفعلية لتضمنها أن المجود أهل لان يحمد وأما الاسمية فهي جدد  
 صريح فتنبه لذلك وان كانت لانشاء الثناء فهي مجاز مرسل علاقته الضدية والله سبحانه وتعالى  
 أعلم (قوله الذي الحمد الخ) الحمد مبتدأ وحقيقة خبر والجملة صلة والظرف اما لغو متعلق بالحمد  
 أي الذي جده حقيقة أي حقيقي أو مستقر حال أي الحمد حقيقة حال كونه مستحقا وما كل  
 الوجهين واحد والظرف خبر وحقيقة حال أي الحمد مستحق له حال كونه حقيقيا والاول  
 بوجهيه أظهر لان القصد الحكم على جده تعالى بالحقيقة وعلى جده غيره بالمجاز لا الحكم بان الحمد  
 الحقيقي مستحق له لان ذلك مستند من جملة الحمد لله ثم ان الموصول كل شئ يؤذن بالعلية فيكون  
 المعنى الحمد ثابت لله لاجل كون جده حقيقيا أولا لاجل استحقاقه للحمد الحقيقي على الاعرابين  
 وفيه ما لا يخفى أما أولا فلان من الحمد الحمد القديم وليس ثبوته لله ملائشي لا بصفة ذاتية ولا  
 فعلية وأما ثانيا فلان استحقاقه الحمد لحوادث ليس بخصوص تلك الصفة أعني كون جده حقيقة  
 بل لانه الاله الحق المتصف بالصفات الجميلة المنعم بجميع النعم ويحجب عنه ما بانه ليس ذلك كله  
 المصون الجملة الذي هو استحقاق الحمد بل لثناء به من التكلم أقاد بعضه الحشي ابن يونس  
 فاعترضه العلامة الامير بان العلماء انما أوردوا هذا حيث تكون الصلة من جنس الانعام كقول  
 السمرقندي في شرح رسالة الوضع العنصرية الحمد لله الذي خص الانسان بمعرفة أوضاع البيان  
 وأين هذا من ذلك بل لو كان الايراد هنا تعليل الشئ بنفسه كان أظهر فتدبر اه ولا يخفى ان  
 قوله انما أوردوا هذا الخ لا يقتضي عدم ورود هنا أيضا لحوال لاقتصار في بعض المواضع على  
 أنهم أوردوه في نحو الحمد لله العالم بالكليات والجزئيات والعالم صفة ذاتية لامن جنس الانعام  
 نعم يرد هنا أيضا على الاعراب الاخير دون ما قبله تعليل الشئ بنفسه اذ المعنى الحمد مستحق لله  
 لاجل استحقاقه الحمد الحقيقي ويحجب عنه بما رأوا بان المراد من المعلة استحقاقه لما به الحمد

الذي الحمد



ومن المعلن الافراد وحيتث نذير الاشكال المازق قطعاً تأمل منصفاً بقى أن المحمود عليه لا بد  
أن يكون اختيارياً وكون حجة تعالى حقيقة أو استحقاؤه العمل بالحقيقة ليس اختيارياً لأنه  
أمر واجب الثبوت لا يمكن الاتفكال عنه كسائر صفاته الذاتية وبالطواب بأن المراد الاختيارى  
ولو حكاه هو ماله دخل مما فى صدور من عمل اختيارى ولو بالشرطية قد تدخل ذات الله وصفاته  
لا يقع الا فى صفات التأثير كالكثرة والارادة وما توقف عليه كالعالم والحياة لافى نحو ما هنا  
ولا فى نحو السمع والبصر والكلام لعدم توقف الفعل عليها كما هو مقرر فى الكلام اللهم  
الا ان يجاب بأن المراد بالاختيارى ما ليس بطريق القهر والايجاب من الغير أو بأن الصفات  
ليست بغير الذات المؤثرة فصيح كونهم امصدر أفعال اختيارية بهم هذا الاعتبار والله سبحانه وتعالى  
أعلم (قوله الحمد له) أظهر مع تقدم المرجع قال الأمير لزيادة التحسين وإظهاراً لناموس  
الحضرة العلية حيث لم يحتج فى حقه بالاضمار والخفاء بخلاف غيرهما قال وهو لغيره كأنه خائف  
من التصريح بالحمد لكونه على خلاف الأصل وهو فى غاية النقاسة وأما التعليل بكرة نوالى  
الاضمار لوقال هو وهو فلا يحسن لأن الكراهة بالشأن لوقوع الاول فى مركزه وكذا كونه  
للتأذذ ليس لفظ الحمد مقصود الذاته حتى يتلذذ بذكره وليس هذا من مقام

الحمد له حقيقة

• ليلى منكن أم ليلى من البشر • كما لا يخفى ويحتمل أنه أظهر لتخالف الجدين معنى بأن يراد  
من الاول الحمد القديم أو المقالى ومن الثانى غيره أو يراد من أحدهما الحامدية ومن الآخر  
المحمودية أى الكون حامداً والكون محمداً لكن استبعد هذا بأنهم ما كونا نسياناً بامان  
لله صدره فالأولى بقاؤه على المعنى المصدرى أعنى نفس الشاء وفعل الفاعل اهـ (قوله حقيقة)  
أصله حقيق وصف من حق اذا ثبت فلا يستعمل الا تابعاً لموصوف ملقوظ أو مقدر فمقل وجعل  
اسم جنس للفظ المستعمل فيما وضع له وهو الحقيقة اللغوية أو لاسناد الشئ لمن هو له عند المتكلم  
وهو الحقيقة العقلية فلحققة السال لالدلالة على النقل من الوصفية الى الاسمية فهو الآن حقيقة  
عرفية على سبيل الاشتراك بين اللفظ والاسناد والمراد هنا الحقيقة العقلية لا اللغوية لأنه ربما كان  
الثناء بلفظ مجازى ولما قلت ببقوله وهو لغيره مجاز فان المراد به العقلى وهو اسناد الشئ لغيره من  
هوله فلا يستند الحمد بالحقيقة الاله تعالى اذ لا منعم فى الواقع غيره الا أن حالنا كحقيقة التله ترى سن  
القلم دون الكاتب والادابة تألف السائس دون ربهم وانما العبيد كالكفاة تجري منها الماء  
والباب تخرج منه الناس كما قال الخواص والله خلقهم وما يعاملون غاية الامر أنه متزه أن  
يكون محلاً لاعراض فطلبت الاعمال محلات قوم به لان العرض لا يتوهم بنفسه ههكذا قرر  
الشعرانى قال العلامة الأمير وعليه فالمراد بالحقيقة هنا ما أتى على الأصل ونفس الامر وبالجواز  
ما خالف الأصل وانبنى على التسميح ولا يصح أن يراد البياني لافى الطرف وهو اللغوى ولا فى  
الاسناد وهو العقلى لان الحمد باعتبارهما حقيقة لله تعالى ولغيره لانه وان كان لا تأثير لغيره تعالى  
الا أن اللة تنبنى فى مثل ذلك على الكسب والظاهر والالزم سدا باب الحقيقة من غيره تعالى  
فتبصر اهـ وفيه أنه لا معنى لكون هذا الجواز مبنياً على التسميح وخلاف الأصل الا أنه مستند  
لغيره من هوله كما بينه بقوله اذ لا منعم الخ وهذا معنى الجواز العقلى لا ريب ولا يلزم من ذلك سد  
باب الحقيقة لان الشارح نظرياً بين الحقيقة والواقع ونفس الامر فرأى الحمد لغيره تعالى مستنداً

اغبر من يستحقه فسما مجازا ولو نظر لظاهر لم يقل انه اغبره مجاز لان اسناد الحمد الى زيد المعطى  
 لا يسمع فيه ولا خلاف الاصل بل هو حقيقة عقلية بحسب اللغة كاسناد الاعطاء اليه لو وجوده  
 منه بحسب الظاهر فتأمل ويحتمل ان المجاز بمعنى الطريق الحديث لا يشكر الله من لا يشكر  
 الناس قال المنذري روى بنصب الجلالة والناس وبرههما وبنيصب أحدهما ورفع الآخر  
 وفي الحديث القدسي لم تشكرني اذ لم تشكر من هي على يده فحمد غيره تعالى طريق الحمد له اما لان  
 فيه امتثال الامر بالجملة كافاة وهو حمد أولاته منبه لجمده بالطريق الاخرى اذ هو الفاعل الحقيقي  
 فهو أولى أن يحمداً ولاته بنفسه حمد لانه حيث كان الحمد لاجل الجليل فهو وآيل لصاحب الجليل  
 تطبر ما قيل في حديث يسب ابن آدم الدهر وانا الدهر معناه ان جعل لي لا الدهر أفاده الاسير  
 (قوله وهو لغيره) الجار والمجرور متعلق بعمد وف حال بناء على مذهب البصريين من منع اعمال  
 ضمير المصدر مطلقا وماؤه يؤول وهو المختاراً ويضمير المصدر بناء على جواز اعماله مطلقا عند  
 الكوفيين أو في الطرف فقط عند الرمانى وابن جنى وكلام المحشى يوههم عدم الخلاف في عمله  
 في الطرف مع أنه خلاف المختار والواو لعطف الجمل لا المقدرات لا يلزم العطف على معمولي  
 عاملين مختلفين المعمولان هما الحمد وحقيقة والعاملان الابتداء في الاول والابتداء في الثاني  
 وهو ممنوع مطلقا عند سيبويه ومن وافقه وعند الكسائي والقراء اذ لم يكن أحد العاملين جاراً  
 مقدماً كما هنا بخلاف نحو في الدار زيد والجار عمو وبه عطف الجرة على الدار وجر وعلو زيد اللهم  
 الآن يبنى على ما نقل عن الاخفش من جوازه مطلقاً وعلى ان العامل في كل من المبتدأ والخبر  
 لا يبتدأ فيكون العطف حذو على معمولي عامل واحد وهو جواز اتفاقاً أو ما اغيره فليس معطوفاً  
 على له حتى يكون معمولاً للعمد المتقدم كما في المحشى لانه اما معمول لضمير المصدر أو الحال  
 محذوف من ضمير المذنب فتأمل (قوله المحيط) بالجزء سبب للجلالة وعلمه فاعل أى المعلق عليه  
 بجميع ما ذكر تعلق انكشاف تام فلا يقال الاولى المحيط بعلمه على أنه تغاير بين الذات  
 والصفات فهم الاسناد أياً كان (قوله بأسرار البلاغة) الاسرار النكات التي يأتي بها المتكلم  
 في كلامه كالتأكيده المنكر والاضافة من اضافة السبب للمسبب ان أريد بلائمة الكلام لانه  
 تلك النكات سبب في بلائمة أى مطابقة مقتضى الحال لأنهم جازيت لها كما هو ظاهر  
 وبالعكس ان أريد بلائمة المتكلم وهي قدرته على الكلام البليغ لان تلك النكات تتسبب عنها  
 ولا توصف الكلمة بالبلاغة في اصطلاحهم لكن نقل العدوى في حاشية ابن عبد الحق القول به  
 عن بعض المتأخرين كالمشدة في مقام الانكار توصف بالبلاغة أى المطابقة لمقتضى الحال  
 وهو خلاف المعروف \* (ذئبة) \* لنكات جميع نكتة وهي ما يحفره الانسان بخوء وعند  
 تفكره في أمر ما مشقة من النكت وهو الحفر في الارض وذلك دأب المتفكر غالباً مشبه بها  
 المسألة الطيفة المقبرة عن نظائرها في الحسن بجماع القزاه ولك ان تعتبر مناسبة التسمية  
 حصول المسألة مع الحفرة عقب التفكير فان الانسان اذا تفكر في ابراز حقيقة نكت في الارض  
 غالباً اذا حصلت الحقيقة وافاق من تفكره رأى النكتة أمامه فسميت بها المسألة لخصواها  
 عندها (قوله ووجوه البراعة) الوجوه استعاره تصريحية للطرق والانواع بقرينة الاضافة  
 وهي تخيل للمكنية في البراعة حيث شبيهت بأصحاب الوجوه تشبهاً وهو مصدر بريد

وهو اغبره مجاز المحيط  
 علمه بأسرار البلاغة  
 ووجوه البراعة



ككرم فاق أقرانه كالبلاغة مصدر بلغ لأن فعالة يتقاس في مصدر فعل المضمر العين بحزل  
جزالة (قوله ودلائل الأبحاز) أي علاماته الدالة عليه وهي الأمور التي يعجز عنها غير الرسول  
ومعنى الأبحاز في الأصل إثبات العجز أطلق على إظهار صدق الرسول في دعواه الرسالة لأنه  
يلزمه إثبات عجز الغير وإظهاره ولا يفتنى ما في كلامه من براعة الاستهلال وهي الإتيان في أول  
الكلام بما يشهر بالمقصود الذي سبق الكلام لأجله فهي من إضافة الصفة له ووصف إذا المعنى  
الاستهلال البارع أي القائق على غيره في الحسن بسبب دلالة على المقصود أو على معنى في أي  
البراعة في الاستهلال والاستهلال لغة الابتداء يقال استهلت السماء إذا نزل أول مطرها كافي  
الصباح وفيه مع براعة الاستهلال التورية بكافي الشيخ عبد القاهر أسرار البلاغة ودلائل  
الأبحاز وما للطف ما أنشد ابن أبي عمير لعماد الدين

أرى العقد في ثغره محكما \* يرينا الصلاح من الجوهرى  
وتكملة الحسن إضاحها \* رويناه عن وجهك الأزهرى  
ومشور دمعى غدا أجرا \* على آس عارضك الأخضر  
وبعت رشادى بنى الهوى \* لأجلك باطلعة المشتري

ودلائل الأبحاز والصلاة  
والسلام على سيدنا محمد

(قوله والصلاة) استعملها في معانيها حقيقة على المشهور من أنها من المشترك اللفظي بين  
الرحمة من الله والدعاء من الآدميين لكن تعديتها على ما استعاره تبعية كما سيأتى أو لتضمنها  
معنى العطف فتجربى على الخلاف في التضمن أهو مجاز أم حقيقة كالتعريض أم جمع بين  
الحقيقة والمجاز أم على ما في المفتى من أنها من المشترك المعنوي لأن أصل وضعها العطف وهو  
أمر كل شئ يشمل جميع هذه المعاني فالعطف من الله معناه الرحمة ومن الآدميين معناه الدعاء  
فتجربى على الخلاف في استعمال الكل في بعض جزئياته هل هو حقيقة مطلقاً أو إن استعمل  
فيه من حيث خصوصه بأن قصد أن الكل هو هذا الخاص كان مجازاً أو الحقيقة فإن جرينا  
على أن استعمالها في الرحمة من حيث خصوصها مجاز فهي مجاز على مجاز لأن أصل الرحمة الخوف  
والرقة وقد أريد بها الإحسان العلاقة السببية وإن جرينا على مقابلة فهم المجاز الثاني فقط  
هكذا ينبغي تقرير المقام لا كما في الأمر والله الموفق وأما جملة الصلاة فمجاز من الخبر للطلب لأن  
القصد بها الدعاء خلافاً لقول ياسين وغيره يصح كونها خبرية لفظاً ومعنى لأن القصد بها الاعتناء  
والتعظيم وهو حاصل بالأخبار بها ثم إن جعلت جملة الحمد والصلاة خبريتين أو أنشأ بينهما  
فلا إشكال في العطف والأجربى فيه الخلاف في عطف الانشاء على الخبر وعكسه والمنع رأى  
البيهقي وابن مالك وابن عصفورنا قلة عن الأكثرين والجواز رأى الصغار وجماعة فالأولى  
حينئذ أن يحمل الواو استئنافية لأنها تدخل على الأهمية كقوله تعالى وأجل مسمى عنده كما  
تدخل على المضارع في نحو لنين لكم ونقر في الأرحام وإن قصرها بعضهم على الثاني (قوله  
على سيدنا) فيه استعارة تبعية حيث شبه مطلق ارتباط رحمة بحر حرم التي هي معنى الصلاة  
المطلوبة من الله تعالى بمطلق ارتباط مستعمل بمستهلى عليه بجامع شدة التعاقب فسرى التشبيه  
لجزئيات الارتباط المطلق فاستعيرت على الدالة على ارتباط الرحمة الجزئى وفيه إطلاق السيد  
على غيره تعالى وهو سائغ وأما حديث لا تقولوا سيداً لغير الله فتواضع منه أو محمول



على السيادة المطلقة (قوله المرشح) نعت لمحمد لا لسيده لأنه لا يلزم تقديم البدل أو عطف البيان  
على الذمت وهو اسم مفعول من الترشيح وهو التقوية لأن الله قوام بالآيات وأسم فاعل لأنه  
قوى دعواه ~~لكن~~ المتنقول عن المصنف الأول وهذا بيان لوصف قائم به صلى الله عليه وسلم  
وحكم عليه به كقولنا النبي قائم لا إطلاق اسم عليه حتى يرد أن أسماءه صلى الله عليه وسلم  
توقيفية لأن ذلك في الأسماء المراد منها الذات من غير حكم كالملاحى والعاقب اهـ ابن يونس  
(قوله والدلائل) عطف تفسير أو عام ان خصت الآيات بالقرآنية وانما سميت الطائفة  
من القرآن آية مع أن الآية لغة هي العلامة والدليل لان كل آية منه معجزة تدل على صدقه  
صلى الله عليه وسلم (قوله آله) الأولى أن يراد بهم كل مؤمن لأنه مقام دعاء يطلب فيه التعميم  
للخير الوارد فيه ولا يلزم عليه ~~تكرار~~ في ذكر الصحب لأنه عطف خاص لمزيد الشرف ولا في  
من تبعهم إلى يوم الدين لا مكان أن يراد بالآل كل مؤمن ممن وجد بالفعل ومن تبعهم من  
سيوجد بقريضة قوله إلى يوم الدين قائل والانصاف أن قوله ومن تبعهم بالقواضل أى فيها  
يعين أن المراد بالآل اتقيا الأئمة أى المؤهلين للتبعية كالمتجهدين وغيرهم لابن وهاشم  
والمطلب فقط ويحصل التعميم من تبعهم لأن المراد به كل مؤمن فالمراد بالقواضل والقواضل  
العمل الصالح وإن قل (قوله إلى يوم الدين) ظرف مستقر حال من ضمير تبع أى مستمرين  
طائفة بعد طائفة إلى يوم الدين أى إلى قربه لموت المؤمنين قبله برحمة الله ولا تقوم الساعة  
بصيحة الفزع الاعلى شرار الناس وليس الطرف لغوا متعلقا بتبع لاحتياجه إلى تكاف  
التقدير أى تبعهم إلى سبب نجات يوم الدين وأما تعليقه بأنه حينئذ يكون فاصرا على القرعة  
الآخيرة المقاربة ليوم الدين كما فى الأمير فقير ظاهر عند التأمل لأنه لا يفيد ذلك إلا  
لو كان الطرف متعلقا بنحو متأخر محذوف لا يتبع إذ لا يفيد تعلقه به أكثر من أن يوم الدين  
مكان مثلا يتبع إليه كما تقول تبعته إلى السوق فتبصر ولو قال وانما قدرنا طائفة بعد طائفة  
ولم نكتف بتقدير مستمرين لئلا يكون فاصرا الخ لكان صحيحا (قوله بالقواضل والقواضل)  
الياه بمعنى فى متعلقة بتبع والقواضل جمع فاضلة وهى الصفة التى لا تحقق إلا بتعدى أثرها  
للغير كالكرم والفضائل جمع فضيلة وهى التى تحقق وإن لم يتعدى أثرها للغير كالعلم والعبادة  
وهذا مجزأ اصطلاح والافضلية فعلية بمعنى فاضلة وكل من الأسمين من الفضل وهو الزيادة  
فكل صفة تستحق لغيره أن تسمى فضيلة وفاضلة لأنها زائدة على محلها التى قامت به (قوله فقد  
كنت شرحت) أقدم كنت المتوغللة فى المضى لزيد التأكيد والدلالة على تقدم زمن ذلك  
الشرح وبعده فى الماضى أو لدفع توهم أن شرحت بمعنى المستقبل كما فى أمر الله ونادى  
أصحاب الجنة لا يقال ذلك مدفوع بقدر الدخلة على الماضى لأننا نقول هى لا تمنع أن يكون الماضى  
الذى دخلت عليه بمعنى المستقبل كقوله قامت الصلاة قلولم يأت بكنت لاحتمل هنامثلة (قوله  
رسالة الامام) الرسالة فى الأصل اسم مصدر لا رسل أطلق على ما يرسل به من نحو كتاب أو سلام  
ثم أطلق فى عرف المؤلفين على ما اشتمل على مسائل قليلة من فن واحد تنسبها اليه بذلك فى الحققة  
رأى ما الختصر فاشتمل على مسائل قليلة من فن أو فنون والكتاب ما اشتمل على مسائل قليلة  
أو كثيرة من فن أو فنون فهو وأعمها والامام مشترك هو والامة فى كونها من مادة أم بمعنى قصد

المرشح بالآيات والدلائل  
وعلى آله وأصحابه ومن  
تبعهم إلى يوم الدين بالقواضل  
والقواضل (أما بعد) فقد  
كنت شرحت رسالة الامام



ويتعا كسان في أن الامام مقصود والامة فاسدة وفي أن الامام يقل اطلاقه على الجمع نحو  
 واجعلنا للمتقين اماما والامة تقل في المقرد نحو ان ابراهيم سكان امة (قوله السمرقندي)  
 نسبة الى سمرقند بفتح الميم وسكون الراء كما هو على الالسنه دار ملك العجم فيما وراء النهر (قوله  
 في الاستعارات) حال من الرسالة أو صفة لها ان قدر المتعلق معرفة أي الكاتبة فقد حقق أن  
 الطرف بعد المعرفة يجوز فيه الوجهان باختلاف المقدور وهي من ظرفية الدال في المدلول اذ  
 الرسالة اسم للالفاظ المخصوصة وهي ظرفية مجازية حيث شبه عرض الشيء الذي لا يخرج عنه  
 بالطرف المحيط به من جميع جهاته على طريق المكنية وفي تخيل وهذا ان قدر المتعلق عام فان  
 قدر خاصا من مادة الدلالة كانت في استعارة تبعية لان حقه أن يتعدى بعلى فشبه ارتباط  
 الدلالة بارتباط الطرفية ثم استعيرت في لارتباط الدلالة الجزئي وقول العلامة الامبرانه غير  
 مناسب لان كلامه من الطرفية والاستعلاء هنا مجاز فامعنى الاستعارة بينهما ما بخلاف آية  
 في جذوع النخل فقد تحقق فيها الاستعلاء الحقيقي فتأمل اه لعله مبني على تقدير المتعلق عاما  
 والافلاشك ان تعدية الدلالة بعلى حقيقة وحيث عديت بقي كانت استعارة والاستعلاء الحقيقي  
 ليس قاصرا على الحسي بل يكون معنويا أيضا كما اختاره الدماميني نحو فضلنا بعضهم على  
 بعض ولهم على ذنب قدبر (قوله ووشهتها) التوشيح بالشين المجدبة والهاء المهملة الباس  
 الوشاح وهو جلد مرصع بالجواهر يلبس من الخاصرة الى المنكب والمراد لازمه وهو التزيين  
 فوشهتها بمعنى زينتها مجاز من سل تهي بطريانه في الفعل بعد جريانه في المصدر واستعارة تبعية  
 بأن يشبه تزيين الرسالة بالشارح بالباس الوشاح بجامع التحسين ثم يشتق منه وشه بمعنى زين  
 أو استعارة مكنية بان تشبه الرسالة في النفس بعروس طوى ذكرها ورمن اليها بوشح تخيلا  
 (قوله بطائف الطرائف) اللطائف جمع لطيفة والمراد به المسئلة الدقيقة شبهت بالشفاف  
 الذي لا يحجب ما وراءه بجامع الخفة والرقه والطرائف جمع طريقه بالمهملة أوله والقاء آخره  
 وهو الشيء الجديد كالطارف وضدهما التامد والتالد لانهم ما الشيء القديم وهي من اضافة الصفة  
 للموصوف أو عكسه (قوله وعوارف) جمع عارفة بمعنى معروفة كعيشة راضية بمعنى مرضية  
 والمعارف جمع معرفة بمعنى الادراك فاضافة العوارف اليها لانها تنشأ عنها أو بمعنى الشيء  
 المعروف فالاضافة من باب خيار الخيار وعيون العيون أي بأحسن الاشياء المعروفة ولها اه  
 ابن يونس (قوله ودقائق الاعتبار) الاضافة لادنى ملائمة أي الدقائق الناشئة عن  
 الاعتبار أي التعقيلات وهي بمعنى من والاعتبارات بمعنى الاعتبار والاولى تقديم هذه  
 الفقرة لكونها متعلقة بالمعاني على التي قبلها أو تقديم التي قبلها على الجميع لانها متعلقة باللفظ  
 ليكون المتعلق بالمعنى مع بعضه (قوله ثم ان الخ) التأكيده لدفع انكار أنه مسؤل فيه على عادة  
 أهل الزمان أو للتحقيق نحو انا اعطينا الكوثر فانه لا يختص بالانكار كما بين في محله والاخوان  
 كالاخوة جمع لاخ الصداقة والنسب معا الا ان الاخوان يكثر في الاول والاخوة في الثاني  
 كما قاله ابن هشام (قوله الهمة) بفتح الهاء وكسر هاء لغة الارادة يقال هم بالشيء أي أرادوه وبابه  
 رد كما في المختار وعرفا حالة للنفس يتبعها اقلية انبعاث الى نيل مقصود ما فان تعلقت بمعاني الامور  
 فعلية أو بفاسفها فدينته وصرف الشيء الى الشيء عطفه وتوجيهه اليه وفيه استعارة مكنية

السمرقندي في الاستعارات  
 ووشهتها بطائف الطرائف  
 وعوارف المعارف وتقائق  
 العبارات ودقائق الاعتبار  
 ثم ان بعض الاخوان سألني  
 ان أصرف الهمة



حيث شبه المهمة بآية تصرفها إلى الجهة التي يريد ومن إليها بأصرف تخيلا وتصور شي  
 (قوله نحو اختصاره) أي جهته فنسبه الاختصار ببلدة ذات جهة على طريق الممكنة ونحو  
 تخيل والضمير يرجع للشرح المفهوم من شرح مثل اعدلوا هو أقرب والمراد باختصاره  
 الاثبات ببعض ما فيه وترك البعض لا الاثبات بجميع معانيه في عبارة مختصرة لأنه خلاف الواقع  
 وقوله والاقتصار عطف تفسير قال البيان في حواشي السلم والذي يظهر لي أن نصب نحو نزع  
 الخلاف وهو إلى لا بالطرفية لأنها على معنى في وجهة الاختصار مصروف إليها لا مصروف إلى  
 شي فيها اه (قوله بيان معانيه) الضمير فيه وفيما بعد له الرسالة وذكره باعتبار أنها كتاب والمراد  
 بالبيان هنا الكشف والإيضاح ويطلق أيضا بمعنى القرآن وبمعنى النطق الفصيح وبمعنى الفن  
 المعلوم (قوله وكشف أسرار) شبه الأسرار أي النكات الدقيقة بشي مغطى على طريق  
 الممكنة والكشف تخيل (قوله مع كثير القوائد) يعني المتعلقة ببيان المتن فلا ينافي  
 الاختصار السابق لأنه باعتبار حذف المناقشات مع القوم أو العصام وغيرها مما هو زائد على المتن  
 (قوله بالأمثلة والشواهد) المثال جزئي يوضح القاعدة والشاهد جزئي يثبتها بالقياس عليه ويعبر  
 عنه بالدليل فلا يكون الامن كلام الثقة والمراد أنهم ما يصلحان للإيضاح والاثبات لأن ذلك يحصل  
 بالفعل لأن كلام من المثال والشاهد لا يلزم ذكره عقب القاعدة فضلا عن إيضاحها وإثباتها  
 فالشاهد أخص مطلقا من المثال لامتياز بيان لأن الصلوح للإيضاح المقصود في المثال لازم  
 للشاهد بلا عكس فتدبر والقاعدة قضية كلية تعرف منها أحكام جزئياتها والشاهد مثبت  
 لها من جملة الجزئيات فجاء الدور وتوقف كل على الآخر وجوابه أن الشاهد يحقق القاعدة  
 ويثبتها وهي تعرفه فتوقفها عليه توقف التخصيل وتوقفه عليها الاستحضار وأن توقفها عليه  
 باعتبار الائمة المستنبطين وتوقف الشاهد عليهم إياها تبارا الطالب وهو قريب مما قبله أو أن الشاهد  
 يثبت القاعدة باعتبار غيره من الجزئيات وهو ثابت بنفسه لا يحتاج إلى تعرف منها ولعل هذا  
 معنى ما قبل الشاهد كالشاة من الأربعين يكفي عن نفسه وغيره فإداه الأمير (قوله لما أنه) يحتمل  
 أن ما ذكره أو موصولة وأن وما دخلت عليه خبر لم حذف والجملة صفة أو صلة أي الذي هو عدم  
 وقوع شرح الخ وحذف مصدر الصلة تطولها ويحتمل أنها زائدة أي لأنه لم يقع واسم ان ضمير  
 الشأن مفسر بما بعده (قوله ولصعوبة العبارات) كانه تعريض بشرح العصام وإضافتها لما  
 بمعنى اللام أو من إضافة الصفة للموصوف وما بعده من إضافة المشبهة للمشبهه كعبين الماء وبين  
 نافع وواقع جناس مضارع لاختلافهما بجزئين متقاربين المخرج كتهرجون وتهرجون (قوله  
 إلى ذلك) شبه المعقول وهو الصرف إلى ما ذكر بالمحسوس لقوة استحضاره واستعمل اسم الإشارة  
 فيه استعارة تهييجه لان حقيقته الإشارة إلى المحسوس وسيأتي الخلاف في كونها تابعة  
 أو أصلية (قوله على سلوك) الظاهر أنه مستعار عن حقيقة وهو المرور في الطريق للتعبير بالفاظ  
 تدل على المقصود بجاء التوصل إلى المراد فنبهه استعارة أصلية وفي سالك تبعية (قوله  
 الهداية) أي الدلالة الموصلة وهي المرادة من قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم لا مطلق الدلالة  
 المرادة من قوله تعالى وأما نود فهديتاهم والمهايع جمع مهيع بالضم فمهية فمهية وهو الطريق  
 الواضح الواسع كافي القاموس والتحقيق يطلق على اثبات الشي على الوجه الحق وعلى إثباته

نحو اختصاره والاقتصار  
 على بيان معانيه وكشف  
 أسرار مع كثير القوائد  
 والاثبات بالأمثلة والشواهد  
 لما أنه لم يقع لهذا المتن شرح  
 على هذا الوجه يكون  
 للمبتدئ نافعاً ولصعوبة  
 العبارات وظلمات الاشكالات  
 رافعا فأجبت إلى ذلك  
 مستعينا بالله تعالى على  
 سلوك ما آتاك ومن الله  
 أسعد التوفيق وأسأله  
 الهداية إلى مهايع التحقيق



بدايله وأما التدقيق فهو إثبات الدليل بدليل آخر فهو مما يتبينان وقيل إثبات الشيء على وجهه فيه دقة سواء كانت الدقة لإثبات الدليل بدليل أم غيره فبينهما العموم الوجهي على هذا لا المطلق لا تفرد التحقيق بالسهل والتدقيق بإثبات الدليل بدليل وأما الترتيب فالعبارة الحلوقة القصصية والتتبع مراعاة المحسنات البديعية والنكات المعانيه ولا يحق الاستعارة الممكنية في التحقيق لتشبيهه بمكان ذي طريق والمهايع تخيل أو التصريحية في المهايع لاستعارتها لكثرة العلم وشدة الفهم بجامع التوصل والقرينة الاضائة (قوله هذا) اما مبتدأ محذوف الخبر أي هذا المذكور قد علمته أو خبر محذوف أي الامر والشان في سبب التأليف هذا وهو على التقديرين من فصل الخطاب لفصله بين غرضين وقبل غير ذلك كما بين في قوله تعالى هذا وان للطايعين لشر ما تب (قوله أيها الواقف) فيه إشارة إلى أن التاء انسلخت عن خطاب المعين واستعملت في كل من يصلح منه الخطاب مثل ولوترى إذا المجرمون فهي مجاز مرسل من استعمال ما للمعتمد في المطلق وأي هنا للاختصاص فهي مبنية على الضم في محل نصب بأخص محذوف واجوباً وانما بنى لان صورته صورة المنادى لكثرة في النداء وهو مفرد لا مضاف للهاء لانها حرف تنبيه والواقف نعمته ويجب فيه الرفع تبعاً للفظه وجمله الاختصاص في محل نصب على الحال من التاء أي وما وجدته حال كونك محتصاً من بين المخاطبين غير الواقفين أفاده ابن يونس أي والقرينة على كون التاء لمطلق مخاطب وقوع الاختصاص بعده فاقام اختصاصه مدلول التاء الذي اريد منها وهو مطلق مخاطب بالمخاطب الواقف وفيه نظر أما أولاً فلا داعي الى هذا الجاز في التاء ثم تخصيصها أو أماناً فلا نال الاختصاص وان ورد بعد ضمير الخطاب نحو ربك الله نرجو الفضل وسبحانك الله العظيم فهو قليل ولقلته لم يخرج عليه قوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت بل أهل منادى حقيقة على الصحيح كافي المعنى فها هنا مثله فالتاء على حقيقة من خطاب المعين وهو المنادى بأيها الواقف فهو معين بالوصف لا بالشخص والكثير في الاختصاص كونه بعد ضمير المتكلم نحو انما فعل كذا أيها الرجل اللهم اغفر لنا أيها العصابة نحن معاشر الانبياء لا نورث نأيتها وأيتها معاشر تخصيضر للضمير قبلها ولا يكون بعده ضمير العائب ولا الاسم الظاهر (قوله القصري) نسبة الى القصر اقليم بالمغرب والكنسكى نسبة الى كنسك بكسر الكاف الاولى قرينة من ذلك الاقليم ابن يونس (قوله حسبي) خبر وهو لفظ جامد بمعنى كافي اسم فاعل مراد به الحال فلا يعرف بالاضافة ولذلك ساغ مجيئه صفة للشكرة وحالاً نحو مرت رجل حسبك من رجل أو يزيد حسبك من رجل وقد يستعمل كالأسماء الجامدة نظراً للفظه الجامد كوقوعه مبتدأ منسوخاً نحو فان حسبك الله أو غير منسوخ نحو بحسبك درهم حسب المؤمن لقيت بقمن صلبه حسبهم جهنم فهي في هذه مبتدأ أو بعدها خبر لكن الاولى في الاخير ككونها خبراً مقدماً لانها انكرتة معنى كما تر في خبر بها عن المعرفة بخلاف الاولى فيمنع فيه ذلك لعدم مسوغ الابتداء في درهم وأما الثاني فيحتمل للابتداء والخبر لوجود المسوغ في لقيت وهو تصغيرها أو وصفها وهي مما يلزم الاضافة لفظاً أو قد يران أن أضيف لفظاً أعرب كالذي مر وان قطع عنها بنى على الضم لزوم النية بمعنى المضاف اليه ولا يجوز أعربه مقطوعاً عن الاضافة لفظاً ومعنى

هذا وما وجدته أيها الواقف عليه من خطا في نفسي أو من صواب فهو مستند من قبض شيخنا سيدي عبد الله بن محمد المغربي القصري الكنسكى والله المسئول أن يتق به وهو حسبي







الاقراخ ورد على من جعل من مجاز الاول قوله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا فله سلبه ميت  
 قال في احوال الاسناد الخبرى ما حاصله حقيقة الضارب والمضروب لا تقدم على الضرب ولا  
 تتأخر عنه فمضى كون اسمى الفاعل والمفعول حقيقة في الحال أى حال التلبس بالحادث لا حال  
 النطق فالله من فعل بكافر فعلا صار به قتيلا وأما ما ذكره من لا احصيه من الأئمة انه سعى قتيلا  
 باعتبار مشاركة القتل فلا تحقيق له اهـ قال الصبان في رسالته البيانية لكن قال بعضهم الحق أن  
 المفعول به يتعلق به الفعل قبل وصفه المشتق ويترتب عليه صحة الاشتقاق اهـ وقد يقال صحة  
 الاشتقاق لا توقف على تمام تعلق الفعل أى انقضاء الفعل بقامه بل على ابتداء التعلق فيجوز أن  
 يكون الاشتقاق في أثناء تعلق الفعل بالمفعول بل ربما يعين ذلك قولهم انه حقيقة في حال التلبس  
 بالفعل فليس هذا مقابلا لكلام السبكي حتى يرد به فتأمل وأما تفرع المسئلة على أنه لا يلزم وجود  
 المفعول به قبل الفعل بل يجوز أن يكون مقارنا للفعل حاصله كخلق الله السموات فلا يظهر  
 لأن الكلام هنا في اطلاق الوصف المشتق لا في وجود ذات المفعول ولا في تسميته مفعولا به فان  
 كلام من العطية والقتيل مفعول به قطعاً لوجود ذاتيهما قبل تعلق الفعل بهما فتأمل أفاده الامير  
 (قوله أى كل عطية) يجوز كل لأن ما بعد أى يعطى ما يستحقه من الاعراب لو وضع مكان ما يفسره  
 فلا يلزم من كونه تفسيراً لآل أن يكون مبنياً على السكون لا محل له مناهيها اذ لو وضع مكانها كان  
 مجروراً وقدم الشارح احتمال الاستفراق لكون فائدته أتم لشعوره العطية المعهودة وغيرها  
 كعطية تأمله لتألف هذا الكتاب ولينكر احتمال الجنس لأن الحقيقة لا تعطى اذ لا توجد في  
 الخارج الا في ضمن الفرد كما قاله السعدى ولا توجد أصلاً كما قاله السيد (قوله أو العطية المعهودة)  
 اعترض بأن العهد اما خارجي أو ذهني وأل التي للعهد الخارجي أما أن يكون مدخولها متقدماً  
 الذكر صريحاً نحو رسول الله في فرعون الرسول أو كتابة فهو وليس الذكر كالآتي حيث ذكر قبله  
 ما في بطني محترراً وهو كتابة عن الذكر لأن التحرير بخدمة بيت المقدس كان عندهم خاصاً بالذكور  
 ويسمى العهد الذكري وأما أن يكون مدخولها حاضر في الحس نحو القرطاس لمن فوق سهمها  
 ويسمى العهد الحضوري وأما أن يكون مدخولها حاضر في علم المخاطب نحو اذهبا في الغار  
 ويسمى العهد العلي والى للعهد الذهني ما كان مدخولها الحقيقة في ضمن فرد منهم فمدخولها  
 في معنى النكرة نحو اذخل السوق حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك ونحو أخاف أن يأكله الذئب  
 وهذا اصطلاح البيانيين والحياة يجعلون هذه للجنس والى مدخولها حاضر في علم المخاطب للعهد  
 الذهني وأل في كلام المصنف ليست واحدة من هذه اما العهد الخارجي باقسامه الثلاثة فظاهر  
 لأن تلك العطية لا مذكورة ولا محسوسة ولا معلومة للمخاطب لعدم عهد بين المصنف وغيره بها  
 وأما الذهني فلأن تلك العطية معينة لأمية معينة فكيف جعلها الشارح للعهد وأوجب باختيار  
 انما للعهد العلي ويدعى شيوخ استعمال العطية فيما ذكر على السنة جملة الشرع المقروض  
 خطاب المصنف معهم أو ان المصنف كان بينه وبين تلامذته مثلاً عهداً باستعمال العطية في ذلك  
 حتى شاع فيما بينهم هذا واحتمال ان المعهود عطية هذا المتن والتوفيق لتأليفه أو العقل الذي  
 نشأ عنه هذا المتن يفرق تناسب جملتي آخر والصلاة الآتي بيانه (قوله التي نزلت بها) أى  
 بسببها واستناد انزول السورة بحج زعمي لأن الشطر عرض لا يتصف بالانزول الاتبع للأجرام كما

أى كل عطية أو العطية  
 المعهودة التي نزلت بها



قَالَ الشَّهَابُ الْخَفَاجِيُّ عِنْدَ قَوْلِ الْبُخَارِيِّ فِي الْخُطْبَةِ الْحَسَنَةِ الَّذِي نَزَلَ الْقُرْآنُ وَفُتِحَ بَابُ  
 التَّبَعِيَّةِ لَا تَقْتَضِي الْجَازِفَانَ وَكَأَنَّ الْقَدَائِمَةَ أَوَّلَ السَّفِينَةِ تَهْتَزُّ بِتَبَعِيَّتِهَا وَبِسُنْدِ التَّصَرُّفِ حَقِيقَةُ  
 وَهِيَ صِدْقٌ بَاتٌ لَا يَحُولُ عَلَى عَجْزِ التَّبَعِيَّةِ بَلْ مَعَ الْعَرَضِيَّةِ وَظَاهِرُهَا أَنْ التَّزْوِيلَ عَرْضٌ فَلَوْلَا تَهْتَفُ  
 بِهَا الْعَرَضُ حَقِيقَةُ لَزِمَ قِيَامُ الْعَرَضِ بِالْعَرَضِ وَالرَّاكِبُ بِجَوْهَرٍ تَقُومُ بِهِ الْحَرَكَةُ وَالْقِيَاسُ مَعَ  
 الْقَارِقِ فَاسِدٌ وَأَمَّا ادِّعَاءُ الْأَجْمَاعِ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ حَقِيقَةً مَعَ أَنَّهُ عَرْضٌ يَنْقُضِي عَجْزَ النَّاطِقِ  
 فَغَيْرُهُ لَمْ يَتِمَّ أَجْمَعًا عَلَى اسْتِدَادِ التَّزْوِيلِ وَأَمَّا كَوْنُهُ حَقِيقَةً أَوْ جَازًا لِأَنَّ النَّازِلَ جَبَرٌ بَلْ بِسَبَبِهِ  
 فَشَيْءٌ آخَرٌ نَعَمْ لَا مَانِعٌ مِنْ صَبْرِهِ حَقِيقَةُ شَرْعِيَّةٌ بَعْدَ أَهْ أَمِيرٍ (قَوْلُهُ سُورَةُ الْكُوثَرِ) أَيْ  
 بَعْضُهَا وَكَذَا مَا بَعْدَهُ وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي الْكُوثَرِ فَتَقَلَّ عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ الْخَوْضُ وَرَبَّحَ كَثِيرًا أَنَّهُ نَهْرٌ فِي الْجَنَّةِ  
 كَمَا رَوَى الدَّارِقُطِيُّ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا أَنْ اللَّهُ أَعْطَانِي نَهْرًا فِي الْجَنَّةِ  
 يُقَالُ لَهُ الْكُوثَرُ لَا يَدْخُلُ أَهْلُهَا صَبْرُهُ فِي أَذْيِهِ الْأَمِيرُ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ النَّهْرِ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ الْمُرَادُ بِهِ  
 فِي الْآيَةِ الْخَيْرُ الْكَثِيرُ الْمَقْرُطُ فِي الْكَثْرَةِ مِنَ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ وَغَيْرُ ذَلِكَ فَالْخَوْضُ وَالنَّهْرُ مِنْ جِلَّةِ  
 ذَلِكَ الْخَيْرِ كَمَا قَالَ ابْنُ أَبِي شَرِيفٍ فِي حَوَاشِي الْعَقَائِدِ وَلَا يَحْتَاجُ أَنَّ الْعَهْدَ عَلَى هَذَا يَحْصُلُ  
 مَعَهُ الْاسْتِغْرَاقُ كَمَا قَوْلُهُ الْغَنِيِّ لَكِنَّهُ غَيْرُ الْاسْتِغْرَاقِ الَّذِي فِي الشَّارِحِ لِأَنَّ هَذَا الْجَمِيعَ مَا أُعْطِيَهُ  
 الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالَّذِي فِي الشَّارِحِ الْجَمِيعَ مَا أُعْطَاهُ اللَّهُ لِعِبَادِهِ كَالْهَمِ أَوَّلَ الْمَصْنُفِ فَقَطْ  
 قَالَ الْمَدِينِيُّ بَانَ اللَّهُمَّ الْأَنْ يَحْتَارَ الثَّانِي وَيُقَالُ أَنْ جَمِيعَ مَا أُعْطِيَهُ الْمَصْنُفُ مِنْ جِلَّةِ مَا أُعْطِيَهُ  
 الرَّسُولُ فَيَكُونُ الْاسْتِغْرَاقُ الَّذِي فِي الشَّارِحِ مُسْتَفَادًا مِنْ هَذَا أَهْ وَهُوَ بَعْدُ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ  
 مَعَ أَنَّهُ لَا خُصُوصِيَّةَ لِلثَّانِي لَا مِمَّا كَانَ أَنْ يَقَالَ أَنْ جَمِيعَ مَا أُعْطَاهُ اللَّهُ لِعِبَادِهِ مِنْ جِلَّةِ مَا أُعْطِيَهُ  
 الرَّسُولُ (قَوْلُهُ أَوَّلُ الْغَنِيِّ) رَجَعَ الْأَوَّلُ بِكُونِهَا عَطِيَّةً مَعْلُومَةً الشَّخْصِ عَلَى تَفْسِيرِ ابْنِ عَبَّاسٍ  
 وَعَطِيَّةُ الْغَنِيِّ مَعْلُومَةُ اتِّتَوَعَ وَالْمَعْنَى أَوْ قَعٌ فِي النَّفْسِ لَكِنْ قَالَ بَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ فِي عَطِيَّةِ الْغَنِيِّ  
 أَنَّهَا الشَّفَاعَةُ فَتَكُونُ مَعْنِيَّةَ الشَّخْصِ أَيْضًا وَبِأَنَّهُ فِي أَوَّلِ السُّورَةِ وَأَنَّهَا نَزَلَتْ بِصَدِّقِهَا  
 وَعَطِيَّةُ الْغَنِيِّ فِي أَشْئِهَا وَلَمْ تَنْزِلْ بِسَبَبِهَا بَلْ لِرَدِّ قَوْلِ الْمُشْرِكِينَ قَلَامُ رَبِّهِ حِينَ أَبْطَأَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ  
 وَبِكُونِهَا عَطِيَّةً بِالْفِعْلِ كَمَا يَفْصَحُ عَنْهُ الْمَاضِي الْمَصْدَرُ بِأَنَّ جِلَّةَ عَطِيَّةِ الْغَنِيِّ فَانْهَازَ  
 مَوْعِدُهُ كَمَا يَفْصَحُ عَنْهُ الْمَضَارِعُ الْمَصْدَرُ بِسُوفَ لَا يَقَالُ أَنْ أُرِيدَ الْاسْتِغْلَاءُ عَلَى الْعَطِيَّةِ  
 بِالْفِعْلِ فَغَيْرُ حَاصِلٍ فِيهَا وَتَحَقُّقُ الْوَعْدِ فَحَاصِلٌ فِيهَا عَلَى أَنَّ بَعْضَ مَا فِي الْغَنِيِّ وَقَعَ بِالْفِعْلِ وَهُوَ  
 مَا أُعْطِيَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الدُّنْيَا لِأَنَّهُ قَوْلُ يَكْفِي حَصُولَ عَطِيَّةِ الْكُوثَرِ بِقِيَامِهَا بِالْفِعْلِ  
 مَرَّجًا وَجَلَّ الْمَاضِي فِي الْآيَةِ وَلَا يَدِثُ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ خِلَافَ الْأَصْلِ بِإِدْعَاءِ الْإِسْمِ غَايَةً  
 لِأَنَّهَا مَدْخَرَةٌ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهَا وَفَرَقَ بَيْنَ الْمَوْعِدِ وَالْمَوْعِدِ وَرَجَعَ الثَّانِي بِشَمُولِهِ جَمِيعَ مَا أُعْطِيَهُ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الدُّنْيَا مِنْ كَمَالِ النَّفْسِ وَظُهُورِ الْأَمْرِ وَاسْتِغْلَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَمَا دَخَلَ فِي الْآخِرَةِ  
 مِنَ الْكُوثَرِ وَغَيْرِهِ عَمَّا لَا يَحِلُّ لَمْ كُنْهُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الْكُوثَرَ بِتَفْسِيرِ ابْنِ عَبَّاسٍ شَامِلٌ  
 لِذَلِكَ أَيْضًا وَمَا رَوَى أَنَّهُ نَزَلَتْ آيَةُ الْغَنِيِّ قَالَ لَا أَرْضَى وَرَأَيْتُ مَنْ أَمْتَقَى فِي النَّارِ فَوْضُوعًا كَمَا  
 قَالَ الْحَمَاطِيُّ أَهْ صَبَانَ (قَوْلُهُ وَعَلَى كُلِّ) أَيْ مِنْ أَحْتِمَالِ الْاسْتِغْرَاقِ وَالْهَدِّ (قَوْلُهُ أَشَدُّ) أَيْ  
 لِأَنَّ الْحَدَّ حَتُّهُ عَلَى النِّعْمَةِ الْوَاحِدَةِ لِلرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ صَدَّقَ وَأَقَامَ عَلَى الْاسْتِغْرَاقِ  
 فَالْمَوْجُودُ أَهْ لِي التَّنَاسُبُ لِأَنَّ مَا بَاعْتَبَارَ أَنَّ عَطِيَّةَ الرَّسُولِ دَاخِلَةٌ فِي الْعَهْدِ وَمِنْ أَنْ أُرِيدَ

سورة الكوثر والضحى وعلى  
 كل فمين جاتي الحمد والصلاة  
 تناسبت لأن كلامهم متعلق  
 بالنبي صلى الله عليه وسلم  
 أما على العهد فظاهر وأما  
 على الاستغراق فلان من  
 جلة العطايا عطايا النبي  
 صلى الله عليه وسلم لكن  
 التناسب على اعتبار العهد  
 أشد



استغراق عطايا العباد وامان اعتبار ان صلاته عليه بالفقرة الثانية من جملة العطايا التي تضمنها  
الفقرة الاولى ان اريد استغراق عطايا المصنف أو باعتبار ان الاولى للمرسل والثانية للمرسل  
وبينهما تناسب باعتبار الوصف بالارسال لا بالذات وما قيل ان أشد يدل على أن الاستغراق فيه  
شدة تناسب لا أشد منه مردود بأنه منلف عن اسم التفضيل لكونه لا يصاغ الا من التلاقي وفعل  
التناسب نحاسي فلا يدل الاعلى وجود أصل الشيء في المقضول وزيادته في الفاضل كافتل  
التفضيل (قوله ثم ان الحمد الخ) هذا بيان لكون المصنف سلك الطريق الاكمل من الاتيان  
بالحمد والشكر المأمور به مالا انه اقتصر على الحمد فقط (قوله حمد الخ) اذا اخبار به عن الحمد  
انما هو باعتبار تقييده بقوله على النعمة الخ فحصلت القاعدة لتغاير الحمدين بالمتعلق وعلى في كلامه  
للتعليل وتجويز كونها الظرفية مثل على حين عقلة لا يصح لان مدخولها ليس ظرفا واعتراض بأن  
كلام الشارح يوهم ان حمد المصنف على نفس النعمة وليس كذلك بل على نسبتها لتعليقه الحمد  
بالوهاب وردة المشي بأن الشارح وصف النعمة بالواملة فيفيد ان الحمد على الاصل لتعليقه  
الحمد بالمشتق كمباركة المصنف اه وفيه ان حمد المتن على صفة لله تعالى وهي الاصل وعلى  
كلام الشارح على صفة للنعمة وهي وصولها والثاني اثر الاول لا عينه نعم الحمد على النعمة  
من حيث ذاتها أو وصولها لا يعقل انما يعقل من حيث ايسالها (قوله الى الشاكر)  
لم يقل الى الحمد مع أنه المناسب للفظ الحمد اشارة الى أن حمد المصنف يسمى شكرا أيضا (قوله  
فعلى القول الخ) اعلم ان الحمد اللغوي هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري سواء تعلق بنعمة  
أم لا والشكر اللغوي هو الثناء على المنعم من حيث انه منعم على الشاكر أو غيره سواء كان  
باللسان أم بالاركان أم بالجنان ويرادفه الحمد العرفي فيبين ما بين الحمد اللغوي عموم وجهي  
تجتمع الثلاثة في ثناء بلسان لاجل نعمة وصلت للعاصم أو غيره كحمد المصنف وبتقدير الاول  
في ثناء بلسان للنعمة والاخيران في ثناء بغير اللسان لاجل النعمة فعلى هذا لا يشترط في الحمد  
العرفي وصول النعمة الى العاصم ومقتضى كلام بعضهم الاتفاق عليه وأما الشكر اللغوي  
فكذلك على المشهور لترادفهما وقال جمع منهم الرازي يشترط فيه وصول النعمة الى الشاكر  
فان قالوا بمساواته للحمد العرفي لزمهم ذلك فيه أية او يكون قادح في الاتفاق والا كان الشكر  
أخص منه على هذا (قوله وكذا على العهد) اما كونه حمدا فلانه ثناء بجميل وأما الشكر  
فلانه في مقابلة نعمة وان لم تصل الى الشاكر (قوله كذلك) أي بالنسبة للنعمة الواصلة اليه  
فقط ولما ورد عليه ان عطية الكوثر أو الفضي لم تصل الى المصنف ينسب بقوله لان كلا الخ وعدل  
عن قول العصام لان كل ما وهب لنبينا صلى الله عليه وسلم من العطايا فهو مسمى البرايا لما قاله  
في كبره انما كلية ممنوعة أي لاختصاصه صلى الله عليه وسلم بعطايا كثيرة قال ويجوز لمن يأتي  
بالفقرة ولا يتظر فيها أدنى نظرة ثم أجاب بأن خصائصه صلى الله عليه وسلم شرف لكل مسلم اه  
وحيث أمكن الجواب فلا يستحق هذا التشنيع على أنه يسوغ ترك التخصيص لظهور  
المقام لاشتهار اختصاصه صلى الله عليه وسلم بأشياء عند الخاص والعام (قوله والصلاة) لم يذكر  
السلام امالانه لا يقول بكراهة الافراد مطلقا أو يقول به لفظا لا خطأ وقد وقع للشافعي في  
الام وغيرها الافراد خطأ كما في الآيات واختار الحافظ ابن حجر عدم الكراهة مطلقا أي لافي

ثم ان الحمد على الاستغراق  
حمد على النعمة الواصلة الى  
الشاكر وعلى غيرها من النعم  
فعلى القول بأنه لا يشترط في  
الشكر اللغوي وصول النعمة  
الى الشاكر يكون هذا حمدا  
وشكر الغويين وكذا على  
العهد وأما على القول  
بشروط ذلك فعلى الاستغراق  
يكون حمد او شكر بالنسبة  
الى النعمة الواصلة الى  
العاصم وحمد او شكر بالنسبة الى  
النعم الغير الواصلة اليه  
وأما على العهد فحمد وشكر  
كذلك لان كلا من  
العطين اللتين نزلت بهما  
السورتان المتقدمتان نعم  
الحمد وغيره من المسان  
(والصلاة)



اللفظ ولا في الخط الا اذا علم ولم يعلم أصلاً أو عكسه اما الوصل في وقت وسلم في آخر فانه يكون  
معتلاً اه قال الصبيان وهذا هو القوي والاية لا تدل على طلب المقارنة في الوقت اذا الواو  
لا تقتضي ذلك اه (قوله على خير البرية) خير فعل تفضيل أصله اخير حذف همزة لكثرة  
الاستعمال فهو شاذ قياساً لاستعمال الخروجه في اللفظ عن صيغة الفعل ومثله شر وفيه ما شذوذ  
آخر من حيث انه ما لا فعل لهما وقد يجيئان على الاصل كقراءة من الكذاب الا شرفخ  
الشرين وشذراء وقول الشاعر \* بلال خير الناس وابن الاخير \* والبرية فعيلة بمعنى مفعولة  
من البراء كالتحاق وزنا ومعنى فأصله بريئة كخطيئة أبدلت الهمزة ياء فأدغمت وهي اسم لجميع  
الخلوقات وتجمع باعتبار أنواعها على برايا كخطايا وأصله برايتي ياء مكسورة هي الياء الاولى  
في برية فهمزة هي أصل يائها الثانية فأبدلت الياء همزة لقول ابن مالك  
والمزيد ثالثاً في الواحد \* همز يرى في مثل كالقلائد

فصار برائي بهمزتين أبدت الثانية ياء لتعاقبها بهمزة ثم قلبت ككسرة الاولى فتحة للتخفيف  
فقلب الياء ألفاً تخرجها وانفتاح ما قبلها فصار برأياً بالين بينهما همزة وهي تشبه الألف فاجتمع  
ثلاث ألفات فأبدت الهمزة ياء لتفصل بين الالفين لانها أخف من الواو (قوله بتفضيل الخ)  
جاء على ما حققه بعضهم كالنومى والنومى ان الاولى أن يقال محمد أفضل الانبياء بتفضيل  
الله تعالى لا بسبب احتوائه على مزايا اقتضت ذلك لان للسيد أن يفضل من شاء من عبده مع  
السلامة من اساءة الادب في نسبة النقص لغيره بالمفهوم وان كان النقص النسبي لا بثمنه لكن  
لا يحسن كثرة الاتفات اليه وقد اختلف هل المزية تقتضي التفضيل أم لا والقول بانها لا تقتضيه  
بذاتهم ابل محمدكم الله تعالى يرجع الخلاف لفظياً (قوله والمراد بالبرية) أى فهم من قبيل  
العام المراد به الخصوص لا العام المخصوص والفرق بينهما ما ان الثاني ما كان هو موه مراداً  
تناولاً لا حكماً أى انه مراد من اللفظ لا في الحكم والاوّل ما كان عموماً ليس مراداً لا في اللفظ  
ولا في الحكم بل هو كى استعمال في جزئى فاستعمال البرية في أصناف العقلاء ان كان من  
حيث انها فرد من الخلوقات فحققة أو من حيث خصوصها فجاز كما هو شأن العام المستعمل في  
خاص (قوله من له فضل معتبر) أى وهم أصناف العقلاء من الانس والجن والملائكة  
الكرام فأل في البرية بلعه هذا خارجي العلى اه (قوله اذ تفضيل الخ) علة ما قدر أى وانما أريد  
بالبرية ما ذكر ولم يجعل ال لاستغراق جميع الخلوقات كما صدر به العصام لما يلزم عليه من تفضيله  
صلى الله عليه وسلم على الناقص لان آل الاستغراقية تتضمن قضايا بعدد الافراد بليل أنه يصلح  
مكانها كل فهم في قوة هو أفضل من الحجر والشجر الخ قال الامير والحق ان الهدور التفضيل على  
الناقص بخصوصه ألا ترى حسن تفضيل السلطان على جميع الناس ولا يلزم من تضمن الشيء  
لشيء أن يعطى حكمه والدوق ولا استعمال شاهد عدل اه قال الغنيمى وجوز بعضهم كونها  
للجنس ونظريه بانه مبطل الى مذهب المعتزلة القائلين بتفضيل الملك ورد بان تفضيله على الجنس  
يستلزم تفضيله على الافراد بطريق برهاني على ان محل الخلاف في تفضيل الملك على البشر بين  
المعتزلة واهل السنة في غير هذا صلى الله عليه وسلم كما قاله المحققون ومن زعم خلافه من المعتزلة  
كأنه مشرى فهو وجهل منه به (قوله والله والقائل) يقال در اللين يدرك كسر ال وضعها

(قوله وفيه ما شذوذ آخر  
الخ) في الصحاح في مادة  
خ ن ر الخبر ضد الشر  
تقول منه نوت ياربجل فانت  
خارون خال الله لك وفي مادة  
ش ر ر الشر تفيض الخبر  
يقال شررت ياربجل وشررت  
لغتان شرّاً وشرراً اه

على خير البرية) أى أفضلها  
بتفضيل من الله تعالى  
والمراد بالبرية من له فضل  
معتبر من الخلوقات اذ  
تفضيل الكامل على  
الناقص نقص ألا ترى انه لو  
فضل شخص السلطان على  
الزبال لاستوجب منه  
العقوبة والتعذيب والله  
درا القائل حيث قال  
اذا انت فضلت امرأ ذابها  
على ناقص كان المديح من  
النقص  
ألم تر ان السيف ينقص قدره  
اذا قبل هذا السيف خير  
من العصى



ذرأودروا إذا كثروا يسمى اللين تقسه درا بفتح الدال وهو المراد هنا يعني ان اللين الذي تربي به  
 القاتل لا يلدق نسبته الا الله تعالى لانه بالغ في الشرف اذ لا ينسب العظيم الا العظيم ولعظمه نشأ  
 عنه هذا الشخص الكامل والقصد بذلك التعجب كانه قيل ما أعظمه قاتلا والبيتان من الطويل  
 ودخلاه مع عيب التعجب بالمهولة وهو اختلاف الضربين لان ضرب البيت الاقل وهو قوله من  
 النقص بوزن مفاعيل الكامل وضرب الثاني وهو من العصى بوزن مفاعل المقبوض بحذف  
 يائه والتباهة الرفعة وعلو الشأن والمراد بالنقص التقيص والهجو وينقص بفتح الياء من باب  
 نصر ويستعمل لازما كما هنا ومتعديا نحو ثم لم ينقصوكم وتعديته بالهمزة لغة رديئة والعصى بكسر  
 العين والصاد وسكون الياء للضرورة لان أصلها التشديد كما في قوله تعالى فاقوا حبالهم وعصيهم  
 وهو جمع عصا كفتى (قوله وعلى آله) أتى بعلى رداعلى الشيعة في كراهتهم الفصل بينه وبين  
 آله بعلى ويروون في ذلك حديثنا موضوعا وللإشارة الى أن الصلاة على الآل غير المطلوبة للرسول  
 صلى الله عليه وسلم لان ما للتابع دون ما للمتبوع فهو والله العزة ورسوله وللمؤمنين وتركها  
 يومهم اشتراكهما في صلاة واحدة (قوله والمراد الخ) لما كان الاتباع المفسريه الآل عاما يشمل  
 الاتباع في الزمن وفي كونه ما كما عليهم أو خدمته وان كانوا كفارا بغير المراد منه بأنهم أتباعه في  
 العمل الصالح أي ولو بالايمن ولا يتأنيبه الوصف الا في الامكان أن يراد بالزكية الطاهرة من  
 دنس الشرك فمن لم يتبعه بالعمل الصالح فليس من مدخول الآل المدعواهم هنا وان كان قريياله  
 والعمل حركة الاعضاء الطاهرة ولو اللسان والفعل لا يجتص بالطاهرة فيشمل القلب وما المنع  
 فأخص منهما التوقفه على مزاوله آلات كالتحاطة ولا يكون الا بالاعضاء الطاهرة (قوله كما هو  
 المتبادر) الكاف للتعليل وما موصولة بالجملة بعدها أي وانما كان المراد ذلك لاجل المعنى الذي هو  
 المتبادر الخ أو معنى على أي جريا على ما هو الخ أو هي لتشبيهه على أصلها أي والمراد ما ذكر حال  
 كونه مشبها للمتبادر من قولنا الخ ولا يراد اتحاد المشبه والمشببه به لاختلافهما باعتبار محلها  
 (قوله فلا يرد على المصنف اهمال) أي اهمال الصلاة على الاصحاب مع استصحابها عليهم كالأل  
 قال العصام بل في كلامه ايهام حسن لا يخفى على ذوي الكمال واعتراض بأن الظاهر من كلامه  
 الايهام عند أرباب البلاغة الذواتورية وهي أن يطلق لفظ ذو معنى قريب وبعيد ويراد  
 البعيد القرينة خفية بشرط وضع اللفظ لكل منهما وضعاً حقيقياً على سبيل الاشتراك والقرب  
 والبعد أكثر الاستعمال في المعنى ووقته والآل ليس كذلك لان له معنى واحداً وهو مطلق  
 الاتباع غاية الامر أنه عام يشمل بنى هاشم والمطلب والاتباع بالعمل الصالح الى غير ذلك فهو  
 من العام المستعمل في بعض أفراده لا التورية وردبانه ذكره في القاموس معاني كثيرة نحو  
 اثني عشر من جملتها آل الرجل يطلق على أتباعه وعلى أوليائه وعلى أهله وحينئذ فالتورية صحيحة  
 لان المعنى القريب بالنسبة للبي صلى الله عليه وسلم أهل بيته أو أرواحه أو بنو هاشم والمعنى  
 البعيد الاتباع لقله استعمال اللفظ فيه بقطع النظر عن مقام الدعاء والقرينة على ارادته مقام  
 الدعاء لكن فيه أنه قرينة ظاهرة والمشتراط خفاء القرينة الأثر يقال مقام الدعاء ليس قاطعاً  
 لا مكان تخصيص الأقارب أو الاتقياء بالدعاء (قوله النفوس) جمع نفس تطلق تارة على الذات  
 وأخرى على المعنى اللطيف الذي به حياة الذات والتحقيق أن النفس والعقل متعددان بالذات

(وعلى آله) أي أتباعه والمراد  
 أتباعه في العمل الصالح كما هو  
 المتبادر من قولنا فلان تابع  
 للنبي صلى الله عليه وسلم  
 وليس المراد من تبعه في  
 الزمن أي جاء بعده والعصاة  
 أشد الناس اتباعاً له صلى  
 الله عليه وسلم فهم داخلون في  
 الآل فلا يرد على المصنف  
 اهمال (ذوى النفوس  
 الزكية)



واعتبارهما بالاعتبار فليس هنالك الاطية لبيانته مشتبهة بالبدن اشتباك الماء بالعود  
 الا خضر قبا اعتبارا وصلها الى الشهوات تسمى نفسا وباعتبار ميلها الى الكالات تسمى عقلًا أي  
 وباعتبار حياة الجسم تسمى روحا وقبل بتغيرهما فالعقل قوة للنفس التي هي اللطيفة المذكورة  
 بها تستعد للعلوم والادراكات والخلاف في انهما من الجواهر المجردة عن المادة العنصرية لئلا  
 الجواهر الجسمانية أو من الاعراض يطلب من محله فان قلت الاولى وصفهم بهذا العقل  
 نظرا الى متعلقها الاشرف اوجب بانه لا حاجة الى وصف العقل بذلك لانه لا يعمل الا الى الكالات  
 بخلاف النفس فليها الشهوات ونارة تكون ذاك كيسة ونارة لا (قوله والقلاح) هو النظر  
 بالمقصود فهو من عطف اللازم أو المسبب على سببه العادي لان الاحمال ليست سببا عقليا للخبرة  
 (قوله أو الطاهرة) أي من الاناس المعنوية وتفسير الزكاة النور والطهارة تفسير بالثبوت  
 اللغوية وأما تفسيرها بالقلاح كما صنع العصام فهو تفسير باللازم ودليل اللزوم قوله تعالى قد  
 أعلم من زكاهنا على ان من اسم موصول واقعة على النفس والضمير المستتر في زكاهنا عائد  
 لله كالضمائر المستترة في الافعال قبله والبارز لمن وأنته باعتبار معناه وهو النفس كما هو أحد  
 التفسير والمعنى قد أفلحت النفس التي زكاه الله تعالى أو على ان الضمير المستتر راجع الى من  
 الواقعة على الشخص والبارز للنفس في قوله ونفس وما سواها والمعنى قد أفلح الشخص الذي زكى  
 نفسه (قوله أجمعان) تقدم غالبا وبنى ان العصام قال لو قال وعلى آله العلية لكان أحسن  
 سبكا وأعلى منزلة عند أصحاب الرواية فاعتزله السارح بأن هذه الفقرة التي جعلها سببا في أحسن  
 السبك انما هي سبب في عدم أحسنه اذ لا شك ان وعلى آله العلية أقصر من التي قبلها وأحسن  
 السجع ما ساوت قرائته ثم ما طالت فيه الثانية أو الثالثة ولا يستحسن قصيرة بعد طويلة اهـ ووجه  
 كلام العصام بأن حسن السبك لكون الفقرة تبارر بعالات مراده لو زاد العلية قبل ذوي  
 النعمان كما ذكره - فبده لانه يذكرها بدها والاصل في السجع الازدواج بأن يكون لكل فقرة  
 ما يقابلها واحد تنسذف لنظر في الطول والقصر لكل وجهين من وجهين ووجه علوه من رتبة أن  
 الرابعة تصير بمنزلة الدليل لما قبلها الكن قبل العجب أن العصام عاب على المصنف عدم الازدواج  
 مع وقوعه فيه حيث قال لو قال الخ فأنى بثلاث فقر فقط والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله سمعنا)  
 في المختار السماح بالودوع مع به يسمح بالفتح فيها مسامحة ومسامحة أي جاد وسمح له اعطاه وسمح  
 من باب ظرف صار سمعا بسكون الميم وقوم سمعاه كفتحها اهـ المراد منه وقد أساء صاحب  
 النقاموس في منعه هنا فاعتزبه من اعتزج حيث ضبط الميم في عبارة السارح بالضم اهـ صبان  
 على السلم (قوله أما هنا) أي في دياحة المصنف وحكم غيرها انما في الخطب ونحوها يعلم بالقياس  
 عليها فانما في جميعها بالاستعمال واحد واحتزج بها عن غير ذلك الاستعمال مما فيه تفصيل ظاهر  
 كآية قنما الذين آمنوا فاعملوا أو قد ذكر كآية قنما الذين آمنوا بالله واعملوا الخ أي وأما الذين  
 كفروا فاعلم كذا وليس القيد لبيان الواقع كما يرشد اليه قوله في جميع استعمالها (قوله مجرد  
 التأكيد) المحصر اضافي أي للتأكيد المجرد عن التفصيل لانه وعن غيره كما بينه بعد فلا ينافي  
 ان لشرط يلزمها وانما يكون لفصل الخطاب نقل السعد في آخر علم البديع اجماع المحققين  
 على ان فصل الخطاب هو بعد لان التكليم يقتضئ كل كلام ذي شأن بذكر الله تعالى ثم يفصل

أي النامية في الهدى  
 والقلاح أو الطاهرة وهما  
 ابحاث شريفة سمعنا بها  
 في التمرح (أما بعد) أما هنا  
 مجرد التأكيد لا للتأكيد  
 مع التفصيل



بينه وبين غرضه بأما بعد وانما لم يبق عليه ذلك لان الشرط وفصل الخطاب مشهوران فيها واما  
 التوكيد فيحتاج للبيان لنفسه وقل من ذكره لكن احكم الزمخشري شرحه فقال كما في  
 الاشعوني فائدة اما في الكلام ان تعطيه فصل توكيد فتقولك اما زيد فذهب يذهب توكيد  
 الذهاب وانه لا محالة حاصل وان الذهاب منه عزية ولذلك قال سيبويه في تفسيره وهما يمكن من شيء  
 فزيد ذاهب فاقاد بهذا التفسير فائدة بين بيان كونه توكيدا أي حيث ان المعنى وهما يقع شيء  
 في الدنيا يقع ذهاب زيد فذهب تحقيق وقوعه لبطه بقطوع به اذا ما دامت الدنيا باقية لا بد من  
 حصول شيء فيها والثانية انها في معنى الشرط أي لانها نافية عن اداة الشرط وفعله دليل لزوم  
 الفاء بعدها قال في المغنى لانه لا يمكن كون العطف اذ لا يعطف الخبر على مبتدئه في نحو هذا  
 المثال ولا زائدة لعدم الاستغناء عنها فتعين أنها فاء الجزاء اه فاصلا وهما يمكن من شيء فتذف  
 الشرط وفعله وعوضت عنهما أما فاء وقعت موقع لفظ الشرط لزمها الفاء اللازمة للشرط غالبا  
 ولو وقعها موقع المبتدأ وهو مذهب الزمخشري والصوق الاسم اللازم للمبتدأ لزوم العام للخاص فلا  
 يقع بعدها فعل أصلا فضاء بحق ما حذف وابقا لاثرة في الجملة قاله الشارح في كبره على السلم  
 وقوله موقع لفظ الشرط هو الذي ينبغي ان يعبر به وأما ما في بعض العبارات من انها لزمها الفاء  
 لوقوعها موقع فعل الشرط فغير ظاهر لان الفاء لنفس الاداة لانها التي عملت في جواب الشرط  
 كما هو مذهب المحققين من البصريين لا الفاعل الا أن يجري على مذهب الاخفش من أن الذي  
 عمل في الجواب هو فعل الشرط لاستدعائه له بما أحدثت فيه الاداة من معنى الاستلزام لكن  
 قال الصبان في حواشي الاشعوني قد يقال ان اما لم تقم الامتياز فاما وان الفعل بعدها محذوف  
 وأيده بقول ابن الحارث انهم التزموا حذف الفعل بعدها وان يقع بينها وبين جوابها ما هو  
 كالعوض من الفعل المحذوف والصحيح أنه جزم من الجملة الواقعة بعدها قدم عليها المقصد  
 العوضية اه فعلى هذا لم تنب اما عن الفعل حتى يقال ان الفاء لتباتها عنه فتأمل (بقي في المقام  
 اشكالان) الاول لم قدروها بخصوص مهمامع أن الفاء انما تدل على مطلق شرط وأجيب بأن  
 غيرها لا يناسب هنا لان الشك وأي لازومها الاضافة تستدعي زيادة المقدرو غير هذين خاص  
 بقيل كالزمان أو المكان أو العاقل أو غيره والقصد هنا العموم لكن هذا انما يتم على ان مهمما  
 أعم من ما لا على انها مساوية لها (الثاني) لم وجبت الفاء بعد اما مطلقا مع انها لا تجب بعد الشرط  
 الا اذا لم يصلح الجواب لمباشرة الاداة بأن كان جملة اسمية أو طلبية الخ وجوابه ان ذلك لضعف  
 شرطية اما لكونها بطريق النيابة فجعل لزوم الفاء قرينة شرطية بخلاف مهمما القوتها بالاصالة  
 (قوله لا للتأكيد) لم يضر مع تقدم المرجع لان التأكيد المتقدم مقيد بكونه مجردا فلا يحسن  
 من جملة لانه لا يصاحب التفصيل لا يقال هذا وورد على الاظهار أيضا اذا المعرفة اذا أعيدت  
 معرفة كانت عينها لان ذلك أغلبي كذا قبل والظاهر أن محل هذه القاعدة اذا كان كل من المعرفتين  
 مطلقا أو مقيدا كما يؤخذ من غنيابهم أمام مع اختلافهما بالاطلاق والتقييد فلا تكون الثانية  
 عين الاولى فتأمل (قوله تكلفا) أي بتقدير الجمل ومقابل لا ما وما بعدها فالتقدير في نحو أما  
 زيد فذهب الياس محتلفون أما زيد فكذا وأما هو فكذا قبل والتقدير هنا العلوم شيء أما  
 النور مثلا فلا ينبغي واما الاستعارات فأريدها وأقول الخ قال الامير وانت خير بأن التفصيل

وان التزم ذلك بعضهم في  
 جميع استعمالاتها لان فيه  
 تكافؤا لا يحتاج اليه



من جنس الوالى لا ما كالحال في اما زيد فذهب والوالى لا ما هنا الطرف وهو بعد فالانساب  
ان التقدير اما المقام السابق فليس له وما بعده او ما بعد الخ اه واظهر منه ان التقدير اما بعد  
البسمة فاقول ان معاني الخ وما قبلها فلا أقول ذلك لانه من ذوات البال وكون التفصيل من  
جنس الوالى لا مادام انما عنوع بل المدار على دخوله في الجمل السابق فهو ذلك الرجال ودواهم  
اما الرجال فكذا واما دواهم فكذا اقتامل وقال الرمنشري التفصيل اما الجمل سابق اوله عند  
في الذهبي يختار المتكلم منه ما يهيم ويترك ما عداه ومنه قولهم في أوائل الكتب اما بعد  
فلا تفتد بر على هذا الا أنه مخالف لا كراهية اه حفيد (قوله فان معاني الخ) أورد عليه  
اشكالان الاول ان جواب الشرط يجب أن يكون مسببة قبله وذكرا معاني الاستعارات في  
الكتب سابق لا يصح تعليقه الثاني ان المعنى مهما يقع شيء في الدنيا فان المعاني قد ذكرت في  
الكتب بعد جدي بناء على المختار من تعليق الطرف بالجزء ولا معنى لتقسيد الذكر بعبدية الحد  
اذ هو ثابت جدا ولم يحمده واجب عنهم ما عاين هناك قولا محذورا والتقدير فاقول ان معاني  
الخ ولا شك ان القول مستقبلي وواقع بعد الحد وجواب الورداني بان الشرط هنا ليس للتعليق  
بل لجرد الاستلزام والربط وان التعليق قد يكون في الماضي كشرط لو فليكن هذا منه لا يدفع  
الا الاول وجعل الطرف من متعلقات الشرط بناء على غير المختار لا يدفع الا الثاني كذا قيل  
وفيه نظر فتأمل واما تقدير القول فدفع لهما ~~الكتب~~ يعكس عليه وجوب حذف القاء مع  
القول كما شرح به الاشعري في شرح قول ابن مالك وحذف ذي القائل في ثمر الخ كقوله  
تعالى فاما الذين اسودت وجوههم أ كفرتم أي فيقال لهم أ كفرتم فلما حذف القول تبعته  
الفاء وجوبا ويجاب بأنه غير متفق عليه في المعنى والهمع حكاية قول بوجوب ذكر الفاء في  
الاختيار حتى مع حذف القول وأن الجواب في الآية قد ذوقوا والاصل فيقال لهم ذوقوا  
لحذف القول وانتقلت الفاء للقول وما بين أمارا الفاء اعتراض وانما كان المختار كون الطرف  
من متعلقات الجزاء ليكون المعلق عليه وجود شيء مطلق بخلاف تعلقه بالشرط فانه يكون المعلق  
عليه وجود شيء مقيد بعبودية الحد والمعلق على المطلق أقوى تحققا وليكون ادل على امتثال  
تقديم البسمة على القول المجعول جوابا ولا يرد عليه ان ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها لانهم  
جازوا ذلك في خصوص امال كون تقديم المعمول في الاغراض مهمة من جعلها الفصل بينها  
وبين انشاء مخلصا من وجود صورة العاطف من غير معطوف عليه فلا يلتفت الى المانع من  
التقديم ولذلك اختار ابن مالك تعلق الجزاء بغيره في نحو أما اليوم فالى ذاهب وأما في الدار فاني  
حاضر أن الطرف متعلق بالجزاء مع أنه يمنع عمل ما بعد ان فيما قبلها للرومها الصذر لان محله في  
غير أسما من فلا نظر للمانع وان تعدد هذا هو المختار وان كان مذهب سيدييه والجمهور أنه متعلق  
بأما لابتها عن فعل الشرط المحذوف أو بالفعل نفسه ويؤيد الاول أنه ليس القصد تعليق  
الذهاب والجلوس على وجود شيء اليوم أو في الدار ل أن الذهاب نفسه حاصل اليوم والجلوس  
في الدار واما البكور المعلق عليه مطلقا كما مر هذا واستغنى الزبياري عن تقدير القول هنا  
بفتح همزة وتقدم اللام قاءها على أنه علة مقدمة لقوله فأوردت الذي هو الجواب بتأويله  
بأنه راعى مهم يقع شيء فأريد ذكر المعاني لان الخ ولا ينبغي أنه تكلف اليك لا يرد عليه شيء

(فان معاني الاستعارات)



عمله روي عن هذا فيجب أن تكون فاء الجواب هي الداخلة على أن والقائه في فأردت زائدة لأنه  
يجب أن لا يفصل بين اموالها وبين اسم واحد أو ما هو في حكم الواو بحمله الشرط والجار  
والجور **كما قال ابن مالك** وقالوا تلوهما وجوباً بالقائه وما قد تعالى فأما الإنسان إذا  
ما ابتلاه ربه فأكرمه ونعمه فيقول فاته وإن فصل فيه بين اموالها وبين اسم واحد أو ما هو في حكم الواو بحمله الشرط والجار  
اسم لكه في حكم اسم واحد لأن الطرف وهو إذا حال من الإنسان بناء على مجيء الحال من  
المبتدأ والشئ مع متعلقه كالشئ الواحد كما قرئ في محله (قوله أي الاستعارة التصريحية الخ)  
رد لا اعتراض العصام بأن المعاني لا لفظ استعارة بالأفراد فلا وجه للجمع وحاصل الرذالة أنما يرد  
لو كان لفظ استعارة وموضوعها لكل من الأقسام الثلاثة بالاشتراك اللفظي بين أوليس كذلك بل  
لكل منها اسم خاص هو استعارة صريحة واستعارة مكتوبة واستعارة متخيلة لمية فهو من مقابلة  
الجمع بالجمع المقضى للقسمة أحاداً فأراد بالاستعارات الأسماء الثلاثة ولكل واحد معنى إلا أنه  
اقتصر على جمع الجزء الأول منها عملاً بالممكن وتعميلاً على آل العهدية ولا يقال إن هذه الأسماء  
الثلاثة أعلام والتصرف في الأعلام بحذف أو زيادة ممنوع لأن منع ذلك بل هي أسماء أجناس  
وما قبل أنها أعلام تصرف فيها أشهرتها كعصام الدين وسعد الدين حيث قيل لـ **العصام والسعد**  
**رده الأمير** بأن التصرف في العلم المشهور انما يجوز حيث اقتصر على الجزء المعين كعصام وسعد  
وهنا ليس كذلك لأن الجزء المعين تصريحية وكنية الخ لا استعارة ولا يخفى أن اعتراض  
العصام لا يرد الأعلى جعلها من إضافة المدلول للدال أما على كونها بالبيان والمعنى فإن المعاني  
التي هي الاستعارات فلا وإن كلام الشراح لا يكون رداله الأعلى جعله تفسير للاستعارات  
لأن المعاني تتأمل (قوله الغير الخيلية) جمع بين آل والإضافة لأن غير بمعنى غابر فهو وصف  
كالضارب الرجل واحتز بهدا القيد عن الخيلية على مذهب السكاكي لأنهم مصرحون عنده  
لأن الظفار في أظفار المنية مستعار بمعنى وهي عليه بالظفار الحقيقة أما على مذهب الجمهور  
فالقيد بالبيان الواقع لأن الخيلية عندهم اثبات لازم المشبه به للمشبه والتصريحية لفظ المشبه  
به المستعار (قوله قد ذكرت) فيه حذف مضاف أي دوالها ولم يقل ذكرت أي معاني  
الاستعارات وما يتعلق بها انظر إلى أن ما يتعلق بها شيئاً وهذه الأقسام والأقراء فصار المرجع  
بجاءة واعتصر بأن الدكر التلطف وهو لا يكون في الكتب لأنها مجموع الورق والنقوش  
كما يفهمه كلام الجوهرى أو النقوش فقط على ما قد يفهمه فالتدنى في الكتب هو النقش  
لأنه كرواً يجب بانه مجاز مرسل من إطلاق المتعلق بالمدلول وهو المذكور على المتعلق بالدال لأن  
الإلصاق التي يتعلق بها المذكور مدلوله للنقوش التي يتعلق بها النقش أو من إطلاق اللازم على  
المزوم لأن من نقش شيئاً تلفظ به عادة فصار المعنى نقش في الكتب لا يقال أنه تحصيل حاصل  
لأن **الكتب** لا تنقش بل الصحف الحالية لما مر في العطفية من أن مثل ذلك من مجاز الأول  
أو الحقيقة لأنها حال تعلق النقش بها يطلق عليها أنها منقوشة فتسمى كتباً لأن لازم بين الناقل  
والمنقوش ويحتمل تضمين ذكرت معنى وضعت فلا يكون في كلامه إلا مجاز الأول في الكتب  
على ما فيه بناء على أن التضمين من قسم الحقيقة (قوله في الكتب) يقال عليه يفهم من إضافة  
الكتب فيمياً سياراً لا تقدمين ومقابلتهما من المتأخرين أن المراد بالكتب هنا كتب المتقدمين

أي الاستعارة التصريحية  
الغير الخيلية والاستعارة  
الكنية والاستعارة  
الخيلية (وما يتعلق بها)  
أي أقسامها وقرائنها (قد  
ذكرت في الكتب مقصلاً)



فقط بدليل المقابلة ومفهومة انما في كتب المتأخرين بجملة مضبوطة فلا يتم الداعي لتأليف هذه  
الرسالة وجوابه ان المراد بالكتب ما يشتمل الزبر وهو مطلق منقوش سواء كان للمشتق من أو  
للمتأخرين بدليل المقام (قوله أي مشتقة مفرقة) جمع بينهما ايضا لاختصاصه من التفصيل بمعنى  
التفريق لا بمعنى البيان والابضاح بدليل قوله عبارة الضبط ألا ترى ان الاستعارة بالكناية  
لم يذكرها صاحب الكشف الا في ضمن تفسير آية (قوله عبارة الضبط) حال ثانية من ضمير ذكرت  
أو ضمير مفعول لانها صفة منه لا تعترف بالاضافة انهي حال مترادفة أو متداخلة (قوله أي غير  
مفرقة) دفع به توهم الابهال الاصولي وهو خفاء الدلالة وعدم وضوحها قال الحاشي وفي قوله  
بجملة ومضبوطة مجازا الاول ان كانت الخطبة مقدمة على التأليف اذ حال الارادة لم يحصل الجمع  
ولا الضبط بخلافه اذا كانت متأخرة ولا تجوز أصلا اه وفيه ان الحال قيد في عامليها ومقارنة له  
وهو هنا لا ذكر لا الارادة فلم يسمها بجملة الا في وقت ذكرها سواء كانت الخطبة مقدمة أو مؤخرة  
فتأمل (قوله أي سمة الضبط) قال العصام كان الاولى للمصنف ان يقول أو لا مفصلة غير  
مضبوطة ليناسب قوله بعد جملة مضبوطة أو تأنيبا بجملة سمة الضبط ليناسب قوله عبارة الضبط  
فليجمل قوله مضبوطة على سمة الضبط ليظهر التعادل بين كلاميه فاعترضه الشارح بان الاول  
خلاف الواقع لانهم ضبطوها بآراء قطعها والثاني يوهم انه سهل ضبطها ولم يضبطها بالفعل الا  
ان يقال لو قال المصنف سمة الضبط لكان المعنى ان ضبطها الحاصل بالفعل سهل بقية مدحه  
كأنه اه فليجمل قول الشارح اه سمة الضبط على ان ضبطها الحاصل بالفعل سهل لئلا يرد عليه  
الايمام المذكور وان تقول هذا الجمل مع احتياجه للقرينة لا يدفع الاعتراض من أصله بل  
يخففه بحصول المطابقة المنوية فقط دون المنظية اذ لا تحصل الامع التصريح بسمة الضبط  
والمعنوية كما تحصل بذلك بمبدأ مضبوطة على أصل معناه من حصول الضبط بالفعل ويفهم  
انه على وجه سهل من مقابله بعبارة الضبط الا ان يجاب بأن المطابقة المعنوية على التأويل  
أقوى منها بالآثار بل (قوله على وجه) متعلق بذكره قطع النظر عن تقييده بجملة مضبوطة والا  
اقتضى اشتغال الكتب على الاجمال والضبط فينا في ما سبق ولا داعي لتعليقه بجملة مضبوطة  
بتكافئ خبريهما مع صفتي الاجمال والضبط واعتبار أصل المعنى وهو مطلق الذكر اعد المسافة  
مع قرب القصد (قوله واضحة) أخذ من التعبير عن الدلالة بالنطق (قوله شبه الدلالة) اشارة  
الى انها استعارة مصروفة تبعية وتقريرها شبه الدلالة الواضحة بالنطق بجامع ابضاح المعنى  
واستعمال النطق للدلالة استعارة مصروفة أصلية واشتق من النطق بمعنى الدلالة نطق بمعنى دل  
فهو في الفعل تبعية لغيره انما فيه بعد جريانها في المصدر والقرينة اسناد النطق للكتب ويحتمل  
انها ممكنة بان تشبه الكتب بنطق ويطوى ذكر المشبه به ويثبت من لوازمه النطق تخيلا  
أرجح من أصل من اطلاق المألوم وهو النطق على اللازم وهو الدلالة أو مجاز عقلي حيث أسند  
للكتب ما هو لغيرها (قوله في ابضاح المعنى) في ليست سببية كما توهم لدخولها على وجه التشبه  
وايسر هو الحساب على التشبيه بل الحامل عليه قصد المبالغة مثلا فهي للظرفية لانها اعتبارية  
لان وجهها انما محل اعتباري للتشبيه فتأمل (قوله وايضاله) عطف لازم أو مسبب عادة لا عقلا  
(قوله ودل عليه) عبر في جانب المتقدمين بالنطق وفي المتأخرين بالدلالة لان عبارة المتقدمين

أي مشتقة مفرقة (عبارة  
الضبط فأردت ذكرها) أي  
معاني الاستعارات وما يتعلق  
بها (بجملة) أي غير مفرقة  
(مضبوطة) أي سمة الضبط  
(على وجه نطق به) أي دل  
عليه دلالة واضحة (كتب  
المتقدمين) شبه الدلالة  
بالنطق في ابضاح المعنى  
وايهاله الى الذهن (ودل  
عليه زبر)



مبسوطة واضحة تناسبها النطق وعبارة المتأخرين مختصرة قرار من المال بزيادة الايضاح فيها  
نوع خفاء تناسبها الدلالة ولذلك ذكر الكتب في الاول والزي في الثاني لان الزبر ظاهرها الكتب  
الصغيرة (قوله بضمين) أي ككتب وأما بضم فتح كغرف لجمع زبرة بضم الزاي كغرفة وهي  
القطعة من الحديد ونحوه ومنه قوله تعالى آتوني زبر الحديد والزبور بفتح الزاي وقرأ جزء بضمها  
في و آتينا داود زبوراً (قوله أنسب بالكتب) أي لفظ لأنه بوزنه ومعنى لأنه بمعناه اذ الزبور هو  
الكتاب بمعنى المزبور أي المكتوب لا يقال الانسية تقتضي المغاربة مع انه عينه لان المغاربة هنا  
باعتبار الاضافة للمتقدمين والمتأخرين قال في الكتب العهد الذي ذكرى لكن فيه صوغ أفعل  
التفضيل من المناسبة وفعلها رباحي أو من التناسب وفعله خامسي وكلاهما شاذ (قوله والثاني  
أعم) أي مطلقاً بناء على ان الكتب اسم للالفاظ المكتوبة أي المكتوب ودواها وهي النقوش  
أما على انه اسم لمجموع الورق والنقوش كما يفهمه كلام الجوهري أو للنقوش نفسها كما قاله  
بعضهم فيهمم التباين نعم الكلام أعم من مدلول النقوش اه صبان (قوله فنظمت) عطف على  
اردت من عطف المسبب على السبب لان الفعل مسبب عن الارادة غالباً والنظم في اللغة جمع  
اللوأوف في السلك وفي الاصطلاح تأليف الكلمات والجل مترتبة المعاني متناسبة الدلالة على  
حسب ما يقتضيه العقل وقد يطلق على تلك الالفاظ المترتبة المتسوقة اطلاقاً للمصدر على المتعول  
ثم ان نزل النظم عن معناه اللغوي الى تأليف الكلمات استعارة مصرحة فنظمت بمعنى ألقت  
استعارة تبعية باعتبار أصل اللغة وهي الآن حقيقة عرقية لكن يحتاج للتجريد بان يراد من  
النظم مطلق تأليف أشياء لا يتكرر مع قوله فرائد (قوله الثمينة) أي كثيرة الثمن (قوله عن  
خلطها) متعلق بالمحفوظة أي المحفوظة عن ان تخلط بغيرها من اللائى ولا يقال يفهم انها تخلط  
بغير اللائى لاننا نقول اذا حفظت عن خلطها باللائى فلتحفظ عن غيرها بالاولى على ان اللائى  
لقب فلا مفهوم له اذا المفهوم انما هو الصفة والمراد من اللائى الدرة الصغيرة فقط بقرينة حفظ  
الفريدة عنه وان كان يطلق على الدر صغيراً وكبيراً (قوله مضاف اليه ما قبله) صريح في انه  
تركيب اضافي فتكون الفرائد اما بمعنى الدر حقيقة والنظم ليس متعلقاً به بل بالعوائد التي هي  
صفة لموصوف محذوف مشبه بالفرائد كما بينه الشارح فظمت وعقود ترشيجان للتشبيه واما جمع  
فريدة بمعنى منفردة في الشرف فتكون من اضافة الصفة للموصوف أي نظمت عوائد منفردة  
ففي العوائد أي المسائل العائدة اليه استعارة مكنية حيث شبهت بالجواهر والنظم ان كان بالمعنى  
اللغوي وهو جمع اللائى فهو تخييل وعقود ترشيج وان كان بالمعنى الاصطلاحي وهو التأليف فهو  
تجريد وعقود تخييل ويحتمل انه تركيب توصيفي فعوائد صفة لفرائد فان جعلت بمعنى الدر فهي  
استعارة مصرحة لطريف المسائل فالنظم وعقود ترشيجان وان جعلت بمعنى منفردات كانت  
صفة لمحذوف أي نظمت مسائل منفردات عوائد ففيها استعارة مكنية وفي النظم وعقود ما مر  
وكذا يقال على احتمال البديل المذكور في الشارح واعلم ان عوائد يحتمل أن يكون جمع عائنة اسم  
فاعل من العود أو اسم جنس جامد معناه المعروف والصلة وكل منهما يأتي على الاضافة والبدلية  
ويتعين الاول على الوصفية لانه لا يوصف بالجامد فان جعل عطف بيان تعين الثاني لاشتراط أن  
يكون جامداً محضاً ليقار في النعت وسيشير الشارح الى أن العقود استعارة مصرحة للالفاظ

بضمين جمع زبور أي كتاب  
أو بكسر فسكون أي  
الكلام والاول أنسب  
بالكتب والثاني أعم  
(المتأخرين فنظمت فرائد)  
جمع فريدة وهي الدرة  
الثمينة المحفوظة في ظن  
عن خلطها باللائى لتسرفها  
(عوائد) مضاف اليه ما قبله  
من باب اضافة المشبه به  
الى المشبه



فتكون القرائد والنظم ترشيداً لها وهذا لا ينافي شيئاً مما هنا لان العقود اما ترشيد أو تخييل  
وكلاهما يجوز أن يكون باقياً على حقيقته أو مستعاراً للملائم المشبه كما سيأتي في المتن هكذا ينبغي  
تقرير المقام فان في غيره قصوراً أو منافية كقول الحفيد عند قوله في ثلاثة عقود ان الاستعارة  
مكنية حيث شبهت المائل بالجواهر والنظم تخييل وعقود ترشيد فلا يظهر هذا الاعلى جعل  
لقرائد بمعنى المفردات في الحسن كما علمت مع انه قال القريدة بمعنى الدرة في الامل والمراد منها  
الآن المسئلة لشبهها به اذ في كونها مكنية لانها على هذا مصرية كما علمت اللهم الا أن ينفي  
على تناسي التشبيه وان الدرة صارت اسماء عرفياً للمسئلة فتأمل (قوله كلبين) بضم اللام هو  
القصة شبهة بالماء لصفاته وضيائه وهذا من قول الشاعر

والريح تعبت بالغصون وقد جرى \* ذهب الاصيل على لجين الماء

(قوله عائدة الى) يشير الى نكتة التعبير بعوائد وهي التنبيه على انها عائدة اليه من القوم فيوافق  
قوله على وجه نطق به كتب المتقدمين الخ وفيه رد لقول العصام لو قال فوائد بدل عوائد لكان  
أحسن أي لكون فيه الجناس المضارع وهو اختلاف الكلمتين بحرفين متقاربين المخرج  
أو متماهين في الرسم كما هنا اذ لو قال فوائد لاحتمل انها من عنده لامن القوم فينا في ما مر ولا شك  
ان مراعاة الما في آكد من مراعاة اللفظ لا يقال ان عائدة ما استعيرت من علم أو مال ففي الفوائد  
لتضمنها معنى الاكتساب اشارة الى ان تلك القرائد تستنبط من القوم سواء جاءت من في  
تعريف العائدة ابتدائية وهو ظاهر اذ تفيد أم من شيء كان موجوداً لامن تحت عاتيه أو بيانية  
خلافاً للعقود فان مادة لاكتساب تفيد لا تاتى مع ذلك أما على الابتداء فيجوز أن تكون مبتدأة  
من علمه الموجود قبل وأما على البيان فان الاكتساب معناه التحصيل فلا ينافي الابتكار فظهر  
ان التعبير بفوائد يفوت التنصيص على الموافقة المارة والحق كما أفاده الصبان ان العوائد  
كذلك اذ يحتمل أن تسميتها عوائد باعتبار عودها من المصنف على من بعده وكونها معروفة  
ورصلة منه لهم بل هذا أظهر فيها بخلاف القاسمة فانها دالة على الاكتساب والظاهر منه أنه من  
الغير والله أعلم (قوله للحق الخ) علة لنظمه والتحقيق كما يطلق على ذكر الشيء بدليله يطلق على  
ذكره على الوجه الحق وان لم يكن حقيقاً هو المراد هنا اذ المصراحة لم يختلف فيها لظهورها وان  
التحقيق باعتبار أكثر المعاني وهو معنى المكنية والتخييلية ولم يقل لتحقيق معانيها مع تقدم  
المرجع ايضاً لطول الفصل وما قبل من ان الاظهار اشرح اجمال قوله السابق وما يعلق به ما  
غير صحيح لان شرحه حصل بقوله بعد واقسامها وقرائنها اه ابن يونس وفيه نظر لا مكان أن يراد  
بالاظهار على هذا اقبل اظهار المعاني مع عطف الاقسام والقرائن عليه لتقدم ذكر المعاني ايضاً  
لانا لو قل للحق فيها عار الضمير المعاني الاستعارات وما يعلق به اجماعاً واستغنى عن ذكر الاقسام  
والقرائن لدخولها في الضمير وحينئذ فقوله بعد واقسامها وقرائنها ايهاهم أنهم ما غير ما يعلق بها  
ذعود الضمير له معاني فقط بعد فذا لم يحصل شرح ذلك الاجمال الا باظهار المعاني وأما اظهار  
الاستعارات فهو مجرد لا يوضح فتأمل (قوله والتصريحية التخييلية) لو حذف التصريحية  
السابقة لجرى على جميع المذهب لان التخييلية ليست تصريحية الا عند السكاكي الا أن يقال  
جرى على مذهب لا يدل تفسيرها الى أصلية وتبعية كما سيأتي وما في المحشى من أن التخييلية

كلبين الماء أي ماء كالبين أي  
مسائل عائدة الى كالفرائد  
أوليس يضاف اليه ما قبله  
بل بدل من فرائد (للتحقيق  
معاني الاستعارات) وهي  
التصريحية الغير التخييلية  
والتصريحية التخييلية



تكون نصريجة عند صاحب الكشف في بعض المواضع ما يصحكون التخييل فيه مستعاراً  
للائم المشبه كاستعارة النقص للإبطال في نقضون عهد الله فليس على ما ينبغي لأنها حجت  
ليست تخيلية بل تحقيقية لأن قرينة المكنية عنده أباقية على ساقية منها والتجوز إنما هو في  
اثبات الله المشبه به وهي التي تسمى تخيلية وأما استعارة اللائم المشبه وتسمى تحقيقية والمسي  
بالتصريح به هي الثانية لا الأولى فالتخييلية لا تكون نصريجة أبداً إلا عند السكاكي كما  
يتضح (قوله وأقسامها) قال الزبيدي يقتضي أنه حقق أقسام الكل واحد من المعاني الثلاثة  
مع أنه لم يحقق صراحة الأقسام المصرية في العقد الأول وأوما في آخر العقد الثالث إلى  
أقسام المكنية والتخييلية إلى المطابقة والمرشحة والمجردة اه وقد يدفع بعطف قوله وأقسامها  
وقرائنها على تحقيق وبتقدير عطفها على معاني التحقيق أما بالصرامة أو بالإيجاء وبتقدير أنه  
لا يكون إلا بالصرامة فالمراد أقسام بعضها اه صبان (قوله المذكورة) وفي نسخة المذكورات  
وكلاهما صحيح لأن الاستعارات وإن كان جمع قلة لما لا يعقل والافصح فيه المطابقة لكن محله إذا  
لم تدخل عليه أل لأن القلة والكثرة إنما يعتبران في تكرات الجوع وأما معارفها فصالحه لهما  
كما صرح به شيخ الإسلام زكريا في شرح البخاري في باب الإيمان بالله فسخة المذكورات نظراً  
لكونه جمع قلة ونسخة المذكورة نظراً لاعتبار جمع كثرة لما لا يعقل والافصح فيه الأفراد (قوله  
إلى أصاية) أي كالأسد للرجل الشجاع والتعبية كمنطق الحال المستعارات فهي تعبية  
لجريانها في الفعل تعالى المصدر والتعبية نحو تقدم رجلاً لا وتؤخر أخرى فانه مستعار للهبة  
المتزعة من الأقدام على الفعل والتأخر عنه استعارة نصريجة (قوله وغير تخيلية) أي كما مر  
قال المحشي والأولى حذفه لأن شرط الأقسام التباين وغير التخييلية صادق بجماعها من أقسام  
الاستعارة اه وهو مبني على أنه تقسيم حقيقي وجعله الأميراء باريها لا يمنع تداخل الأقسام  
على ما يأتي للسعد والسيد من كون التخييلية تكون تعبية اه والظاهر أنه حقيقي لكنه متعدد  
بدايل إعادة الجارثايات والناس لا شأن أنه لا تدخل في أقسام كل تقسيم واجتماع الترشيح والتجريد  
لا يلزم منه التداخل أصوره الاستعارة بما في قوة المطلقة فتدبر (قوله وإلى مرثعة الخ)  
نحوراً يتأسد له البدل لأن اللائم المشبه به والمجردة نحوراً يتأسد لها كي السلاح لأن  
السلاح يلائم المشبه والمطلقة نحوراً يتأسد في الحمام أو شاكي السلاح إن لم يكن هنالك قرينة  
حالية لعدم اقترانها باللائم سوى القرينة فان كانت القرينة حالية فهو تجريد لزيادة عليها وفي  
هذا التقسيم جواب عما ورد على المصنف من أن القرائن المذكورة كجاء مشقة على تحقيق  
المعاني والأقسام والقرائن مشقة على الترشيح والتجريد فكان ينبغي ذكرهما في الترجمة أيضاً  
وحاصل الجواب أن المصنف لم يتركهما من الترجمة بل هو ما دخل في تحقيق الأقسام تعالىها  
لأن ذكرهما فيما سأتى ليس بالاستقلال بل لأجل تحقيق بعض الأقسام وهو المرشحة والمجردة  
ورد العاصم هذا التوجيه بان القرائن كذلك لأنها إنما ذكرت لتحقيق معنى الاستعارة وأقسامها  
فكان يستغنى عن قوله وقرائنها كما استغنى عنهم ما واجب بانها إنما ذكرت بالتبع كما مر وأما قرينة  
المكنية فهي وإن كانت من حيث كونها قرينة المكنية مذكورة بالتبع لكن من حيث كونها  
استعارة تخيلية مقصود بها ذكرها في الترجمة من هذه الحيثية كذا في الصان وفيه انهم من

والمكنية (وأقسامها)  
أي أقسام الاستعارات  
المذكورة فالتصريحية  
غير التخييلية تنقسم إلى  
أصلية وتعبية وإلى تخيلية  
وغير تخيلية وإلى مرثعة  
ومجردة ومطلقة



هذه الحقيقة داخله في الاقسام لا القرائن فالاحسن الجواب بأن القرينة لا تحقق الاستعارة بدو ثم اختلاف الترشيح والتجريد فانهم ما يعتبران بعد تمام القرائن على ان التوجيه المار انما يصح ترك الترشيح والتجريد من الترجمة لا يوجبها فلا يثبت ضرورة ذكر القرائن وأجاب العصام عن أصل الاعتراض بأن المصنف ادرج الترشيح في القرائن تغليبا لان كلا من الترشيح وقرينة المكنية من ملائمتها المشبهة وانما قال تغليبا لان الترشيح ليس بقرينة اذا اعتبر الابدعاء القرينة كما مر وكذا يقال في التجريد لكن يدور في قرينة المصراحة لان كلامه عام من ملائمتها المشبهة لا في قرينة المكنية لتباينهما ولا يتأتى في الاطلاق اذ راجح ولك ان تقول الترجمة لشيء والزيادة عليه ليست معيبة (قوله والتصريحية التخييلية) جمع بينهما ليتأتى تقسيم التخييلية الى تبعية وغيرها وذلك لا يكون الا على مذهب السكاكي من ان التخييلية تصريحية دائما لان الانظار في انظار المنية مستعارة لاهر وهي تشبه بالانظار ثابت للمنية ادعاء ولذلك يلزمه ان يكون في نطق الحال تبعية بحسب القواعد وان كان دوي يتيقن التبعية كما سبأني اما على مذهب القوم من بقاء اللفظ على حقيقةه فالتخييلية لا تكون استعارة فذاعن ان تكون تصريحية فلا يتأتى انقسامها الى تبعية وغيرها وان سككات تسمى استعارة تسميها قال المحشي ولم يذكر انقسام التخييلية الى التمثيلية ولا مانع منه نحو اري الحال تقدم رجلا ولا تؤخر أخرى بناء على مذهب السكاكي لما شبه الحال بالإنسان وادعى أنه عينة اخترع الوهم صورة وهمية للحال وهي تقديم رجلها وتأخيرها فكانت اتزع هينة وهمية من التقديم والتأخير الوهميين وشبهت بهية التقديم والتأخير الحسين بجماع طاق التردد واستعملها اللفظ الموضوع للحسين (قوله والى مرشحة الخ) هذا أيضا على مذهب السكاكي لما مر والمرشحة الخ انظارا المنية تشبث بفلان لان التشبث بلام الانظار والمجردة نحو تشبث انظار المنية بامر اض زيد اذا جعل الامر اض تجريدا للانظار والمطلقة نحو انظار المنية (قوله والمكنية تنقسم الى مرشحة) نحو نطق لسان الحال اذا جعل الحال استعارة بالكناية واللسان تخيل والتعلق ترشيح والمجردة نحو نطق الحال الواضحة اذا لوضح بلام الحال والمطلقة نحو نطق الحال وفي هذا التقسيم رد لا اعتراض العصام على المصنف بأنه لا اقسام للمكنية حتى يصح قوله واقسامها ولا حاجة لقول الحفيد كان المصنف نزل المذاهب الثلاثة في المكنية منزلة الاقسام على أن اضافة الاقسام لضمة الاستعارات لا تقتضي ان لكل واحدة منها اقسام بل ان هناك اقسامها تتعلق بتلك المعاني ويكفي كونها للبعض اذ الاضافة تأتي لادنى ملائمة وبقي من اقسام المكنية الاصلية نحو انظار المنية لجر يانها في اسم الجنس وهو المنية حيث شبهت بذي انظار والتبعية نحو سفك الضارب دم زيد لجر يانها في المشتق وهو الضارب تشبها بقتل والسفك تخيل قال القنري والمهم لم يتعرضوا لها لعدم وجدانهم لها في كلام البلغاء والتخييلية نحو اذ حق عليه كلمة العذاب أفانت تتقدم في النار على ما سبأني بيانه (قوله لكل استعارة قرينة) فيه رد لا اعتراض العصام جمع القرائن بانه لم يحقق القرينة المكنية وحاصل الرد انه ان اراد بقوله لم يحقق الخ أنه لم يبين الاقرينتها فممنوع بل بين قرينة انصرحة أيضا اجمالا بقوله فلا تعد قرينة المصراحة تجريد نحو رأيت أسدا يرمى فافهم ان قرينة المصراحة من ملائمتها المستعارة على انه قال في تعريف الجازا شامل للمكنية وغيرها العلاقة مع

والتصريحية التخييلية  
تنقسم الى أصلية وتبعية  
والى مرشحة ومجردة  
ومطلقة والمكنية تنقسم  
الى مرشحة ومجردة ومطلقة  
وسبأني أمثلة ذلك  
(وقرائنها) أي قرائن  
الاستعارات فان لكل  
استعارة قرينة



قرينة وان اراد انه لم يبين تفصيلا الا قريته فمقتضى الحكم لكن تحقيق الشيء لا يتوقف على بيانه تفصيلا على  
 أن هذا التفسير لو كان قوله واقسامها وقرائنهما عطف على معاني حتى يكون التحقيق سلطا عليهما  
 كما هو المتبادر من السوق لكن يجوز عطفه على تحقيق كما مر بقى ان قرينة المكتبة اما ان تكون  
 مصرية أو تخيلية وعلى كل داخل في معاني الاستعارات واقسامها وان ذكرها في قوله وقرائنهما  
 تمكرا ويجاب بأن ذكرها لا باعتبار أن الاستعارة وثانيا باعتبار انها قرينة تنبيه على ان لها  
 اعتبارا من أقاده الصبان (قوله في ثلاثة عقود) متعلق بتطمت من نظم الجزء في الكل ان أريد  
 من كل من القرائن والعقود الفاظ أو معان ومن نظم المدلول في الدال ان أريد من القرائن معان  
 ومن العقود الفاظ والعكس بالعكس وهذه مجرد احتمالات عقلية والا فالمراد منهما الالفاظ فقط  
 لانهم السماع تراجم والظرفية على كل مجازية لان لفظة في مستعملة في ارتباط الجزء بالكل أو  
 الدال بالمدلول وهو غير ارتباط الطرف بالمطروف فهي اما استعارة تبعية أو غيرها (قوله أي  
 خطوط تول الخ) أي بعد نظم الجزء فيها لكن الظاهر أنه من اطلاق الكل على الجزء أو الحال على  
 الفعل لان العقد بالاكسر لغة القلادة فهو مجموع المنتظم والمنظم فيه أو الجزء المنتظم فقط لانه  
 الخطب المنتظم فيه كما يقتضيه كلام الشارح لانه يسمى قبل النظم سلكا بعده سبطا وأما العقد  
 بالفتح فهو ضد الحل وبالضم الشيء الموقوف كالخص بالكسر الجنب وبالفتح ضم المحضون وبالضم  
 الشيء المحضون (قوله وقد شبه بها) أي بالعقود المراد بها بالخطوط ففقه مجاز على مجاز حيث أريد  
 منها الخطوط مجازا مرسلاتم أريد من الخطوط الالفاظ استعارة مصرية (قوله ثم ان المصنف  
 الخ) رداسا وأورد العصام بقوله مفاد كذا ان كل عقد لواحد من تلك الثلاثة وأنه على الترتيب  
 المذكور والاول - ق دوالثاني ومحصل الرد منع تلك الالفظة أما الترتيب فلان الواو لا تقيد  
 ولا عبرة بالترتيب المذكور وأما أن لكل واحد من الثلاثة عقدا فانه وان تبادر منه ذلك لانه مر  
 مقابلة الجمع بالجمع المقضي للقسمة آحادا لكنه ليس ناصفيه لان هذه القاعدة أغلبية أو عدية  
 عدم القرينة وتبع الكتاب أعظم قرينة على المراد فتوله والاول حق غير حق لانه لم يجعل لكل  
 واحد من الثلاثة عقدا مستقلة فانه وان أورد الاقسام في أول عقد وحق معنى المكتبة  
 في الثاني وقرينتها في الثالث = نه ذكر معنى المصراحة وقرينتها اجالا في عقد الاقسام وأما  
 صريحها فلم يوجد في شيء من العقود وأورد التخيلية فيه وفي الثالث وعقد له مكتبة عقدا مستقلة  
 (قوله فضلا) في الآيات عن ابن هشام أن شرطها ان توسط بين منفيين يكون أدناهما مقدما  
 عليها تنبيهها بنفيه على نقي الأعلى وقال العدوي تقع بين كلامين متغايري المعنى وأكثر استعماله  
 بعد النفي نقله في المصباح وهو منصوب على المصدرية والتقدير فضل فض لا أي زادني ارادة  
 الاول على نقي ارادة الثاني زيادة (قوله أبحاث) هي المناقشات السابقة مع العصام وحفيد  
 والله تعالى أعلم

\* (العقد الاول) \*

جمع بين اللفظين اشارة ما يأتي للاحتياج اليهما هالاهنا لانه لو اقتصر على قوله الثاني والثالث  
 لاحتمال في بادئ النظر كونه من غير العقود ولو اقتصر على قوله عقد في كذا كما يقال باب لم يعمل  
 كونه الثاني والثالث الابد نظر (قوله في أنواع المجاز) لا ينبغي أن العقد الاول الالفاظ على

(في ثلاثة عقود) فيه مجاز  
 الاول أي خطوط تول الخ  
 كونها عقودا وقد شبه بها  
 الالفاظ ثم ان المصنف لم يرد  
 بقوله في ثلاثة عقود ان لكل  
 من الثلاثة المتقدمة أي  
 معاني الاستعارات  
 وأقسامها وقرائنهما عقدا  
 فضلا عن كون ذلك على  
 الترتيب وليس كلامه  
 بمقتضى ذلك بل أراد أن  
 الثلاثة مذكورة في ثلاثة  
 عقود ولا شك أن الامر  
 كذلك وهما هنا أبحاث  
 شريفة سميناها في الشرح  
 \* (العقد الاول في  
 أنواع المجاز) \*



المختار من أن أسماء التراجيم كالكتب اسم للاتقاط الدالة على المعاني والأنواع معان فالطريقة  
 مجازية كما هي لأنهم من طرفية الدال في المدلول والمشهور العكس لأن الالتقاط قوال المعاني  
 إذ لا يمكن استحضارها بغير اقظ كما حققه السيد لكن الحق أن المعاني قوال الالتقاط أيضا  
 كما حققه السيد لما ان المتكلم يستحضر المعنى أولا ثم يأتي باللفظ على طبقه واستحالة تعقل المعنى  
 بدون الزاظة مخيلة لا تضر لأن كلامنا في الالتقاط المجموعة وبهذا يرجع الخلف اقظيا لأن الأول  
 باعتبار السامع والناسي باعتبار المتكلم بقى أن الأولى أن يقول في أنواع الاستعارة لوافق  
 كون الرسالة مقصودة لتحقيق معاني الاستعارات الخ فاسواها مذكور بالتبع كما قاله العصام  
 ورد الشارح له بقصور الترجمة حيث تدعى الجازا المرسل لا يلائمه لأن ملخص العصام أن الأولى  
 الترجمة بالمقصود ولا تضر الزيادة عليه بالتبع وما قبل أن أل عهدة والمعهود الجازا بالاستعارة  
 لا يجدى إذ لا تحمل به الموازنة اللفظية (قوله أى أقسامه) أشار إلى أن هذه الأنواع هي  
 المذكورة في قوله وأقسامها وانما لم يعبر بالأقسام قال العصام لتلا يتبادر إلى الذهن الأقسام  
 الأولية أى كتقسيمه إلى عقلى واغوى لا ثانوية كتقسيم الغوى إلى مرسل واستعارة مع أن  
 الثانى هو المراد وما قبل أن الأولية كتقسيمه إلى مجازا الأول والكلمة والسببية فليس بشئ لأن  
 هذه الثلاثة لدخولها تحت المرسل لا أولية ولا ثانوية وأشار الشارح إلى أنه لا يصح إرادة الأنواع  
 المنطقية لأنهم ما اندرجت تحت جنس وتمايزت بالذاتيات والأصناف ما دخلت تحت نوع وتمايزت  
 بالعرضيات واثبات ذلك هنا متعسر بل متعذر إذ لا دليل لنا على أن الترشيح مثلا والتجريد من  
 ذاتيات الاستعارة حتى نحكم بأن المرشحة والمجردة نوعان حقيقيتان للاستعارة بخلاف الإنسان  
 والقرص فان عجز الأول من الثانى علم بالبرهان عندهم أنه من الذاتيات ويميز التركي من البربرى  
 من العرضيات فالأولان نوعان والآخران مننجان كذا حقق التفقازانى قال الشيخ ليس تبعا  
 السيد صعوبة التمييز بين الذاتيات والعرضيات انما هي في الماهيات الحقيقية لا الاعتبارية التي  
 صطلح على جعل بعض أجزائها ذاتيات والآخر عرضيا كما بينوه في بحث الكليات الخمس بل  
 اعتبار ذلك في الماهيات الاعتبارية اسمها أى فلا ضرر في إرادة الأنواع الحقيقية هو لكن  
 قال الصبان انما يظهر هذا الوعلم اصطلاح علماء الفن على جعل ما تمايزت به أقسام المجازا ذاتيات أما  
 ذالم يعلم ذلك وعلم جعله عرضيا فلا كما لا يخفى فان قلت تعبيره بالأنواع يوهم الأنواع الحقيقية  
 وهي ما لا يكون تحتها أنواع أخص منها كالإنسان دون الإضافية وهي ما فوقها جنس وتحتها  
 أنواع وليست الحقيقية مرادة لأنهم لا تكون الماهيات الحقيقية على ما هي ولأن الاستعارة  
 انى هي نوع من المجاز يندرج تحتها المصروفة والمكنية الخ أجيب بأن تبادر الوهم إلى الأقسام  
 الأولية أشد من الأنواع الحقيقية لأنه اصطلاح أهل الميزان بخلاف الأقسام الأولية فان أهل  
 هذا النس يستعملونها كثيرا فيقسمون الشئ إلى أقسام ثم يقسمون أحدها إلى أقسام ويسمون  
 الأولى أرومة والثانية ثانوية اه وقد يقال لا ضرر في إرادة الأنواع المنطقية ولا في كون المتبادر  
 منها الحقيقية لأنه لا شك أن نحو الاملية والتبعية والتخييلية والتشبيهية متميزة بالذاتيات وان  
 كانت غير المرشحة والمجردة بخلاف ذلك كما يدل عليه كلامهم وانها أنواع حقيقة لأنه لا يندرج  
 تحتها ما هو متميز بذاتيات وان كان مطلقا استعارة يندرج تحتها ذلك غاية ما في الباب أنه



سمها كلها أنواع حقيقة بطريق التغليب ومثله غير عزيز قد بر (قوله كالمجاز الخ) الكاف  
استقصائية بالنسبة لما في هذا العقد (قوله المفردة) أي به لاقابلة المركبة وهي التثنية وإن كانت  
الاصولية والتبعية الخ مفردة فليست قسما مستقلا (قوله لم يذكر فيه المكنية) أي صريحاً والافتقد  
اندرجت جميع الاستعارات تحت قوله أعني الكلمة الخ لكن هذا لا يوافق مذهب المصنف من  
أن المكنية التشبيه المضمرة في النفس فيعين نقي الذكور صريحاً وتلوينها وأما التخصيلية فذكرها هنا  
من حيث كونها قسماً وفي الله قد الثالث من حيث كونها قرينة فان لها وجهتين كما في الصبان  
(قوله وفيه ست فرائد) من ظرفية الأجزاء في الكل ولا يقال إن أجزاء الشيء عينه فيلزم ظرفية  
الشيء في نفسه لا نأقول هي من ظرفية المفصل في الحمل وليس من ظرفية المدلول في الدال لأن  
كلامهما اللفاظ لأن أسماء الكتب والتراجم انما هي للالفاظ لا للمعاني كما مر

\* (الفريدة الاولى) هي كسائر التراجم خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ محذوف انظروا ومفعول  
محذوف بما قبل انما مبتدأ أول والمجاز مبتدأ ثان والجملة الشرطية خبر الثاني وما بينهما  
اعتراض لبيان ماهية المجاز والثاني وخبر خبر الأول ولا يحتاج إلى رابط لأن الخبرين المبتدأ  
في المعنى فأسد لأن ما بعد التراجم أحكام مقصودة لذاتهم فلا يليق جعلها تابعة لما ليس مقصوداً  
بالذات (قوله في الاصل) أي في اللغة وقرق بين المجاز في اللغة والمجاز اللغوي فان الثاني مصطلح  
البيان وهي الكلمة المستعملة الخ وأما الحقيقة فهي في الاصل فاعلم معنى فاعل من حق الشيء  
ثبت أو مفعول من حقيقته أثبتته لأن حق يحيى لازماً ومتعدياً ينقل إلى الكلمة الثابتة أو المثبتة  
في مكانها الاصل وعلى الأول فتأوها للتأنيث لأن فعلاً بمعنى فاعل يذكر مع المؤنث مع  
المؤنث سواء جرى على موصوفه أم لا وهي للنقل من الوصفية إلى الاسمية ويتعين هذا ان أريد  
بها اللفظ الثابت مثلاً لأنه مذكر وعلى الثاني فتأوها للنقل كما في ذبيحة ونطيحة أو للتأنيث لأن  
فعلاً بمعنى مفعول انما يمنع غالباً لوقوع التاء اذا جرى على موصوف مذكور أو مقدر له ليس  
بأن وقع نعتاً وحالاً أو خبراً فان لم يه لم موصوفه لحقته التاء للفرق بين المؤنث والمذكر نحو رأيت  
قبلاً وبقية بخلاف الأول لحصول الفرق بالموصوف وانما قيد بالغالب لانها قد تطلقه جلاء على  
فعليل بمعنى فاعل كقولهم صفة ذميمة وخصلة حميدة كما جعلوا في بعض اللفاظ فعلاً بمعنى فاعل  
على فعيل بمعنى مفعول فاستعملوه للمؤنث بلاتاء كقوله تعالى قال من يحيي العظام وهي رميم ان  
رحمة الله قريب من المحسنين على احتمال كما في الاشعري وهذه احتمالات بحسب الاصل والا  
فهو اسم جنس للفظ الثابت اذا لا يلاحظ لها موصوف أصلاً فتأوها للنقل لان التاء التي تميز  
المذكر من المؤنث انما يكثر دخولها في الصفات كسلم ومسلة وأما في الاسماء فقليلة فتجوز رجل  
ورجله وامرئ وامرأة (قوله مصدر ميمي) أي فيصلح للزمان والمكان والحدث حقيقة لكن  
اختلف هل هو منقول إلى المعنى الاصطلاحي عن الحدث أو المكان كما سنده الشارح ولم يقل احد  
انه منقول عن الزمان لعدم العلاقة بين المنقول عنه والمنقول اليه وأصله مجوز كقصد نقلت  
فتحة الواو إلى الجيم ثم قلبت الواو التاء كحما بحسب الاصل وانفتاح ما قبلها الآن كتمام لان  
المشتقات تتبع الماضي في الاعلال (قوله أي المتعدية) اسناد التعدى اليها من حيث قيامه  
بها فهو حقيقة كاسناد المرض والموت لزيد وليس المراد اسناده اليها من حيث وقوعه عليها حتى

أي اقسامه كالمجاز المرسل  
والاستعارة المفردة والمركبة  
والاصولية والتبعية  
والحقيقية والتخصيلية  
والمرشحة والمجردة والمطلقة  
والإضافة في أنواع المجاز  
للنفس لأنه لم يذكر في هذا  
العقد جميع الأنواع اذ لم  
يذكر فيه المكنية (وفيه ست  
فرائد الفريدة الاولى) في  
تقسيم المجاز إلى استعارة  
وغيرها (المجاز) هو في الاصل  
مصدر ميمي من جاز المكان  
يجوز إذا تعداه نقل إلى  
الكلمة الجائزة أي المتعدية



مكانها الاصلى أو المجوز  
بها على معنى أنهم جازوا بها  
وعدها مكانها الاصلى كذا  
في أسرار البلاغة فيكون  
المصدر بمعنى اسم الفاعل على  
الاول وبمعنى اسم المفعول  
على الثاني وذكر الخطيب  
ان الطاهر انه من قولهم  
جعلت كذا مجازا الى حاجتي  
أي طريقة الهاء على معنى جاز  
المكان أي سلكه فان المجاز  
طريق لحضور معناه  
وعليه يكون ظرف مكان  
(المفرد) فيدبه لان حقيقة  
المجاز المفرد تبين حقيقة  
لمجاز المرصوب

يكون مجازا عقابا لانه يؤول لمابعده (قوله مكانها الاصلى) المراد به مطلق المعنى الاول اعم من  
أن يكون أصلا حقيقة أو بالنسبة لمابعده ليدخل المجازا المنقول عن المجاز كما في قوله تعالى ولكن  
لا تواعدوهن سرا وأعم من أن تستعمل في ذلك المعنى الاول أم لا تدخل المجازات التي لا حقائق  
لها كالرحم (قوله على معنى) على معنى بالتصوير لقوله المجوز بها وقوله جازوا بها أي البلاغة  
وبأوه للتعدية أي أجازوها كذهبت يزيد أي أذهبته فحذف ما بعده ففسري (قوله كذا في  
أسرار البلاغة) كتاب للشيخ عبد القاهر الجرجاني وكذا بكاف الجزوذا الاشارية كما في نسخ وعليها  
فكذا صفة لينداحذوف أي كلام مثل ذافي أسرار البلاغة أو أن الكاف بمعنى مثل مبتدا  
وذام مضاف اليه وفي نسخ كما وعليها فالكاف بمعنى على أي جريا على ما في الخ وباقية على التشبيه  
(فان قلت) ما في الاسرار هو عين هذا فلا معنى للتشبيه (أجيب) بان التعابير باعتبار  
الشخص وهو كاف في مثل هذا وحاصل ان المجاز منقول عن معناه المصدرى لكن ان كان  
منقولا الى الكلمة الجائزة كان المصدر بمعنى اسم الفاعل أو الى الكلمة المجوز بها كان بمعنى  
اسم المفعول واشترى في مثل ذلك أنه مجاز علاقته التعلق وسيأتي ما فيه في العلاقات (قوله  
وذكر الخطيب) أي الدمشقي القزويني صاحب التلخيص والابيضاح وعلى كلامه يكون المجاز  
منقولا من اسم المكان ووجه ظهور ما قاله أن مفعول عليه يكون باقية على ظرفيته الا انها  
اعتبارية لان الكلمة عرض لا رسوخ له بخلاف الاول فيجوز الى نقل المصدر الى اسم الفاعل  
أو المفعول وهو قليل كما قاله سم وأما توجيهه بأن استعمال المصدر في الفاعل أو المفعول انما  
يصح في غير المسمى فليس بشئ لان المعنى في صحة التجوز سماع نوع العلاقة لا شخصها فيكون علمنا  
بأنهم اعتبروا الجزئية مثلا علاقة يصح معها المجاز وأما كونهم اعتبروها في أي لفظ فليس  
بشروط كذا قيل وسيأتي في علاقة التعلق ما يؤيد ذلك التوجيه نعم على كلام الشيخ دون  
الخطيب تحصل المقابلة بين الحقيقة والمجاز لانها الكلمة الثابتة أو المنبثقة في مكانها الاصلى كما  
مر فيكون كل من الحقيقة والمجاز مستعملا بمعنى الفاعل أو المفعول (قوله على معنى) أي جريا  
على معنى وفي نسخ بمعنى فالبناء بمعنى على ولا يظهر فيها التصوير وجاز المكان أي جازفه كما بينه  
بقوله سلكه لا أنه بمعنى تعذاه وان كان الاول يلزم والارجح الى كلام الشيخ (قوله طريق  
لحضور معناه) أي المجازي فاطلاق الاسد على زيد طريق لحضور وصفه بالشجاعة الزائدة وقيل  
لانه طريق للمبالغة والطاهر رجوعه اليه لا يقال الحقيقة أولى بأن تسمى مجازا على هذا لانها  
طريق بمعناها بفتح او المجاز بواسطة القرينة لا بانقول على التسمية لا تقتضيها فانها مجرد مناسبة  
وحكمة ترجح هذا الاسم على غيره حالة وضعه لانها مصححة للتسمية حتى تعطى حكم العلل  
في الاطراد والانعكاس فاذا سمى شخص بأبيض لحكمة اتصافه بالبياض لا يلزم أن يزول  
الاسم بزوال البياض ولا أن يسمى به كل من اتصف بذلك نعم يلزم أن المجاز يطلق على الحقيقة  
باعتبار معناه الاشتقاق من حيث اتصافها بكونها طريقا لحضور معناه لان اطلاق المشتق  
اعما هو اعم من اتصاف بمعناه فيدور معناه في الاستعمال أما من حيث الوضع الاصطلاحي فلا  
أفاده الا بـ (قوله فيسببه) هذا بيان لنكتة مخالفة المصنف للقوم كصاحب المفتاح حيث  
طأقوا وقالوا المجاز هو الكلمة الخ ثم قسموه الى تمثيل وغيره فلزمهم منافاة ظاهر التعريف



للتقسيم لظهور الكلمة في المفرد فاحتاج تصحيح كلامهم الى التأويل بحمل الكلمة على ما يعم  
الكلام وخالفهم المصنف لانه اراد منهم كل حقيقة بخصوصها وليصون التعريف عن الجواز  
تقييد بالمفرد هنا واقر المركب بتعريف في القريدة السادسة (قوله بحيث الخ) حيثية تقييد  
او تعطيل للجمع المنفي امكانه فالجمع بين سبقتين متباينتين في تعريف واحد لا يكون مستحيلا  
الا بهذه الحيثية واما وجهها مع الشعور بامر يعمها فممكن بجمع الانسان والفرس  
في التعريف بقولك جسم نام حساس متحرك بالارادة وهو تعريف الحيوان ويمكن هنا أن  
يقال الجواز اللفظ المستعمل في غير ما وضع له واللفظ يشمل المفرد والمركب (قوله الكلمة)  
خرج الحذف والزيادة فليسا من الجواز بالمعنى المذكور بل بمعنى مطلق التوسع والتسريح فاللفظ  
فيه ما حقيقة اما في الحذف فظاهر واما في الزيادة فلا ان الزائد موضوع لمعنى التاكيد  
في التركيب الخاص وان كان لغيره في غيره مثلا من اذا وقعت قبل نكرة عامة كانت لتأكيد  
عمومها وضعا وقس على ذلك نقله العيني عن الكمال بن الهمام اه صبان والمراد بالكلمة  
ما يعم الاسم كرايت اسدا والقول كقطعة الحال والحرف نحو في جذوع النخل وأورد عليه  
ان تاء الكلمة ان جعلت للوحدة تنافي التعريف الذي هو ماهية الجواز فليما يقال في كل  
ولا يحسن القول بأنه ضابط ولا تقدير مضاف أى ماهية الكلمة وان جردت من الوحدة دخل  
غير المفرد والجواب ان الوحدة ملاحظة معناها في حد ذاته من حيث اعتبارها في ماهية الجواز  
المفرد لا من حيث انصاف الافراد بها نظير الحيوان في تعريف الانسان فتأمل أفاده الامر  
يعنى ان الكلمة المأخوذة في تعريف الجواز المفرد أى ماهيته واحدة لا متعددة كما أن الحيوان  
في تعريف الانسان واحد لا متعدد فتدبر (قوله المستعملة الخ) الاستعمال اطلاق اللفظ  
وارادة المعنى في كلام المتن تجريد فعل التكرار واما الوضع فتعيين اللفظ بازاء المعنى والحمل  
فهم السامع المعنى فظهر الفرق بين الثلاثة لان الاول صفة المتكلم والثاني صفة الواضع  
والثالث صفة السامع أفاده الصبان والظاهر أن التجريد في لفظ كلمة لان معناها اصطلاحا  
لفظ مستعمل فذكر المستعملة بعد تكرر او تزايد منها مطلق لفظ لا بقيد الاستعمال ثم نصفها  
بالمستعملة لاجل تعلق الجارية اذ لا يصح تعلقه بكلمة لجودها فتدبر (قوله الكلمة قبل  
الاستعمال) الاولى أن يقول اللفظ قبل الاستعمال لان الكلمة قول مفرد وهو لا يكون  
الاستعمال كما في كتب النحو فاللفظ قبل الاستعمال لا يسمى كلمة ويجب أن يذكر الكلمة  
هنا وأراد منها مطلق اللفظ المفرد لشاكلة ذكرها أولا فليما هنا تجريد كالأولى (قوله كما انها  
ليست بحقيقة) أى لان اللفظ قبل استعماله لا يوصف بحقيقة ولا بجواز وان كان موضوعا (قوله  
في غير كل الخ) هذا توضيح لمعنى ما قلناه من صيغ العموم لا تقدير محذوف في المتن أى  
المستعملة في مغاير جميع ما وضعت له فهو من عموم السلب لجميع الافراد لا من سلب العموم  
ودفع بذلك اعتراض التعريف بأنه غير مانع لشعوله الاعلام المنقولة والمشتركة المستعمل في  
أحد معنييه من حيث انه موضوع له اذ يصدق على ذلك انه كلمة استعملت في غير ما وضعت له وهو  
المعنى الثاني وحاصل الدفع ان المشترك والمنقول لم يستعمل في غير جميع ما وضع له بل في غير  
بعضه قال حفيد السعد في حواشي التلخيص اذا استعمل المشترك في أحد معنييه لا من حيث

فلا يمكن جمعها في تعريف  
واحد بحيث تحصل معرفة  
حقيقة كل منهما بخصوصها  
(أعني الكلمة المستعملة)  
أخرج الكلمة قبل الاستعمال  
كقطة أسد بعد وضع الواضع  
لها وقبل استعمالها فانها  
ليست بجواز كما انها ليست  
بحقيقة (في غير) كل



انه موضوع له بل من حيث مناسبتة للمعنى الثانى ووجود علاقة بينهما فهو مجاز كما يشعر به  
تحقيق المحققين في شرح الكشف حيث جوزوا استعارة المعنى للمعنى البصرية من معنى البصر  
للمبالغة بتزيل المعقول منزلة المحسوس مع أنه حقيقة فيما كما يستفاد من الأساس اهـ وإذا  
كان مجازا حينئذ فالتعريف غير جامع لان اعتبار العموم المتقدم يخرج به عن المجاز اذ لا يصدق  
عليه انه مستعمل في غير جميع ما وضع له بل في بعضه ولذلك استغنى بعضهم عن اعتبار العموم  
بقيد العلاقة فان استعمال المنقول والمشتق في أحد المعنيين من حيث انه موضوع له ليس  
لعلاقة وبعضهم بقيد الحقيقة المذكورة فالأولى عدم اعتبار العموم المتقدم كذا حققه الصبان  
وأنت خير بأن عدم اعتباره غير ممكن لان ما موصولة أو موصوفة في سياق النقي المستفاد من  
غير قيد العموم لكل ما اتصف بالوضع فلا يحصى عن اعتباره وادخال المشتق المذكور  
في المجاز حينئذ عسر خصوصا مع زيادة قدام مطلق الخطاب الآتى فانه مستعمل فيما وضع له  
في اصطلاح الخطاب قطعا ولا يدخل بقوله العلاقة لانها انما تبرز بعد وجود غير ما وضع له ولم  
يوجد اللهم الا أن يقال لما كان أحد المعنيين ملاحظا فيه العلاقة كان كغير الموضوع له لانه  
انما وضع ليستعمل فيه بلا قيد وهذا يستعمل بقيد العلاقة ولا شك ان الشيء مع غيره غيره في  
نفسه فتأمل (قوله غير ما وضعت له) أورد الغنيمي بهما التقنازاني أنه ان أريد بالنقي الوضع  
الشخصى وهو ما تشخص فيه اللفظ الموضوع ورد عليه كثير من الحقائق لان جميع المركبات  
وكثيرا من المفردات كالأفعال والمنقضى والمجموع والمصغر والمنسوب وبالجملة كل ما تكون دلالاته  
بحسب الهيئة دون الماتة انما هي موضوعة بالتنوع دون الشخص وان أريد الوضع النوعى  
وهو ما لا يتشخص فيه الموضوع بل كان عاما ورد أن المجاز موضوع بالتنوع فلا يصح نفيه وأيضا  
يكون شاملا للصفات الموضوعية بالشخص وان أريد الأعم كان فاسدا أيضا لاقتضائه نقي  
الوضع النوعى عن المجاز هكذا ينبغي تقرير السؤال ومحصل الجواب كما فى الصبان وغيره ان  
المنقضى عن المجاز هو الوضع الاصل الاولى شخصيا كان أو نوعيا والمشتقات وما معها وان كانت  
موضوعة بالتنوع لكنه وضع أولى وأما المجاز فوضعه ثانوى كما صرحوا به وبهمذا يرجع الخلاف  
في كون المجاز موضوعا أم لا لفظيا ومعنى وضعه النوعى الثانوى أن الواضع بعد أن يتقرر  
الحقائق يرجع ويقول جمعت كل سبب مثلا يدل على مسيبه بالقرينة وأما الحقيقة فوضعهما  
أولى أى قبل أن يتقدمها وضع لغير ذلك ثم تارة يكون وضعها شخصيا كالقيد أسد وانسان وتارة  
نوعيا بأن يقول الواضع جمعت كل لفظ مشتق على هيئة فاعل مثلا يدل بنفسه لا بالقرينة على  
المتلبس بالفعل على جهة القيام به \* (تنبيه) \* اختلف في اللام في قولنا وضع له فقبل له الوضع  
وقيل تعليلية فن قال بالأول قال ان اللفظ الموضوع للمعنى كلى اذا استعمل في فرد من افراد  
معناه من حيث تحقق الكلى فيه كان حقيقة أو من حيث خصوصه كان مجازا لان اللفظ لم يوضع  
للفرد بخصوصه وعلى هذا السعدى في مطلوه وهو المشهور وكون الكلى جرا للفرد لا يقتضى  
وجوده فيه شئ او لا تشخص بل هو جزاء اعتبارى له لا تنزاعه منه وأجمعوا على عدم وجود  
الكلى استدلوا ومن قال بالثانى قال ان استعماله في الفرد حقيقة مطلقا لان الكلى وضع  
لأجل أن يستعمل في فرد وثقله الغنيمي عن الكمال بن الهمام وأنت قال انه مذهب المتقدمين

(ما) أى معنى (وضعت)



لا يعرفون خلافه والمتبادر على هذا ان استعمال اللفظ في نفس الكلى حقيقة ايضا فتكون  
ما في قولهم فيما وضع له واقعة على المعنى اعم من أن يكون حقيقة كلية أو فردا لأن اللفظ كما يوضع  
لأجل الفرد يوضع لأجل الحقيقة اهـ صبان بزيادة (قوله هي له) أبرز الضمير إشارة إلى أن  
وضعت صفة أو صلة جرت على غير ما هي له لأن ما عبارة عن المعنى والوضع انما هو اللفظ ولم يبرز  
المصنف لأن اللبس على مذهب الكونيين أو على ما ذكره السيدان الخلاف في الاوصاف  
المشتقة أما الفعل فعند أمن اللبس لا يجب الا برز اتصافا من البصري والكوفي (قوله  
مر تجله) من ارتجل الخطبة والشعر ابتدأه من غير تمهي لهما قبل فمعنى كون اللفظ مر تجلا  
انه ابتدئ وضعه لنوع ما استعمل فيه من غير أن يسبق وضعه لغير ذلك النوع والمنقول ما سبق  
وضعه لغير نوع ذلك المعنى المستعمل فيه مع هجران المعنى الأصلي وبهذا القيد يخرج المشترك  
وقولنا لغير نوع الخ لانه قد توهم ان سعاد مسمى به امرأة غير الاولى من المنقول بل هو مر تجل لانه  
لم يتقدم له وضع لغير نوع العلمية بخلاف نحو الفضل فانه سبق استعماله في المصدرية قبل العلمية  
أفاده الصبان على الاثبات وبه أيضا يدفع ما يقال ان العلم وضع للغير فاستعماله فيه بعد  
الكبر استعمال في غير ما وضع له وفي الحقيقة لا يحصل لهذا التخييل لان المعبر تغيرا بالذات  
لا الوصف وذكر المحشى عن ابن يعقوب أن الارتجال والنقل كما يكون في الاعلام يكون  
في أسماء الاجناس وان خصهما ببعض شراح التلاصق بالاعلام وأما المشتقات فليست  
مر تجلة محضة لتقدم وضع مرادها ولا منقولة محضة لعدم وضعها بنفسها وهي من الحقيقة  
كما مر وان لم يعرض لها الشارح (قوله وأد) بضم الهمزة وفتح الدال اسم رجل ونورع  
في ارتجاله بأنه منقول من جمع أداة بمعنى المتر من الودفاهة مزمل من واو وكافى أفتت (قوله  
كفضل وأسد) الاول منقول عن المصدر والثاني عن اسم الجنس الى العلمية وأما باعتبار  
أصلها ما في المرتجلات ومتر في البسطة كون الاعلام الشخصية حقيقة أولا (قوله  
او مشتركة) أي اذا استعملت في أحد معانيها أو أيا المشترك المستعمل في جميع معانيه فعلى  
جوازه اختلف هل هو حقيقة لاستعماله فيما وضع له أو مجاز لانه لم يوضع للمعجم مع بل لكل  
واحد على انفراد (قوله اذا المراد) بيان لوجه انراج المشترك بكون ما الواقعة في التعريف  
عامة (قوله قيد في اصطلاح الخ) قيد مضاف وفي اصطلاح الخ مضاف اليه لان المقصود لفظه  
والإضافة للبيان أي قيده ولفظ في اصطلاح الخطاب وذكر السعدان الجار من معلق بوضعت  
وينبغي جملة على معنى أنه حكم بوضعها وظهرت في ذلك الاصطلاح فلا ينافي ان الواضع هو الله  
تعالى وذكر العصام في أطوله انه متعلق بغير لانه بمعنى مغاير فهو مشتق تأويلا فلا يرتفع  
الجار بالاسم الجارم ولا احتياجهما الى التأويل عدل الشارح في كبره عنهما وقال انه متعلق  
بالمستعملة بعد تقييده بما بعده أي استعماله في غير الخ باعتبار اصطلاح الخطاب والكلام  
على حذف مضاف أي أهل الخطاب فالمصدر على حقيقة ولا يلزم منه حصول خطاب بالفعل  
بل اذا حصل منهم خطاب فشمع استعمال الشخص وحده فلا حاجة لما أطال به المحشى من  
التكلف فان قلت المتبادر من اصطلاح الخطاب العرف الخاص لهذا الفن المقابل للعرف  
العام والشرع واللغة فيلزم ان الموضوع في ذلك ليست حقيقة أجيب بأن المراد بالاصلاح

هي (له) أخرج الحقيقة  
مر تجلة كانت كسعاد  
وأد أو منقولة كفضل  
وأسد أو مشتركة  
كعين لان هذه مستعملة فيها  
وضعت له اذا المراد أن  
لا تستعمل في شيء تكون  
موضوعه له وزاد غير  
المصنف قيد في اصطلاح  
الخطاب أي خطاب  
المستعمل بكسر الميم



مطلق العرف الشامل لهذه وغيرها بقدرته الإضافية إلى الخطاب المراد منه الجنس فالعق  
 باصطلاح أي عرف يقع به أي مخاطب كان (قوله ليخرج الخ) ويخرج به أيضا الاعلام المنقولة  
 كفضل بناء على عدم اعتبار العموم في ما لا يصدق عليها أنها مستعملة في غير ما وضعت له وهو  
 المعنى الأول لكنه في غير اصطلاح الخطاب لأنه لما جعل نحو الفضل علما قد خالف اصطلاحه  
 الأصلي وصار بمنزلة الصلاة المنقولة من الدعاء إلى الأعمال وفي المطول وشرح المفتاح للسيد أن  
 هذا القيد للدخال أيضا أذ يدخل به المجاز المستعملة فيما وضعت له في غير اصطلاح الخطاب  
 كالصلاة المستعملة بحسب اللغة في العمل الشرعي وبحسب الشرع في الدعاء فانها مجاز لعلاقة  
 الجزئية في الأول والكلية في الثاني مع استعمالها فيما وضعت له لكن في غير اصطلاح الخطاب  
 وتطرق به العصام بأن هذه الصورة كما يصدق عليها أنها مستعملة فيما وضعت له يصدق عليها أنها  
 مستعملة في غير ما وضعت له فهي داخله في تعريف المجاز فلا يكون القيد للدخال والالزم تحصيل  
 الحاصل وتبعه الشارح فاقصر على الانحراج به ونوقش بأن الصورة التي أخرجها بهذا القيد  
 وهي الصلاة المستعملة بحسب اللغة في الدعاء وإن كانت بدون القيد داخله في المجاز باعتبار  
 استعمالها في غير ما وضعت له في الشرع هي خارجة باعتبار استعمالها فيما وضعت له في اللغة  
 فهي داخله وخارجة باعتبارين كالصورة التي أدخلها غيره فما أورده العصام على غيره يرد  
 عليه مثله فالفرق بينهما تحكمي وذلك قبل التحقيق إن هذا القيد للتخصيص على كل من  
 الإدخال والانحراج السابقين قال الصبان وجعله للتخصيص انما يظهر على عدم اعتبار العموم  
 في ما فان اعتبر كما لم يكن القيد للتخصيص على ما ذكر بل الأصل ادخال ما ذكره السعد إذا المعنى  
 المستعملة في معنى لم يوضع له اللفظ أصلا فتخرج به تلك الصورة فيحتاج لدخاله بقيد اصطلاح  
 الخطاب ولا يغني عنه في ذلك قيد الحثية ولا قيد العلاقة كما هو ظاهر للمتأمل لافي أصل  
 الإدخال إذا اعتبر العموم في ما ولا في التخصيص عليه إذا لم يعتبر ويكون قيد في غير ما وضعت  
 له نصافي انحراج ما أخرجه فلا يحتاج لقيد اصطلاح للتخصيص على انحراجه اه وعلى هذا  
 فكلام الشارح غير مستقيم حيث اعتبر العموم فيما مر به بقديره في غير كل الخ ثم جعل قيد  
 الاصطلاح للانحراج دون الإدخال مع أن الصواب عكسه وكذا كلام العصام غير أنه لم يذكر  
 العموم فيمكن إجراء كلامه على عدم اعتباره مع بعده ومع ذلك ففيه التحكم المار لأن القيد  
 حينئذ للنص على كل من الانحراج والإدخال وأجابوا عنه بأن الاهتمام بانحراج ما ليس من  
 الماهية أقوى من الاهتمام بإدخال ما هو منها لأن دخوله بوجه ما كاف فلا حاجة إلى نص عليه  
 أقول وبالله التوفيق يتعين حل ما على العموم إذا لم يتحمل غيره كما مر لكن العموم في اصطلاح  
 واحد والمعنى المستعملة في مغاير جميع ما وضعت له وضعا متحد الاصطلاح كما هو المتبادر من  
 العبارة لا مطلق وضع متحد الاصطلاح أم لا وحيث قد تكون الصلاة المستعملة لغة في العمل  
 وشرعا في الدعاء داخله في التعريف لأنه يصدق عليها أنها مستعملة في مغاير جميع ما وضعت له  
 وضعا متحد الاصطلاح اذ هي في اللغة لم توضع إلا للدعاء ولتحريك الصلوات وقد استعملت في  
 غيرها وفي الشرع لم توضع إلا للعمل وقد استعملت في غيره فصدق عليها تعريف المجاز ولا يحتاج  
 لقيد اصطلاح الخطاب ولا قيد العلاقة في ادخاله لكن يحتاج إليه في التخصيص عليه لأنه

ليخرج من الحقيقة ما يكون  
 له معنى آخر باصطلاح آخر  
 كلمة الصلاة المستعملة



يصدق عليها انها مستعملة في بعض ما وضعت له وضعا متحد الاصطلاح وهو وضع اللغة أو  
الشرع فتكون خارجة فنص على ادخالها بالقيد كما يحتاج اليه في التنصيص على اخراج الصلاة  
المستعملة لغة في الدعاء وشرعا في العمل لانها يصدق عليها انها مستعملة في مغاير جميع ما وضعت  
له وضعا متحد الاصطلاح اذ الدعاء مغاير لجميع ما وضعت له في الشرع وهو العمل لكن ليس غيره  
في اصطلاح التخاطب وهو اللغة وكذا في اخراج الاعلام المنقولة وكون القيد التنصيص على  
الانخراج لانها داخله وخارجة باعتبارين وبمذاييره ما قصر عليه الشارح تبعا للعصام ولا يرد  
عليه شيء مما تروى الحكم وقد علمت جوابه ويحمل عليه قول الشارح في كبره لم ندع ان هذا  
القيد للانخراج بل هو قرينة على المراد بغير ما وضعت له وحيث قد بينتم قول الكلام بآخيه  
ويكون التعريف جامع مانعا هذا لتحقيق المقام فتأمل (قوله بحسب الشرع) قال في الصحاح  
نقول هذا بحسب كذا بفتح السين أي على قدره وعدده اه قيل ولا يظهر هنا وقد يوجه بأن  
المراد بقدر الشرع وعدده الامر المقدرفيه أي الذي قدره أهله وعدوه لمحاوراتهم ومخاطباتهم  
اه صبان (قوله والحق الخ) هذا جواب عن كون المصنف ترك هذا القيد من التعريف مع  
الاحتياج اليه بأنه ذكر العلاقة التي تغني عنه لان استعمال الأقوى الصلاة في الدعاء ليس له علاقة  
بل لكونها موضوعة لغرض من الجواز وعبر بالحق اشارة لقول العصام ان الذي يغني عنه  
هو قيد الحقيقة المشعور بها في التعريف أي من حيث انه غير له لان الاستعمال ليس من حيث  
المغايرة اذ لا تصلح له بل من حيث العلاقة الصحيحة وما تمحل به القيد من أنها حينية تقيد  
لا تعيل أي ان ملاحظة المغايرة قيد في الاستعمال لعله فيه ممنوع بأن الظاهر أنها للتعليل  
بقرينة انها في تعريف الحقيقة كذلك وأيضلا يصح كونها التقيد لان ملاحظة المغايرة غير  
شرط في استعمال المجاز انما الشرط ملاحظة كون الغير مشابها أو سبيها مثلا وان كانت المغايرة  
حاصلة ولا بد ان فرق بين حصول الشيء ملحوظا وحصوله غير ملحوظ وعلى صحة كونها للتقيد  
كيف ينسب الانخراج لقيد ملحوظ مع وجود القيد الصريح المغني عنه أعني قوله لعلاقة  
فلذلك عول الشارح على العلاقة دون الحقيقة ويمكن أن يوجه كلام العصام بأن تلاحظ الحقيقة  
قبل العلاقة فيحصل الانخراج بها أولا ولا تجعل حينية تقيد في الجملة أي في بعض الصور اذ  
ملاحظة المغايرة قيد في استعمال المجاز من حيث انه مجاز لا مطلقا فتأمل (قوله بتقدير  
مضاف) هو مجرد ابضاح لقادام التعليل اذ الاستعمال لا جل شيء يقتضي ملاحظته ومفهومه  
انه اذا كان هناك علاقة لم تلاحظ لم يكن مجازا وهو كذلك بل غلط كما في القيد وباعتبار  
ملاحظة العلاقة خرج العلم المنقول المناسبة منه وبير أصله لانها غير ملاحظة في الاستعمال  
وكذا المترك كما خرجا بعموم ما وقوله مع قرينة لادخله في الاغتناء (قوله لعلاقة) هي في  
الأصل ما يعلق الشيء بغيره كعلاقة السوط سميت بها المناسبة بين المعنيين لانها تعلق المجاز أي  
تربطه بحمل الحقيقة حتى ينتقل منه الذهن بسبب اليه والعلاقة بالفتح والكسر في كل من  
الحسية كعلاقة السوط والمعنوية كعلاقة الحب والخصومة أي تعلق المحب بمحبوبه والخصم  
بخصمه على ما يستفاد من مجموع الصحاح والاساس وبه صرح سم وغيره كما في الصبان لكن  
الافصح الكسر في الحسية والفتح في المعنوية كما هنا \* واعلم ان الشرط في العلاقات التي

بحسب الشرع في الاركان  
الخصوصية فانه يصدق عليها  
انها كلمة مستعملة في غير  
ما وضعت له لكن بحسب  
اصطلاح آخر وهو اللغة  
لا بحسب اصطلاح تخاطب  
المستعمل وهو الشرع  
وكلفظ الصلاة المستعملة  
بحسب اللغة في الدعاء فانه  
يصدق عليها أنها كلمة  
مستعملة في غير ما وضعت له  
لكن بحسب اصطلاح آخر  
وهو الشرع لا بحسب  
اصطلاح تخاطب المستعمل  
وهو اللغة والحق أن قوله  
لعلاقة مع قرينة يكفي عن  
قيد في اصطلاح التخاطب  
كما أشرت الى ذلك بتقدير  
مضاف بقولي (ل) ملاحظة  
(علاقة) متعلق بالمستعملة



اعتبرها البلقاء معاً نوعاً كطابق السبب في مطلق المسبب لا يخصها إجماعاً كهذا السبب في هذا المسبب وهو معنى وضعه التورعي وكما تعتبر العلاقة بين المعنى الحقيقي والمجازي تعبيرين معنيين مجازيين في المجاز عن المجاز كما في قوله تعالى ولكن لا تواعدوهن سرا كما ترى في البسطة وهذا غير صورة المجاز بمراتب كقوله تعالى يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباساً يواري سواكم ويريشافان المنزل هو الماء المنبت للزروع المتخذ منه الغزل المنسوج منه اللباس وذلك لأن في الصورة الأولى تجوزاً عن تجوز آخر وفي الثانية تجوزاً واحداً لكن ارتباط المجازي وهو المطر بالحقيقي وهو الثياب إنما هو بواسطة فهو مجاز مرسل علاقته المسببية لكن بوساطة فدا والمجاز بمراتب على كون المعنى الأخير مرتبطاً بالاول اما لكونه سبباً أو جزأه مثلاً لكن بوساطة بأن يكون سبباً سبباً أو لسبب سبب أو لجزئه الذي ترصع منه مثلاً وأما المجاز عن المجاز فلا علاقة فيه بين المعنى الأخير والاول أصلاً بل بينه وبين ما قبله وفي جوارزه خلاف كما ترى بخلاف الاول فظاهر كلامهم الاتفاق عليه وعلى هذا فاستعمال المقيد في مطلق ثم في مقيد آخر من حيث خصوصه كالمشعر الآتي في الشرح مجاز عن مجاز علاقة الاول التقييد والثاني الاطلاق فقولهم مجاز بمرتين فيه مسأمة اللهم الآن يقال لما كان المقيد الأخير مندرجاً تحت المطلق الذي اندرج تحت المقيد الاول كان ذلك علاقة بين المعنى الاول والاخير لكن بمرتين فتأمل ثم رأيت في الصواب ما بين الاول حيث قال في الفريدة الخامسة - عند قول العصام فيكون مجازاً بمرتين يعني أنه مجاز مفرع على مجاز اه لكنه ليس تصافيه لان المرتبة الاولى هناك قبل ان علاقتها السببية وقيل التقييد فيحتمل أنه بالنظر اقول السببية لاقول التقييد ولا شك أنه على السببية مجاز عن مجاز فتدبر وانما اشترطت العلاقة لعدم وضع اللفظ له والقرينة لتبادر الحقيقة من اللفظ والالاستعمال من شاء ما شاء فيما شاء وباشرطهما رد على الظاهرية التافين وقوع المجاز في الكتاب والسنة زاعمين أنه كذب بحسب الظاهر اذ لا كذب مع اعتبار العلاقة والقرينة لان الكاذب لا ينصب دليلاً على مراده بل يروج ظاهر كلامه وبهم أيضاً كان المجاز أبلغ من الحقيقة أي أكثرها بآفة لان فيه الانتقال من المألوم الى اللازم فهو كدعوى الشيء بيينة ولا حاجة الى زيادة تصرف وسعة تطريد على كمال المتكلم واعتباره ألا ترى قول الحريري

أخرج الغلط

فألمت متى الظعن يا هذا فقلت لها \* اما عدا زعموا أولاً فبعده غد  
فأمطرت أولاً من نرجس وسقت \* وردا وعضت على العناب بالبرد

فانظر فضل هذا وما يدل عليه من سعة النظر على الحقيقة أعني أنزلت دعاء من عينها وبلت خذها وعضت على أصابعها بألسنتها (قوله أخرج الغلط) المراد به ما يعم الغلط اللساني بان يسبق الانسان اليه من غير سهو وما يكون عندهم وكما قال الشارح اذا كان منشؤه السهو وما يكون خطأ لسانياً عن قصد وعلم بأنه مخطنى كأن يستعمل لفظاً في غير ما وضع له لا لعلاقة مع علمه بأنه غير فان جميع ذلك ليس بمجاز لعدم العلاقة ولا بحقيقة لعدم استعماله فيما وضع له كما نقله الصبان عن غير واحد والظاهر ان هذا الأخير والكذب وقد قبل انه من الحقيقة اذ المفهوم منه معناه الاصلى ولو كان غير مطابق لكن فيه نظر فتأمل وأما ما يكون مبنياً على اعتقاد فاسد كأن عبر عن الجمل بالقرس لاعتقاده أنه قرس أو عن الكتاب بالاسد لاعتقاده انه رجل شجاع



فهو كافي الجسدولي عن نقل سم يذني أن لا يخرج عن الحقيقة ولا المجاز لاستعماله في المعنى الحقيقي أو المجازي بحسب الاعتقاد وان كان خطأ فهو انما يخرج عنهما بحسب الواقع (قوله مشير الخ) يؤخذ منه رد قول العصام لا يخفى ان اشتراط القرينة يخرج الغلط ووجه الرد ان القرينة تنجسها لان الاشارة خصوصاً مع الاصبع قرينة على عدم ارادة المعنى الحقيقي كذا قبل وهو مدفوع لان العصام عرف القرينة بما نصبه المتكلم للدلالة على قصده فيعيد اشتراط ملاحظتها لان النصب فعل اختياري وجزم به بعضهم فالغلط على هذا خارج بالقرينة لان الاشارة لم تلاحظ قرينة والمعتبر من القرائن ما كان ملحوظا لکن في المطول ما يقتضي عدم اشتراط الملاحظة (قوله قصدا) خرج به الغلط اللساني الناشئ عن سبق اللسان والناسي عن سم و قوله استعمالا صحيحا خرج به اللساني الناشئ عن قصد وكذا الاعتقاد بناء على انه ليس بحقيقة ولا مجازا كما ذكره بعضهم وان كان الظاهر ما مر أو بالنظر للواقع (قوله مع قرينة) صفة للعلاقة كما هو شأن الظروف بعد النكرة المحضة قال العصام والاولى للعلاقة وقرينة لان القرينة ليست من نوابع العلاقة بل كل منهما مما يتوقف عليه المجاز اه فوقفش بأنه مبني على غير الغالب من ان مع تدخل على السام نحو ان الله معنا والغالب دخولها على المتبوع نحو جئت مع الأمير فباعتبار الغالب تكون العلاقة تابعة للقرينة لا العكس والجواب عنه بأنه تستفاد تبعية القرينة من المقام حيث جعل له الاستعمال للعلاقة مع وصفها بمقارنة القرينة فدل على انها تابعة للعلاقة ضرورة تبعية الوصف لموصوفه مردود بان الوصف هو مع فالمعية هي التابعة لا القرينة وبوضع ذلك قولك جاء عبد مع سيده فان المعية أي المقارنة للسيد هي الصفة التابعة للعبد مع ككون العبد نفسه تابعا للسيد ولان التعليل انما أفادت كون العلاقة علة الاستعمال ومع تفيد تبعيتها للقرينة فلا أولوية لما قاله وأحسن ما وجه به كلامه ان مراده ان العلاقة ليست من نوابع القرينة ولا القرينة من نوابع العلاقة بل كل منهما مما يستقل يتوقف عليه المجاز بدليل قوله بل كل منهما الخ فثبت الاعتراض على المتن ولا يتخلص منه الا يجعل الطرف حالاً من الضمير في المستعملة فلا يقيد الا بتبعية الكلمة المستعملة للقرينة بناء على الغالب أو عكسه بناء على غيره ولا شك في صحة كل منهما أو يجعل مع محذور المصاحبة فانما قد ترد ذلك كافي الغنبي (قوله مانعة) صريح في ان المتوقف عليه تحقق المجاز هو القرينة المانعة فالمعية ليست بشرط في تحققه وصحته بل في أحسنه وقبوله عند البلغاء الا أن يتعلق بعدم ذكرها غرض كان يريد البليغ اذ هاب نفس السامع الى كل معنى مجازي يمكن في المقام وتشويها الى التبعين فيحسن تركها لان الابهام من مقاصد البلغاء لا غيرهم والمعية أخص من المانعة فبطل من رأيت بحر اعطى مانع من ارادة البحر الحقيقي ومعين للمراد به وهو الكريم بخلاف في الحمام بدله فانه مانع من ارادة البحر الحقيقي غير معين للمراد به اذ يحتمل الكريم والعالم ولا فرق في القرينة بين المالية والمقابلة والشرف بينهما وبين المجاز والكناية ان القرينة تدل على المراد من غير أن توضع له ولا تستعمل فيه بخلاف ما فدل انهما على المراد من نفسه ما ودلالة القرينة من غيرها قال الأمير ولم يشترط الاصوليون مقارنة القرينة لجواز تأخر البيان لوقت الحاجة ورأها البيانيون مقارنة كاسمها والظاهر تقييد كلامهم بما اذا لم يتعلق غرض بهدم بيان المراد الا قالوا لابهام لغرض جاز

فجوز هذا القدر من مشيراً  
الى كتاب لان هذا الاستعمال  
ليس للملاحظة علاقة وان  
أريد المستعملة المستعملة  
قصد استعمالا صحيحا خرج  
الغلط بقيد المستعملة (مع  
قرينة مانعة عن ارادته) أي  
ارادة ما وضعت الكلمة له



والاصوليون استندوا الى الكتاب والسنة فيرجع الخلاف لقطبا ويحتمل ان يستصحب  
 البيانيون قرينة في مثل ذلك وان خفيت اه وفيه نظر اما اول فقرته لجواز تأخر البيان مع قوله  
 والا فالإيهام لغرض جاز انما يناسب القرينة المعينة وليست شرطا اتفاقا كما مررت الاشارة اليه  
 لا المانعة التي الكلام فيها واما ثانيا فانه قال بعد ذلك قوله مانعة يؤخذ منه امتناع الجمع بين  
 الحقيقة والمجاز ومن أجاز من الاصولين رأى ان القرينة تمنع من الحقيقة وحدها فهذا  
 يفيد ان الاصولين قائلون باشتراط القرينة وهو تابع في ذلك للمحلى على جمع الجوامع حيث قال  
 ومن زاد في تعريف المجاز كاليانيين مع قرينة مانعة عن ارادة ما وضع له أو لا مشى على انه  
 لا يصح ان يراد باللفظ الحقيقة والمجاز معا فناقشه في الآيات بنقله عن التلويح انه لا بد للمجاز من  
 قرينة تمنع من ارادة الحقيقة عقلا أو حسا أو عادة أو شرعا ولا خلاف في أنه لا بد من القرينة  
 وانما اختلفوا هل القرينة داخلية في مفهوم المجاز وهو رأي البيانيين أو شرط له حقه واعتباره  
 وهو رأي الاصولين اه وهو أيضا في البحر المحيط الاصولي الزركشي كما نقله المصنفان في رسالته  
 البيانية ثم قال لافان أن يقول لا يلزم من اعتبار قرينة مانعة عن ارادة الحقيقة أنه لا يصح الجمع  
 بين الحقيقة والمجاز الذي قال به امامنا الشافعي رضي الله عنه لان الواجب المنع عن الحقيقة  
 وحدها وذلك لا ينافي ارادتها معا والفرق بينه وبين عموم المجاز اعتباري فان لوحظ استعمال  
 اللفظ في شخص كل من المعنيين كالاسد في الرجل الشجاع والحيوان المقتر من حيث انه دال  
 على كل منهما بخصوصه فهو جمع بين الحقيقة والمجاز وفي أمر كلي يشملهما كطاق مجترى فهو من  
 عموم المجاز وهو جاز اتفاقا (قوله أخرج الكتابة) أي بناء على انها واسطة بين الحقيقة والمجاز كما  
 عليه صاحب التلخيص من انها اللفظ المراد به لازم معناه مع جواز ارادته مع اللازم فليست بمجاز  
 لجواز ارادة الموضوع له ولا حقيقة لعدم استعمالها فيما وضعت له ومجرد جواز ارادته لا يوجب  
 كون اللفظ مستعملا فيه فان أريد منها المعنى الأصلي بالفعل كانت حقيقة وغير حقيقة  
 باعتبار بن فالمنفي كونها حقيقة فقط وأما على ما في جمع الجوامع وغيره من كتب الاصول من  
 انها حقيقة وان اللفظ مستعمل في معناه مراد منه لازم المعنى فانما يخرج من المجاز بقولنا  
 المستعملة في غير ما وضعت له لاستعمال الكتابة في معناها الأصلي لكن لاذاته بل لبنته من  
 اللازم فمعناها الأصلي مراد غيره مع استعمال اللفظ فيه ولازمه مراد لاذاته لا مع استعمال  
 اللفظ فيه وأما من يقول بانها مجاز فلا يخرج بها من تعريف المجاز والالم يكن جامعا ولا بعد حينئذ  
 في تسميتها باسم خاص كما سمي التغليب والمشاكلة بهذين الاسمين الخاصين مع انهما من المجاز  
 المرسل فلا فرق بينهما وبين بقية أقسام المجاز في عدم ارادة المعنى الحقيقي قاله ليس هذا وليعلم ان  
 معنى جواز ارادة المعنى الحقيقي في الكتابة على القول الاول كما ذكره السعدان الكتابة من حيث  
 انها كتابة لا تنافي ارادته كما ان المجاز من حيث انه مجاز ينافيه ولكن قد تمتنع ارادته بخصوص  
 المادة اما لاستحالة أو للزوم كذب فيه فالاول كما ذكره صاحب الكشف في قوله تعالى ليس كمثله  
 شيء انه كتابة عن نبي المثل كما ان قولهم مثلك لا يجل كتابة عن نبي البخل لانهم اذا نقوا البخل عن  
 بماله فقد نفوه عنه بالاولى مع ان الحقيقة هنا وهي نفي مثل المثل مستحيلة لاقتصائها وجود مثل  
 له تعالى والثاني كقولك زيد جبان الكلب وهو هزل الفصل بكتابة عن الكرم اذا لم يكن له كلب

أخرج الكتابة كقولنا  
 فلان كثير الرماد



ولا فصل فتمتنع ارادة الحقيقة للزوم الكذب فلا حاجة الى أن يقال تجوز ارادته ولو في محل آخر  
وكذا على القول بأنها حقيقة لا تنضراستحالة المعنى الحقيقي لان استعمالها فيه لا لذاته بل لمجرد  
الاتصال منه للارادة الذي هو مناط الاثبات والذنب والصدق والكذب كقوله تعالى والسحرات  
مطويات بيمنه الرحمن على العرش استوى فالمراد لازم ذلك من تمام القدرة والاستيلاء وان  
استحال اليمين والجلوس الحقيقيين كما ذكره السعد في تلويحه قال وميل صاحب الكشف الى  
أنه يشترط في الكتابة امكان المعنى الحقيقي وبينه السبب في حواشي المطول فقال اعلم ان استعمال  
بسط اليد في الجود بالنظر الى من يجوز أن يكون له يد سواء وجدت أم لا كتابة محضة لجواز ارادة  
المعنى الاصل في الجملة وبالنظر الى من يتنزه عن اليد كقوله تعالى بل يداهم مبسوطتان مجاز  
متفرع عن الكتابة لا متناع تلك الارادة فقد استعمل هناك كثيرا حتى صار بحيث يفهم منه الجود  
من غير ان يتصور يد أو بسط ثم استعمل هنا مجازا في معنى الجود وقس على ذلك نظائره كما في قوله  
تعالى الرحمن على العرش استوى وقوله تعالى لا ينظر اليهم فان الاستواء أي الجلوس وعدم  
النظر فيمن يجوز منه ذلك كتابة محضة عن الملك والاستماتة والسطح وقين لا يجوز عليه مجاز  
متفرع عن الكتابة هكذا حقق الكلام في الكشف اه وهذا يؤيد ما قدمناه في الرحمن الرحيم  
فافهم وقوله مجاز متفرع الخ ليس المراد انه مبني عليها كابتداء المجاز على المجاز لان ذلك لا يصح هنا  
بل هو في من لا يجوز عليه المعنى الحقيقي مجاز محض من أول الامر كما انه فيمن يجوز عليه كتابة  
محضة كذلك وانما المراد بالتفرع شهرة استعماله فيمن يجوز عليه وقربه للذهن كما أشار اليه  
ولا تأمل ولا ينافي هذا ما مر عن الكشف في ليس كمثل شيء من انه كتابة مع استعمال المعنى  
الحقيقي كما ذكره السعد لا مكان حله على هذا بان يراد انه كتابة بحسب أصله وهو ما اذا  
استعمل فيمن يجوز عليه ذلك وهو الا أن مجاز متفرع عنها هذا وقد حققنا الكلام في هذه  
الاية تحقيقا تاما لا يستغنى عنه في حاشية ابن عقيل في حروف الجر وينافي به أن اثبات المثل  
الذي هو مستحيل ليس لازما للحقيقة الاية أعني نقي مثل المثل بل اللفظ يحتمله كما يحتمل نفيه  
أيضا لكن اثبات المثل مستحيل لانه لو كان له مثل لكان هو مثلا لمثله فلا يصح نقي مثل مثله فتعين  
أن المراد منها نقي المثل على سبيل الكتابة لجواز ارادة الحقيقة معه فتدبر ذلك فانه مهم (قوله  
فان المراد الخ) صريح في أن الكتابة الانتقال من اللزوم الى اللازم كما عليه الخطيب وهي  
أحسن من العكس كما عليه السكاكي وان جمع بينهما بان تساوى اللزوم من الجانبين يصح  
كلا ويكفي اللزوم العادي كمثل الشارح بل الادعاء (قوله لكن تلك القرينة لا تمنع الخ) أي  
فالفرق بينها وبين المجاز جواز ارادة المعنى الحقيقي فيها دون منع قرينته هذا ما ذكره القوم وهو  
مبني كما علمت على انها واسطة ويبحث فيه العصام بما يحصل ان الكتابة يصح فيها ارادة الموضوع  
لاذاته بل ليتوسل به الى الانتقال الى المراد ففيها القرينة المانعة عن ارادته لذاته لا للتوسل  
والمجاز كذلك لا تمنع قرينته الا ارادة الحقيقي لذاته ويجوز ارادته للانتقال مثلا يرمى من قوله  
جاءني أسد يرمي بمنع أن يكون المقصود لذاته السبع ولا يمنع أن يقصد الانتقال الى الشجاع فانه  
يثبت المجاز متميزا عن الكتابة في شيء من الاستعمالات اه ومحصل الجواب انه ان أراد مجزا  
ارادة الموضوع له مع المجزى حضوره في الذهن وتصوره للانتقال فلا بدع في ذلك لكن لير

فان المراد بكثرة الرماد  
لازمها وهي كثرة الضيافة  
فانه يتقل من كثرة الرماد  
الى كثرة الضيافة بواسطة  
ان كثرة الرماد تستلزم كثرة  
الجر وهي تستلزم كثرة  
الحرارة للخطب تحت القدر  
وهي تستلزم كثرة الطباخ  
وهي تستلزم كثرة الاكل  
وهي تستلزم كثرة الضيفان  
وهي تستلزم كثرة الضيافة  
فالرماد الموصوف بالكثرة  
يصدق عليه انه كلمة مستعملة  
في غير ما وضعت له لعلاقة  
مع قرينة والقرينة هنا  
حالية وهي كون المقام  
مقام مدح لكن تلك القرينة  
لا تمنع أن يراد مع ذلك نفس  
الرماد



هذا معنى ارادته مع الكتابة بل معناه قصد الاخبار به وان لم يكن مقصودا بالذات بل لينتقل منه  
الى الكائن ولا يقال انه جمع بين الحقيقة والمجاز وفيه خلاف لان محل المنع عند القائل به اذا  
كان مقصودا بالذات وهنالك كذلك وان اراد ان الموضوع له يكون مخبرا به مع المجازي حتى  
يكون معنى رأيت أسدا يرعى انه رأى السبع والرجل الشجاع فهو باطل فان يرعى يمنع من ذلك  
اذا المجاز من حيث انه مجاز يتنافى الحقيقة أفاده الصبان أي فالمنافاة بين المعنى الحقيقي والمجازي  
لامن حيث ذاتهم ما بل من حيث كونهم ما حقيقة ومجازا وبهذا التقرير تعلم الجواب عن توقف  
الإبرو والله أعلم ولا يخفى ان هذا البيان انما يتوجه عندهم من يمنع الجمع بين الحقيقة والمجازا ما عند  
مخبره فلا اذ قرينة المجاز عنده لا تنافي ارادة الحقيقة معه وعليه فقوله مع قرينة الخ لا يخرج  
الكتابة لانها انما تمنع عن ارادة الحقيقي وحده ولا شك ان قرينة الكتابة كذلك فاما ان يخرج  
بقيد المستعملة في غير الخ بناء على أنها حقيقة أو يلزم انها مجازا وحيث قد الفرق بينهما وبين الجمع  
بين الحقيقة والمجاز ان المعنى الحقيقي مقصود لذاته وفيه وفي الكتابة لا لذاته بل للاتصال فتلخص أن  
القول بانها واسطة لا يجري على جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز والقول بانها مجاز لا يجري الا  
عليه فتأمل (قوله ان كانت علاقته الخ) اعلم ان الاستعارة تطلق تارة بالمعنى الاسمي أي انها اسم  
لفظ المشبه به المستعمل في المشبه وتارة بالمعنى المصدري أي استعمال اسم المشبه به في المشبه  
فيستحق منها مستعير ومستعار ومستعار له ومنه كما في التلخيص وتقسيم المجاز المقرر الى مرسل  
واستعارة انما يظهر على الاول دون الثاني لانها عليه فعل من الافعال والمجاز المقرر الكلمة الخ  
ومن هنا يظهر ان الممكنة لا تندرج في المجاز المقرر عند الخطيب لانها التشبيه المضر وكذا  
التخصيلة عنده وعند السلف لانها اثبات اللازم فهم ما فعلان كما أفاده الصبان (قوله المعنية)  
أي المقصودة وأخذ هذا القيد من الاضافة العهدية والمعهود والعلاقة المتقدمة المجمولة على  
للاستعمال فتقدم أنها ملحوظة كما مر وسيأتي محترزه في الشرح (قوله غير المشابهة الخ) انما قدم  
المرسل على الاستعارة التي هي مقصود الكتاب ليتفرغ منه بعد طرحه لما هو بصدد لقله الكلام  
عليه اذ ذكره ليس للضرورة التقسيم وليكون ما يتعلق بالاستعارة متصلا ببعضه وليترقى من  
غير الابلغ الى الابلغ والنسك لا تتزاحم فلا يقال الاولى تقديم الاستعارة لانها ابلغ ولان الاثبات  
مقدم على النفي ولان علاقتهما المشابهة فقط وعلاقات المرسل كثيرة والاولى بالقديم  
على أن هذا لا يصح لان المصنف لم يتعرض لشي من علاقات المرسل (قوله كاطلاق البتيم)  
أي في قوله تعالى وآتوا البتيم أموالهم فان الذين توتيتهم أموالهم بالفتون وسعوا يتامى اعتبارا  
لما كانوا عليه من البتيم والقرينة الاخرى باعطائهم المال وقيل ان هذا القسم حقيقة بناء على أن  
اسم الفاعل ونحوه من المشتقات حقيقة فمن اتصف بالفعل ولو في الماضي واعلم ان شرط هذه  
العلاقة عدم التلبس بضدها حال التجوز فلا يطلق على الشيخ طفل ولا على الثوب الاسود أبيض  
ولا على المسلم كافر باعتبار ما كان له كما في البحر المحيط للتلبس باضدادها قال الصبان في البيانية  
والفرق بين الطفل والبتيم ان البتيم لم يتحقق فيه ضده كما كان برمه لعدم تبدل موث الاب بضده  
وان تبدل الصغر بحلاف الشيخ فانه تبدل بضده الطفولية برمته لانها الصغر فقط (قوله لا أب له)  
ومن لأم له يسمى منقطعا وهذا في الانسان وأما البتيم من سائر الحيوانات فهو وضع ماتت

(ان كانت علاقته) المعنية  
غير المشابهة بين المعنى  
الحقيقي والمعنى المجازي  
كاعتبار ما كان كاطلاق  
البتيم على الكبير الذي  
لا أب له فان البتيم حقيقة  
في الصغير الذي لا أب له



أما (قوله) وكاعتبار ما يؤول أي اعتبار ما من شأنه أن يؤول الشيء إليه في المستقبل فمما راقعة  
على المعنى الحقيقي وهو الخمر وضمير يؤول للمعنى المجازي الذي هو العَصِير في هذا المثال وضمير إليه  
عائدا لما في المعنى وهو إطلاق الخمر على العَصِير مجازا لأن شأن العَصِير يؤول لأن يكون خمر  
وكان على الشارح أن يظهر فاعل يؤول كما قلنا لكن في بعض النسخ حذف لفظة إليه وهي أظهر  
فعلها يؤول بمعنى يحصل في المستقبل وضمير عائدا للواقعة على المعنى الحقيقي فتأمل والايولة  
أما قلنا كأن الخمر للعَصِير وان قطع بعدم الخمر أعراض لأن شأنه ظن الحصول أو قطعاً نحو وانك  
ميت لا احتمالاً ~~كالحل~~ العبد وان ظن عتقه في المستقبل لوعده مثلاً إذا الشأن فيه مجرد  
الاحتمال كما في الآيات قال الصبان في البيانية وكما تسمى هذه العلاقة بالاول تسمى بالاستعداد  
وإطلاق ما بالفعل أي لفظ ما بالفعل على ما بالقوة ومنهم من جعلها غيرها لأن المستعد للشيء  
قد لا يؤول إليه بأن يكون مستعداً له وغيره أي على السوية بخلاف الاول الظن فانه وان كان  
مستعداً إليه لكنه راجع وعلى هذا يجوز التجوز عند عدم القطع والظن لأن علاقة الاول وان لم  
تحقق حينئذ خلفت علاقة الاستعداد فالنظر في الاول إلى القطع أو الظن وفي هذا إلى  
الاستعداد اهـ ومما دونه لا يمكن الاحتمال المرجوح بل اما استواء الحصول وعدمه أو القطع  
والظن وان علاقة الاستعداد أعم من الاول كما لا يخفى (قوله) كإطلاق الخمر على العَصِير أي في  
غير قوله تعالى إني أراي أعصر خمرأما فيه فالأظهر قول البيضاوي فيه إطلاق الخمر على العنب  
إذا العَصِير لا يتعلق بالعَصِير كما لا يتعلق بالخمر إلا أن يؤول العَصِير بالاستخراج ولا داعي إليه وقيل  
لا مجاز في الآية لأن الخمر بألفه عمان اسم للعنب ومن هذه العلاقة على ما قاله جماعة قوله صلى  
الله عليه وسلم من قتل قتيلاً فلا فله سلبه أي شخصاً حياً يؤول إلى القتل ورده البهاء السبكي كما مر به  
في رهاب العتبة (قوله) وكالسببية الخ) فيه مع المثالين بعد لف ونشر مرتب والمراد بالسببية  
كون الشيء سبباً ومؤثراً في شيء آخر مطلقاً يشمل العلل الناقصة فنحو عينا غيثاً وبالسببية  
كون الشيء مسبباً ومؤثراً عن شيء آخر فنحو أمطرت السماء نباتاً اهـ ذاعلى الرابع من اعتبار  
العلاقة من جانب المنقول عنه فيختارون العلاقة عروية في المعنى الحقيقي يرتبط به المعنى المجازي  
لأن الحقيقي أولى بالاعتبار وقيل من جهة المنقول إليه لأنه المراد من اللفظ وقيل من جهة ما  
معاربها ملحق كل منهما ما ذكر الشارح من علاقات المرسل أربعة على جهة التنبيل وهي على  
التحقيق تسعة عشر على ما في البيانية اهـ الخامسة الآلية أي كوالشيء وهو المعنى الحقيقي للفظ  
واسطة في إيصال اثر المؤثر إلى المتأثر كقوله تعالى واجعل لي لسان صدق أي ذكر اصادقا وثناء  
حسننا السادسة الكلية كقوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم أي رؤس أناملهم ونقل يس  
عن بعض الأفاضل انه لا مجاز في الآية لأن نسبة الفعل إلى ذي اجزاء يمكن فيه تعلقه ببعضها كما  
يقال دخلت بلاد كذا وإليه ~~كذا~~ وصحت بالتدليل فلا تجوز في إيقاع الجعل على الأصابع  
السابعة الجزئية أي كون الشيء وهو المعنى الحقيقي للفظ يتضمنه شيء آخر كقوله تعالى كل شيء  
هالك الا وجهه أي ذاته على مذهب الخلف ويشترط في هذه العلاقة أن يكون الكل مركباً  
تركيباً حقيقياً وان يستلزم انتفاء الجزء انتفاء الكل عرفاً وعقلاً كالرأس والرقبة للانسان  
بجلاف نحو الارض للسماء والارض وبجلاف نحو الاصبع والظفر واليد والاذن للانسان

وكاعتبار ما يؤول إليه  
كإطلاق الخمر على العَصِير  
الذي يؤول إلى كونه خمر  
وكالسببية والمسببة فهو  
رعينا الغيث أي التبت  
الذي سببه الغيث وكقولنا  
أمطرت السماء نباتاً أي  
غيثاً يكون النبات سبباً  
عنه (هـ) هو (مجاز مرسل)  
سبحي بذلك



وأما إطلاق العين على الرتبة أي الجاسوس فهو من حيث أنه رقيب وذلك لا يتحقق بدون العين  
 لا من حيث أنه إنسان وكذا البدعي المعطى كما أفاده في المطول والريثة براء فوحدة فهو سمة  
 بوزن خطيئة من قولهم ربات القوم بالهمز أي رقبتهم كما في الصحاح ولعل المعتبر كون الكل شأنه  
 التركيب الحقيقي وإن امتنع لخصوص المادة كالمثال الأول لاستحالة التركيب في جانب  
 الله تعالى وزاد بعضهم أن يكون ذلك الجزء أشرف من بقية الأجزاء كإطلاق القافية على البيت  
 أو القصيدة في قول معن بن أوس

وكم علمته نظم القوافي \* فلما قال قافية هباني

فقبل ومن المجازية هذه العلاقة التضمنية النحوية والاحسن في تعريضه أنه الحاق لفظ بآخر في  
 التعدي واللازم لتناسب المعنيين أو اتحادهما فتصير الكلمة تؤدي مؤدى الكلمتين نحو ولا  
 تعزم واعقدة النكاح أي تنو وأفلجذر الذين يخالفون عن أمره أي يخرجون أحسن في أي لطف  
 وهو مقيس عند أكثرين كما في ارتشاف أي حيان وأما التضمن البياني فهو تقدير حال تناسب  
 المعمول وهو مقيس اتفاقا لكونه من حذف العامل لدليل والفرق بينهما هو ما عليه السعد  
 ومتابعوه وقبل هماشي واحد كما بين في محله فاللفظ مستعمل في مجموع المعنيين مرتبطا أحدهما  
 بالآخر فيكون مجازا لأنه لم يوضع للمجموع فعلاقته الجزئية إذ لا يظهر فيه غيرها ورد بان تركيب  
 المجموع اعتباري لا حقيقي كما هو شرط الجزئية فالأظهر ما نقل عن ابن عبيد السلام وجرم به  
 الدماميني أنه مستعمل في حقيقة ومجازة فاللفظ حقيقة ومجاز باعتبارين ومثل ذلك يجري في  
 المشترك المستعمل في معنیه واللفظ المستعمل في حقيقة ومجازة بان يراد به كل منهما في وقت  
 واحد من متكلم واحد فقبل أنه مجاز لاستعماله في مجموع المعنيين والراجح أن الأول حقيقة كما  
 نقل عن الشافعي والثاني حقيقة ومجاز باعتبارين وعلاقة هذا المجاز مختلفة فتارة تكون المشابهة  
 بين الحقيقي والمجازي وتارة تكون غيرهما من علاقات المرسل فهو إما حقيقة واستعارة أو حقيقة  
 ومجاز مرسل وأما التغليب كالأبوين للام والاب فالاحسن أن علاقته المجاورة في اللفظ  
 أو الذهن أو المشابهة لا الجزئية كما قال ابن كمال باشا نظير ما مر لأن اللفظ لم يستعمل في المجموع من  
 حيث هو مجموع بل باعتبار كل من المعنيين على أن تركيب المجموع اعتباري كما مر أفاده في البيانية  
 وفي ما قاله في التغليب نظرا وضحاها في حاشية ابن عقيل في الكلام على المثني الثامنة للزومية أي  
 كون الشيء يجب عند وجوده وجود شيء آخر كإطلاق الشمس على الضوء وكقوله تعالى أم أنزلنا  
 عليهم سلطانا فإنه ويتكلم على احتمال أنه أطلق التكلم على الدلالة باعتبار لزومها له ويحتمل أن فيه  
 استعارة تصريرية أو ممكنية والسلطان الحجج والبرهان كما في الصحاح التاسعة للزومية كالضوء  
 على الشمس واعتراض القنري ذلك بان اللزوم أمر لازم في جميع أنواع المجاز مرسل أو استعارة  
 لأن مبناه على الانتقال من الملزوم إلى اللازم فاعتبار مجرد اللزوم لا يكفي في بيان العلاقة بل لابد  
 من بيان نوعها ويمكن دفعه بان اللزوم المعدود علاقة مخصوص به في عدم الانشكال أصلا  
 واللزوم العام لسائر العلاقات بمعنى مطلق ارتباط بأي وجه كان ولو لمناسبة ما وهذا يجاب عن  
 اعتراض أن مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم وأكثر العلاقات لا تنفي اللزوم  
 ومحصل الجواب أنها تنفي الارتباط بأي مناسبة ولا يشترط أن يلزم من تصوره تصوره العاشرة



الاطلاق أى كون الشيء وهو المعنى الحقيقي للفظ مجردا عن القيود كلها فى الاطلاق الحقيقي أو  
 بعضها فى الاضمار كاطلاق العالم على العامل بعلمه فان المعنى الحقيقي للفظ العالم ذات متصفة  
 بالعلم بلا تقييد بالعامل ولا غيره فهو مطلق ومنه تخرج رقيقة أى مؤمنة نفسه تجوز عن تجوز علاقة  
 الاول الجزئية والثانى الاطلاق الحادية عشرة التقييد أى كون الشيء وهو المعنى الحقيقي للفظ  
 مقيد بيقيد أو أكثر كاطلاق الانسان على مطلق حيوان وكله فخر الا فى الشارح قبل ومنه  
 ادخلوا الباب بهذا لان المراد أى باب كان لا المعهود وهو باب بيت المقدس لكن جعل ال  
 جنسية يغنى عنه الثانية عشرة العموم أى كون الشيء شاملا لكثيرين كقوله تعالى أم يحسدون  
 الناس بمعنى محمد الذين قال لهم الناس يعنى نعيم بن مسعود الاشجعي ونحوه من كل عام أريد به  
 الخصوص وكونه مجازا مما لا خلاف فيه كذا فى البيانية وهو مأخوذ من قول ابن السبكي فى  
 جمع الجوامع والعالم المخصوص عموم منه مراد تناولا لاحكام أى ان اللفظ متناول لكل الافراد  
 لكن بعضها خارج من الحكم لشيء أخرجه كاستثناءه والعالم الذى أريد به المخصوص عموم  
 ليس مراد التناول ولا الحكم بل كلى استعمال فى جزئى ومن ثم كان مجازا قطعاً والاول الاشبه  
 حقيقة وفاقا للشيخ الامام أى والده اه لكن كيف ينشئ الخلاف فيه مع ما تقدم فى تعريف المجاز  
 عن الكمال بن الهمام ان مذهب الاقدمين الذين لا يعرفون خلافة ان استعمال الكلى فى بعض  
 افراد حقيقة مطلقا فان حمل ما تقدم على البيانين دون الاصوليين ناظرا عداهم العموم من  
 علاقات المجاز اللهم الا أن يكون الاقدمون لم يثبتوها فتأمل ثم ظهر ان ما تقدم عن الكمال انما  
 هو فى اسم الحقيقة وهو يعنى جميع الافراد عموما بلبا وأما ما هنا فهو فيما يعنى عموما شموليا بأن يشمل  
 جميع الافراد دفعة واحدة كمناله المذكور فلا منافاة والله أعلم الثالثة عشرة المخصوص أى  
 كون الشيء له تعين بحسب ذاته لا بقيد خارجى كالضاحك على كل انسان قيل والعموم والمخصوص  
 عين الاطلاق والتقييد لكن فرق بينهما فى تعريف الفارسية بأن المطلق هو اللفظ الدال على  
 المفهوم لا بشرط شيء والعام دال على المفهوم بشرط الشمول ويرادفه الكلى الا ان الغالب  
 وصف اللفظ بالعام والمعنى بالكلى فالفرق بينهما اعتبارى وأما المقيد فهو اللفظ الدال على  
 المفهوم بشرط تعينه بخارج ينضم اليه أى الى ذلك المفهوم كالمشرفان مفهومه الحقيقي الشفة  
 الغليظة من الابل وهذا المفهوم لا يتعين الا بانضمام قيد الغلط ومن الابل اليه وهو أمر خارج عن  
 مفهوم الشفة والخاص هو اللفظ الدال على المفهوم بشرط تعينه بذاته أى بذات ذلك المفهوم  
 من غير أن ينضم اليه قيد خارج عنه ويرادفه الجزئى على ما مر فى الكلى والعام وعلى هذا الفرق  
 فالتمثيل للتقييد باطلاق الانسان على مطلق حيوان لا يصح لان مفهوم لفظ انسان معين بذاته  
 لا بانضمام قيد خارج اليه اذ قيد النطق المضم الى الحيوان ليس خارجا عن مفهوم الانسان بل  
 جزء منه فاللائق تسميته خاصا فتأمل الرابعة عشرة الحالية أى كون الشيء حالا فى غيره كقوله  
 تعالى فى رجة الله يعنى الجنة التى تحمل فيها آثار الرحمة المنعم بها فقيه ثلاث مجازات حيث تجوز  
 بالرحمة عن رقة القلب الى الانعام للسببية أو بالضرورة عادة ثم عن الانعام الى المنعم به للتعلق أو  
 الجزئية على ما سبأ فى ثم عن المنعم به الى الجنة لخلوله فيها قال الصبيان فان جعلت الرحمة بمعنى  
 المرحوم به وهو الجنة مجازا عن الرحمة بمعنى الانعام مجازا عنها بمعنى الرقة كان مجازا عن مجاز فقط



ولا تكون العلاقة الحالية اهـ لكن أنت خير بأن المرحوم به أعم من الجنة فيكون من اطلاق  
العام واردة الخاص فلا بد من المجاز الثالث ايضا تأمل والمراد بالحلول ما يتم بحلول المحققين  
في المكان كما مر وحلول الاعراض في موضوعاتها كقوله تعالى خذوا زينة كم فان المراد  
بالزينة اللباس لحلولها فيه أي قيامها به الخامسة عشرة المحلية نحو جري الميزاب أي الماء عند كل  
مسجد أي صلاة أو طواف ومنها على احتمال قليل قد ناديه واسأل القرية ويحتمل انهما من مجاز  
الحذف السادسة عشرة المجاورة أي كون الشيء مجاورا لشيء آخر في مكانه ك العلم على الظن  
وعكسه وكالراوية على القرية مع ان الراوية لغة هي الدابة التي يستقي عليها والغائط على  
الخارج مع انه في الاصل المكان المنخفض ويحتمل ان العلاقة في هذين المحلية والاصح ان  
المشاكلة وهي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صميمه تحقيقا نحو ومكر واومكر الله أو تقدير ان نحو  
أفأمنوا مكر الله علاقتهم المجاورة في الذكر حيث أطلق مكر الله على جزائه وقيل استعارة وقيل  
واسطة بين الحقيقة والمجاز قال سم لم أر لهذا العلاقة ضابطا وقضية اطلاقها صحة اطلاق  
الشجر والنبات على الارض والحائط على السقف المجاور لها والشفة على الاسنان والمسيح على  
الدار الملاصقة له وعكس ذلك وفيه بعد وغرابة اهـ وقال في شرح الورقات ومن هذه العلاقة  
اطلاق المدلول على الدال اذ يتخيل مجاورة الدال للمدلول لكن يحتمل ان علاقته الحالية اذ  
المعاني كامنة في الاقفاط السابعة عشرة البدلية أي كون الشيء بدلا عن آخر كقوله تعالى فاذا  
قضيت الصلاة أي أديت لان القضاء يقع بدلا عن الاداء الثامنة عشرة المبدلية أي كون الشيء  
مبدلا عنه آخر كالت دم زيد أي ديت له لان الدم مبدل منه الدية التاسعة عشرة التعلق أي كون  
الشيء متعلقا بشيء آخر تعلقا مخصوصا أعني التعلق الحاصل بين المصدر وما اشتق منه من  
الصفات أو بين بعض الصفات وبعضها فالصدر على اسم الفاعل رجل عدل أي عادل وعلى اسم  
المفعول هذا خلق الله أي مخلوقه ولا يحيطون بشيء من علمه أي معلومه وقيل بل فيه حذف  
مضاف أي ذو عدل ومتعلق خلقه أو انه جعل الفاعل والمفعول نفس المصدر مبالغة واسم  
الفاعل على المصدر رقم قائما واسم كذا أي قياما وسكونا واسم المفعول على المصدر  
بأ يكمل المأثون أي الفتنة ليس له مفعول أي عقل على احتمال فيه ما واسم المفعول على الفاعل  
فهو جبابرة استورا أي سائر الله كان وعده ما تبأ أي آتيا وقيل بل بمعنى منه ولا من قولهم أتيت  
الامر فقلت واسم الفاعل على المفعول من ماء دافق أي مدفوق عيشة راضية أي مرضية وقيل  
بل هو مجاز عقلي أي راض صاحبها واسقط صاحب الرسالة الفارسية هذه العلاقة واعله قائل  
بدخوله في الكلية والجزئية اهـ لمخصا من البيان مع زيادة ولا يخفى ان الجزئية لا تجري في  
اسم الفاعل على المفعول وعكسه لان أحدهما ليس جزأ لا آخر بل لا تجري في الجميع لان  
تركيب اسم الفاعل مثلا من الذات والحدث اعتباري لا حقيقي فلا يكفي في الجزئية والكلية كما  
مر والطاهر اندراجها في الزوم ان قلت لا ب كفي في العلاقة مجرد التعلق لانه عام في سائر  
العلاقات فلا بد من بيان نوعها قلت المعداد علاقة مستقلة تعلق خاص لا بمعنى مطلق الارتباط  
كما مر في اللزوم بقى في المقام بحث وهو ان هذا الكلام يقتضي اطراد ما ذكر اذا المجاز لا جبر فيه  
سواء جعله متعلقا علاقة مستقلة أو أدرجناه في غيرها مع ان النجاة صرحوا بأن مجي المصدر



يعني القاعل أو المفعول وان كان كثير الكثرة لا يقاس عليه وان اسم القاعل أو المفعول بمعنى  
الاخر أو بمعنى المصدر قليل يقتصر فيه على ما سمع بل تقل في المصباح ان سيويه ينكر  
بجى المصدر على مفعول ويؤول مأوهمه والجواب بخلاف اصطلاح النحاة والبيانين في  
مثل ذلك بعيد وكذا الجواب بأن منع النحاة من قياسية المصدر بمعنى المشتق اذا كان صفة  
أو مالا والمطر عند البيانين اذا كان غير ذلك كان يكون خبرا نحو زيد عدل اذ لا دليل على  
هذا التخصيص وأيضا هو لا يأتي في البقية اللهم الا أن يقال عد البيانين علاقة التعلق ليس  
للقياس عليها بل تخريج ما سمع على وجه موافق للقواعد والتماس نكتة له ويدل لذلك  
المحققين منهم كالصام في الرسالة النارسية لم يذكرها فتأمل وبنى من العلاقات الضدية  
كإطلاق الأعمى على البصير وعكسه والصحيح اختصاصها بالاستعارة كما يأتي وأما زيادة الحرف  
والمضاف وحذفها فليست هذه الأربع من العلاقات اذا مجاز فيها بمعنى مطلق التوسع كما  
مرو بانضمام ما ذكر الى المشابهة تتم العلاقات خمسة وعشرين وهي التي يوسدونها المطلق المحرز  
لكن يمكن ارجاع بعض المذمومات الى بعض بنوع استلزام كالألمية والمبدلية للسببية  
فان الآلة سبب وكذا الدم سبب للندية في نحوياً كل الدم والمبدلية للمسيبية فان قضاء الصلاة  
مشلا كما هو يدل على الاداء مسبب عنه وكذا المزوم للسببية والمسيبية والعوم والحصوص  
للاطلاق والتقييد وبالجملة الحادق يعرف معالم كل مقام قال الامير ومما ينبغي التنبيه ان العلاقة  
قد تكون مرآية من نوعين عند تدبر الاعمال كاستعمال اداة الاستفهام في الانكار فيلاحظ  
ان لاستفهام مسبب عن الجهل ثم ان الجهل سبب للانكار ولا ضرر في ذلك فان الفرض تحقق  
الارتباط اه وفي الحقيقة لا تركيب بل هو من اطلاق الشيء على المحاورته في سببه فان كلام  
الانكار والاستفهام يتسبب عن الجهل ويحمل ان العلاقة تنبيه الانكار بالاستفهام فاحرص  
على هذا البيان وقد جمع صديقا الشيخ مصطفى المدرى علاقات المجاز المرسل وأسقط منها  
التعلق الماسعة فقال

ثمان عشرة علاقات المجازات \* كل وجه عوم خاص مع بدل

ومبدل مطلق ذو القيد مع سبب \* مسبب لازم المزوم بالأمس

وأوله واعة برما كان من صفة \* حل محل جوار آلة لعمل

وهي أيضا في هذين البيتين

علق مجازا به كل لازم سبب \* أرحم من عوم مطاز بدل

هـ نى ثمانية مع ما يقابلها \* وادع جوارها مع آلة العمل

والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله لأنه لول) أي تطلق من دعاء الخ أي تطلق عن المبالغة الحاصلة  
في الاستعارة بدوى لا تحذف المنة هو المشبه به في الجلس وعبد كما قل عن قول الصام  
لعدم تشبيهه بعلاقة واحدة لأنه انما يجري في انحرار الكو مدرج تحته أنواع العلاقات  
لا في كل فرد منه متميز بكل فرد منه العلاقة تحته واعلم ان لا صواب يطبقون الاستعارة  
على كل شئ امرسل و... عن تحت التماسيح من الاستعارة... (قوله  
بأن كانت المشابهة) صوريه له في الاستعداد... المشابهة... المشابهة

لأنه أرسل عن أديان  
المشبه من جنس المشبه به  
(والا) تكن علاقته المعنوية  
غير المشابهة بأن كانت  
المشابهة كالاسداد اطلق  
على الرجل الشجاع في نحو  
قولنا رأيت أسدا في الحمام  
فالعلاقة بين الأسد والرجل



هي المشابهة في الشجاعة  
والشجاعة هي وجه الشبه  
فيثقل الذهن من المشبه  
به الى المشبه بواسطة  
القريضة وهي قوانين  
الجماعة (هو أي الجواز  
(استعارة مصرحة)  
التقييد بالمصرحة معترض  
بأن الجواز الذي علاقته  
المشابهة لا ينحصر في  
المصرحة بل يسهل الممكنة  
انتهى فالاستعارة مجازة لاقته  
المشابهة وهي ان يقصد  
أن الاطلاق بسبب المشابهة  
ولا يكتفي بوجود مشابهة بين  
الطرفين من عبارة صمد اليها  
فإذا أطلق المثلث على شفة  
لانسان فان تصد تشبيهها  
بشفر لابن في العلط والتدلي  
فهو استعارة وان تريد ان  
يبدأ اطلاق المقيد على  
المطلق فجاز مرسل ولي  
هذا شرت فيما سبق في حل  
المتن بتعيين العلاقة بالمعبرة  
واعط اسد في قوانينه أسد  
استعاره

في الصفة التي اشتهر بها المشبه به كاستعارة الاسد للرجل الشجاع المشابهة له في صفة الجراءة  
ومشابهة في الشكل كاستعارة القرس للثعلب المنقوش في الحائط على شكله ومنه فانخرج لهم مجازا  
جسدا ومن المشابهة في الصفة علاقة التضاد على التحقيق كما في البحر المحيط وتعريب الرسالة  
الفارسية لانه ينزل التضاد منزلة التناسب تمكنا واستمراء أو مطاوعة واستملاء فثبت به أحد  
الضدين بالآخر بناء على ذلك التزويل ثم يستعار اللفظ فيقال جاءني أسد ويراد رجل جبان للتهكم  
أو رأيت كافورا ويراد رجلا زنجيا سودا للمطايعة والاستملاء أي الاتيان بما فيه ملاحظة ونظرة  
ومن أسباب تزييل منزلة التناسب التفاؤل كاطلاق البصير على الاعى (قوله هي المشابهة) أي  
ولست العلاقة هي الشجاعة بل هي وجه الشبه فهو متعلق العلاقة لانفسها والاولى في  
الجراءة لان مدلول في اما كل يصدق على المشبه والمشبه به أو هو وصف المشبه به والشجاعة  
ليست كذلك لانها خاصة بالاول على ما سيأتي (قوله معترض الخ) يجاب عنه بأنه انما قيد  
بالمصرحة لانها المتفق على كونها مجازا بالمعنى المذكور في المتن بخلاف غيرها فان الممكنة عند  
الخطيب التشبيه المضمري في النفس والتجسدية عند الساق اثبات الاثر فكل منهما معنى لا كلمة  
استعمالات الخ أو انه قيدهم الان المقسم الكلمة والتبادر منها الكلمة الحقيقية فلا تشمل الممكنة  
على مذهب الجمهور ومذهب الكشاف أصلا لانها لفظا المشبه به المضمري في النفس فتكون  
كلمة حكمية لاحتمالية وهذا الجوابان أحسن ما قبل فلا حاجة الى كثرة التسجيل (قوله  
ولا يكتفي الخ) من هنا يفهم ان مادة الجواز الواحد قد تحقق فيها علاقات متعددة ومدار الفرق  
بين نواعه على العلاقة المقصودة فاذا لم يعلم قصد المتكلم فيها جعله علاقة حمل الكلام على  
الاقوى فتقدم الاستعارة على المرسل لانها أبلغ في نحو نطق الحال ويقدم المرسل لعلاقة  
السببية مثلا على السببية لان دلالة السبب على المسبب أقوى من العكس لاستلزام السبب  
المعين مسببا عما لا يحد لاف المسبب المعين فانه لا يستلزم الاسباب ما وعلى هذا فقس احصيان  
ويأتي على ذلك ان لو جعلت مشفرا زيادة استعارة وليست شفته غليظة كان كذا بخلاف  
المرسل كذا في الاطول وقوله ويقدم المرسل الخ مجرد مثال لا يستلزم صحته والافقي أطلق  
لفظا السبب على المسبب لا يحسن كونه من اطلاق المسبب على السبب وكذا العكس اذ  
لا يكون الشيء الواحد سببا أو مسببا من جهة واحدة ولا يقال نعتبر العلاقة من جانب المنقول  
عنه مرة والمثول السبب آخر فتكون العلاقة اما السببية أو المسببية في كل من اطلاق  
السبب على سبب وعكسه لا ينقول من بقول بأحد القولين لا يجعل فيه العلاقة واحدة  
وكذا من يقول بعبارة من الجانبين والاحسن العدل باجتماع السببية والمزومية مثلا  
في نحو الرجة على الاحسان للازم اهما والمسبب عنها فالاول اعتماده السببية لا هم المزومية  
خاتمة أمل (قوله من باب اطلاق المقيد) وهو المشفر لانه مفيد لصفة البعير العليظة السفلى  
عن انا في أي مطاوعة سببها المتحقق في شفة الانسان فاطلاق المشفر عليها من حيث يتحقق  
مطلوب شفة البعير لانه من حيث خصوصها حاصل ان المشفر ليس بممثل لشفة الانسان بل لوظيفة  
الشفة له في بيان شفة غليظة المتحقق ذلك لاطلاق شفة الانسان وعنده كان من اطلاق المقيد  
على المشفر وهو مجاز بمرتبته فان اعتبر بمرتبته من مطلق شفة الى شفة الانسان فنحصره بالاعين



حيث تحقق السك في فيها بأن أريد أن هذا المطلق هو هذا المقيد كان مجازاً بمرتبين علاقة  
 الأولى التقييد والثانية الإطلاق وبهذا التحقيق يستغنى عما أطال به الحشى (قوله لانه  
 استعمال الرجل الشجاع) اختياراً لذهب السعد الذي خالف به القوم وحاصل ذلك أن الاستعارة  
 وإن كانت علاقتها المشابهة ابتداءً مبنية على تناسي التشبيهية انتهاءً وادعاءً أن المشبه من جنس  
 المشبه به وفرد من أفراد به العنق في اتصافه بوجه الشبه والتشبيهية التي يجري في المعاني واللفظ  
 كتب أخذ عارية من هذا الهذ حيث ادعى أنه لا فرق بينهما ولذا كانت الطبقات أنواع الجواز  
 فلا يذكر فيها وجه الشبه ولا أداته لفظاً ولا تقدير أو لا كان تشبيهاً الاستعارة اتفاقاً ولا يجمع فيها  
 بين الطرفين أعني المشبه والمشبه به على وجه ينفي عن التشبيهية بأن يكون المشبه به خبراً عن  
 المشبه ولوه نسوخاً أو حالاً أو صفة أو مضافاً للمشبه كلبين الماء أو بين المشبه به بالمشبه صريحاً  
 أو ضمناً كقوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر فإنه قد بين الخيط  
 الأبيض بالفجر صريحاً وفي ضمنه يتبين الخيط الأسود بالليل فهذا كله من باب التشبيه البليغ  
 لا الاستعارة لأن قولك زيد أسد مثلاً ظاهره إثبات الاسديّة لزيد وهو ممتنع على الحقيقة ولا يصح  
 الكلام إلا إذا كان لاثبات الشبه مكان خليفته كما يسمى تشبيهاً بحال في نحو أقيت أسداً مما لم  
 يجمع فيه بين الطرفين فأنك لم تثبت معنى الأسد لشيء بل صوغ الكلام لاثبات لائق واقع على  
 نفس الأسد الحقيقي وهو ليس بمنه عارلاً به لم أنه تشبهه لا بعد نظرواً في الترتيب هذا خلاصة  
 كلام الشيخ في إيراد الملاحظة وعليه جمع من المحققين فقل السعد لأن لم يكون زيدا مدلاً لاثبات  
 الاسديّة لزيد حتى يمتنع الحمل لأن الأسد ليس مستعملاً في معناه بل في معنى الشجاع والاصل  
 زيد رجل شجاع كالأسد فكذا المشبه وهو شجاع واستعملنا اسم المشبه به فيه فيكون استعارة  
 بقرينة جملته على زيد كما أن قولنا رأيت أسداً لا يعني به استعارة زيد مثلاً إذ لا ملازمة بينهما  
 ولادلالة على خصوصه بل أنه استعارة شخص وصف بالشجاعة صاف في زيد وغيره بل  
 معنى الاستعارة على الانتقال من المألوف إلى اللازم فالدهن أعني ينقل إلى لازم المشبه به وهو وجه  
 الشبه بكونه أخص أو صافه ومشهور به ووجه الشبه أعني لعل على مطاوعة قام بها قال  
 الفنري ولا يقال لادلالة في الحمل على استعارة لاسماعيل لانه كما يصح ببناء يصح بارادة الأسد  
 الحقيقي وتقدير الاداة لا نقول يكفي في الترتيب ما هو الظاهر ومع الكلام التقدير بما لا يلتفت  
 إليه إذا لاصل عدمه قال السعد ويدل على ذلك اتفاق الجار المشبه به في قوله

أسد على روى الحروب زمامة

فدل على أن معناه مجتزئ لا أسداً حقيقياً وترويه روى الجار المشبه به في قوله  
 القوم تعلية بالوصف المشعر التشبيهية وصرح المراد بالثبات الذي يجب تناسيه في  
 الاستعارة التشبيهية الذي لا يلهو ويغت الاستعارة الأكثر تشبيهاً فلا يذعن قوته في سداً  
 الحاصل الفير في الهدام ولا في ذلك جوردت بمراسم رطبه لا روحاء الأول وما اهر  
 وأما الثاني فلأن شبيه الحاد في الترتيب والله في ذلك كما يكون طوبى الجرم يكون  
 بطريق الطبق كما دام السعد في حوائج كشاب السعد في مع بر الطرفين لدى  
 لا يضر في صحة الاستعارة اتفاقاً مع عدمه لوه قوياً لم يرى

لانه استعمال الرجل الشجاع  
 فزيد أسد بمعنى رجل  
 شجاع فهو مستعمل في غير  
 ما وضع له وليس فيه جمع  
 بين الطرفين لأن المشبه هو  
 الرجل الشجاع لا زيد  
 وههنا فرائد نقسبة  
 واجبات شريفة وشكناها  
 الشرح



سالتها حين زارت نضرب رقعها الشفقاني وايداع سمعي أطيب الخبر

فخرجت شققا غشي سناقصر \* وساقطت لؤلؤا من خاتم عطر

فمضى البيت الاول طلبت منها كشف برقعها الاحمر وان تحتثي بجديتها الذي هو أطيب الخبر  
ثم استعار في الثاني الشفق للبرقع وسنا القصر لبياض وجهها واللؤلؤ لـ... ديشها والخاتم لقمها  
فقد جمع بين البرقع والشفق المشبه به وبين الخبر واللؤلؤ المشبه به صريحا وفي الباقي جمع الطرفين  
ضمن الكنه ليس على وجهه بنى بالتشبيه لكون المشبه به ايسر من المتشبه به على جهة الخبرية  
ولا الوصفية ولا غيرة ما مما مر فلا يضر ومياتي في القرينة الرابعة أمثلة أخرى (قوله للرجل  
الشجاع) أي لدانت ما يصدق عليه مفهوم الشجاع لانه مستعمل في نفس المفهوم والالم يكن  
استعارة اذ لا معنى تشبيه مفهومه بالاسد بل مجازا مر سلا كما قاله عبد الحكيم أي من اطلاق  
الخاص وهو الاسد على العام الذي هو مفهوم الشجاع \* (تتمان) \* الاولى الغالب ان يعتبر في  
التعدي والالزام لفظ المجاز وقد يعتبره مناه المجازي في الاول قوله تعالى أولئك الذين اشتروا  
الضلالة بالهدى والعذاب بالمغفرة وقولهم نطق الحلال بكذا فان الاشتراء مستعار للاختيار  
والنطق للدلالة وقد عد بابا لبادون على ومن الثاني ما مر من نحو اسد على وقول ابي الطيب

وتسعدني في غمرة بعد غمرة \* سيوح لها مناه على شواهد

فان الشواهد مستعارة للعلامات الدالة على نجابة الفرس اذ لا يتصور ههنا معنى الشهادة  
الحقيقي وهو الخبر القاطع وقد اعتبر المستعار له فقال عليه ما ولو اعتبر المستعار اقال لها التعريف  
الشهادة المتعدية بعل في المضرة وبما ذكر ظهر فساد ما ذهب اليه بعضهم من حمله على تعين  
معنى الدلالة فان مناه المغفرة عن عدم تصور المعنى الحقيقي هنا \* الثانية أورد العصام في رسالته  
الفارسية اشكالا قويا ولم يجب عنه وهو ان المجاز المرسل والاستعارة مع كونهما مادارا علم  
البيان ومخاطرا حال الباطن لم يقيم عليهم ما دال قاطع من كلام العرب لان غاية ما في القرينة المنع  
من ارادة الطاهر وبعد ذلك بحمل تقدير مضاف والاصل رأيت شبه الاسد وأهل القرية مثلا  
ولا يقال تفوت المدالغة التي في الاستعارة لانه يقول بحصولها عند حذف المضاف واحلال  
المضاف اليه محله وأجاب معترضا بالمولوي بأن اغراض الباطن انما تحصل بالتصرف في  
المعاني ونحوه بحصولها من مجرد التصرف في اللفظ بحذف ونحوه مع قطع النظر عن المعنى  
خروج عن الانصاف ولولا لسبيل الاعتساف اه قال العلامة الصبان وهذا الجواب انما يقع  
في الاستعارة فيسبق الاشكال بالنسبة الى المجاز المرسل ثم أجاب بما يحصل ان تقدير المضاف  
لا يصح في كل استعارة ومجاز مرسل فان كثيرا منهم لا يصح فيه ذلك كالاستعارة والمجاز  
في الاعمال والحرف وغير ذلك اه قلت لا يخفى ان المجاز المرسل لم يتصرف في لفظه الا بعد  
التصرف في معناه بلا حيلة العلاقة بين السابق والمجازي والاتصال منه اليه ففيه تصرف  
في المعنى أيضا كما أن الاستعارة تصرف في معناها بالتشبيه وادعاء الاتحاد ثم أطلق اللفظ وكون  
التصرف فيها أقوى لا يضر فواب المعرب ليس قاصرا بل هو دافع للاشكال عنهم مع أن جوابه  
قاصر على ما لا يصح فيه تقدير المضاف فيحتاج لان يقال يحتمل عليه حينئذ غير طرد الباب  
فتأمل واتدأ علم \* (القرينة الثانية في تقسيم الاستعارة) أي بالمعنى الاسمي وهو اللفظ المستعار

(القرينة الثانية) في تقسيم  
الاستعارة الى أصلية وتبعية



فلاستعارة - فتدثرادف المستعار ولكن لما كانت الاستعارة تطلق أيضا على المصدر أي فعل  
القاعل ولا تجوز ارادته هنا عبر المصنف بالاستعارة ليكون نصافي المقصود وهو ان التقسيم  
باعتبار اللفظ ولم يقسموها باعتبار معناها لان اللفظ اخصر وأقل كلفة ولان مجتهد انما هو عن  
اللفظ فاعتداه في التقسيم أولى وأنب (قوله اسم جنس) قال السعد والسيد في شرح المفتاح  
المراد باسم الجنس أي في هذا الفن اسم دال على مفهوم كلي غير مشتق على تعلق معنى بذات  
فيه دخل فيه نحو رجل وأسد من الاعيان ونحو قيام وقعود من المعاني ويخرج عنه الصفات  
واسماء الزمان والمكان والالات المشتقة من الافعال اه وتدل التعريف المذكور لاسم الجنس  
المتكر منه والمعرف بأل أو بالتداء نحو يا أسد ارم الهدا فانها دالة على المفهوم الكلي وتخصيصها  
عائض بالتداء وأل بل وتدل علم الجنس أيضا فهو هذا اسم لرجل شجاع لانه كلي اذ هو موضوع  
للماهية الحاضرة في الذهن بقيد حضورها فيه فيصدق على كل فرد توجد فيه الماهية ولذلك  
صرحوا بأنه نكرة بمعنى ولا يعطى حكم المعرفة الا في اللفظ فالاستعارة في جميع ذلك أصلية لانه  
يصدق عليه اسم الجنس في اصطلاح هذا الفن قال الصبان وأما الضمائر وأسماء الإشارة  
والموصولات فعلى مذهب العزاد والسيد من انها جريبات وضعها استعمالا لعدم دخولها  
في اسم الجنس ظاهرا لانها لم تدل على مفهوم كلي فتكون استعارتها تسمية كما عليه المولوى  
في تريب القارسية وأما على مذهب السعد والجمهور من أنها كليات وضعها جريبات استعمالا  
فيحتل محل اعتبار الوضع فتدخل في اسم الجنس وتكون استعارتها أصلية كما ذهب اليه بعضهم  
وعليه نصريح العصام في شرح المتن بأن الاستعارة جميع المعارف الغير المشتقة سوى العلم  
الشخصي أصلية ويحتمل اعتبار الاستعمال فلا يشملهما فيوافق الاول اه ولك ان تدخلها  
في اسم الجنس على مذهب العزاد أيضا باعتبار ان الوضع فيه عام بمعنى أن الواضع وضعها  
بواسطة استحضار أمر كلي لكل فرد من أفراد مخصوصه فالوضع عام والموضوع له خاص في  
دلالته على المفهوم الكلي حيث تدل على ما به واستحضاره بسببها ولو عند الوضع فقط مثال  
استعارتها أن يعبر عن المذكرة بضمير المؤنثة أو بعوضاها أو يعبر باسم الإشارة عن المقتول  
لشبهه بالمحسوس وأما اذ يرجع الضمير أو اسم الإشارة إلى شيء عبر عنه بغير لفظه مجازا  
كقولك هذا أسد في الحمام فأكرمه لم يكن فيه ما تجوز باعتبار ذلك لان وضعهما على ان يعودا  
إلى ما يراد منه - ما سواه عبر عنه بحقيقته أو مجازا وهذا هو التحقيق كما ذكره في عروس الافراح  
هذا وللحاجة في الفرق بين اسم الجنس والنكرة اصطلاحا أن أحدهما هو اصطلاح الاصوينين  
ان اسم الجنس موضوع للماهية الحاضرة ذهنا بلا قيد أصلا من وحدته وغيره الخ فخرج علم  
الجنس لوضعه للماهية بقيد حضورها ذهنا والنكرة لوضعه للماهية بقيد وحدته ما ويعبر عنها  
بالفرد المنتشر وبواحد لا بعينه فاللفظ في اسم الجنس والنكرة واحد والفرق بينهما ما بالاعتبار  
فان اعتبر في اللفظ دلالة على الماهية لا القيد هي اسم جنس وبالمطابق عند الاصولين أو مع  
فيه الوحدة الشائعة هي نكرة وهذا ما اختاره في جميع اجوامع وأما الفرق بينهما وبين علم  
الجنس من جهة اللفظ (ناج) أحكام المعارف عليه دونهما ومن جهة المعنى هو ما مر من  
ضعه للماهية بقيد حضورها الذهني ووضع اسم الجنس للماهية المطلقة فلهذا لم يفتن معرفة

(ان كان اللفظ (المستعار  
اسم جنس)



في المعنى أيضا على التحقيق خلافا لابن مالك حيث جعله كاسم الجنس في المعنى لان تفرقة الواضع  
 بينهما في اللفظ تؤذن بفرق في المعنى أيضا ومثل علم الجنس في ذلك المعروف بلام الجنس وقال  
 الآمدي وابن الحاجب اسم الجنس موضوع للماهية بقبيل الوجود فهو النكرة بعينها فعلى  
 القول الاول يكون اسم الجنس مساويا للنكرة في الماصدق دون المفهوم وعلى الثاني يرادفها  
 مفهومها وما صدقوا الاصطلاح الثاني أن اسم الجنس هو الدال على الماهية لا بقبيل شيء كما مر  
 وينقسم بحسب الاستعمال الى افرادي وهو ما دل على القليل والكثير وجمعي وهو ما دل على  
 أكثر من اثنين وفرق بين واحد بالثناء غالباً وكل منهما يكون معرفة وذكرته فهو المقابل  
 لاسم الجمع والجمع والنكرة ما شاع في افراد جنس موجود او مقدر وخاصة ما يقبل ال  
 أو يقع موقع ما يقبلها لافرق في ذلك بين اسم الجنس واسم الجمع والجمع فيبين النكرة واسم  
 الجنس عموم وخصوص وجهي يجتمعان في نحو أسد وينفرد اسم الجنس في الأسد بالتعريف  
 وتنفرد النكرة في جمع أو اسم جمع (قوله حقيقة) تعميم في المراد باسم الجنس وهو الكل  
 كما مر (قوله كحتم) أي من كل علم مشتهر بصفة فاستعارته أصلية عند الجمهور ووافقهم العصام  
 في شرح المتن وفي القارسية ويبحث فيه في الاطول بأن حاتم تأول بالتناهي في الجود فيكون  
 متأولاً بصفة وقد استعير من مفهوم التناهي في الجود لمن له كمال في الجود فهو استعارة شتى من  
 مفهوم مشتق لمفهوم مشتق فيسبغ ان يعتبر التشبيه بين المصدرين بأن يشبه كمال الجود بتناهي  
 ويجعل حاتم في حكم المشتق فيكون ملحقاً بالتسمية الأصلية اه وبهذا صرح البهاء السبكي  
 في عروس الافراح وأجاب الفاضل السبكي بأنه ألحق باسم الجنس دون الصفات لاشتراكهما  
 في ان المعنى الذي اشتراه الصالح بلعله وجه الشبه خارج عن مفهوميهما بخلاف المشتق فان  
 الصفة المفهومة منه جزء مدلوله الأصلي ولم يجعل اسم جنس حقيقة لان مفهومه يتضمنه الوصف  
 لم يصير كلياً بل هو باق على جزئيه اه وأما جواب المحقق بأنه لا يلزم من تأوله بالمشتق ان يعطى  
 حكمه فهو مشتق ترك اذ للعصام ان يقول لا يلزم من كونه كاسم الجنس ان يعطى حكمه (قوله  
 لان لا استعارة انما تتسع الخ) اه لما أفاده التتميم بجائز من جواز استعارته مع كونه علماً  
 وهو صريح في منع الاستعارة في العلم ان الذي لم يتضمن وصفية ومفهوم الاستعارة جواز الجواز  
 المرسل فيه كاطلاق زيد على يده مثلاً وعليه بعضهم كأن يعقوب في شرح التلخيص لعدم  
 احتياجه الى اتى الاتحاد في اجنس المنافي للعلية بخلاف الاستعارة خلافاً لما قاله فاسه عليها  
 في لمح وحسن خبرت زيد بجواز علما حيث ضرب بعينه لانه قياس مع الفارق بل هو من  
 طلاق السبك على جزئه جازم لا (قوله بواسطة استعارته) متعلق بالتضمن المنفي بغير وقوله  
 لان لا استعارة متنبه الخ اه لا متناعها في العلم الغير المتضمن وصفية (قوله بعد التشبيه)  
 أي ندعى ادراج المشبه في المشبه به رجعله واحده منها انما تكون بعد التشبيه لا قبله  
 التشبيه هو الذي سوغ تلك الدعوى والا كانت كذا يا محضاً والاصل ان التشبيه زيداً بقر من  
 الاقران ان يصدق عليه الاسد ثم ندعى ادراجاً في بيان يقتدر ان له افراداً متعارفة وافراداً  
 غير متعارفة وان تشبه برده الاتية غير متعارفة حتى يكون لفظ الاسد صادفاً عليه فيسوغ  
 لنا استعماله في اطلاقنا على تاييد الدعوى الادراج التابعة لا تشبيهه (قوله فلا بد وان يكون)

حقيقة كاسد وتأويل  
 كحتم في نحو قوله رأيت  
 اليوم حاتم لان الاستعارة  
 انما تتسع في العلم الغير  
 المتضمن وصفية بواسطة  
 اشتراكه بوصف لان  
 الاستعارة متنبه بعد التشبيه  
 على جعل المشبه من افراد  
 المشبه به ادعاء فلا بد وان  
 يكون



الواو زائدة أو عاطفة على محذوف أي لا بد من ذلك وان يكون ولا نافية للجنس وبتدني محيص  
 أي مخلص اسمها وخبرها محذوف أي فلا محيص عن اشتراط الكلية وجود قوله أن يكون  
 المشبه به أي لفظه وقوله بواسطة اشتراط ضميره العلم بمعنى مدلوله والضمير في أول العلم بمعنى اللفظ  
 والحاصل ان المشبه به ليس هو الامر الكلي اذ لا يعقل التشبيه به لعدم وجوده خارجا وانما هو فرد  
 من افراده فتأمل (قوله أول بكلي) أي ليظهر الادراج في افراده التأويلية فيقدر ان له افرادا  
 متعددة الحقيقة مع حاتم نفسه في جنس الجود والحاصل منه البالغ الغاية كالاسد الصادق على  
 افراد متعددة الحقيقة في غاية الجراءة لاجل ان يشبه المدوح بقدرتها كما يشبه الرجل بفرد من  
 افراد الاسد وليس المشبه به غير حاتم نفسه في الحقيقة ثم يدعى ان له افرادا متعارفة من جملتها  
 حاتم وغير متعارفة من جملتها المدوح فيسوغ لنا استعمال حاتم فيه فظهر ان المقصود الاصلى انما  
 هو الاتحاق بحاتم نفسه وان التأويل لا يرى له تخرج قاعدة الاستعارة وان التشبيه انما هو بعد  
 التأويل بكلي وان دعوى الادراج به - بالتشبيه - كافي الاسد سواء وهي التي سوغت اطلاق  
 اللفظ ولا يقال انه بعد التأويل لا حاجة للتشبيه اذ يصدق على المشبه حيثما علمت انه انما أول  
 بالبالغ الغاية المتناهية في الجود لتكون الافراد من جنس حاتم نفسه ويدعى ان المدوح منها  
 بعد أن يشبه ولا يخفى ان جعل التأويل سابقا على التشبيه أولى من العكس وان اختاره الامر  
 لان المقصود من التأويل اجراؤه على سنن الكلي حقيقة حتى يشبه بفرد من افراده التقديرية  
 وعكسه يقتضي انه حين التشبيه ليس اسم جنس بل جزئي فيخرج عن قاعدة الاستعارة (قوله  
 كحاتم) في الاصل اسم فاعل من الحتم بمعنى الحكم سمي به حاتم بن عبد الله بن الحشرج الطائي  
 المشهور في الكرم وهو جاهل وابنه عدي صحابي وكذلك بقته سفانة التي أكرمها صلى الله عليه  
 وسلم باطلاقها من الاسر وقال خلوا عنها نانا أباهما كان يحب مكارم الاخلاق فدعت له وقالت  
 أصاب الله بركه موافقه ولا جعل لك الى انهم حاجة ولا سلب نعمة عن كريم الاجعلك السبب في  
 ردها اليه فقال صلى الله عليه وسلم لا صحابه امه هو او عوام ثم كانت به في اسلام أخيه اعدى (قوله  
 وكادر) بالبدال والراء المهملتين من مدر الشئ خلطه بالمد وهو الحاصل الصغير سمي به مخارث  
 اللؤم الذي ليس له في اللؤم سهم لانه سقى ابله فتقى في الحوض قليل ماء فسمي فيه - أي تغوط وورد  
 الحوض بجلاء على الناس بعد (قوله وكعبان) بوزن عطشان أمه له انما يصيد كل مامز عليه  
 والماعاني صيد الفصيح فلذلك سمي به الفصيح المعهود ووشده بأقل وهو رجل ضرب به المثل في الهوى  
 أي الفهاهه واللاكنة حكى انه اشترى طبيبا بأحد عشر درهما ووجهه على كتفه بيديه فستل بكم  
 اشتراه فلم يطق بل فتح كفيه يشير بعدد العشرة وأخرج اسنانه ليمت الاشارة للاحد عشر فثقات  
 الطيبي (قوله ويؤق حاتم الخ) الراول لترتيب فلا يتقضى بمق التشبيه على التبريل (قوله سواء  
 كن ذلك ارجل المعهود وغيره) لكن ما عدا المشبه لانه عما يندرج به بعد التشبيه فالحاصل  
 ان معناه ثلاثة أعمان التأويل كلى ثم التشبيه بفرد منه مدعوى الادراج ثم تأتي بحواسد  
 فالاحير ان فقط واسما ح أديج التأويل مدعوى الادراج في تأويل وحده وأصله من كلام  
 السعد والمراء منه ما سمعته لاجل ان يجري على هازن الاستعارة ان المسمى به يجب ان يكون  
 كلاما ليس ان تشبه في التأويل بغيره فرب تدوير ينقل التذكير في شئ ما كبرت تشبه

المشبه به كذا والعلم ليس  
 بكلي فاذا تضمن وصفية  
 ما بواسطة اشتراط بوصف  
 أول بكلي ليصح بهذا التشبيه  
 جعل المشبه من افراد ذلك  
 الكلي كحاتم فانه متضمن  
 وصفية الجود وكادر المتضمن  
 وصفية الجذل وكعبان  
 المتضمن وصفية الفصاحة  
 فحينئذ يجوز أن يشبه  
 شخص بحاتم في الجود  
 ويؤق حاتم فيجعله كانه  
 موضوع للجود سواء كان  
 ذلك الرجل المعهود أو غيره  
 فكما ان أسدا يتناول الحيوان  
 المفترس والرجل الشجاع  
 ادعاء كذلك حاتم يتناول  
 الرجل المعهود وغيره ادعاء  
 أي ادعينا انه موضوع  
 لما يتناولها فلهذا التأويل  
 يكون اسم جنس تأويل لا  
 ويكون اطلاقه على  
 المعهود أي حاتم الطائي  
 حقيقة وعلى غيره ممن  
 يتصف بالجود استعارة



به كماله يظهر الاندراج وان العصام خلفهم وصح ابتناءها على دعوى اتحاد ذاتي المشبه والمشبه  
 به اذا كان المشبه به جريئاً بل هذا اتم وأبلغ فالقصد من قولك رأيت سائماً انه عين ذلك الشخص  
 لأنه فرد من الجواد وسبقه الى ذلك السيد في شرح المفتاح والتفتازاني في التلويح ورد عبد  
 الحكيم بانه لو كفي الاتحاد لقبل به في اسم الجنس لحصول المبالغة به فكان لا داعي الى الاندراج  
 فيه أيضاً على أن اتحاد الذاتين المشخصتين في الخارج أمر بديهي البطلان فكيف يصح اثبات  
 شيء بشئ يمثل هذه الدعوى الكاذبة ضرورة بخلاف دخول شيء في شيء آخر أعظم منه فانه أمر  
 واقع فادعاء الدخول المذکور لا يكون ضروري الكذب فيصح الاثبات بذلك الادعاء اهـ وقد  
 يقال كما أفاده الاميرلا كذب مع التشبيه لازماً ما شبه الشيء يعطى حكمه فكانه هو وقد قال  
 السكاكي بتفسير ذلك في المكنية حيث قال بادعاء انه عينه وانما لم يقل بالاتحاد في اسم الجنس  
 لان المتفت فيه لا يراد فيه درج فيها ولا يمكن اتحادهم التعدد هاهنا فكللام السيد وجيه (قوله  
 أي اسم غير مشتق) لم يقل ذلك من أول الأمر ليوافق القوم في تعبيرهم ثم يفسره اشارة الى أنه  
 ليس المراد باسم الجنس ما ساق السكره كما هو مصطلح النحاة لانه يصير كل من تعريف الأصلية  
 والتبعية المفهوم من التقسيم غير مانع وغير جامع لدخول التكررات المشتقة في الأصلية  
 وخروجها من التبعية ولدخول المعارف الجامدة كاسامة والاسد في التبعية وخروجها من  
 الاصاية ولا ما قابل المصدر والمشتق كما هو مصطلح العضد في رسالة الوضع لانه يخرج المصدر  
 من الأصلية ويدخله في التبعية وهو خلاف الصواب فثبت انه الاسم غير المشتق كما مر انه  
 مصطلح الفن سواء كان معرفة أو نكرة صدر أو غيره صدر (قوله بأن يدل الخ) تصوير للاسم  
 المراد في هذا الفن بأنه الكلي كما مر لا يطلق اسم وان كان جريئاً وقوله من غير اعتبار اضافة  
 الخ تصوير لغير مشتق فلا يرد اعتراض العصام بانه يشمل العلم الشخصي الجامد غير المشتهر  
 مع انه لا تجرى فيه الاستعارة وأما قول الحفيدان العلم خارج عن المقسم الذي هو المستعار  
 في قوله ان كان المستعار لثبوت ان العلم لا يستعار عند الجمهور ولا يطلق عليه هذا  
 الاسم فهو خارج عن اسم الجنس فرد به بان المقسم بـ نزلة المعرف والتقسيم بنزلة التعريف  
 والمعرف لا يتطابق اليه في الادخال والاخراج والالزم ان كل تعريف صحيح اهـ (قوله على  
 ما يصدق) في نسبه الدلالة على ما اشارة الى ان الصدق من أحوال المدلولات فدلول الاسد  
 هو الذي يصدق على كثيرين ونسبته الى الدال انما هو بواسطة مدلوله (قوله ولوتأويلا)  
 غاية صدق (قوله في الوضع الأصلي) أي وضعه لمعناه الأصلي الذي استعير به ودفع بهذا  
 اعتراض العصام بان تفسير اسم الجنس تفسير المشتق يخرج عنه نحو حاتم علما فانه مشتق من  
 لستم بمعنى انكم في كود داخل في التبعية وليس كذلك وحاصل الجواب أن نحو حاتم غير  
 مشتق من العلمية لانه دلالة على غير الذات وان كان مشتقاً قبلها كذا في المحشى تبعاً  
 للحق بدر السبب اكلام الخارج انه لا بدع الاعتراض بان نحو حاتم معتبر في الاتصاف بصفة  
 باود فبدخل في المشتق لانه في حكمه وتكون استعارته تبعية كما مر عن العصام مع ان  
 الجمهور ومنهم من المصنف على خلافه وحاصل الجواب ان اعتبار اضافة بذلك لم يكن في وضعه  
 الأصلي بلية وانما هو عارض بهما اذ حال العلمية لم يدل الاعلى مجتزأ الذات (قوله ودخل

(أي اسم غير مشتق) بأن  
 يدل على ما يصدق على  
 كثيرين ولوتأويلا من غير  
 اعتبار اضافته بوصف  
 في الوضع الأصلي فدخل  
 نحو أسد ونحو القتل فالاول  
 اسم عين والثاني اسم معنى  
 ودخل



فخواتم) أي بقيد الأصلي (قوله وان اعتبر فيه وصفية) أي وهي التناهي في الجود بدليل  
قوله عارضة وليس المراد بالوصفية اشتقاقه من الحتم لان هذه سابقة لعارضته (قوله وخرج  
بالاسم) قيل الاولى عن الاسم لان الجنس للدخال لا الانحراج ورد بان كلام من عن وباء السببية  
صحيح حيث كان خروج من نفسه انما الاشكال لو قيل أخرج من الانحراج اه أمير (قوله  
الاسماء المشتقات) خروجها انما هو باعتبار الاتصاف فان اسم الذات متصفة بالحدث وأما قيد  
الوضع الأصلي فهو لا دخال فخواتم كما علمت لا الانحراج فالاولى للشارح حذفه هنا (قوله  
باعتبار انما الخ) الباء سببية واعتبار مصدر مضاف للمفعول وهو ان ومعه ولاها وقاعله محذوف  
أي بسبب اعتبار انما الخ فالمراد على حقيقة ولا حاجة لتسكاف الاضافة البيانية يجعله  
بمعنى المتبر (قوله بل مستقلة) أي ليست مفرعة عن استعارة أخرى كما يدل عليه قوله بخلاف  
التبعية فلا ينافي انما مفرعة عن التشبيه والادعاء كما مر (قوله في الجملة) أي الأجمال الصادق  
بالكل والبعض وقوله بعد ذلك لان بعض الخ من تعليل العام بالخاص لا تعليل الشيء بنفسه  
كما قد يتوهم من تفسيرهم الجملة بالبعض وانما ذلك اقتصار على المقتضى نظير ما يقال القضية  
المهملة جزمية مع انما تصدق بالكلية اه أمير وقد يقال المراد هنا انما أصل في بعض الصور  
لا في كلها فالمراد من الجملة البعض قطعاً ولا يلزم تعليل الشيء بنفسه بل هو من تعليل المطلق وهو  
البعض المراد من الجملة بالمقيد وهو المصدر والمتعلق (قوله لان بعض الخ) أي وبعضها لا آخر  
غير المصدر والمتعلق فخواتم ودوحاتم ليس أصلاً لشيء فسميت كلها أصلية لمراد الباب (قوله  
وبهذا يشهر) أي كما يشهر بالاول أيضاً حيث علل التبعية بقبيتها لغيرها فافهم أن الأصلية  
ما ليست تابعة لشيء من باب وبضد ما تقرر الأشياء (قوله أولاً للكثير) أي لان مع كل تبعية  
أصلية وتتفرد الأصلية بخواتم ودوحاتم (قوله للمبالغة) دفع به ما يقال ان الاستعارة نفسها  
أصل كما علم من الأوجه الثلاثة فكيف تنسبها الى نفسها فأجاب بأن النسبة للمبالغة كانه لشيء  
يلغها في الشرف حتى تنسب اليه فلا يمكن الانسبته لنفسها ولانها كمالها بقاء في شرف يشي  
منها وتنسب اليه هذا والظاهر انما على الوجه الثاني من نسبة العام للخاص اذا أصل لغيره  
انما هو بعض الأفراد والمنسوب كلها وهذا كما بالنظر للمراد بالأصل هنا وهو الاستعارة وأما ان  
نظر الى مفهوم الأصل وصدقه على الاستعارة وغيرها كانت من نسبة الخاص للعام على كل  
الأوجه فتأمل (قوله كاحرى) اسم لشدة الحرارة فكانه لشدة حرته لا ينسب الانفسه  
أولاً مجرد منه (قوله بان كان فعلاً) يشمل ما لا مصدر له كيدرو يدع ونم وبثس فاستعارتها  
تبعية أي تابعة لاستعارة مصدر الفعل الذي هي بعينه مثلاً في استعارة يذره في يذهب بقدر  
تشبيه الذهاب بالترك بجامع مطلق الاعراض ويستعار الترك للذهاب ويشق منه يترك بمعنى  
يذهب ويجعل يذره بعينه وقس على ذلك استعارة نعم مثلاً في بئس فيقدر تشبيه الذم بالمدح  
تريلاً للضاد منزلة التناصب تم بجامع التأثير في النفس ويستعار له المدح ويشق منه مدح  
بمعنى ذم ويجعل نعم بعينه ويشمل أيضاً الفعل المقرون بأن المصدرية فخواتم عجت من ان تقتل  
زيد بمعنى تضربه ضرباً شديداً فتكون تبعية قال في الكبير وجعلها أصلية لتأويله بالمصدر  
مردود بان المستعار هو فقط تقتل لتضرب لا فقط أن والمصدر ليس ملقوظاً بل متصديداً من ان

فخواتم فانه وان اعتبر فيه وصفية  
وصفية لكنها عارضة وعلى ذلك  
نهت بقولي من غير اعتبار  
اتصافه بوصف في الوضع  
الأصلي أي من غير ان تكون  
الوصفية ملحوظة فيه  
وضعا ونخرج بالاسم القهل  
والحرف وبقولنا يصدق على  
كثير من فخوزيد وهو عمالا  
يتضمن وصفية وبقولنا من  
غير اعتبار اتصافه بوصف  
في الوضع الأصلي الاسماء  
المشتقات كضارب فانه  
اسم وضع لذات متصفة  
بالضرب (فلاستعارة)  
استعارة (أصلية)  
سميت بذلك باعتبار انما  
ليست مفرعة عن شيء  
بل مستقلة برأسها بخلاف  
التبعية كما بان في اولها أصل  
في الجملة للتبعية لان بعض  
افرادها وهو استعارة  
المصدر والمتعلق أصل  
لاستعارة المشتق والحرف  
وبهذا يشهر قول المتن بعد  
ذلك لجريانها الخ اولاً  
الكثير من قولهم هذا أصل أي  
كثير فالنسبة على كل من  
الأوجه للمبالغة كاحرى  
(والا) يكن اللفظ المستعار اسم  
جنس بان كان فعلاً او حرفاً



والفعل وانما المعبر باللفظ لا بالتصديده واقصر في تعريب الفارسية في موضع على انها  
أصلية وقال في آخر ان اعتبر الاستعارة بعد دخول أن فاصلية ~~ال~~ كونه في تأويل المصدر  
والالتبعية لكونه فعلا محضا (قوله أو اسما مشتقا) هو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة  
وأفعل التفضيل واسماء الزمان والمكان والآلة والمراد المشتق حقيقة أو حكما لدخول أسماء  
الأفعال جامدة كانت أو مشتقة لانها في حكم المشتق قال في الفارسية اعلم ان الاستعارة التبعية  
تجري في أسماء الأفعال مشتقة كانت كترال ودوال أو لا كصه وهيمات وأوه كجربان في الأفعال  
بلا خلاف لكن ما تكون تبعية مصدر الفعل الذي يكون اسم الفعل بعناء لا تبعية مصدره إذ  
ليس لاسم الفعل مصدر باعتبار انه اسم فعل مثلا في استعارة هيمات المعنى فسر زعتير تشبيه  
العسر بالبعد وسر بان التشبيه الى معنى بعد وعسر تستعير الاول للثاني ثم نجعل هيمات بمعنى بعد  
المستعار الى معنى عسر أو تهتم برسر بان التشبيه من قول الامر الى معنى هيمات قصر للمسافة  
ونقله الى كلفة فتستعير من معنى بعد بمعنى عسر اه وهذا على مذهبه في التبعية الا ان يانه  
أما على مذهب الجمهور فتعتبر الاستعارة بين المصدرين بان تستعير البعد للعسر ونشتق منه بعد  
بمعنى تهتم ثم نجعل هيمات بعناء وهذا صريح في ان اسم الفعل المشتق تابع لمصدر الفعل الذي  
هو بعناء كالجاءد لا مصدره هو اذا يسر له مصدر من حيث كونه اسم فعل فيكون كالأفعال التي  
لا مصادر لها وبهذا يستغنى عما أطال به الامر ومن المشتق حكما المصغر والمنسوب كرجيل  
للكبير المتعاطى ما لا يليق به وفرضي للمخفق باخلاق قريش فاستعارتهم ما تابعية لاستعارة  
مصدرى المشتقين اللذين هما بعناءهما على لفظ صغير ومتسبب الى كذا بناء على مذهب الجمهور  
أو تابعة لمجرد التشبيه بناء على مذهب العصام الا ان تشبيه تعاطى ما لا يليق بالصغير ونستعير  
الصغير له ونشتق منه لفظ صغير بمعنى متعاطى ما لا يليق ونجعل رجيل بعناء وكذا يقال في الثاني  
وأما قول بعضهم ينبغي أن يكونا كالعالم المشتق بصفة فتكون استعارتهم ما أصلية عند الجمهور  
تبعية عند العصام فغيره نظر لانها في تأويل المشتق بوضعها ما الأصلي كاسم الفعل بخلافه فانه  
طارق عليه التأويل لا بالوضع افده في البيانية (قوله نطقت الحلال) أي اذ لوحظ ان علاقته  
المشابهة والا كان مجازا مرسل لا لعلاقة الملزومية (قوله واشتقاق الفعل أو الوصف منه) أي  
من المصدر وهو النطق المستعار للدلالة فاشتقاق يحصل فيه تشبيه ولا استعارة قصد ابل بحكم  
السراية من المصدر الذي يحصلان فيه ابتداء فهي في المصدر أصلية وفي المشتق تبعية هذا  
مذهب القوم وبحت فيه العصام في أطوله بأنه لا يفتي على مستعير مشتق أو صرف أنه لا يتكلم  
أولا بالمصدر أو متعاقب معنى الحرف ولا يستعير شيئا منهم ما هو هذا هو الوجه الذي يليق أن يجعله  
السكالكى علة لرد التبعية الى المكينة ثم اختار مذهبه الا ان يانه اه وأشار الشارح  
الى رده بانه ليس المراد حصول ذلك بالفعل بل هو مجرد فرض وتقدير لتصحيح الاستعارة لعدم  
امكانها في المشتق أو الحرف بدون تلك الملازمة لعدم صلاحية ما لها ~~ك~~ ما يستفهم (قوله  
الاستعلاء المطلق) هو مطلق علو شيء على شيء والظرفية المطلقة هي مطلق - اول شيء في شيء ومن  
المعلوم ان التشبيه ندول هذه اللفاظ لاله اذا كل حكم ورد على لفظ فانما هو لاسماء الانثوية  
(قوله وقد راسمارة فقط الظرفية الخ) هذا مجازاة الكلام المصنف الا ان في قوله لجر بانهم الخ

أو اسما مشتقا مثال  
الاستعارة في الفعل والاسم  
المشتق نطقت الحلال أو  
الحلال ناطقة بكذا فيقدر  
تشبيه الدلالة بالنطق في  
ايضاح المعنى وايضاه الى  
الذهن ويقدر ادخال  
الدلالة في جنس النطق  
ويقدر استعارة لفظ النطق  
للدلالة واشتقاق الفعل أو  
الوصف منه فالاستعارة  
في المذارة في المصدر أصلية  
وفي الفعل والوصف تبعية  
وهناك استعارة الحرف  
استعارة لفظ في معنى على  
في نحو قوله تعالى ولا صلبنكم  
في بذوع النخل قدر تشبيه  
الاستعلاء المطلق بالظرفية  
المطابقة بجامع التمكن  
وقدر استعارة لفظ الظرفية  
المطابق للاستعلاء المطلق



وسمى ما فيه فالوجه أن يستعار الحرف بتعبية التشبيه الحاصل للجزئيات بالسراية من غير  
أن يحصل استعارة في المتعاق (قوله فسر التشبيه الخ) أي لشمول الاستعلاء المطلق  
مثلا لكل فرد من أفراد الاستعلاء على القوم وعلى السطح والسرير وكل واحد من هذه  
الجزئيات يتحقق فيه الكلي ففسر التشبيه اليه بخصوصه (قوله الاستعلاء الخاص) هو  
الارتفاع على الجذوع المعينة مثلا وقوله والظرفية الخاصة هي حلول شيء مخصوص في شيء  
مخصوص كالماء في الكوز لا الحلول في الجذوع كإقبال لأنها ليست ظرفية حقيقة (قوله  
الموضوعية لكل جزئي) أي على مذهب المذهب والسيادة التي لا يقال قياسه عدم جريان  
الاستعلاء فيه سالن مدلولها الموضوعية جزئي كالمعلم الشخصي للفرق الظاهر بينهما فإن  
مدلول الطرف جزئي شائع على سبيل البديل كالتكرار ومدلول العلم عين ولا يصلح لذات أخرى  
لا بوضع جديد ولم تكن استعارة الحرف أصابة كالم الجنس مع أنه شائع مثله للاستعلاء في  
الشرح من عدم استقلال مدلوله (قوله وكذا استعارة اللام الخ) كالمثال إشارة إلى أنه  
لا يشترط في التشبيه الجزئي أن يكون معنى حرف موجود فإن ترتب العداوة لم يوضع له  
حرف يدل عليه وإنما تكون الاستعارة في المثالي بتعبية أن قدرنا التشبيه في متعاق معنى  
الحرف كما بينه الشارح فإن جعلنا التشبيه والاستعارة في أمثال ذلك فمادخل عليه الحرف  
جريا على مختار السكاكي من انكار التبعية التي بيانه فالاستعارة مكسبة والحرف تخييل بأن  
تشبيه الجذوع بالطرف والسكرات بالطرف تشبيه مضمرا في النفس بجامع التمكن أو العداوة  
الخاصة به بعد الالتقاط بعلة الغائية بجامع مطلق الترتيب وبطوى ذكر التشبيه به وبثبت  
من لوازمه الحرف تخيلا وسما في تقرير مذهب الخطيب (قوله نحو العداوة والحزن) أي من  
كل ما يترتب على شيء غير لائمه وليس من شأنه الترتيب عليه (قوله بترتيب العلة الغائية) هي  
ما يجعل على تحصيل الشيء كالماء الحفر البئر والمراد الترتيب في الخارج وإن كان مقدما في القصد  
من باب ما قبل \* نعم ما قال سادة الأول \* أول الفكر آخر العمل \* وفي الآية أنما جعلهم  
على التقاط موسى عليه السلام وكفالاته ما رجوه منه من أن يحميهم ويكون ابنائهم لأنه  
يكون عدو لهم فتبين خلاف الظن وترتب عليه العداوة وقوله تعالى ليكون ليس مرتبا  
على الالتقاط فقط أي مجرد الاختزال مع إبقائه وكفالاته كما يشعر به لفظ الالتقاط بدليل قول  
آسيفة لا تقتله عسى أن ينفعنا الخ فهم قصدوا إبقائه أنه يحميهم ويكون ابنائهم فكانت  
نتيجة العداوة وجه اصرح قول الكشف لم يكن داعيتهم إلى الالتقاط أن يكون عدوا  
لهم وإنما كان المحبة والتبني وما قبل أنهم لم يقصدوا محبته لهم حال الالتقاط بل التقط أول البذبح  
فيه أنهم حال الالتقاط لم يكونوا عالمين بما في الصندوق بل التقطوه ليتقوا بما فيه وهم فرعون  
بذبحه إنما هو بعد الأخذ بقياس علة له لعدم الشعور به بل ترتب على الأخذ أيضا ثم قصدوا  
إبقائه كالأقطة لأجل المحبة وفي المحشى طول بلاطائل (قوله كالمحبة) أي مطلق المحبة كما أن  
المشبه به ترتب مطلق عداوة فلا يقال محبة سيدنا موسى لم تحصل حتى يشبه بها (قوله بمعنى  
الاستعمال) أي فقه استعمال حيث ذكرها ولا يعني اللفظ وأعاد عليها الضمير يعني الاستعمال  
فهو من جريان الصفة في الموصوف لأن الاستعمال صفة للفظ من حيث وقوعه عليه ولا يصح

فسر التشبيه للاستعلاء  
الخاص الذي هو معنى على  
والظرفية الخاصة التي هي  
معنى في فاستعير لفظ في  
الموضوعية لكل جزئي من  
جزئيات الظرفية للاستعلاء  
الخاص ولا صلبتكم قرينة  
وكذا استعارة اللام في قوله  
تعالى فالتقطه آل فرعون  
ليكون لهم عدوا وحزنا  
فقد استعير لفظ نحو  
العداوة والحزن على نحو  
الالتقاط بترتيب العلة  
الغائية كالمحبة والتبني  
بجامع مطلق الترتيب الأعم  
من الطرفين فالترتيب الثاني  
متعلق معنى اللام بقدر  
استعارة الترتيب الكلي  
المشبه به للترتيب الكلي  
المشبه فسر التشبيه لمعنى  
اللام الذي هو الترتيب الجزئي  
فاستعير لفظ اللام واستعمل  
في الترتيب الجزئي والعداوة  
والحزن قرينة وإلى ذلك  
أشار بقوله (ف) الاستعارة  
(بتعبية لجريانها) أي  
الاستعارة بمعنى الاستعمال



عود الضمير عليه بمعنى اللفظ والا كان المعنى جريان اللفظ في اللفظ ولا يصح إلا أن يتكافى بانه  
 من جريان الكل في الجزئي بمعنى تحته فيه ويصح كما في الحفيد كون الاستعارة المتقدمة في  
 قوله فاستعارة أصلية بمعنى الاستعمال فلا استخدام عليه ولا يضر كون الأصلية صفة للفظ كما  
 هو فرض التقسيم لانه كما يوصف اللفظ بالاصالة يوصف به الاستعمال لكنه تكلف يخرج  
 المتن عن ظاهره وبهذا التقرير يعلم أن قول المحشي وقد يقال هذا كانه غفلة عن متعلق الجار  
 وهو الجريان فانه المظروف لا الضمير الذي لزم عليه البحث اه بناء الذهول عن مفاد الكلام  
 اذا جريان بمعنى الحصول ولا معنى لحصول اللفظ في اللفظ (قوله تطلق على ذلك الخ) أي من  
 قبيل الاشتراك اللفظي كما انهم اتفقوا على التخييلية عند القوم والمكينة عند الخليل  
 كذلك (قوله المذكور) أي في عبارة المستعير كما هو ظاهر الشرح سواء ذكر بالفعل كقتلت  
 زيدا أي ضربته أو بالقوة كالجمل المستغنى عنها بنعم جوابا بان قال أقتلت زيدا بمعنى ضربته  
 فقتل في الجملة المقدرة استعارة مصرحة تبعية كما في تعريب الفارسية (قوله بهد جريانها تقدير في  
 المصدر) أي فافعل والمشتق مأخوذان من المصدر المستعار تقدير افلم يحصل فيهما استعارة ولا  
 تشبيه بالقصد بل هما لزمانهما بطريق السراية من المصدر هذا مذهب القوم واعتزله  
 العصام بما مر مع جوابه وأشار الشارح الى رده بقوله تقدير او مذهب العصام ان الاستعارة  
 تحصل في نفس الفعل والمشتق تبعاً للتشبيه الحاصل فيهما بحكم السراية من تشبيه المصدرين  
 من غير أن يستعار أحد المصدرين (الخ) ثم لا في استعارة قتل بمعنى ضرب لانه تشبيه بطلق  
 الضرب الشديد بطلاق القتل فيسرى التشبيه الى ما في معنى ضرب وقتل فتستعير بناء على هذا  
 التشبيه الحاصل بالسراية لفظ قتل بمعنى ضرب فتسميتهما تبعية لا ابتناء على التشبيه الضمني  
 التابع بحكم السراية للتشبيه الاول بخلاف الأصلية فبعية على تشبيه أصلي لا تابع فاندفع  
 توقف المحشي في الفرق بينهما قال المولوي والحق ان مختاره أقل تكلفاً وأزيد اطراداً لان  
 المذهب الكوفي وهو أن الفعل أصل للمصدر لا يتشبه الا على مذهب العصام وأيضاً فان  
 الفعل كما يستعار باعتبار المادة من حيث دلالتها على الحدث كالمثال المار يستعار  
 باعتبار الهيئة من حيث دلالتها على الزمان كنادي أصحاب الجنة أي ينادى وهذا لا يتأني  
 على مذهب القوم حيث يشبه النداء المستقبلي بالنداء الماضي ويستعار الثاني للاول  
 ويشتهق منه نادى بمعنى ينادى لما قاله في الاطول ان لفظ النداء حقيقة في كل من النداء  
 المستقبلي والماضي فكيف يستعار من أحدهما للآخر وتكون في الفعل تبعية فالوجه  
 انه تابع لجرد التشبيه وهو اعتراض قوى لكن قال سبط الناصر الطيلاوي يجب عنه بما  
 أفاده شيخنا الباقي ان المستعار ليس هو لفظ النداء مطلقاً بل لفظ النداء الماضي وليس  
 هو حقيقة في النداء المستقبلي فاستعار الاول للمعنى الثاني ويشتهق منه ولا ضرر في ذلك قال  
 الصبان وفيه مجال للمناقشة اه ووجهها ان الاشتقاق لم يحصل الا من لفظ النداء فقط  
 لا من مجموع النداء الماضي ولفظ النداء يصدق على النداء المستقبلي والماضي صدق الكل على  
 جريانه فهو حقيقة فيهما والتجوز انما هو في قبضه مع ان هذا القيد لم يشتهق منه ونص  
 في الفارسية على ان هذا هو المختار مطلقاً سواء كان باعتبار الهيئة أو المدة لقلة كلفه واطراده

اذا الاستعارة تطلق على ذلك  
 وعلى نفس اللفظ (في اللفظ  
 المذكور) أي المشتق  
 والحرف المستعارين (بعد  
 جريانها) تقدير (في المصدر  
 ان كان المستعار مشتقاً)  
 سواء كان فعلاً أم اسماً



وانما اقتصر في الاطول على بيان في الهيئة لانه يصدر من مذهب القوم ايعين عدم صحة قوله  
 كما علمت وفي اجراء الاستعارة على مذهب العصام لنا ان نعبر الزمان وحده اصلا كما هو  
 مقتضى ما يبع الماعرب فتشبهه مطلق الزمن المستقبل بالماضي فيسرى التشبيه للزمنين الجزئيين  
 في ضمنى نادى وينادى فتستعير بناء على هذا التشبيه الحاصل بالسراية لفظ نادى بمعنى ينادى ولما  
 ان تشبهه مطلق النداء المقيد بالمستقبل بمطلق النداء الماضى ثم تستعير الفعل بتعال التشبيه الحاصل  
 بالسراية وكما يستعار الفعل باعتبار الهيئة من حيث دلالتها على الزمن يستعار المشتق باعتبار  
 الهيئة من حيث دلالتها على الذات كاستعارة المرقد بكسر الميم اسم الآلة بمعنى المرقد  
 بفتحها اسم مكان والاصل في هذه الحالة الذات بأن تشبه مطلق المكان بالآلة بجامع المدخلة في  
 ايجاد الفعل فسرى التشبيه الى ما في ضمنى المرقد والمرقد فتستعير اسم الآلة للمكان كذا اقتصر  
 معرب الرسالة وقياس مذهب الجمهور ان يشبهه الرقاد المتعلق بالمكان بالرقاد المتعلق بالآلة  
 ويستعار الثاني للاول ويشتهق منه ويرد عليه ما مر عن الاطول وان المستعار منه وله لم يختلفا  
 الا بالاعتبار وشرط الاستعارة اختلافهما في حقيقة ما بقى انه هل يستعار الفعل او الوصف باعتبار  
 جرت مدلوله الثالث وهو النسبة قال العضد في القوائد الغياثية نعم كهزم الامير الجيش استعارة  
 لهزم جند الامير الجيش فناقشه السيد عيانوقش فيه واختلاف كلام العصام في ذلك ويلزم العضد  
 ان لا يقول بالجهاز العقلي الذي هو اسناد الشئ لغيره من هو له الملازمة بينهما من غير ان يجوز في  
 شئ من الطرفين كما بين في حواشي العصام وعلى صحة ذلك فالعمل فيه اما ان تعتبر النسبة  
 وحدها أصلا وتشبهه مطلق نسبة للسبب بمطلق نسبة للفاعل فيسرى التشبيه أو يجعل المصدر  
 المقيد بالنسبة أصلا وتشبهه أحد المصدرين بالآخر وتستهير الفعل المنسوب للفاعل المنسوب  
 للسبب على مختار العصام وعلى مذهب الجمهور تستعير المصدر وتشتق منه الفعل وكذا يقال في  
 الوصف نحو الامير هازم للجند واعلم ان القسمة سباعية في كل من الفعل والوصف لانه مركب  
 من حدث ونسبة وزمان أو ذات والاستعارة اما في كل واحد من الثلاثة وقد علمتها أو في اثنين  
 منها كقتل يضرب أو في الثلاثة كقتل الامير زيد المعنى ستضربه خدمته ولا يخفى على الخائف  
 بيان ذلك بعدما مر (قوله وفي متعلق معنى الحرف الخ) اي فيقدر استعارة لفظ الظرفية  
 للاستعارة مثلا ثم يستعار الحرف بتعال تلك الاستعارة كما مر في الشرح قال المولوى في التعريب  
 وهذا مبني على الذهول التام أو قوله الاهتمام بتحقيق المقام والا فلا حاجة لجرانها في لفظ المتعلق  
 اذ لا يجدى نفعا سوى تكثير المؤنة والكلفة بل انما هي تابعة لمجرد التشبيه الحاصل بالسراية  
 من تشبيه المتعلق أى بخلاف استعارة المصدر عند القوم فقد يقال لها فائدة وهي اشتقاق الفعل  
 المستعار منه وان كان يكفي اعتبار استعارته بتعالم مجرد التشبيه كما مر وفي كلام السيد وغيره  
 موافقة لهذا القول اهـ صـ بان (قوله والمراد الخ) أي بذلك تعال صاحب المقصاح لايهام  
 المقام خلافا اذ الظاهر من متعلق معنى الحرف انه ما بين معناه من عام له ومجروره ان كان حرف  
 جزأ والمستهتم عنه في نحو هل قام زيد أو غير ذلك كدخول المعرفة في نحو الرجل حتى  
 توهم فيه صاحب التلخيص حيث قال متعلق معنى الحرف كالمجرور في نحو زيد في نعمة ثم قال  
 يقدر في لام التعاليل فهو فالتعبطه آل فرعون الآية تشبيه العداوة والحزن الخاضعين بعد

(و) بعد جر بانها تقدير  
 (في متعلق معنى الحرف)  
 أى فيما يتعلق به معنى الحرف  
 (ان كان) اللفظ المستعار  
 (حرفا والمراد)



الالتقاط بعلة الغائية قال السعد بجاراة له ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه أن يستعمل في العلة الغائية فتكون الاستعارة في اللام تبعاً للاستعارة في المجرور اهـ والحق في بيان خطئه ما قاله السعد ان طريقته أعني الخطيب في الاستعارة المصروفة ان المتروك يجب أن يكون هو المشبه سواء كانت الاستعارة أصلية أو تبعية وعلى كون المتعلق هو المجرور يكون المشبه أعني العداوة والحزن مدكوراً فلو كانت استعارة الحرف تابعة لاستعارة المجرور لسكان المجرور استعارة بالكناية واللام تخيل كما بقوله السكاكي مع ان هذا خلاف مذهب الخطيب قال عبد الحكيم في حواشي المطول أقول مفاد كلام المصنف هنا وفي الإيضاح ان الاستعارة في اللام تابعة لتشبيه العداوة والحزن بالعلة الغائية وليس في كلامه ان الاستعارة في اللام تابعة للاستعارة في المجرور وانما هي زيادة من الشارح يعني السعد وحاصل كلامه انه يقدر التشبيه أولاً للعداوة والحزن بالعلة الغائية فيسرى الى تشبيه ترتبها بترتب العلة الغائية فتستعار اللام من ترتب العلة الغائية لترتب العداوة والحزن من غير استعارة في المجرور وهذا التشبيه كتشبيه الريح بالقادر المختار ثم استناد الانبات اليه أي على مذهب السكاكي من الاستغناء عن المجاز العلى في مثل ذلك بالممكنية هذا هو المستفاد من الكشف وهو الحق عندي لان اللام لما كان معناها محتاجاً الى ذكر المجرور كان اللائق أن تكون الاستعارة والتشبيه فيها تابعاً لتشبيه المجرور لا تشبيهه معنى كل معنى كلو يكون معنى الحرف من جزئياته كما ذهب اليه السكاكي وتبعه الشارح اهـ قال الصبان وهو حسن اهـ لكن كونه مراداً للصاحب التخصيص ويرد به على السعد متوقف على كون الخطيب يكتفي في التبعية بمجرد التشبيه كما هو مذهب العصام أما اذا اشترط الاستعارة في المتعلق كالقوم فلا كلاً لا يخفى وعلى ذلك فيقال في جذوع النخل ثبت الجذوع بالظرف فسرى التشبيه لتلبس الشجرة بالجذوع وتلبس الظرف بالظروف فتستعار في تبعاً لذلك التشبيه ونحو زيد في نعمة شبيه النعمة بالظرف فسرى التشبيه الى تلبسها فتستعار في والحاصل ان الاستعارة في مثل ذلك اما تبعية بهذا الطريق أو بطريق القوم الذي بينه الشارح أو بطريق العصام المكتفي بمجرد التشبيه في المتعلق من غير استعارة لفظه واماممكنية على مذهب السكاكي كما مر (قوله بتعلق الخ) فبضم مع تقدم المرجع لتلايته وهم عود ملحق في الحرف والمتعلق بفتح اللام من تعلق الجزئي بالكلى لان معنى الحرف الجزئي كابتداء السير يتعلق بالكلى وهو مطلق ابتداء أي يرجع اليه ويصح كسر اللام لان التعلق نسبة بينهما الا أن الاولى اعتبار الكل أي لا يرجع اليه لان التعلق يعتبر من جهة الاضعف (قوله ما يعبر به) أي بداهة وقول الشارح أي بذلك المعنى أي بداهة أيضاً وهو من التعبير بالكلى عن الجزئي (قوله ابتداء الغاية) قال الفنري المراد بالغاية المساندة اطلاقاً لا اسم الجزء على الكل اذ الغاية هي النهاية وليس لها ابتداء وبهذا ظهر معنى قولهم الى لانتها الغاية أي فالمراد انتها المسافة كذا ذكره الشارح يعني السعد في التلويح واعتراض عليه بأن نهاية الشيء ما ينتهي به ذلك الشيء والشيء انما ينتهي بصدقه فنهاية الشيء ضده فكيف تكون جزءاً منه بل انما تطلق على آخر جزء منه لجاورته للنهاية ولك أن تقول غاية ما في الباب أن تكون الغاية في المسافة مجازاً بمرتبين ومثله غير عزيز أي انه مجاز عن مجاز علاقة

يتعلق معنى الحرف ما  
أي معنى كل (يعبر به) أي  
بتلك المعنى الكل (عنه)  
أي عن معنى ذلك الحرف  
عند تفسيره (من المعاني  
المطلقة كابتداء ونحوه)  
كلا استعلاء والانتها فاما  
اذا أردنا ان نفهم معنى من  
في قولنا سرت من البصرة  
قلنا معناها ابتداء الغاية  
وكذا نقول في معناها الطرفية  
وكي معناها الغرض فهذه  
ليست معاني الحروف



الاول المجاورة والثاني الجزئية (قوله والاما كانت حروفا) أي لان هذه المعاني مستقلة  
 بالمفهومية يصح الحكم عليها او بما قبلت الحروف موضوعا لهذه المعاني الكلية بل للمعاني  
 الجزئية التي تتعاقب بهذه وترجع اليها مثلا من موضوع لا ابتداء السير من زيد وعمر وبخصوصه  
 ولا ابتداء الاكل كذلك وهذه معان جزئية تتدرج تحت مطلق ابتداء غاية فهي حركات وضعا  
 واستعمالا كذهب اليه العضد والسيد ~~السن~~ وضمها الجزئيات بواسطة استحضار امر كلي  
 يعم جميعها فيكون ذلك العام آلة لاستحضار جميع تلك الجزئيات ثم يوضع الحرف لكل واحد منها  
 من حيث ان ذلك الجزئي نسبة وارتباط بين امرين ملحوظة بالتبع له سماه معاني الحروف وروابط  
 اه وانما يحتاج لآلة استحضار الامر العام بناء على أن الواضع غير الله تعالى والافه ويعلم  
 الاشياء تفصيلا غنى عن الآلات قالوا لان الحروف لا تستعمل الا في الجزئيات والاستعمال  
 بالقرينة دليل الوضع ولا يرد لزوم الاشتراك بين المعاني الغير المحصورة مع عدم الاحاطة بها  
 فكيف يوضع لما هو غير محصور ولما من أن استحضار الامر العام عند الوضع آلة لاستحضار  
 جميعها قال عبد الحكيم في حواشي المطول وذهب الاوائل الى أنهم موضوعا للمعاني الكلية  
 الغير الملحوظة بذاتها فلذلك شرط الواضع في دلالتها ذكر متعلقها بدليل انهم لم يستعمل بدونه  
 فهي من منسلا هو مطلق ابتداء لكن من حيث انه آلة لتعرف حال متعلقه لا من حيث ذاته حتى  
 تكون اسما ولذا لا تستعمل بدون المتعلق وهذا ما اختاره السعد في نصابه فهي كلمات وضعا  
 جزئيات استعمالا وقولهم يلزم عليه أن تكون مجازات لاحقاق لها لعدم استعمالها في المعاني  
 الاصلية مع أنهم اختلفوا في المجاز هل يلزمه استعمال الحقيقة قبله أم لا وان كان الراجح عدم  
 اللزوم اكتفاء بالوضع مدفوع بانها انما تكون مجازا لو كان استعمالها في الجزئيات من  
 حيث خصوصها اما من حيث انها افراد المعاني الكلية فلا وعلى تسليم انه لا دليل على ذلك نقول  
 لا دليل على وضعه للجزئي أيضا مع احتياجه لوضع العام الذي لا دليل عليه واستعماله في  
 الجزئي لا ينهض دليلا اه وأورد على المذهبين ان الحرف كثير ما يعم عمل في نسب كلمة كقوله  
 السير الى المسجد خيبر من السير الى السوق فالسير الى المسجد يتناول نسبا كثيرة كسير زيد وعمر و  
 ليل و نهارا سر يعا و بامينا الى غير ذلك وأجاب ياسين بان معنى كلمة النسبة كما يؤخذ من كلام  
 السيد كونها ملحوظة لذاتها وبجزيئيتها كونها آلة للملاحظة الغير فلا تكون النسبة في المثال  
 كلمة لانها آلة وأجاب العصام في شرح الرسالة الوضعية بأن النسبة التي طرفها مطلق السير في  
 قولنا السير الى المسجد لا تصدق على كثير لان النسبة تتغير بتغير طرفيها فهي مغايرة للنسبة التي  
 طرفها سير زيد مثلا في قولنا سير زيد الى المسجد فلا تصدق عليها وان كان مطلق السير صادقا  
 على سير زيد لان نسبة المطلق اثنى ثباني نسبة فرد منه الى ذلك الشيء فيحصل الجوابين منع  
 كونها كلمة وأجيب أيضا بأن معنى كونها جزئيات انها مخصوصة بطرفيها وهما في المثال السير  
 والمسجد فهي مخصوصة بهما ولو كانت في نفسها اشياء لكثيرين أفده الصبان (قوله رجعت  
 تلك المعاني) الاولى ان المراد بها معاني الحروف الجزئية وعبر بامثلة البعيدة لانهم لم تذكر هنا  
 بأمثلة او قوله الى هذه أي المعاني الكلية المذكورة هنا بأمثلة وانما كان أولى لان الاحق أن  
 الجزئي يرجع لا كلي لا العكس وان كانت الملازمة من ابنايين وقوله بنوع استلزام أي من

والاما كانت حروفا بل اسما  
 لان الاسمية والحرفية انما هي  
 باعتبار المعنى وانما هي  
 متعلقات لمعانيها أي اذا  
 أفادت هذه الحروف معاني  
 رجعت تلك المعاني الى هذه  
 بنوع استلزام



استلزام الاختصاص للاعم وعبر بوجوه لانه من أحد الطريقين فقط فان الخاص يستلزم العام دون  
العكس (قوله قاله في المفتاح) أي كتيبه فهو استعارة مصرحة بتبعية وفي المفتاح تجريد  
ولامانع من مسيرورة القول بحقيقة معرفية في الكتابة لكثرة استعمال المواقف (قوله غير  
مستقلة الخ) قال السيد قدس سره اعلم ان نسبة البصيرة الى مدركاتها كنسبة البصر الى  
مبصراته وانت اذا نظرت في المرأة وشاهدت صورة فيها فاما ان تقصد تلك الصورة ابتداء جاعلا  
المرأة آلهة فلا شك في رؤية المرأة نفسها أيضا لكن ليست بحيث يمكن الحكم عليها و يلتفت  
الى أحوالها واما ان تتوجه للمرأة نفسها وتلاحظها قصد الحكم عليها بالصفا ونحوه فتشاهد  
الصورة تبعا غير ملتفت اليها فاقس على ذلك المعاني المدركة بالبصيرة واستوضح ذلك من قولك قام  
زيد وقولك نسبة القيام الى زيد فلا شك تدرك فيهما نسبة القيام الى زيد الا ان في الاول مدركة  
من حيث انهما حالة بين زيد والقيام وآلة التعرف حالهما ككانهما امرأة تشاهد هما معا مرتبطا  
أحدهما بالآخر ولذلك لا يمكنك أن تحكم عليهما أو بهما مادامت مدركة على هذا الوجه وفي الثاني  
مدركة بالقصد بحيث يمكنك أن تحكم عليهما أو بهما فهي على الاول معنى غير مستقل بالمفهومية وعلى  
الثاني مستقل بها وكما يحتاج الى التعبير عن المعاني المحوطة بقصد المستقلة بالمفهومية يحتاج  
الى التعبير عن المعاني المحوطة بالغير التي لا تستقل بالمفهومية اذا تم هذا فاعلم ان الابتداء  
مثلا معنى هو حالة الغيرة ومتعلق به فاذا لاحظ العقل قصدا وبالذات مطلقا عن التقييد بتعلق  
خاص كان مستقلا بالمفهومية صالحا لان يحكم عليه وبه ويلزمه ادراكه متعلقه اجمالا وتبعاه وهو  
بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء وكذلك اذا لاحظته قصدا وبالذات متعلقا بتعلق خاص  
كان يلاحظ ابتداء السير من البصرة اذ لا يخرج ذلك عن الاستقلال وصلاحيته الحكم عليه  
وبه وأما اذا لاحظته من حيث هو حالة بين السير والبصرة وآلة التعرف حالها كان غير مستقل  
وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ من وهذا معنى ما قيل ان الحرف وضع باعتبار استحضار معنى  
عام وهو نوع عن النسبة كابتداء منلال كل فرد من ذلك النوع ككل ابتداء معين بخصوصه  
والنسبة لا تعين الا بالنسب اليه فما لم يذ كر متعلق الحرف لا يفهم فرد من ذلك النوع فهو غير  
مستقل بالمفهومية اه وبتدبره يدفع ما يتخيل من التحيرات فليس مجرد كون الشيء من الامور  
النسبية قاضيا عليه بعدم الاستقلال بالمفهومية (قوله فلم يصح ان يحكم عليه) هذا بيان لوجه  
كونها تبعية وحاصله ان الاستعارة مبنية على التشبيه وهو يستلزم ملاحظة اتصاف طرفيه  
بوجه الشبه فلا تجرى امالة الا في شئ يصلح لان يلاحظ موصوفا ومحكوما عليه وهو المستقل  
بالمفهومية فكانت في الحرف تابعة متعلق معناه المستقل وكان من حقه أن لا تجرى فيه  
أصلا لعدم استقلاله لكنهم يغترون في التابع ما لا يغتفر في المتبوع فان قيل هو لا اعتبر  
استعارة الحرف بتبعية الاستعارة في معناه الجزئي اذا قصد من حيث ذاته حيث يكون مستقلا  
كما سبق فانه أقرب من التبعية للكلى أجيب بأنهم اختاروا الكلى لسهولة الانتقال منه الى  
المقصود لاندراجته تحتته بخلاف الجزئي المذكور فانه مغاير لمعنى الحرف بالاعتبار فتدبر (قوله  
والفعل الخ) شروع في توجيه تبعية الفعل وقوله انما اذا دخل في مفهومه أي انه موضوع لهما  
كما هو موضوع للحدث والزمان اتفاقا وبه سرح غير واحد من المحققين كالعضد والسيد

قاله في المفتاح معنى الحرف  
نسبة جزئية غير مستقلة  
بالمفهومية فلم يصح أن يحكم  
عليه بأنه مستعار ولم يصح  
اتصافه بوجه النسبة فكانت  
استعارته تبعية والفعل  
محوط فيه النسبة الى  
القاعل سواء قلنا انها  
داخله في مفهومه على  
رأى



والعصام والقنري وشيخ الاسلام الهروي وحاصله ان معنى الفعل من كسبى ثلثة ابرياء الاول  
الحدث كالضرب والقتل مما يدل عليه بالمصدر والفعل موضوع له وضعاً شخصياً اذ به أى جواهر  
حروفه مثل من رب فى ضرب وقت فى قتل الثانى الزمان الثالث النسبة وهو موضوع  
لهما وضعاً نوعياً بصيغته وهيته أى حالته العارضة لحروفه من اجتماعها وترتيبها وحركاتها  
وسكاتها قال حفيد السعد فى حواشى التهذيب لا وجه لكون المادة دالة على الحدث والالزم  
أن يكون الضرب بكسر الصاد أو ضمها دالاً عليه فجمعوع المادة والهبة دال على الحدث  
ومجموعهما أيضاً فى المشتقات دال على تمام معانيهما اه وهو مدفوع بأن المراد أن المادة حين  
كونها معروضة لهيئة المشتق دالة على الحدث المأخوذ جزأه كما ان مادة المصدر حين كونها  
معروضة لهيئة المصدرية دالة على الحدث الكلى الملهوم منه ولا خلاف فى ان وضع المادة حين  
كونها معروضة لهيئة المصدرية شخصى وأما وضعها حين كونها معروضة لهيئة المشتق فتد  
ما مر أنه شخصى أيضاً ومفاد كلام حفيد العصام انه نوعى حيث صرح بأن الواضع قال وضعت  
مادة المشتق للدلالة على مبدأ اشتقاقه وهو وجبه اه صبان (قوله أو خارجه عنه) أى ليس  
موضوعاً لها بل للحدث والزمان فقط قال فى الاصل وهو الحق لكن لا يقال يكون الفعل حينئذ  
مستقلاً لانه وان لم يوضع لها فهى ملحوظة فيه والمحموظ فيه غير المستقل غير مستقل وانما كانت  
النسبة غير مستقلة لانها اجعلت آلة لتعرف الطرفين فلا يتم فهمها بدون ذكرهما واحد الطرفين  
أعنى الحدث المنسوب وان كان مذكورياً فالطرف الآخر وهو المنسوب اليه من فاعل أو نائبه  
غير مذكور فى الفعل بل هو امر خارج عنه لا يدل عليه بمادته ولا بهيته الا التزاماً بقيتوقف تمام  
النسبة بل تمام معنى الفعل على امر خارج فصاعده غير مستقل بالحرف لكنه يفارقه فى ان بعض  
استقلال من حيث دلالة على الحدث المذكور فى ضمنه الذى هو أحد طرفى النسبة ولم يكن  
استقلاله تاماً لعدم الطرف الآخر وأما الحرف فالطرفان خارجان عنه ولان هذا الحدث دائماً  
مسند فلا يصلح ان يكون مسنداً اليه مادام بعض مفهوم الفعل أما الحدث من حيث ذاته فهو  
مستقل كضرب زيد حسن (قوله فى باقى المشتقات) أى لانها ملحوظة فيها النسبة الى مرفوعها  
ولذا لا تصلح أيضاً لاموصوفية مادامت ملحوظة فيها النسبة وأما نحو شجاع باسل وعالم فحرير  
وحواد فياض فالوصوف فيها محذوف كذا قال الشارح فى كبريه وهو مخالف لتصريح السيد  
بأن المشتق معناه مستقل بالمفهومية وصالح لان يقع محكوماً عليه لانها طرفى النسبة منه  
وهما الذات والحدث فالاولى فى توجيه تبعية المشتق ماذكره السعد وواقعه السيد حيث قال  
وأما الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة فالوجه فى كونها تبعية ان تلك الصفات انما تدل  
على ذوات مهمة باعتبارها معان متعينة هى المقصودة منها وهى الاحداث القائمة بالذوات ولما  
لم تكن تلك الذوات المهمة مقصودة منها ولا مشتهرة بما يصلح وجه شبهه فى الاستعارة لم يتصور  
جرى ان الاستعارة فيها بحسبها بل يتصور ذلك بحسب معانى مصادرها المقصودة منها فكانت  
تبعية وأما أسماء الزمان والمكان والآلة فانها وان دلت على ذوات متعينة باعتبارها الا أن  
المقصود الاصلى منها أيضاً معانى مصادرها الواقعة فيها أو بما افتتكون الاستعارة فيها تبعاً  
لها أيضاً ولو قصد التشبيح والاستعارة بحسب تلك الذوات لوجب أن تذكر بالفاظ دالة على

أو خارجه عنه على رأى  
فهو غير مستقل بنفسه من  
حيث النسبة الى الفاعل  
استقلالاً تاماً فكانت  
استعارته تبعية ومثل ذلك  
يقال فى باقى المشتقات  
وهنا اجبات شريفة  
وتحقيقات منيفة سمجها  
فى الشرح



(وأنكر التبعية السكاكي)  
تقليل الأقسام (وردها)

أنفسها وبهذا التفصيل اتضح الفرق بين الصفة كسم القاعل واخوته وبين اسم المكان  
واخويه فانها بعد اشتراكها في كونها مشتقة وفي ان المقصود الاهم منها هو المعنى  
المصدرى وفي كون الاستعارة فيها تابعة اقترنت في أن الصفة لا تدل على تعيين الذات أصلا  
فان معنى قائم شئ ما أو ذات ماله القيام وهذا أمر غير متحصل أصلا اذا لاحظنا العقل  
طالب ما يربطه به ويجرى عليه ليتبين عنده فلذلك كان حقها أن لا تقع موصوفة بل حقها  
ان تقع جارية على غيرها وان اسم المكان يدل على تعيين الذات باعتبار فان قولك مقام معناه  
مكان فيه القيام لا شئ ما أو ذات ماله القيام فلذلك صلح لان تجرى عليه الصفات ولم يصلح لان  
يكون صفة للغير وكان في عدد الاسماء لا الصفات اه وبؤخذ من ذلك وجهان لتبعية  
المشتقات أحدهما كون الذات مبهمه ليست مشتركة بما يصلح وجه شبه وهذا خاص بماعدا  
اسم الزمان واخويه والثاني كون المقصود معاني مصادرها وهذا عام في الكل أفاده الصبان  
والخاص ان الوجه في تبعية الأفعال كونها غير مستقلة لعدم تمام نسبتها وفي تبعية المشتقات  
كون المقصود الاهم منها هو المصدر وهو غير مستقل وصالح للموصوفية حين كونه جزءا منها  
وان كانت نسبتها تامة بانتهاء طرفيها ولم يعول الشرح في توجيه التبعية بكون الأفعال  
والمشتقات غير قارة الذات لاخذ الزمان في مفهومها أو عرضة لها فلا تصلح للموصوفية  
والاشتهار بما يكون وجه شبه كما قاله القوم لانه منتقد كما بين في المطول وحواشيه (قوله وأنكر  
التبعية) لم يضر مع تقدم المرجع لثلاثتهم عوده للاستعارة الجارية في المشتقات والحروف  
من حيث هي الشاملة للتبعية وغير هاهنا مع انه لا ينكر غيرها فيها فصرح بالظاهر بيانا لا مراد  
ولم يؤخر عن القاعل لانه في موضع الضمير الواجب تقديمه كونه متصلا أفاده العصام قال  
الصبان ولا يلزم من ذلك وجوب التقديم بل هو مستحسن قال الزبياري والمناسب للاختصار ان  
المصنف لا يذكر هاهنا اكتفاء بما سأتى أو يستوفيه ههنا ولا يعيده وورد بانه ذكر ههنا استطرادا  
للمناسبة التبعية لتشوق النفس الى بسطه في محله بعد ومثله لا يعاب بل هو غرض صحيح (قوله  
تقليل الأقسام) علة لذلك كاره وفيه ان تقليل الأقسام يحصل بالعكس ويحجب بان المكنية ارجح  
لعدم كونها تابعة لاستعارة أخرى ولان التبعية لا تنوب عنها في نحو اظفار المني وفيه ان المكنية  
لا تنوب عن التبعية التي قرنتها حالة كقتل زيد عمر اربعين ضربه ضربا شديدا بقرينة الحال  
فالتعاطيل الاول أحسن واعترض على المصنف بان السكاكي لم ينكرها أصلا بحيث تكون  
باطلة عنده بل انما اختار ردها الى المكنية لتقليل الأقسام فغايتة ان التبعية مرجوحة  
لاباطلة واجاب العصام بانه عبر بالانكار لرجوحيتها والاعتبار المرجوح منكرو عند ذوى العقول  
الراجعة ونسبه المصنف فيما سأتى بقوله واختار رد التبعية اليها على ان المراد بالانكار ههنا  
التضعيف اه قال الشيرازي وهذه العبارة لا تدل لان كثيرا ما يستعمل الاختيار في الوجوب  
وبالجملة لا دليل على ان الرد راجح لا واجب الا أن يقال يؤخذ ذلك مما ذكره السكاكي نفسه من  
أن هذا الرد لتقليل الأقسام ولا يخفى انه ليس من الواجب غايته أن يكون سنة مؤكدة فتحصل  
ان المصنف ان كان يرى بطلانها عند السكاكي كما هو ظاهر الانكار كان خلاف الواقع بدليل  
تعليله بتقليل الأقسام وان كان يرى مرجوحيتها فقط فكان عليه ان ينصب قرينة على المراد



بالانكار لان قوله واختار الا<sup>٢</sup> في لايعين (قوله الى قرينة الخ) قدر قرينة لاصلاح المتن لانه لا يرد نفس التبعية الى نفس المكنية بل ما قاله الشارح وانما ارتكب المصنف هذا التساهل اعتبارا بالاصابن وهما التبعية والمكنية واتمكل في بيانه على قوله كما ستعرفه وحاصل اصلاحه تقدير مضاف اما قبل المكنية كما فعله الشارح او قبل الضمير أي رد قرينتها الى المكنية والاول أولى لان الحديث عنه هو التبعية لا قرينتها واما بتقدير عاطفين ومطوفين أي رد ما وقرينتها الى المكنية وقرينتها على التوزيع الذي علمته من الشرح واما باطلاق التبعية والمكنية على ما يشملها وقرينتها من باب الجمع بين الحقيقية والجازا المرسل لعلاقة المزمومة لان التبعية مزمومة للقرينة أو من باب عموم الجازبان استعمالات التبعية في مطلق دال على المعنى المجازي ولا شك انه يشملها وقرينتها فيكون على التوزيع أيضا والقرينة على هذه الوجوه قوله كما ستعرفه (تمت) \* في أمور مهمة \* الاول استعارة الاسماء المهمة اعني الضمائر وأسماء الاشارة والموصولات قال المولى لا يخفى على المتأمل المنصف انه تابعية لأصلية أما أولا فلانها ليست باسم جنس لا تحقيقا ولا تارة بل لان معانيها جزئية وأما ثانيا فلانها لا تثقل بالمفهومية لان معانيها لا تتم ولا تصلح لان يحكم عليها بشي ما لم يصحب تلك الالفاظ الدالة عليها ضمنية يتم بها انفهامها كالاشارة الحسية والعلة والمرجع وغيرها فلا بد أن يعتبر التشبيه أولا في كلمات تلك المعاني الجزئية ثم سر يانه اليها فبني عليه الاستعارة مثلا في استعارة لفظ هذا الامر معقول تشبه المعقول المطلق بالمحموس المطلق في قبول التمييز فيسرى التشبيه الى الجزئيات فنستعير لفظ هذا من المحسوس الجزئي للمعقول الجزئي الذي سرى اليه التشبيه فهي تبعية كاستعارة الحرف ومن العجب انه لم يتعرض له أحد اه والاستعارة التي في الضمير والموصول كالتعبير عن المذكر بضمير المؤنث أو موصوله أو عكسه فنشبه المذكر المطلق بالمؤنث المطلق فيسرى التشبيه فنستعير الضمير أو الموصول للجزئي الخاص وكأن يستعمل ضمير الغائب في الخطاب مثلا لتشبيه به فيجري فيه ما ذكرنا أما اذا كان على وجه الالتفات لا التشبيه بأن قطع النظر عن جزئية الغائب أساسا فهو مما اختلف في كونه حقيقة أو مجازا السكر في الاتفاق عن السبكي انه لم يرم من ذكر فيه أحدهما واذا رجع الضمير أو اسم الاشارة الى لفظ مجازي فخرجنا في هذا الاسد الى ما ذكرته لم يكن فيما مجاز به هذا الاعتبار لان وضعهما على أن يعودا على ما يراد بهما من حقيقة أو مجاز وهو أحد احتمالين ذكرهما في عروس الافراح والثاني يتجوز فيه ما تبعه التجوز فيما يرجعان اليه اه ولا يخفى انها ليست على قانون التبعية عند القوم فلعله يفسر التبعية بمعنى يعهها \* الثاني قال المصنف فيما كتبه بحاشية المتن يقسموا الجازا المرسل الى الاصل والتبعي على قياس الاستعارة لكن ربما يشعر بذلك كلامهم قال في المفتاح ومن أمثله الجاز قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله استعمل قرأت مكان أردت القراءة لكون القراءة مسببة عن ارادتها استعمالا مجازيا يعني ان استعمال المشتق بتبعية المصدر وجوز في شرح التلخيص ان يكون نطقت في نطقت الحال مجازا مرسل لا عن دلل باعتبار ان الدلالة لازمة للنطق فانهم اه يعني أنه بين في المفتاح وشرح التلخيص علاقة الجاز بين المصدرين دون الفعلين وذلك يشعر باعتبار العلاقة أولا بين المصدرين قال العصام وفيه بحث لانه نبه على أن العلاقة باعتبار بعض أجزائه معنى

(ال) قرينة (المكنية) وقرينة التبعية الى نفس المكنية في المثال المتقدم وهو نطقت الحال القوم يجعلون الاستعارة في نطقت كما تزوال حال قرينة وهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن التكلم والنطق قرينة الاستعارة (كما ستعرفه) في القرينة الثانية من العقد الثاني



الفعل وهو الحدث دون الزمان والنسبة فقال الشيرازي في سياق شرح التلخيص في هذا المقام  
يدل على ما فهمه المصنف اه وقد يقال لا وروى له هذا أصلاً لأن المصنف قال ربما يشعر وهذا  
لا يثنى احتمال غيره كما لا يخفى والجملة في ما مر باعتبار مادة الفعل وقد يكون باعتبار الزمان  
كما في أصحاب الجندة أي ينادى وأتبعوا ما تلو الشياطين أي قلت إذا لم يجعل استعارة  
فجعل العلاقة الأول أو اعتبارها ما كان وقد يكون باعتبار النسبة بناء على ما مر كعزم الأمير  
الجندة العلاقة السببية والمسيبية بين التبعين وكما يكون في الفعل يكون في الحرف كاداة  
الاستعارة في الإنكار أو التي تخوفه ليرى لهم من باقية أي مازي \* الثالث وقع اضطراب في  
التجوز في نسبة الإضافة هل هو عقلي أو لغوي وهل هو في التركيب أو اللام فقال السعد والسيد  
في مجتاز العقلي أن المجاز العقلي لا يختص بالنسبة الاسنادية بل يكون في غيرها كالنسبة  
الإضافية في مكر الليل قال ليس أي أن جعلت الإضافة على معنى اللام فإن جعلت على معنى في  
كانت حقيقة وقال السعد في شرح المفتاح في تحقيق قوله تعالى يا أرض ابلعي ماءه إضافة  
الماء إلى الأرض على سبيل المجاز تشبهاً لاتصال الماء بالأرض باتصال الملك بالمالك بناء على أن  
مدلول الإضافة في مثله الاختصاص الملكي فتكون استعارة تصریحية أصلية جارية في التركيب  
الإضافي الموضوع للاختصاص الملكي في مثل هذا وإن اعتبر التجوز في اللام وبني الاتصال  
والاختصاص عليها لعل التركيب فالاستعارة تبعية اه والظاهر أنها على الأول تمثيلية كما  
يشعر به كلامه فيجري التشبيه بين هيئة اتصال الماء بالأرض وهيئة اتصال الملك بالمالك ويستعار  
المركب الإضافي من الثاني للأول فغاب البسطة من أن إضافة اسم الله أن كانت بيانية كان فيها  
استعارة تبعية ينبغي حمله على اعتبارها في اللام المقترنة لافي التركيب بتمامه والاكات تصریحية  
تمثيلية فتأمل وقال في الإضافة لادني ملايسة أنها مجاز حكمي وقال السيد أي الهيئة التركيبية  
في الإضافة اللامية موضوع للاختصاص الكامل المصحح لأن يخبر عن المضاف بأنه للمضاف  
إليه فإذا استعملت في أدنى ملايسة كانت مجاز لغوي لا حكمي كما نوههم لأن المجاز في الحكم عما  
يكون بصرف النسبة عن محلها الأصلي إلى محل آخر لاجل ملايسة بين المجلين وظاهر أنه لم يقصد  
صرف نسبة الكوكب عن شيء إلى آخر فاه بواسطة ملايسة بينهما يعني في قول الشاعر  
إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة \* مهلاً أذاعت غزلها في القبائل  
بإضافة الكوكب إلى المرأة المسماة بالخرقاء بل نسبة الكوكب إليها الظهور ورجدها في زمان طلوعه  
اه والظاهر أن الإضافة لادني ملايسة ليست على معنى حرف فمكر الليل ليس منها لأنها على معنى  
الحرف فلا تنافي بين تصریح السيد بأن التي لادني ملايسة مجاز لغوي وبأنها في مكر الليل مجاز  
عقل قاله المحقق الصبان في البيانية والله سبحانه وتعالى أعلم

• (الفريدة الثالثة) •  
في تقسيم الاستعارة إلى  
تحقيقية وتمثيلية (ذهب  
السكاكي

### • (الفريدة الثالثة) •

(قوله ذهب السكاكي) اسمه يوسف وكنيته أبو يعقوب منسوب إلى سكاكة قرية باليمن وهذا التقسيم  
خاص به أما القوم فلا يقولون بالتمثيلية بالماضي الآتي فلا يقولون باستعارة الأظفار مثلاً للامرئ  
الوهمي بل هي مستعملة في حقيقة تها وإنما التجوز في الإثبات أي إثبات الأظفار للمنية فهي مجاز  
عقلي لا لغوي فالاستعارة التي هي قسم من المجاز اللغوي لا تكون عندهم إلا تحقيقية نعم يوافقونه



في التسمية تسميها فيسمون هذا الاثبات استعارة تخيلية فالاستعارة على مذهبهم حقيقة عرفية على سبيل الاشتراك اللفظي بين الكلمة المستعملة الخ وبين هذا الاثبات كما ان اطلاقها على المعنى المصدرى وعلى مكنية الخطيب أعني التشبيه المضمرة في النفس كذلك وأما عند السكاكي فن الاشتراك المعنوي لأن تخيلته قسم من الجواز اللغوي اذ هي كلمة استعملت في غير ما وضعت له للمشابهة (قوله الاستعارة) قال الامير وأما المستعارة منه فلم يعثر عليه الا محققا اه أي لان اللفظ لا يستعار الا من معنى قد وضع له ووضعا حقيقيا ان كان مستعارا من الحقيقة أو مجازيا ان كان مستعارا من المجاز ولا شك ان كلا منهما محقق حسا وعقلا نعم ان كان السكاكي يجوز نقل اللفظ المستعمل في التخيلية بالمعنى الذي قاله الى معنى آخر فيكون مجازا مبنيا على مجاز التخيلية تصور كون المستعار منه مخالفاً قسم القسمة العقلية وهي رباعية بل تزيد ان اعتبر كون التحقق حسيا وعقليا ولا حاجة لهذا كله فان التمثيلية قد تكون مستعارة من هيئة متخيلة كما في قوله تعالى انا عرضنا الامانة الى بني على ما سألنا في بيانه فالقسمة العقلية متصورة قطعا لكن التسمية بالتحقيقية والتخيلية عند السكاكي انما هي باعتبار المستعارة (قوله حسا وعقلا) منصوبان على التمييز والمفعولية المطلقة أي تحقيق حس أو عقل والمراد بالتحقق ما ليس بصورة وهمية محضة كما يؤخذ من التخصيص من حق اذا ثبت فيشمل المجزوم والمظنون مطابقا للواقع أولا ويخرج عنه الموهوم والمشكوك أفاده الصبان (قوله الى امر معلوم) أي الى معنى مجازي معلوم ومحط التصوير للتحقق الحسي على تقييد الاشارة بالحسية وما قبله مشترك بينهما وبين العقلي فالحقق الحسي ما يدرك تحققه ووجوده بالحس أي باحدى الحواس الظاهرة بان كان له وجود في الخارج كالرجل الشجاع المستعارة الاسد والحقق العقلي ما يدرك تحققه ووجوده بالعقل بان كان له ثبوت في نفس الامر لا في الخارج كدين الاسلام المستعارة الصراط المستقيم وظاهر انه يلزم من التحقق الحسي التحقق العقلي من غير عكس (قوله عن معناه الاصل) في المحشى المسمى لا يكون الا أصليا بخلاف المعنى لا نفراده في المعنى المجازي (قوله في تشبيهه) أي المعنى المجازي وقوله الموضوع نائب فاعله يعود للنظر وضميره يعود للمعنى ولم يبرز لامن اللبس لان الوضع وصف للفظ لا للمعنى أي مبالغة في تشبيه المعنى المجازي بالمعنى الاصل الذي وضع له اللفظ (قوله أي الدين الحق) هذا هو المعنى المجازي الذي استعير له الصراط المستقيم فان معناه الاصل الطريق الواضح المعتدل شبه به الدين في التوصل الى المطلوب (قوله أي القواعد) جمع قاعدة وهي القضية الكلية التي تعرف منها الاحكام فحوكل زنا محرم فالمراد بالدين الاحكام التي وضعها الشارع ولا شك انما يدرك العقل تحققها ويحكم بثبوتها اما لانها ثابتة في نفسها وان كانت لا ترتقي لمرتبة الوجود بناء على القول بالاحوال واما لاستنادها لمقتضاها الخارج كما يشير اليه قول الشارع المدلول للكتاب والسنة بناء على انها اعتبارات لا ثبوت لها في الذهن وبالجمله فليس المراد بالتحقق في العقل مجرد كونه موجودا في الذهن وجود ادراك فان هذا القدر موجود في التخيلية كما لا يخفى والحاصل ان الحال عند القائل بها واسطة بين الموجود والمعدوم والحق ان لا حال وليس الامور وجودا ومعدوم وماعدا هما أمور اعتبارية وهي قسمان اعتبارية محضة أي خالية عن شائبة التحقق كاعتبار السكريم بخيلز واعتبارية لها تحقق وثبوت في نفسها بقطع

الى انه أي الامر والشان  
(ان كان المستعارة) أي  
ما استعمل فيه اللفظ وعنى  
به (محققا حسا) بان يكون  
اللفظ قد نقل الى امر معلوم  
يمكن أن ينص عليه ويشار  
اليه اشارة حسية كقوله  
لدى أسد شاكي السلاح  
(أو) محققا (عقلا) بان  
يمكن ان ينص عليه ويشار  
اليه اشارة عقلية فيقال ان  
اللفظ نقل عن معناه الاصل  
فجعل اسم هذا المعنى على  
سبيل الاستعارة للمبالغة في  
تشبيه بالمعنى الموضوع له  
كقوله تعالى في تعليم عباده  
كيفية الدعاء اه اذ الصراط  
المستقيم أي الدين الحق  
الذي هو عبارة عن القواعد  
المعقولة المدلول للكتاب  
والسنة المطلوب العمل  
بها وهي أمور محققة لا  
(فالاستعارة تحقيقية والا)  
يمكن المستعارة محققا  
لاحسا وعقلا



النظر عن اعتبار المعبر وفرض القارض كالوجود والاحكام واعتراض بأن هذا الثاني هو  
 عين الحال بواسطة بين الموجود والمعدوم والفرق بأن ثبوت الحال اشد واه أو يانه له ثبوت  
 في نفسه وثبوت في محله والاعتبار في نفسه فقط يرد عليه أن الاعتبار صفة للمحل ولا يصح ثبوت  
 صفة لا في محل حتى تميز عن الحال وأيضا لو كان الاعتبار ثابتا بالكان ثبوته اعتبارا له ثبوت في دور  
 أو يتسلسل وأيضا متعلق به القدرة ألا يثبت بدونها ثم التعلق اعتبار يحتاج لتعلق كما هو الدليل  
 على نفي الحال فالحق أن الاعتبار لا يثبت له أصلا والالكان هو الحال نعم منه ما يساعده الخارج  
 ومنه ما يكذبه فالفرق بين الصادق والكاذب أن الأول منتزع والثاني مخترع يخالف الخارج  
 وبصاذه (قوله في انشئت المنية) أي في هذا المثال ونحوه والافالظفار في قوائمنا أظفار المنية  
 الشبيهة بالسبع نشبت بفلان استقرينة لا مكنية أي لأنه ليس فيه استعارة للتصريح بالتشبيه  
 كذا في الحفيد وتبعه الحشى وفيه نظر كما قاله المبان لاثنا السنا بصدد التمثيل لقرينة المكنية بل  
 تخيلية السكاكي وهو مصرح بأن التخيلية قد توجد بدون المكنية كما في أظفار المنية الشبيهة  
 بالسبع أهلك فلان لأن المنية لما شبت بالسبع صريح ما اخترع الوهم لها صورة مثل صورة  
 الأظفار المحققة وأطلق عليها لفظ الأظفار فهي تخيلية بدون مكنية لا تقاوم بالصريح التشبيه  
 كما أن المكنية عنده توجد بدون التخيلية بأن تكون قرينتها أمر محققا كالانبات في أنبت  
 الربيع البقل كما في شرح التلخيص (قوله في الاعتغال) أي اتلاف النفوس من غير تفرقة بين  
 نفاع وضار ولا رقة لرحوم ولا بقية على ذي فضيلة (قوله فآخذ الوهم) يحتمل أنه أراد به الوهم  
 الكاذب المقابل للعقل الصادق ويحتمل اجراءه على كلام الحكماء من أن في الرأس خمس قوى  
 تسمى الحواس الباطنة كالحواس الخمس الظاهرة مجموعة على الترتيب من الجهة إلى القفا في  
 قوله امنع شريكك عن خيالك وانصرف \* عن وهمه واحفظ لذلك واعقلا

وبيانه انهم زعموا ان في الرأس ثلاث تجاويف لا قوى المغيرة للعقل أعظمها التجويف الاول  
 في مقدمته مما يلي الوجه وفيه قوتان احدهما في مقدمته تسمى الحس المشترك وهي قوة ترسم فيها  
 صورة الجزئيات المحسوسة باحدى الحواس الظاهرة فجميع ما أدركته الحواس على  
 اختلافها تورد الى تلك القوة فتقبله كخوض تصب فيه خمس عيون ولذلك سميت بالحس المشترك  
 القوة الثانية في مؤخر ذلك التجويف تسمى الخيال وهي جراحة الحس المشترك تحفظ تلك الصورة  
 بعد غيبتها عن الحس فالخس قابل والخيال حافظ التجويف الثاني في وسط الرأس وهو أصغر  
 التجاويف وفيه قوة واحدة تسمى المتصرفة لتصرفها في الصور التي تأخذها من الخيال  
 بالتركيب والتفريق كأن تفرق أجرا زيد وتركب رأس جمل على جثة آدمى وهذه القوة  
 لا تسكن يوما ولا لحظة وليس عملها منتظما بل النفس التي تستعملها على أي نظام تريد فان  
 استعملتها بواسطة القوة الواهمة الالتمية سميت مخيلة أو بواسطة العقل وحده أو مع الوهم  
 سميت مفكرة التجويف الثالث في مؤخر الرأس مما يلي القفا وهو دون الاول وفيه قوتان  
 الاولى في مقدمته تسمى الوهم تدرك المعاني الجزئية المتترعة من الصور المحسوسة كعداوة زيد  
 وصداقة عمرو والثانية في مؤخره تسمى الحافظة وهي خزانة الوهم تحفظ المعاني الجزئية التي  
 أدركها الوهم بعد غيبتها عنه فقول الشارح فآخذ الوهم المراد به القوة المتصرفة وسميها وهما

سلاظفار في انشئت المنية  
 اظفارها فشبت المنية  
 بالسبع في الاعتغال فآخذ  
 الوهم في تصويرها بصورة  
 السبع



لاستعمالها بواسطة القوة الواهمة (قوله واختراع لوازمه) أي المتعلقة بوجه الشبه وهي ما يقع بها الاعتقال في هذا المثال لا مطلق لوازم (قوله على أحد المذاهب) هو مذهب السكاكي القائل بأن المراد بالنسبة السبع بأدعاء السبعة لها بقريشة إضافة الانطفاق إليها فهي استعارة بالكناية كما سأتى (قوله فخييلية) هذا زبد ما ذكره السكاكي والافاقسمة التي تستفاد من المفتاح ثلاثة تحقيقية وخصيلية ومحملة لهما ولما كانت المحملة لا تخرج عنهما اقتصر على ما ذكر وقد علم مما مر أن المراد بالحق ما يشعل المظنون بثبوته والمعتقد فهما من التحقيق ويخرج عنه المشكوك في ثبوته والموهوم فهما من الخييلية قال الحفيد وفي كون المحملة لا تخرج عنهما نظر ظاهر إذا المحملة لهما هي المشكوك في كونها أحدهما فلا يصدق عليها أن المستعار له فيها محقق ولأنه متخيل اهـ ورد بأن المراد بالمحملة كما في المفتاح ما يكون المستعار له فيها صالحا للعمل على الحق نارة وعلى التخيل أخرى ويثبت فلا تخرج عنهما على أن المشكوك فيه في كونه محققا أو متخيلا من قسم التخيل لأن الشك في تحققه وتخيله شك في ثبوته وقد مر أن راجعه في الخييلية وبهم ذابندفع الاعتراض بأن السكاكي لم يستوف الأقسام بل بقي عليه قسم رابع وهو هذا فينجر الاعتراض إلى المصنف حيث لم ينبه عليه وأمثلة المحملة لهما كثيرة منها قول زهير

صحا القلب عن سلى وأقصر باطلة \* وعزى أفراس الصبا ورواحله

أراد أن يبين أنه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغبى وأعرض عن معاودته فشببه في نفسه الصبا بجهة من جهات المسير كالبحر قضي منها الوطر فأهملت آلامه ووجه الشبه الاشتغال التام وركوب المسالك الصعبة فهذه مكنية وأثبت للصبا بعض ما يخص تلك الجهة أعنى الأفراس والرواحل فيحتمل أن تكون استعارة تخيلية أن جعلت مستعارة لامروهمي اخترعه الوهم وقد وثبوت له الصبا مشبها بالأفراس والرواحل ويحتمل أن تكون تحقيقية أن جعلت مستعارة لامر محقق حـاملا ثم للصبا أعنى الأشياء التي تكون أسبابا لاتباع الغي كاللال والمسال والاعوان أو محقق عقلا أعنى دواعي النفس وشهواتها والقوة الحاصلة لها في البقاء اللذات اهـ وكذا كل قرينة للمكنية أمكن جعلها مستعارة لملائم المشبه كنطق الحال وبه قصود عهد الله فان السكاكي يجوز في مثله كون القرينة مستعارة لامر متخيل مثبت للحال والعهد مثلا شبه بالنطق والنقض فتكون تخيلية وكونها مستعارة لملائم المشبه كأنطق للدلالة والنقض للإبطال فتكون تحقيقية وكذا أظفار المنية أن جعلت مستعارة لأسباب الموت فتحقيقية أو لما مر فخييلية وأما المصنف فإنه يجوز في مثله كون التخيل باقيا على حقيقة لا تجوز فيه أو مستعارا لملائم المشبه كما سأتى (قوله فوائد) سبق أكثر من أوبى أن هذا التقسيم للتصريح بحجة لا للمكنية بدليل كلامه في المفتاح وأما التمثيلية فجعلها أقساما من التحقيق اهـ أي حيث قال في قسم التصريح بحجة التحقيق ومن الأمثلة استعارة وصف إحدى صورتين متزعتين من أمور لوصف صورة أخرى لكن قد منافي الأقسام أنه تكون تخيلية أيضا نحو أرى الحال قد تم رجلا وتوخر أخرى حيث أثبت للحال صورة وهمية شبيهة بالتقديم والآخر الحسبي واستعارها اللفظ هذا واعتراض على السكاكي بأنه لا مانع من تقسيم المكنية إلى تحقيقية وهي ما يكون المشبه فيها ثابتا في الحس والعقل وإلى تخيلية وهي ما ليست كذلك وأجيب بأن المكنية عنده لا تكون الا تخيلية لأن المستعار له فيها هو المشبه أدعاء حقيقة كما يعلم من الكلام على مذهبه إلا أني

واختراع لوازمه لها وهي  
الانطفاق واختراع لها صور  
محملة مثل صورة الانطفاق  
الحقيقة ثم أطلق على تلك  
السورة التي هي مثل صورة  
الانطفاق انطفاق فيكون  
لفظ الانطفاق استعارة  
تصريحية تخيلية وهي  
قرينة الاستعارة بالكناية  
التي هي النسبة على أحد  
المذاهب الالسمية وإلى ذلك  
أشار بقوله (قوله) الاستعارة  
(تخييلية وستكشف لك  
حقيقتها) أي حقيقة  
التخييلية في العقد الثالث  
وهذا إشارة إلى ما سذكره  
من أنها قرينة المكنية ومن  
تزييف مذهبه بأنه تعسف  
وهنا فوائد ذكرناها في  
الشرح



والله سبحانه وتعالى أعلم

## \* (القرينة الرابعة) \*

(قوله في تقسيم الاستعارة الخ) شروع في تقسيمها باعتبار الخارج عن أركانها لأن الترشيح وقوله ليس من الطرفين ولا الجامع ولا القرينة وهذا التقسيم حقيقي باعتبار المطلقة مع كل من المرشحة والمجردة لا متناع اجتماع الإطلاق مع أحدهما واعتباري بالنسبة للترشيح مع التجريد بلجواز اجتماعهما وتكون الاستعارة حينئذ في حكم المطلقة كما سيأتي لا مطلقة حقيقة فظهر أن الإطلاق الحقيقي لا يجامع أحدهما فقط ولا يجامعهما معا فإذ كره العصام من أن التقسيم اعتباري محمول على ما ذكره وكذا ما ذكره في القارسية من أن القضية المنفصلة لمنع الخلو فقط فتجوز الجمع (قوله الاستعارة الخ) الاظهر أن المعنى الاسمي أي اللفظ المستعمل في مشابه ما وضع له والمراد الاستعارة من حيث هي لا خصوص المصراحة المذكورة قبل فإن المكنية تنقسم إلى ذلك أيضا لكن تعبير المصنف بالاستعارة والمصراع منه لا يشمل مكنية الخطيب لأنها عنده مجرد التشبيه المضمحل في النفس الآن يراد بهما المشبه والمشبه به كما يشير إليه صنيع الشارح (قوله بما يلائم) أي بدال ما يلائم أو بلفظ يلائم مدلوله وقوله شيأ من المستعار الخ من تبعية أي لم تقترن بما يلائم واحدا من هذين أي شيأ هو به من هذين فليس النقي منصبا على المجموع حتى يفيد أن تسمى مطلقة إذا اقترنت بأحدهما لا تنفاه المجموع حينئذ كما توهم المحشي فاعترض على المصنف بأن الأولى إعادة أداة النقي مع المعطوف بل هو منصب على كل واحد من الأمرين بدليل قول المصنف شيأ من وقدم المصنف المطلقة لأنها كالجزء من المرشحة والمجردة والجزء سابق على الكل ولأن العدم سابق على الوجود ومن عكس نظر إلى شرف المرشحة أو إلى أن عدم الاقتران إنما يعقل بعد تعقل وجوده (قوله زيادة على القرينة) إنما يشترط هذا بالنسبة للتجريد المصراحة لأن كلامهم من ملائمت المشبه وترشيح المكنية لأن كلامهم ملائم للمشبه به وأما ترشيح المصراحة وتجريد المكنية فلا يشترط فيه ما ذلك لأن القرينة تباينهما (قوله أي تسمى بذلك) أشار به إلى أن إطلاق لفظ المطلقة عليها إطلاق اسمي اصطلاحى أي أنها مسماة بذلك اصطلاحا لأنه إطلاق اشتقاقى أي مجرد وصف بالمشق لاتصافها بمناه فقوله لا إطلاقها بيان لحكمة التسمية بهذا الاسم دون غير (قوله والقرينة الحالية) أي كون المقام للمدح مثلا واعتراضه العصام بأن الأولى ذكر قرينة لفظية فحوى برى التلايتوهم أن الإطلاق مشروط بعدم القرينة اللفظية وعورض بأنه لو قبله لتوهم أن الإطلاق مشروط بذكر القرينة وحينئذ فكان الأولى للمصنف أن يمثل بمثالين لكنه اقتصر على مثال لا يحتمل التصريد لتكون مطلقة قطعا وهذا مثال للمصراحة وأما المكنية المطلقة فمحو نطق الحال بتقدير كون الحال مكنية ونطقت بتخييل واطفأ بالمنية أهلك فلا ناوأ ما غشيل المحشى ينقضون عهد الله وابلغى ما له حيث لم يزد على القرينة ففيه نظر أما في الأول فقوله من بعد ميثاقه زائد على القرينة ومعناه من بعد ما وثقوه على أنفسهم بأقرارهم وقولهم بل بعد ألت بربكم فهو وتجريد لانه يلائم العهد فان الموائمة هي المعاهدة كما في الصحاح ويحتمل أنه بمعنى شدوه واستوثقوا منه فيكون ترشيحا لانه يلائم الجبل وأما الثاني ففي الفري أن السكاكى ذكر في لطائف بأرض ابلغى ما له أن الخطاب في ما له ترشيح نعم سيأتي

\* (القرينة الرابعة) \*  
في تقسيم الاستعارة إلى  
ثلاثة أقسام مطلقة ومجردة  
ومرشحة لأن ما ان تقترن  
بشي يناسب المستعار منه  
أو المستعار له أو لا تقترن  
بشي (الاستعارة ان لم تقترن  
بما يلائم) أي يناسب (شيأ  
من) المشبه به (المستعار منه  
و) المشبه (المستعار له)  
زيادة على القرينة المعينة  
بكسر الياء (ف) هي (مطلقة)  
أي تسمى بذلك لإطلاقها عن  
التقسيد بما قبلت به المرشحة  
والمجردة (فحوى رأيت أسدا)  
والقرينة الحالية



وبالمعينة اندفع الاعتراض بان اللفظ انما يكون استعارة بعد تمام القرينة فلا حاجة الى قيد الزيادة وحاصل الجواب ان الاستعارة تحقق بالقرينة المانعة مثلا اذا قلت رأيت بحرا في الحمام يعطى بتحقيق الاستعارة بقولك في الحمام لانها القرينة المانعة وأما يعطى فقرينة معينة انما يحتاج اليها التعيين ما أطلق عليه بجره هل هو كثير الكرم أو كثير العلم والقرينة المعينة مما يلائم فلا بد من التقييد بكون الملائم زائدا عليها (وان قرنت بما يلائم) المشبه به (المستعار منه) دون المستعار له (وهي استعارة مرشحة) أي تسمى بذلك لترشيحها أي تقويتها بذلك الملائم والترشيح والتجريد يطلقان بحسب الاشتراك على نفس اللفظ الملائم وعلى ذكره وعلى الثاني يصح الاشتقاق فيقال مرشحة ومجردة (نحو رأيت أسدا له لبدا) كعذب جمع لبدة كسدره وهي شعر الأسد المتلبس على رقبته وهذا ترشيح والقرينة هنا حالة (أظفاره لم تقلم) التعليل في الأصل مبالغة القلم وهو القطع لكن المراد هنا في أصل الفعل لاني المبالغة

أن الماء استعارة بالسكابة عن الغذاء والبلع تخيل وحسنه فلا يظهر كون الخطاب ترشيحا لانه لا يلائم المشبه به وهو الغذاء وكونه يلائمه بواسطة ملامته لمن يتغذى تكلف بعيد والتي يظهره التأمل ان في الآية مكنتين احدهما هذه والانثى في الارض لشيئها بمن يعقل والغذاء تخيل والخطاب ترشيح لهذه فقط وأما الاولى فمطلقة (قوله وانما قيدنا الخ) تبع الشارح العصام في ذكره هنا هذا الكلام مع ان الاولى والانثى تأخير لا اثر القرينة ليكون بياننا زعمنا للكلام المصنف (قوله لم توجد استعارة مطلقة) أي لان الاستعارة لا تنفك عن القرينة ولا تحقق بدونها أبدا والقرينة مما يلائم المستعار له في المصراحة والمستعار منه في المكنية فتكون الاولى أيد المجردة والثانية مرشحة (قوله لفظية) احتراز عن القرينة الحالية فانها توجد مع المبالغة التي لم تقترن بشئ أبدا (قوله اندفع الاعتراض) حاصله انما لا يحتاج الى التقييد بالزيادة لان القرينة ليست مما يلائم المستعار له أو منه لان تحقق هذين الوصفين اللذين عبر بهما المصنف ليس الا بتحقيق الاستعارة وهي انما تحقق بالقرينة وقبل تحققها لا يطلق على المقترن بعلامته أنه مستعار له أو منه الا بجزا الاول والاصل عدمه وبعد التحقيق لا يقال للمستعار له أو منه أنه مقترن بعلامته الذي هو القرينة الا بارتكابه تجريد المستعار عن بعض معناه وهو الاقتران بالقرينة لئلا يلزم التكرار والاصل عدمه وحاصل الجواب تحرير المدعى وبيان ان المراد بالقرينة المشروط الزيادة عليها هي المعينة لانه لا المانعة فقط كما هو مبني الاعتراض لا يقال قد تكون المانعة هي المعينة بعينها فلا حاجة حينئذ لذلك لانا نقول يكفي الاحتياج اليه في الجملة (قوله أي تقويتها) من قولهم رشحت الصبي باللبن حتى يقوى (قوله بحسب الاشتراك) أي اللفظي لانه المنصرف اليه الاسم عند الاطلاق لا المعنوي فهما كالاستعارة تطلق على المعنى الاسمي أي اللفظ وعلى المعنى المصدرى أي الاستعمال والذكر والاشتقاق انما هو باعتبار المعنى الثاني (قوله كعذب) احتراز من لبدا كالم فانه الشعر المزوق بعذبه ببعض وهو لا يخص الأسد فلا يناسب ما نحن فيه (قوله على رقبته) لا ينافي ما في المطول من أنها على منكبه ولا ما في الاطول من أنها بين كتفيه لانها مواضع متجاورة (قوله وهذا ترشيح) أي للمصراحة ومثال ترشيح المكنية قوله

ولئن نطق بشكر ربك مفصحا \* فلسان حالي بالشكابة أنطق

فلسان تخيل وأنطق ترشيح أو عكسه كما سيأتي (قوله أظفاره) جمع ظفر بضمين بضم وبضم أو كسر فسكون وبكسرتين خامسها أظفورك أسبوع وجمع هذه أظافير وأفصح الجنس أولها كما في المصباح (قوله مبالغة القلم) أي مبالغة فيه والقلم مصدر قله يقله اذا قطعه والتقليم مصدر قلم مشددا وصيغة التفعيل تدل على الكثرة فلذا كان مبالغة والمبالغة هنا راجعة الى التني كقوله تعالى وما ربك بظالم للعبيد فهو مبالغة في نفي الفعل من أصله لا للآيات حتى ينصب النبي عليها فيفيد ثبوت أصل الفعل لانه لا يناسب مقام المدح وفي الآية وجه آخر وهو ان فعلا لا وقعا لا قد يأتيان للنسب ففاعل يكون بمعنى صاحب كذا كلابن وناصر أي ذولين وعمرو منه قوله

دع المكارم لا ترحل لبنيتها \* واقعد فانك أنت الطاعم الكاسي

أي ذو طعام وكسوة وفعال يكون في الحرف والصنائع كقواهم بزار وعطار وقد يقوم أحدهما



مقام الاخر فأتى فاعل في الحرف نحو حائك أي حياك ويأتي في ال بمعنى صاحب كذا كقوله

وليس يذى ربح فبطعني به \* وليس يذى سيف وليس يذبال

أي يذى نزل قال ابن مالك وعلى هذا جمل الحقون قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد فظلام ليس صيغة مبالغة بل صيغة نسب بمعنى ليس بصاحب ظلم (قوله وهذا كناية الخ) يصح ان يراد بها الكناية الامعلاسية وهي اطلاق اللفظ واردة لازمه لان عدم التقليم يلزمه القوة اذ لا يقدر احد على تقليمه ويحتمل ان يراد بها العبارة أي هو عبارة ومعبر به عن القوة وهذا تمهيد أول لجعله ترشيعاً ثانياً وقوله والمراد الخ تمهيد ثان ودفع به هذا الاعتراض بأن عدم التقليم ليس من خواص المشبه به وهو الاسد حتى يصح جعله ترشيعاً بل لانه لم وجوده فيه بل هو من خواص المشبه وهو الانسان لان تقى التقليم انما يصح عن هو شأنه فهو تجريد ان جعلت القرينة حالية والافه وقرينة ومحصل الجواب انه ليس المراد حقيقة بل لازمه وهو القوة ولما كان هذا ليس حاسماً للمادة الاعتراض اذ رد عليه ان الترشيح يشترط كونه لا يوجد في المشبه والقوة توجد في الانسان فليس ترشيعاً ولا تجريداً عقبه بقوله والمراد الخ (قوله لان عدم التقليم الخ) علة لكون المراد قوة الاسد لكن أنت خير بأن عدم التقليم ليس مستعملاً في معناه بل في القوة فلا يصح النظر لمعناه الا على والجواب ان الوسيلة للمعنى الكثائي لا يقطع عنها النظر بالكناية وحيث كانت المناسبة في اطلاق لم تقم على القوة كونها سبباً له لئلا يكن المراد قوة الاسد لاختصاصه بعدم التقليم أم لا وقد يوجه أيضاً بأن الشئ اذا أطلق ينصرف للفرد الكامل والقوة الكاملة أخذ بالاسد هذا وقال الهموني كون الترشيح من خواص المشبه به ليس شرطاً بل الشرط كونه لا يوصف به المشبه بدليل جعل أظفاره لم تقم ترشيعاً مع انه يوجد في كثير من السباع غير الاسد اهـ (قوله فيكون هذا ترشيعاً ثانياً) تفريع على التمهيدين المتقدمين كما علمت وفيه بعد نظر كما قاله الشيرازي لان التجريد كالترشيح يجوز ان يكون مستعملاً في غير ما وضع له كما سيأتي فيجوز ان يكون عدم تقليم الأظفار تجريداً مستعملاً في ملائم المشبه به وهو القوة لا يقال بما سيأتي انما هو في استعماله بطريق المجاز لا الكناية كما هنا لانا نقول الكناية أولى من المجاز لان قرينتها لا تمنع من ارادة الحقيقي بخلافه اهـ ويمكن الجواب بأن المراد انه ترشيح بحسب المعنى المراد منه كما يدل له صنيع الشارح حيث جعله كناية وان معناه الحقيقي ليس مراداً بل لازمه وان كان بحسب اقطعه تجريداً بناء على انه خاص بالانسان أو لا تجريد ولا ترشيح بناء على أنه يوجد فيه وفي الاسد (قوله لتجريدتها) أي الاستعارة المجردة عن بعض المبالغة أي الكائنة في قسميها وهما المبالغة والمرشحة (قوله الذي هو الخ) صفة لدعوى وذكره لا كناية عنه كبر من المضاف اليه ويصح أن يكون صفة للاتحاد بلا صفة تقييده بالدعوى أي الاتحاد الادعائي وقوله مبني الاستعارة أي مطلقاً اذ مطلق الاستعارة مبني على دعوى الاتحاد ومن هذه الدعوى تنشأ المبالغة ولما كان التجريد بمبدا هذه الدعوى لزم كونه مبعداً للمبالغة قال في البيانية وبحث العصام في أطوله انه اذا كان مع ملائم المستعار له ما يمنع هذا الابعاد لم يكن تجريداً ومثله بقوله

قامت تطلاني من الشمس \* نفس اعر على من نفسي

قامت تطلاني من عجب \* شمس تطلاني من الشمس

وهذا كناية عن القوة لان التقليم كناية عن الضعف يقال فلان مقلم الاظفار أي ضعف فاذا تقى الضعف عن ذات ثبتت اهل القوة والمراد قوة الاسد لان عدم التقليم أصلاً خاص به وأما غيره فمن عادته تقليم أظفاره فيكون هذا ترشيعاً ثانياً (وان قرنت بما يلائم) المشبه (المستعار له) دون المستعار منه (مجردة) لتجريدتها عن بعض المبالغة بعد المشبه حيث نه عن المشبه به بعض بعد وذلك بعد دعوى الاتحاد الذي هو مبني الاستعارة



فإن التظليل وإن كان تجريداً مبعداً للمبالغة بدعوى الاتحاد بحسب شبهة بالشمس لكن التعجب  
أخرجه عن أن يوجب خلافاً في دعوى الاتحاد إذ لو لم تكن عين الشمس لم يتعجب من تظليلها أه  
أي فقد صار التظليل نفسه ترشيعاً بواسطة التعجب منه لأنه تجريد وكذا قوله  
لا تعجبوا من الأغلالته \* قد زار أزاره على القمر

الغلالة ثوب يلقى الجسد ويسمى شعاراً وهي تجريد للاستعارة فهو وإن أبعد المبالغة بدعوى  
الاتحاد لكن النهي من التعجب أبطله إذ لو لم يكن قرأ حقيقياً لم يكن للنهي فائدة لأن الكائن إنما  
يسرع إليه البلا بلبسة القمر الحقيقي لا بإنسان شبيه بالقمر قال السعد ولا يقال إن المشبه  
مذكور وهو الضمير في غلالته وأزاره فلا يكون استعارة للجمع بين الطرفين لأننا نقول لا نسلم أن  
الذكر على هذا الوجه ينافي الاستعارة كما تقول سيف زيد في يد أسد فان تعريف الاستعارة صادق  
عليه أه ومقتضى صنيع التخصيص وشرحه أنها تسمى مرثمة حيث قال ومبني الترشيح على  
تناسي التشبيه ثم ذكر مثاله وقال ونحوه ما مر من التعجب والنهي عنه إذ لو لم يقصد تناسي التشبيه  
لما كان للتعجب والنهي عنه وجه أه وهو يؤيد بحث العصام وفي البيانية عن حواشي المطول  
أن هذه الاستعارة في القمر قليلة الحسن لأنها إنما تحسن إذا لم يشتم فيها راتحة التشبيه انظروا  
وهذه فيها الثمام راتحته أه ولا يخفى أن هذا مع سؤال السعد وجوابه يجري في الشمس أيضاً ولا  
ينافي ما ذكر كونها مرثمة لأن الترشيح يكون للتشبيه الصريح كما سيأتي (قوله شاكي السلاح)  
ينبغي أن تكون القرينة هنا حالية حتى يكون هذا تجريداً للمصرحة والافه وقرينته وفي البيانية  
التجريد للمكانية بنطق الحال الراهنة فالراهنة تجريد لأنه بلا ثم المستعارة وهو الحال  
أه ومنه أيضاً قول النقطاي

لم تلق قوما هم وشرا خوتهم \* مناعشية يجري بالدم الوادي

نقريهم لهذميات تقديماً \* ما كان خاط عليهم كل زراد

اللهزم هو القاطع من الاسنة والتشبيه في المبالغة ونقد أي تقطع والزراد ناصح درع الحديد  
فالمنعنى نقد تلك اللهذميات دروعهم فإن جعلت اللهذميات استعارة بالكناية عن الطعام بقريته  
نقريهم كما قوله نقد تجريد لأنه من ملائعات المستعارة وهو اللهذميات وفي البيت أيضاً  
استعارة الخياطة التي هي ضم نرق الثوب انضم حاق الدرع بجامع مطلق انضم (قوله أي تام  
السلاح) عبارة الصحاح الشوكة شدة البأس والحدة في السلاح وقد شك الرجل بشال شوكا أي  
ظهرت شوكة وحده فهو شائك السلاح وشاكي السلاح أيضاً مقلوب منه أه وفي القاموس  
الشوكة السلاح وحده وشوكة القتال شدة بأسه ثم قال ورجل شال السلاح وشاكة وشوكة  
وشاكيه حديد أه يعني أن اسم الفاعل من الشوكة الذي أصله شاول ما ان تحذف عنه وهي  
الواو والكسرة لتقلها فيه قال شال السلاح بحركات الأعراب على الكاف أو قلب هـ حزة كما في  
قائل وخائف فيقال شائك السلاح وهذا هو القياس أو تحذف الالف قبلها فيجعلوا كدر صيغة  
مبالغة فيقال شول السلاح أو قلب قلباً كما يابجعلها بعد الكاف فيصير شا كوة قلب الواو  
بالوقوعها من طرفه أثر كسرة وأما شاك السلاح بشد الكاف وقد تحذف فعناء لا لبس السلاح  
قال في ضياء العلوم شاك لرجل في سلاحه إذا لبس شكته وهو معنى قول القاموس إذا دخل

(نحو رأيت أسداً شاكي  
السلاح) أي نام السلاح



أصله شاك فهو من باب  
القلب من الشوك من  
قوله فلان ذو شوك أوله  
شوك أي أضرار وأغما  
فسر بتمام السلاح لأن  
السلاح إذا كان تاما كان  
غاية في الأضرار وإن قُرئت  
بأمر يناسب المستعار له  
وبأمر آخر يناسب المستعار  
منه فرثقة ومجردة نحو  
لدي أسد شاكى السلاح  
مقذف  
له لبد أطلقاره لم تقلم  
فالقرينة سائلة أو هي لفظ  
لدي بتقدير أنا عند أسد  
والمقذف يصح أن يراد به  
الذي رمى بالجم أي عظيم  
الحجة فيكون ملائما للطرفين  
فلا يكون ترشحا ولا تجريدا  
وإن يراد به الذي رمى بنفسه  
إلى الوقائع كبراسوات كان  
بالله حرب أم لا فكذلك وإن  
يراد الذي قذف بنفسه إليها  
بالله حرب فيكون تجريدا

في سلاحه إذا شاكى سلاحه  
إذا علمت ما تقدم علمت أن تفسير شاكى السلاح بتمام السلاح لا يوافق ما في كتب اللغة لأن  
يقال المراد تمامه كقوله أي شاكى بكونه تاما (قوله أصله شاكى) أي بالهزة المنقلبة  
عن الواو فالمراد أصله الثاني وقوله فهو من باب القلب أي المكاني بأن قدمت الكاف من الهزة  
نفسها أو عن أصله وهو الواو نقلت بالهزة إليها فتركبت ولا يصح قراءة شاكى بالياء كما في المحشي لأنه  
لمن ليس بأصل أول ولا ثان إذ قياس فاعل من المعمل العين قلب عينه هزة كما في قول ابن مالك  
فأبدل الهزة من واوياً \* آخر اثر ألف زيدوني \* فاعل ما أعل عند إذا اقتضى  
(قوله أي أضرار) هذا مخالف لما مر عن الضحاج والقاموس في تفسير الشوك إلا أن يقال أنه  
تفسير باللازم (قوله أو هي لفظ شاكى) أي لانهاء عن عند والحصول الغنى شأنه أن لا يكون  
للأسد أدل يونس به بل للإنسان وعلى كون القرينة حالية فهذا وشاكى السلاح تجريداً ولا بد  
وأظفاره لم تقلم ترشحا (قوله رمى بالجم) مبنى للجوهول لأن المقذف اسم مفعول من التقذيف  
مبالغة في القذف وهو الرمي (قوله فلا يكون ترشحا ولا تجريداً) أي لأن شرط التسمية بذلك  
اختصاص الوصف بأحد هما والافلاسي يباحدهما ولا يكافهما كما استظهره سمك في عروض  
الأقراح خلافه وتسميه الركب شاكى كما في الصبان (قوله فيكون تجريداً) على هذا يكون التجريد  
أصله ثلاثة ثلاثة أن كانت القرينة حالية فيترجح جانبه وتسمى مجردة والافلاسي يترشح  
ويتساقطان وعلى الوجهين الأولين يستويان أن كانت حالية والاسميت مرثقة لزيادته ويحتمل  
أن يراد بالمقذف المرمى من بعد بالجم لبا كنهه خوفا منه فيكون ترشحا ثالثا \* (تنبه) \* الملائم  
فسمان صفة وتفرع والمراد الصفة المعنوية فتشمل الخبر والحال وإضافة الوصف لرقوعه ونحوه  
فن الترشيح بالصفة فهو زيزردا أو سابغ وزيد سابغ الرداء أي كثير العطاء استعير الرداء للوجود  
لستره عرض صاحبه كستر الرداء ما يلقى عليه ووصفه بالانسابغ أي أطول يناسب المشبه به ومن  
التجريد به أقوله غمر الرداء إذا تبسم ضاحكا \* غلقت لضحكته رقاب المال  
فوصف الرداء بغمر أي الكثرة يناسب المستعار له وهو العطاء والقرينة باقية البيت أي إذا تبسم  
غلقت رقاب أمواله في أيدي السائلين من قواهم غلق الرهن بالغين المجبة في يد المرمين إذا لم يقدر  
على فكها فان جعلت غمر قرينة كان قوله إذا تبسم الخ من التجريد بالتقريب كما لا يخفى والمراد  
بالتقريب كما أشار إليه السراحي ذكر حكم يلائم أحد الطرفين كقوله تعالى أولئك الذين اشتروا  
الضلالة بالهدى فخارحت تجارتهم استعير الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليه ما يلائم  
الاشتراء من الربح والتجارة ترشحا وكقوله

ويصعد حتى يظن الجهول \* بأن له حاجة في السماء  
حيث استعير الصعود لعلو الرتبة وفرع عليه ما يناسبه وقد اجتمع ترشيح الاستعارة بالصفة  
والتقريب في قوله هي الشمس مسكنها في السماء \* فعز الفؤاد عزاء جسيلا  
فلن تستطيع إليها الصعود \* ولن تستطيع إليك النزول  
بناء على مذهب السعد في نحو زيدا أسد أو أنه ترشح للتشبيه وقال عبد الحكيم إذا كان الملائم من  
تمة الكلام الذي فيه الاستعارة فهو مفعلة وإن كان كلاما مستقلا جاز به بعد ذلك الكلام فهو



ثم رجع مواء كان يحرف التفرع أولاً قال الشارح يعني السعد في شرح المضاح في قولنا لقيت  
 بحراً ما أكثر علومه ان يحصل صفة في تقدير القول وان جعل تفرع كلام فلا كلام اه وفي  
 عروس الافراح ما يوافق قال الصبان في البيانية وفيها امر ان الاول ان السكاكي صكها  
 في القري ذكر في لفظها بالارض ابلي ما لك ان الخطاب في ما لك ترشح وهو داخل في الصفة على  
 كلام عبد الحكيم وفي التفرع على كلام السراي اه وقد علمت مما امر انه ترشح للمكنية  
 في الارض لا الماء ودخوله في التفرع على كلام السراي لا يظهر الا بالتعميم فيه بكونه من  
 تمة الكلام السابق أولاً وعلى هذا فالترشح أعظم من الصفة لكن ظاهر كلامهم تعارضهما  
 بعد العموم ولا يصح تقييد التفرع في كلام السراي بكونه بالحرف للزوم كونه ما أكثر  
 علومه واسطة بين الصفة والتفرع فيخالف كلام السعد ولا يقييد الصفة عليه بالحوية لانه  
 يخالف قسمه فالظاهر رجوع كلام السراي لعبد الحكيم اذ ليس في أسده ما ينافي الآخر  
 فالخطاب في الآية امامن التفرع ليكون جملة الخطاب مسندة من قوله عن جملة النداء وامامن  
 الصفة ان لو حظ انهم ان تمة باعتبار أنها المنادى لاجله على كلا الكلامين فتأمل ثم قال الصبان  
 الثاني مفهوم كلامهم ان الترشيح والتجريد بالتفرع لا يتقدمان على الاستعارة وقد ينزع فيه  
 بالنسبة للتجريد ويحكم بتجريد ما أكثر علومه زيداً قد لقيت بحراً اه ولأن تقول مثل ذلك  
 في الترشيح فهو ما أكثر تلامه هذه الامواج لقد حضرنا بحر (قوله ابلغ) قال بس الظاهر  
 ان الابغية ثابتة ولو كان الترشيح باعتبار اللفظ دون المعنى كما سيجي أنه يجوز كونه مستعاراً  
 والمطلقة أبلغ من المجردة ولو كان التجريد بحسب اللفظ فقط رعاي الجانب اللفظي هذا هو الظاهر  
 وقد تردد في ذلك شيخنا الغني (قوله كلامه) الظاهر أنه مبتدأ وأبلغ خبره والجملة خبر الترشيح  
 ولا يجعل بدلا من ضمير أبلغ لانه على نية تكرار العامل فيعمل أفعول التفضيل في الاسم الظاهر  
 وهو قليل وأشار الشارح بهذا الى دفع ما يرد من أن البلاغة انما يوصف بها الكلام والمتكلم  
 دون المفرد كما هو المشهور اذ لم يسمع كلمة بليغة والترشيح من قبيل المفرد ومحصل الجواب أن  
 اسناد الابغية للترشيح في كلام المصنف من قبيل الاسناد للسبب اذ الترشيح سبب في وصف  
 الكلام بهما ولا يقال انه قد يكون جملة نحو له ليد وأظفاره لم تقم لان الترشيح في الحقيقة هو ليد  
 والظفار المقيدة بعدم القلم ولو سلم فليكون مقصودة بالتبع لالذاتها في منزلة المفرد فلا توصف  
 بالبلاغة (قوله والاولى الخ) أورد عليه انه يكون مشتقاً من بالغ مبالغة وأفعول التفضيل  
 لا يصاغ من الرباعي مع أن المبالغة وصف للمتكلم لا للترشيح فان جعل من بولغ المبني للجهول  
 كان فيه شذوذاً لانه لا يصاغ الا من ثلاثي مبني للفاعل وأجيب بأنه اختار ذلك لامرين  
 الاول انه يكون أوفق بقول المصنف لا شتاله على تحقيق المبالغة الثاني أنه لا يصح أخذه من  
 بلغ بلاغة لان مدار البلاغة الاصطلاحية على مطابقة مقتضى الحال وقد يكون الحال  
 لا يقتضي الا التجريد فيه يكون أبلغ من الترشيح أي أكثر مطابقة للحال منه كما حققه  
 التقنازي واهـ هذا اختيار التجريد في قوله تعالى فاذا قام الله لباس الجوع والخوف فلم يقل  
 كساها حتى يكون ترشيحاً لما في اذاق من الاشارة الى وصول الالم الى الباطن وان هذا النوع  
 انموذج بالنسبة لما يقع بعده من العذاب لان الذوق مقدمة الطعام فكان التجريد هنا أبلغ من

(والترشيح) وحده نحو  
 رأيت أسداً له ليد (أبلغ)  
 كلامه أي الكلام الواقع  
 فيه والاولى أن يكون  
 أبلغ معنى أكثر مبالغة أي  
 الترشيح وحده أبلغ من  
 التجريد نحو رأيت أسداً  
 شاكي السلاح ومن  
 الاطلاق نحو رأيت أسداً  
 ومن اجتماع التجريد  
 والترشيح نحو رأيت أسداً  
 شاكي السلاح له ليد



(لاشتماله) أي الترشيح (على تحقيق) أي تثبيت (المبالغة في التشبيه) لأن في الاستعارة مبالغة في التشبيه فترشيحها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وقوية (والإطلاق) فخوراً بآيت أسدا (أبلغ من التجريد) وحده فخوراً بآيت أسدا شاكي السلاح ومن اجتماع تجريد آيت أسدا من واحد مع ترشيح واحد فخوراً بآيت أسدا شاكي السلاح برمي له أيداً ما ترشيح واحد مع تجريد واحد ففي مرتبة الإطلاق إذ يتعارض ما تناقضاً والى ما قررنا أولاً أشار بقوله (واعتبار الترشيح والتجريد إنما يكون بعد تمام الاستعارة) بذكر القرينة المانعة وكذا بعد المعينة (فلان قرينة الاستعارة) (المصرحة تجريداً) في فخوراً بآيت أسدا برمي أن جعل برمي قرينة (ولا) تعيد (قرينة المكنية ترشيجاً) في نحو أظفار المنيه نشت بفلان ومثال ترشيح المكنية نطق لسان الحال بكذا فالحال استعارة بالكناية واللسان تخيير وانطق ترشيحاً وههنا فوائد ذكرناها في الشرح

\*(الفريدة الخامسة)\*  
في كون الترشيح يجوز أن يكون ضيقة أو مجازاً

الترشيح هذا غاية ما يوجب به كلام الشارح ورد بأن هذا الذي يدور على المطابقة هو أصل البلاغة وليس كلاماً متافيه بل في الابلغة وهي لا تدور على مجرد المطابقة بل على زيادة اعتبارات تعني كون الترشيح أبلغ أن الكلام المشتق عليه في المقام الذي يقتضيه له مرتبة من البلاغة أعلى من أخويه في مقامهما لأن تحقيق المبالغة المشتق عليها الترشيح اعتباراً زائداً على أصل المطابقة في الحسن فكان أعلى رتبة من أخويه لعدم هذا الاعتبار فيهما فقول المصنف لاشتماله الخ إنما هو بيان لكون رتبته في البلاغة أعلى من حيث اشتماله على هذا الاعتبار الزائد على أصل المطابقة لا لكونه أكثر مبالغة ولا لأن كان فيه شبهة تعليل لشيء نفسه بالاحتاجة لا لتكاد الشذوذ يجعله من المبالغة بل هو من البلاغة كما حققه الوسطاني (قوله لاشتماله) أي دلالة في كلامه استعارة مصرحة صلبة في الاشتمال ويحتمل المصنف أن يشبه في النفس الدال والمدلول بالطرف والظروف وزعم إلى ذلك بالاشتمال (قوله لأن في الاستعارة الخ) على لكونه مشتقاً على تحقيق المبالغة لأعلى أصلها فأصل المبالغة في التشبيه حاصل بالاستعارة لا بقتنائها على دعوى اتحاد الجنس والترشيح زاد المبالغة بتأكيده تلك الدعوى وتحقيقها لا بقتنائها على تناسي التشبيه أصلاً حتى يرتب عليها ما يرتب على المعنى الحقيقي المشبه به كارتب الربح على الاشتراء ونظر الجهول أن له حاجة في السماء على الصعود في الآية والبيت المتقدمين (قوله ومن اجتماع تجريد أكثر الخ) الحاصل أن اجتماعهما لا يصير الاستعارة في مرتبة المطلقة إلا إذا تساوى كما وكيفا فان زاداً - مافي الكرم أي العدد كما في البيت المار في الشرح على بعض الاحتمالات أو في الكيف بأن يـ = وناقضاً - مافي أقوى من الآخر في الدلالة على الاختصاص كالتعجب والنهي المتقدمين في بحث العماد ترجيحاً من وجوه بعضهم في حالة التساوي ترجيحاً جانب السابق بالثبوتية أو التضعيف (قوله بعد تمام الاستعارة) أي تماماً كما لا يبعد الزيادة على المعينة أيضاً ولا فهي تتم بالممانعة فقط كما مر وهذا الشرط هو الماهوم من المطول وحواشيه وهو ما للعصام في شرح المتن لكنه قال في الفارسية هذا كلام لا دليل عليه لأن ذكره لا يلائم المستعاره مطلقاً قرينة كان أو غيرهما يوجب الضعف في التشبيه وينقص من المبالغة التي هي المقصودة من الاستعارة والترشيح بالصدق ينبغي أن تسمى الاستعارة التي ذكرها الملامم مجردة أو مرتبة مطلقاً سواء كان قرينة أم زائداً عليها وإن المطلقة ما لم يذكر معها شيء من الملاممات مع كون قرينتها حالية أو في عروس الأفراح ما يوافقها وبقي مذهب ثالث وهو اشتراط الزيادة على الممانعة فقط (قوله ولا تعد قرينة المكنية الخ) قبل الأولى أن يقول ولا تعد قرينة المكنية عند السلف ترشيجاً ولا عند السكاكي تجديداً لأن مذهب السكاكي أن الاستعارة بالكناية لفظ المشبه المستعمل في المشبه به الادعائي كما يستضعف بالقرينة من الملاممات المستعاره كالمصرحة ويمكن الجواب بأنه ليس المراد مجرد عنوان المستعاره ومنه بل المشبه والمشبه به كما مر وعلى هذا فيشمل مكنية الخطيب أيضاً أو يقال المنطور إليه هنا جانب اللفظ ولا شك أن القرينة ترشيحاً بالنسبة للفظ المكنية والله سبحانه وتعالى أعلم

\*(الفريدة الخامسة)\*

(قوله أو مجازاً) هو أعم من الاستعارة ففيه إشارة إلى أن في قول المصنف أو مستعاراً قصوراً



على ما سبأني (قوله بمعنى اللفظ) أي اللفظ المرشح به وهو الدال على الملائم كما هو أحد اطلاقيه لا  
بمعنى الاستعمال بدليل قوله على حقيقته وقوله مستعار لأن الكون حقيقة والكون مستعاراً  
ومفاد اللفظ المستعمل في الملائم لا للاستعمال ولا يفتي أنه ليس المراد من قول الشارح بمعنى  
اللفظ المرشح أي هذا اللفظ المركب من التام والراء إلى آخره حتى يحتاج إلى تقدير مضاف  
أي مضافات اللفظ كما في المحشى فإن مباء الذهول إذا توهم لهذا أصلاً بل معناه ما هو (قوله  
على حقيقته) المراد بها المعنى الحقيقي الذي يدل عليه اللفظ لا الحقيقة المصطلح عليها أي الكلمة  
المستعملة الخ إذا لمعنى لبقاء اللفظ على الكلمة الخ فلا بد من تقدير في عبارته أي باقي الدلالة أو  
بأقباد لاته إلى حقيقته فاضاً انتهى للضمير من إضافة المدلول للدال (قوله تابعاً للاستعارة) اللام  
زائدة لتقوية اسم الفاعل لأنه فرع في العمل كقوله تعالى في فعال لما يريد والتقييد بالاستعارة لأن  
المقام لها والافسأني آخر الرسالة أن الترشيح يكون أيضاً للمجاز المرسل والعقلي والتشبيه (قوله  
أي غير مقصود الخ) فسر به التبعية تعريضاً بقول العصام تابعاً في الذكر حيث توهم أن المراد  
ذكره بعد الاستعارة فلا يشهل ما تقدم فيه الترشيح كالأية الآتية لكن وجه كلامه بأن التبعية  
في الذكر رتبة لازمانية أي أن ذكره ليس مقصوداً بالذات بل بالتبع وعبر بالذكر إشارة إلى أنه تابع  
في مجزئ التلطف لتزيين الاستعارية لا بحسب المعنى أيضاً إذ ليس مستعملاً في غير ما وضع له  
كالاستعارة (قوله الاتقويتهما) فيه إشارة لوجه تسميته ترشياً وجملاً يندفع كما أشار إليه ابن  
بعبوب على التلخيص ما يقال إذا بقي الترشيح على حقيقته فامضاف للاستعارة فهو كذب أو لا  
دفع ولا محصل له ومحصل الجواب اختيار الأول ونقول هي إضافة تقوية لتأكيد دعوى الاتحاد  
وتحقيق لمبالغة في التشبيه فلا كذب كما أن إضافة الأسد للشجاع لا كذب فيها حيث كانت  
لله لغة فكانه نقل اللفظ مع رديفه إلى المشبه حتى كان المستعار الرحل الشجاع أسد له ليد  
ولاعلم مجزئاً آخر تلامه الأمواج وليس المعنى أن لفظ الرديف نقل أيضاً حتى ينافي كونه باقياً على  
معناه بل المراد أن اللفظ نقل حاله كونه معصوباً برديفه (قوله ويجوز أن يكون مستعاراً الخ)  
يحتمل أن المراد جواز ذلك في كل ترشيح وشرح الإطلاق المؤذن بالعموم ويحتمل أن المراد  
جواز في بعض المواد وقدير شمه قوله بعد ويحتمل الوجهين بالو لا بقاء التفرع فليس صريحاً  
في الأول خلافاً للنفيد قال الصبان والأول أكثر فائدة اه لكن يريح الثاني ما سبأني في قرينة  
المكنية أنها لا تستعار الملائم المشبه إلا حيث كان له ملائم يمكن استعارته له فكذلك الترشيح حيث  
لم يكن له شبه ملائم يمكن استعارته له لم يكن مستعاراً فنحونطق لسان الحال إذ ليس للعال ملائم  
يستعاره اللسان أن جعل ترشياً بخلاف النطق فيمكن استعارته لدلالة قتأمل (قوله مستعاراً  
الخ) وقرينته أن لم تكن حالية هي قرينة المصراحة أن كان ترشياً لها ولفظ المشبه أن كان  
ترشياً للمكنية فإن كان في اللفظ قرينة غير ذلك فالظاهر واستشكل جواز الأمرين بأنه لا بد  
للاستعارة من قرينة مانعة فإن وجدت للترشيح وجب كونه استعارة والأوجب كونه حقيقة  
وأجاب الشارح بأن اشتراط منع القرينة انما هو إذا تحقق كونها قرينة بأن كان التحوز متعيناً  
فإن احتمل التحوز وعدمه كانت غير مانعة لاحتمال عدم التحوز نظيرة قولك رأيت جارا وأسداني  
الجام ذي محتمل رجوعه للجماء أيضاً فيكون قرينة إلى استعارته للبليد وإن لا يرجع إليه فيكون  
حقيقة والمعنى رأيت جارا في غير الجام وأسدافيه فأنى منع القرينة لا تنفاه التحوز وكذا قرينة

(الترشيح) بمعنى اللفظ الدال  
على ملائم المستعار منه (يجوز  
أن يكون باقياً على حقيقته  
تابعاً للاستعارة) أي غير  
مقصود أصالة إذا المقصود  
أصالة لفظ الاستعارة وأما  
الترشيح فقد كور بالتبع وإن  
كان مذكورا قبلها وإلى  
ذلك أشار بقوله (لا يقصده  
الاتقويتهما ويجوز أن يكون  
مستعاراً من ملائم) المشبه به



الترشيح (قوله ملائم المستعار له) أي بخصوصه كما أشار له الشارح بقوله تستعار لشعر الرجل  
 الشجاع ولا يصح أن يكون مستعار الأمر كلياً مع ملائم الطرفين كطلق الشعر مثلاً وان جرى عليه  
 غير واحد من ترزب الرسالة الفارسية لأن استعارة اسم الجزء لكليه غير معهودة وليس فيها كبير منية  
 نعم جوزا العصام أن يكون مجازاً مستعاراً في الأمر الكلي المشترك بين الملائم والملائم المشبه  
 بخصوصه فهو على الأول بمرتبة وعلى الثاني بمرتبة واستدل عليه بأنه حين جعله استعارة تكون  
 ترشيحية باعتبار اللفظ فقط أي بمجرد أنه عبر عن ملائم المشبه باللفظ ملائم المشبه به اذ هو في المعنى  
 تجريدي واذن فلا خصوصية للاستعارة وزاد بعضهم أن يكون مستعملاً في القدر المشترك تركاً أو في  
 الملائم بخصوصه على وجه الكناية فتكون الاحتمالات سبعة واحدة في الحقيقة والباقي  
 في الاستعارة والمرسل والكناية أما القدر المشترك تركاً أو للملائم بخصوصه وعلى كونه مستعملاً في  
 الملائم بخصوصه بالمرسل أو غيره يكون تجريدياً معنى وعلى كونه في القدر المشترك تركاً لا تجريدياً ولا  
 ترشيح لكن زيف الوسطاني ما ذكره العصام بأن فائدة الترشيح تحقيق المبالغة في التشبيه وتأكيده  
 دعوى الاتحاد وذلك لا يحصل بالمجاز المرسل بل بالاستعارة المبنية على دعوى اتحاد الملائم المستعار  
 له مع ملائم المستعار منه كاتحادهما فدعوى اتحاد الملائم تحقق اتحاداً حقيقياً ما واذن ذلك داراً  
 الترشيح في عبارة القوم بين البقاء على الحقيقة والاستعارة ولم يتجاوز أمره إلى المجاز المرسل اهـ  
 وكذا يقال في الكناية فلا اعتراض على المصنف بأن في عبارته قصوراً وقد علمت رد كونه استعارة  
 للقدر المشترك (قوله ويحتمل الوجهين الخ) عبر بالمضارع إشارة إلى الاستمرار التجدي والقول  
 مصدر بمعنى فعل الفاعل ولا معنى لاحتماله الوجهين فهو على حذف مضاف أي مقول قوله تعالى  
 ويعمل واعتصموا بآمنه أو أن القول بمعنى القول ولم يقتصر على قوله واعتصموا بآمنه قوله تعالى  
 لنسكتة البيان بعد الإبهام (قوله حيث استعير الحبل للعهد) أي المأخوذ عليهم يوم ألت بربكم  
 ويحتمل أن المستعار له دين الإسلام أو القرآن لقوله صلى الله عليه وسلم القرآن حبل الله المتين  
 اهـ يسر (قوله في كونه الخ) ويحتمل أن وجه الشبه التوصل إلى المقصود (قوله وذكر الاعتصام)  
 مبني للجهول كسابقه وترشيحاً مفعول لاجله ولم يقل وذكر واعتصموا إشارة إلى أن الاستعارة  
 تبعية للمصدر وانها في خصوص الفعل دون واو الفاعل والواو العاطفة والباء الجارة ولفظ  
 الجلالة فكل ذلك حقيقة على كل حال والحبل استعارة على كل حال والاعتصام محتمل (قوله  
 اما باقياً على معناه) أي وهو التمسك بالحبل الحسي (قوله أو مستعاراً للوثوق بالعهد) والقرينة  
 حينئذ قرينة التصریحية وهي الإضافة ويحتمل بناء على ما مر أنه مستعمل في مطلق الوثوق  
 الذي يعم الحبل والعهد اما بالاستعارة على ما فيه أو بالمجاز المرسل بمرتبة العلاقة السببية لان  
 التمسك بالشئ سبب الوثوق به كما قاله يس وقيل هو هو فبالعلاقة التقييداً وبالكناية ويحتمل أنه  
 مستعمل في الوثوق بالعهد بخصوصه مجازاً مستعاراً بمرتبة أو كناية فهذه الأوجه السبعة لكن  
 على كونه حقيقة أو مستعملاً في الوثوق بالعهد بخصوصه يلزم التكرار لان معنى اعتصموا على  
 الأول تمسكوا بالحبل فقوله بحبل الله مكرر وعلى الثاني ثقتوا بالعهد فقوله بحبل الله أي بعهد  
 كذلك فينبغي أنه مجاز في مطلق الوثوق والجواب بأننا نجرد الاعتصام عن بعض معناه ونريد منه  
 مطلق التمسك أو مطلق الوثوق فيه ما فيه لانه يؤدي إلى اعتبار الشئ وعدم اعتباره في حالة

(المستعار منه الملائم) المشبه  
 (الاستعارة) كقوله انارأيت  
 أسدا في الحمام له ليد فيجوز  
 ابقاء اللفظة البدل على حقيقتها  
 ويجوز أن تستعار لشعر  
 الرجل الشجاع (ويحتمل  
 الوجهين) أي كونه  
 باقياً على حقيقته وكونه  
 مستعاراً (قوله تعالى  
 واعتصموا بحبل الله  
 جميعاً حيث استعير الحبل  
 للعهد) تشبه العهد بالحبل  
 في كونه وسيلة لربط شئ بشئ  
 والقرينة اضافته إليه تعالى  
 (وذكر الاعتصام) وهو  
 التمسك بالحبل (ترشيحاً اما  
 باقياً على معناه أو مستعاراً  
 للوثوق بالعهد) واذ جعل  
 الترشيح استعارة ضعف  
 وصار إلى التجريد أقرب



واحدة كما في الزيارى وغيره لأن استعماله على الأول في حقيقة يقتضى اعتبار خصوص  
 التمسك بالحبل لأنه حيث جرد لا يكون حقيقة بل مجازا كما مر في العلاقات وتجريده يقتضى عدم  
 اعتباره وهو كونه مجازا في الوثوق بالعهد بخصوصه يقتضى اعتبار خصوص العهد وتجريده  
 يقتضى عدمه فلا يصح التجريد بالنظر للحقيقة ولا للمجاز في خصوص العهد وإن قصر بعضهم  
 عدم الصحة على الثاني والأولى في الجواب ارتكاب التصريح والتأكيده كما قاله حفيد السعد  
 أوله تفصيل بعد الأجمال وحيث نريد البحث الذي في المحشى وهو أنه حيث استعمل الاعتصام  
 في حقيقة يكون المعنى تمسكوا بالحبل المحشى بعهد الله الذي هو معنى حبل الله وذلك لا يعقل اه  
 ولا يأتى هنا ما مر من أن المستعار هو لفظ المشبه به أى الحبل مع رديفه وهو الاعتصام الحقيقي  
 للتقوية لأنه طبع لأن اعتصموا طاب ثمره يتعلق بالعهد لا طلب الاعتصام بالحبل الحقيقي حتى يستعد  
 هذا المقيد مع قيد العهد كما يشهد به الذوق السليم كما قاله الفخرى قال سم وحاصله أن الترشيح هنا  
 لا يصح على حقيقة بل لا بد من استعماله في معنى مجازى اه فالاحتمالات المتقدمة لا تاتى في  
 جميع المواد فتأمل (قوله لأن معناه صار الخ) أى فهو مجرد معنى وترشيحه انما هو بحسب  
 اللفظ فقط قال وحيث يدرك كل من الاعتصام والحبل ترشيحا لا تجربا باعتبار اللفظ وتجريده  
 باعتبار المعنى ومثل الترشيح في جميع ما تقدم قرينة الممكنة كما سيأتى ومثله أيضا التجريد فيجوز  
 كون شاكي السلاح باقيا على حقيقة أو استعماله في ملام المشبه به بخصوصه كظفر الأسد  
 أو في القدر المشترك بين ملام الطرفين كطلق مضرا ما بالاستعارة وبالمجاز المرسل أو بالكناية  
 واعتراض الوسطاني على العصام في جعله الترشيح مجازا مرسل لا يأتى هنا كما لا يخفى نعم يمنع  
 كونه استعارة للقدر المشترك لما مر وعلى قياس الترشيح يقال في قرينة التجريد ان لم تكن حالة  
 فهي لفظ المشبه به ان كان تجريدا للمصرحة وقرينة الممكنة ان كان تجريدا لها فان كان  
 في اللفظ قرينة غير ذلك فالامر ظاهر وتكون تجريده باعتبار اللفظ اذ هو في المعنى ترشيح  
 أو لا ترشيح ولا تجريد (قوله أو هو ترشيح) ومحل الاستدلال حيث جعله مقابلا للاستعارة  
 ومقابل الشيء لا يصدق عليه ولا يدخل فيه وحيث نذكر كان الأولى للمصنف الاقتصاص على كونه  
 حقيقة حيث لم يذكر القوم خلافا واعتذرا للعصام عن المصنف بأنه أخذ من قول السعد في  
 شرح التلخيص انى استنبطت من كلام الكشاف انه قد تكون قرينة الاستعارة بالكناية  
 لفظ ملام المشبه به المستعمل في ملام المشبه فقاس المصنف الترشيح عليها لانه اذا كانت قرينة  
 الممكنة التي هي شرط في تحققها تحصل بالطريق المذكور فالترشيح أولى اه وفيه أن السعد  
 نفسه مصرح بخلافه في الترشيح كما في الشرح لكن في البيانية ما نصه وكون الترشيح يصح أن  
 يكون مجازا هو ما ذكره السعد في شرح الكشاف كما في عبد الحكيم قال قل ما ذكره في شرح  
 المفتاح من أن الترشيح حقيقة لا يعتبر فيه تشبيه ولا استعارة بناء على الغالب اه وعنى هذا فلا  
 حاجة للقياس لو حود النص والله سبحانه وتعالى أعلم

(الفريدة السادسة)

كان المناسب تقديمها على الترشيح وقسمه ليقيد أن المجاز المركب أيضا يكون مرشحا وغيره  
 (قوله المجاز المركب) مبتدأ خبر الجملة الشرطية أعنى قوله ان كانت علاقته الخ وما بينهما

لأن معناه صار بلا ثم المشبه  
 وقد صرح المحقق التقاراني  
 في مطلقه بأن الترشيح ليس  
 من المجاز والاستعارة ونصه  
 وبما يدل على أن الترشيح  
 ليس من المجاز والاستعارة  
 ما ذكره صاحب الكشاف  
 في هذه الآية من انه يجوز  
 أن يكون الحبل استعارة  
 لعهد والاعتصام استعارة  
 للوثوق بالعهد أو هو ترشيح  
 لاستعارة الحبل لما يناسبه  
 ودهنا فواند شريفة في  
 الشرح

\*(الفريدة السادسة)\*

في المجاز المركب (المجاز  
 المركب



(هو) اللفظ (المركب)  
 أخرج المفرد (المستعمل)  
 أخرج الموهمل فحودين  
 مركب مقابوب زيد مكرم  
 (في) معنى (غير ما) أي  
 المعنى الأصلي الذي وضع  
 له (حقيقة) أخرج الحقيقة  
 المركبة (أ) ملاحظة  
 (علاقة) أخرج الغلط  
 كقولنا خذ هذا القرم في  
 بهام اعطى هذا الكتاب  
 (مع قرينة ك) قرينة  
 (المفرد) في كونها مانعة  
 من إرادة الموضوع له أخرج  
 الكتابة المركبة

اعتراض بالواو لبيان ماهيته والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة لا خبر للفريدة لأنهم أخرجوا  
 خلافا للنفيد (قوله وهو المركب الخ) صفة لمحذوف قدره الشارح أي اللفظ ولا يرد عليه أخذ  
 المعرف في التعريف لأن المركب المتقدم غير هذا التركيب المجاز غير تركيب اللفظ (قوله أخرج  
 الموهمل) أي والموضوع قبل استعماله واعلم أن الوضع قبل الاستعمال والاهمال والغلط تثبت  
 للمركب بثبوتها الجزئية منه فقط فتمثيل الشارح بالحصول في الجزأين زيادة بيان (قوله وضع له  
 حقيقة) أي وضعها حقيقة بأن يكون أوليا أصليا واحتزبه عن الوضع التأويلي وهو الوضع  
 الثانوي التبعية لأنه ثابت للجواز فلا يصح تقيده وقد تقدم شرح ذلك وفي هذا قصر صريح بأن المركبات  
 موضوعية وهو التحقيق ولكن وضعها نوعي مثل لاهية المركب في نحو زيد قائم موضوعية وضعها  
 تحقيقية للاخبار بثبوت المسند اليه كما في المطول فالواضع لاحظ الموضوع بأمر عام بأن  
 قال وضعت كل مركب من مسند ومسند اليه للاخبار بثبوت الأول والثاني فهذا هو الحقيقة  
 المركبة (قوله مع قرينة) تقدم الكلام على مع من كونها حالا من ضمير المستعمل أو صفة لعلاقة  
 (قوله كقرينة المفرد) أفاد بتقديره المضاف أن الجار والمجرور صفة لقرينة فينفيد أن قرينة  
 المركب يشترط منعه من إرادة التحقيق كما بينه الشارح وهذا أولى من جعل الجار والمجرور  
 خبرا لقوله المجازا المركب والجملة الشرطية خبر ثان كما قال النفيد أومستأنفة لبيان وجه الشبه  
 لأنه وإن كان من التعميل بعد الاجل ولم يحتاج إلى تقدير مضاف لكنه لا ينفيد الاشتراط  
 المذكور كما أفاده الصبان (قوله أخرج الكتابة المركبة) أي بناء على أنها واسطة بين الحقيقة  
 والمجاز أما على كونها حقيقة فتخرج بغير الغيرية وعلى كونها مجازا فلا تخرج كما تقدم أيضا في  
 المفرد وأما التعريض فهو اللفظ المستعمل في الموضوع له مع الإشارة لغيره من السياق نحو  
 ما أبا بران ولو يجازي بالغير فهما مقصودان لكن الموضوع له من نفس اللفظ والمعرض به من  
 السياق فقارق الكتابة وعلى هذا فالتعريض من قسم الحقيقة فيخرج بما أخرجها وقال السيد  
 نقلا عن صاحب الكشف الحقيقي أن التعريض أعم لأن المعبر هو كون المعنى التعريض  
 مقصودا من الكلام إشارة وسياقا لا استعمالا فيجوز أن يكون اللفظ مستعملا في معناه الحقيقي  
 أو المجازي أو المكنى عنه وقد دل به أي بالمعنى المستعمل فيه من تلك المعاني على مقصود آخر  
 بطريق التلويح وإشارة السياق فالنعر يض بجامع كلام من الحقيقة والمجاز والكتابة كما في الكتابة  
 العرضية فإن فيها وراء المعنى الأصلي والمعنى المكنى عنه معنى آخر مقصودا بطريق التلويح  
 والإشارة وكان المعنى المكنى عنه ههنا بمنزلة المعنى الحقيقي في كونه مقصودا من اللفظ  
 مستعملا هو فيه فاذا قبل المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده وأريد به التعريض بنفي الإسلام  
 عن مؤذمين فالمعنى الأصلي ههنا انحصار الإسلام فيمن سلوا من لسانه ويلزمه اتقاء الإسلام  
 عن المؤذنين مطلقا وهذا هو المعنى المكنى عنه المقصود من اللفظ استعمالا وأما المعنى المعرض به  
 من الكلام سياقا فهو نفي الإسلام عن المؤذنين ههنا ينبغي أن يحقق الكلام ويعلم منه  
 أن الكتابة بالنسبة إلى المعنى المكنى عنه لا تكون تعريضا قطعيا والزم أن يكون المعرض به  
 قد استعمل اللفظ فيه وقد ظهر بطلانه وهكذا المجاز والحقيقة أيضا ومثال المجاز التعريض  
 لاسديا كالتعريض بيمين لمخاطب فيقتله الرجل الشجاع كذا في الصبيان وأحسن منه جاءنا



الاسد والبحر تعريضاً لغير الجاني من الجالسين أو يخله لانه يمكن استعماله في جين  
 الخطاب مجازاً أو كناية لا تعريضاً فيكون مجازاً عن مجاز علاقة الاول المشابهة والثاني المزمومة  
 لان قتله يلزمه الجين النسبي عادة وأما الحقيقة التعريضية فكثيرة نحو ما أثارنا فاللفظ على هذا  
 التحقيق بالنسبة الى المعنى العرضي لا يوصف بحقيقة ولا بمجاز ولا بكناية لفقدان استعمال اللفظ  
 فيه وان كان مقصوداً من السياق بل انما يوصف بها بالنسبة الى المعنى المقصود من نفس اللفظ  
 والتعريض والتلويح بمعنى عند صاحب الكشف وقال السكاكي الكناية تتفاوت الى تعريض  
 وتلويح وروى وايماء وإشارة فالكناية العرضية أي التي تكون لاثبات صفة أو صوف غير  
 مذكور يناسبها ان تسمى بالتعريض فهو المسلم من سلم الخ فان المعنى السكاكي في الاسلام عن  
 المؤدى وهو غير مذكور وسميت عرضية لانها امالة الكلام الى عرض أي جانب يدل على  
 المقصود يقال عرضت لفلان وبه اذا قلت قولاً لغيره وأنت تعنيه فكانك أشرت به الى جانب  
 وأنت تريد جانباً آخر غير العرضية وهي ما يكون الموصوف فيها مذكوراً ان كثرت الوسائط  
 بين اللازم والمزوم كما في جبين الكاب ومهزول الفصيل وكثير الرماد كناية عن الكرم فتلويح  
 وان قلت مع خفاء في الزوم فر من كسر يرض القفا وعريض الوسادة كناية عن البسالة فان  
 عرض القفا يدل عليها بالافراسه كنه خفي على كثير من الناس أو بلا خفاء فإيماء وإشارة  
 كقولهم المجددين برديه والكرم بين توبيه ثم قال السكاكي والتعريض قد يكون مجازاً كقولك  
 آذيتني فستعرف وأنت تريد انساها مع الخطاب ودونه وان أردت ما جميعاً كان كناية ولا بد فيها  
 من قرينة اه كذا في التلخيص ويانه كافي الشارح انه كلام دال على تهديد الخطاب بسبب  
 الايذاء ويلزم منه تهديد كل من صدر منه الايذاء فان أردت به الخطاب وغيره من المؤذين مع  
 قرينة على ذلك كناية وان أردت به غير الخطاب لعلاقة اشتراك مع الخطاب في الايذاء اما  
 تخويفاً واما فرضاً وتقدير مع قرينة على عدم ارادة الخطاب فمجاز اه ومقتضى هذا ان  
 التعريض يكون مجازاً وكناية بالنسبة للمعنى العرضي لكن قال السعد في كلامه بحث لان  
 المذكور في المفتاح ليس هو ان التعريض قد يكون مجازاً وقد يكون كناية بل انه قد يكون على  
 سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية اه فهذا يشير الى ما مر للسيد والله أعلم (قوله كقول من  
 يطلب) دخل فيه قولك انا عطشان كناية عن اسفني وأما الاستفهام فهو عندك ماء فان كان  
 هناك قرينة تمنع ارادة حقيقته كان كناية عن وجود الماء فهو مجاز عن طلب الشرب والا كان  
 كناية (يقى) ان العصام أبطل التعريف بأنه غير مانع اصدقه بالمركب المتجوز في أحد أجزائه فقط  
 بالاستعارة أو بالمجاز المرسل فهو واعتصموا بحبل الله وزيدي رحمة الله أي في محلها وهو الجنة  
 لانه اذا استعمل جزء من أجزاء المركب في غير ما وضع له فقد استعمل مجموعاً في غير ما وضع له وفي  
 تسمية ذلك استعارة مركبة أو مجازاً مركباً نظراً لان المجاز المركب هو الذي تجوز بمجموعه  
 اولاً وبالذات لا ما سرى التجوز الى مجموعته من جزئه ومحصل الاعتراض ان المجاز المركب يختص  
 بالتمثيلية وانظر المستعمل في الانشاء وعكسه وان المركب الذي حصل التجوز في بعض جزائه  
 لا يسمى مجازاً مركباً وان تعريف المصنف يشمله وأجاب الشارح بان هذا التقيد المحذوف لانه  
 ينقسم أي المركب المستعمل قصداً وبالذات في غير الخ وما نقص به التعريف استعماله في الغير

كقول من يطلب والله الى  
 لاحتاج فانه لفظ مركب كناية  
 عن الطلب ولم يوضع له  
 حقيقة



تبعي لبعض الاجزاء وأجاب القيني بمنع صدق التعريف على ذلك المركب اذ ليس ثم علاقة ملحوظة بين المعنى الحقيقي لمجموع المركب والمعنى المجازي وكان العصام غفل عن قول المصنف لعلاقة اه وأما جواب الحفيد بأن قيد الحيثية ملحوظ في التعريف أي من حيث انه مركب وما ذكر لم يستعمل في الغير من حيث انه مركب بل من حيث ان جزاءه مستعمل في الغير اه فنظر فيه الشارح بأن استعمال المركب في الغير ليس من هذه الحيثية بل من حيث العلاقة بين المعنيين اه لكن الحفيد بناء على ما تقدم له في تعريف المجاز المقتضى ان السعد والسعدى اعترضوا بقيد الحيثية فيه بمنزلة ذلك أجاب عنه بأنهم ليست للتعليل بل هي حيثية تقييدية فبذلك لا يجرى الالاحظة فقط وتقدم رده بأن الالاحظة ليست شرطا أيضا وان له ان يتكلف جعلها شرطا في الجملة فتأمل وأما الاخبار المراد منها الا لازم فائدتها كقولك حفظت التوراة خطا باللس تريد افادته انك تعلم حفظه اه فقال العصام انه من قبيل التعريض لا المجاز المركب أي لان اللفظ لم يستعمل في ذلك المعنى المراد وانما دلالة عليه بالعقل كدلالاته على حياة المتكلم من غير ان يكون مستعملا فيه وبحث فيه الزبيري بأن ظاهر كلام القوم انها مستعملة في اللازم على سبيل المجاز قال الشيرازي لو سلم ذلك فلان لم يعدم التجوز في شيء من أجزائه وانه تجوز بمجموعه أولا وبالذات حتى يكون مجازا مركبا بل يكون الفعل حينئذ مجازا مرسلا تبعيا فان قولك للسامع حفظت التوراة مجازا مرسل عن علمك حفظك بتبعية جعل الحفظ مجازا عن العلم به من قبيل اطلاق اللازم على المألوم فان العلم بالحفظ يستلزم تحققه اه (قوله اذ لا تمنع القرينة الخ) هذا هو التعليل المرضي في اخراج الكتابة كما علم مما مر وما في بعض النسخ من زيادة بحيث يكون كل منهما مامقودا فلفظ باطل ومقتضى ذلك جواز الجمع بين التفسير والانشاء بلفظ واحد وهو اني لاحتاج ولا يضر كونهم ماضدين لان محل التنافي اذا اتحدت دلالاته عليهما ولا مانع ان اللفظ اذا أريد به معنيان أن يكون بالنسبة لاحدهما خبرا على جهة الحقيقة مثالا لتحقيقه بدون النطق به وبالنسبة لآخر انشاء على جهة الكتابة مثالا كالمطلب لتوقفه على النطق به كما قالوا بوجه الحد اخبار بالضمون انشاءا للثناء به (قوله هو أي الخ) المركب هم أصحاب الابل في السفر دون غيرها من الدواب ولا يطلق على مادون العشرة وهو اسم جمع راكب كما قاله سيبويه لاجمع له خلافا للاخفش لانه يصغر على لفظه والجمع ليس كذلك وأما جمع راكب فركب وركاب كعادل وعذل وعذال واليماين جمع يمان أصله يعني منسوب الى اليمين بفتحة ي اقليم معلوم كشأى بهمزة ساكنة نسبة الى الشام حذفوا منه أحاديثا الى النسب وعوضوا عنها الالف المتوسطة فصار يمانى وشأى يمانا كنه فحذفت لالتقاء الساكنات مع التنوين ومصدره يمان في مبعده ذاهب في الارض فهو بكسر العين والياء بمعنى الجنوب المستبمع أي الذي استتبعه العير وجعله تابعه والجنمان الشخص والموتق المقيد (قوله لعلاقة السببية والمسببية) بناء الشارح على اعتبار العلاقة من الطرفين ولو بناء على الراجح من اعتبارها من جهة المنقول عنه لاقتصر على السببية كذا قبل وهو غير ظاهر لان الاخبار بذلك ليس سببا في تحسر المتكلم الذي هذا المركب لانشاءه وان كان سببا في تحسر مخاطب وقديقال انه من اطلاق السبب على المسبب لكن باعتبار تركيب العلاقة من أنواع لان الاخبار سبب في تحسر مخاطب فبراد به مطلق

وليس مجازا اذ لا يمنع القرينة وهي حال السائل أن يراد مع الطلب المعنى الحقيقي (ان كانت علاقته غير المشابهة) كقوله هو أي مع المركب اليماين

مصدر

جناب وجهتماني بمكة وثق فان هذا المركب موضوع للاخبار والغرض منه انشاء التحزين والتحسر قد استعمل في غير ما وضع له لعلاقة السببية والمسببية



تخصر ثم يراد به تخصر المتكلم فتكون العلاقة مركبة من السببية والتقييد والاطلاق أو أنه  
من استعمال ما للشيء في السبب لأن التخصر على شيء سبب للأخبار به ليعذر في تخصره ولعل  
جمع الشارح بينهم الإشارة لذلك ولك أن تجعل العلاقة التقييد والاطلاق بمرتين بان يتقل من  
الاثبات على وجه الخبر إلى مطلق الاثبات ثم إلى الاثبات على وجه الانشاء فتدبره ثم رأيت نقلا  
عن القنري في قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب اني وضعتها اثني ان هذا المركب الخبري مجاز  
مرسل لاظهار التخصر والتعز من ذكر الملزوم واردة اللزم لأن الشخص اذا أخبر عن نفسه  
بوقوع ضده ما يرجوه لزمه اظهار التخصر والتعز اه فيقال هنا مثله وكذا قول زكريا رب اني ومن  
العظم مني الخ يجوز به عن الاخبار لاظهار الضعف (قوله و ليس كناية الخ) اعلم ان النسخ الاصلية  
للشرح تعليل ذلك بقوله لانه لا يصح الجمع بين الاخبار والانشاء بكلام واحد وهذا باطل لمنافاته  
لما تقدم من قوله اذا تمتنع القريبة أن يراد مع الطلب المعنى الحقيقي وقد علمت جواز ايرادتهما  
معاً ولم اعرض له ذلك غير العبارة بقوله لانه ليس كل من المعنى الحقيقي والمجازي مقصود بالذات  
بل المقصود بالذات المعنى المجازي فقط فاختلفت النسخ \* ولن يصلح العطار ما أفسد الدهر \*  
لان الكناية لا يراد منها كل من المعنيين قصدا بل المقصود من اللفظ هو الكناية ويجوز أن  
يراد الاصلية تعاوان لا يراد أصلا كما علم مما مر فكان حق العبارة وليس كناية لان قريبتها وهي  
حال المتكلم وكونه في السجن من غير ناصر ولا مخاطب تمتنع من ارادة الحقيقي وهو الاخبار  
(قوله لا يسمي استعارة) قال العصام يفهم منه انه يسمي باسم آخر بل يكاد يوهم انه يسمي تمثيلا  
بغير تسمية الاستعارة مع انه لا يسمي باسم أصلا ومنشأ الأيهام الاول أن الغالب توجيه النفي إلى  
القييد وهو استعارة دون المقيد وهو التسمية وكذا قول الشارح باسم يخصه ومنشأ الأيهام الثاني  
كونه سمي مقابلة استعارة تمثيلية مع اقتضائه هنا على نفي الاستعارة فكان الاولى للمصنف أن  
يقول فلا يسمي باسم وقد يقال بصحة الاول لانه يسمي بالمجاز المركب وان لم يكن خاصا به كما أشار إلى  
ذلك الشارح بقوله باسم يخصه أي فالذي علاقته غير المشابهة مسمى باسم يعمه وغيره وهو المجاز  
المركب (قوله به عليه المصنف) أي حيث قال لم يقل يسمي مجازا امر سلا لعدم تصرحهم بذلك  
اه وفيه أنه يوهم أنهم وضعوا المسمى مجردا عن تلك التسمية فينافيه ما سيأتي من ان القوم  
تركوه أصلا والجواب أن الذين وضعوه من غير تسمية هم السعد واتباعه والمصنف تابع لهم  
وأما المتقدمون فتركوه أصلا وحصروا المجاز المركب في التمثيلية واقتضاه على نفي التصريح  
بفقد أن كلامهم مشعر بالتسمية ولا بعده فيه اذ توخى تسميته بطريق المقابلة على المفرد في نفسه  
وتسميته (قوله في الحواشي) أي ما كتبه به امش نسخته وهي في الاصل جمع حاشية وهي  
طرف الثوب ونحوه أطلقت على ما شأنه أن يكتب في الهوامش وهي أطراف الكتاب تسمية له  
باسم محله وفي التمام من الهامش الجمع والهامش طرف الكتاب مولداه (قوله لفظا أحد الطرفين)  
أي اللفظ الدال على أحدهما وأشار بذلك إلى ان التمثيلية قد تكون مصرحة فيكون اللفظ  
المذكور هو الدال على المشبه به وقد تكون مكنية فالمد كوردال المشبه وسيأتي مثالها (قوله  
وهو ما وجهه) أي تشبيه وجهه من متعذر فيكون غير التمثيلية لان اللفظ المركب الخ  
وما سيأتي من أنها تسمى تمثيلا فيكون معنى التمثيل اللفظ المركب الخ لا ينافيه لان هذا معنى

وليس كناية لانه ليس كل  
من المعنى الحقيقي والمجازي  
مقصود بالذات اذا المتصور  
بالذات المعنى المجازي فقط  
(و) هو مجاز مركب (لا يسمي  
استعارة) ولم يوجب هذا التوق  
تسمية باسم يخصه به عليه  
المصنف في الحواشي (والا)  
تكن علاقته غير المشابهة  
بأن كانت المشابهة (سمى  
استعارة) لانه قد ذكر لفظ  
أحد الطرفين وحذف لفظ  
الآخر كما هو طريق  
الاستعارة (تمثيلية) نسبة  
إلى التمثيل وهو ما وجهه  
منتزع من معتد



اصطلاح التمثيل والمقابلة لغوي والتشبيه منسوبة للتمثيل الا ان لغوي لا اصطلاح فلا يلزم  
نسبة الشيء لنفسه ولا حاجة لان يقال نسبت الى نفسها بالغة كما لا يخفى والتمثيل للغوي بعم  
ما وجهه منتزع من متعدد وغيره كما بينه الشارح لكن في عبارته قلاقة لا تخفى ولو قال نسبة الى  
التمثيل وهو في الاصل التشبيه مطلقا لكانت خاصة بما وجهه منتزع من متعدد لكان أولى وأسلم  
(قوله هو التشبيه مطلقا) أي سواء انتزع وجهه من متعدد أم مفرد وانما خصت التمثيلية بما  
وجهه منتزع من متعدد مع انه لا توجد استعارة بدون تمثيل أي تشبيهه مبالغة في التشويه  
بشأنها حتى ~~كان~~ ما عهدا في نظر البلغاء ليس بتشبيه لانها مضاف لفرسان البلاغة حتى انه  
لا يرضى من ذاق حلاوة البيان ولو بطرف اللسان أن يأتي بالاستعارة المفردة مع امكان المركبة  
واذا اشتمرت التمثيلية وكثر استعمالها سميت مثلا قال في التلخيص ولهذا لا تغيب الامثال  
أي لكون المثل استعارة مركبة حيث يشبهه مضرية أي ما يمثله به فيه مجروده أي جعل وروده  
في الاصل ويستعار الدال على الثاني للقول قال السعد وانما لم تغير الامثال لان الاستعارة يجب  
أن تكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فلو طرقت الى المثل تغير ما كان لفظ المشبه  
به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا فلهم هذا لا يلتفت في الامثال الى مضاربهات كبرا  
وتأنيبا وافرادا وثقبة بل انما ينظر الى مورد المثل كما يقال لرجل طلب شيئا ضيعة الصيف  
ضيعت اللبن بكسر التاء لانه في الاصل لامرأة وأما ما يقع في كلامهم من نحو ضيعت اللبن  
بالصيف على لفظ التسكيم فليس يمثله بل مأخوذ من المثل وإشارة اليه اه وقولنا مضاف لفرسان  
البلاغة بضم الميم اسم مكان من آثار الغبار يشبهه أي محل إثارة الغبار للغبار أو بفتحها  
من نار الغبار اذا ارتفع أي محل ثوران غبار الفرسان وفيه استعارة مكنية حيث شبه البلاغة  
بمبدأ السبق لتسابق أفهام البلغاء فيها وأثبت لها الفرسان تضييلا والشارح شيئا وتتميلية  
حيث شبه هيئة أصحاب البلاغة في تسابق أفهامهم فمما يجب مئة فرسان المبدأ في تسابقهم  
فيه واستعبر المركب الدال على الهيئة الشاية للاول والقرينة اضافة الفرسان للبلاغة  
ولا بضر تاذكر البلاغة وهي من أجزاء التشبيه لان النظر ليس اليها في التشبيه اه صبيان (قوله  
الصورتين المنتزعتين) الصورة المنتزعة هي الهيئة الحاصلة من احضار معاني أجزاء العبارة  
في الذهن وملاحظة نسب بعضها الى بعض وتضامها بحيث تكسب لباس الوحدة في الانتزاع  
هو الاحضار والملاحظة المذكوران والمراد بالمتعدد اثنان فأكثر والانتزاع من المتعدد بشرط  
في كل من المشبه والمشبه به كما افاده كلامه هنا ~~وكذا~~ في وجهه التشبه كما قدمه بقوله وهو  
ما وجهه منتزع من متعدد وهذا اتفاق وأما اللفظ المستعار فهل يشترط فيه التعدد أيضا بأن  
يكون من كابدل جزؤه على جزء معناه حتى يدل على جميع الاجزاء التي انتزعت منها الهيئة  
أولا بشرط ذلك بل يكفي أن يعبر عن تلك الهيئة بعد انتزاعها بلفظ مفرد يدل عليها اجمالا  
اما بالوضع أو كثرة الاستعمال أو قرينة الحال ذهب الى الثاني العلامة التفاتاني وفرع عليه  
جواز اجتماع التسمية والتمثيلية وخالفه السيد فذهب الى الاول ومنع الاجتماع الماد كور كما  
هو مشهور عما جرى بينهم ما في محاسن تيجور خان بهر قنداقا تنصر الحكم بينهم السيد فصدده  
السلطان في محل السعد فقبل له في ذلك فقال نقرض أنهم آمننا اويان في العلم أليس لهذا منزلة

وان كان التمثيل في  
الاصول هو التشبيه مطلقا  
والحاصل أنه يشبه إحدى  
الصورتين المنتزعتين من  
متعدد بالآخرى ثم يدعى  
أن الصورة المشبه من جنس  
الصورة المشبه بها فطلق  
على الصورة المشبه اللفظ  
الدال على صورة المشبه بها  
وكذا يسمى بالتمثيل على  
سبيل الاستعارة



الشرف فاشرف السعد حتى مات ثم ان السلطان فعل مثل ذلك السيد جزاء وفاقاً فجلس ابن  
 الجوزي مكانه وقال الأولى رجلاً اذا توقف الناس في السنة واجمع المصطفى جهاراً ورحم الله  
 الجميع في الفضلاء بعدهم من اتهم السيد ومنهم من مال للسعد ومنهم من لم يتكلم في الترجيح  
 أصلاً تأدباً في حقهم ما وأكثر الحقيقة في مذهب السعد وأظن العمام في أطول تأييده ورد  
 مذهب السيد والمولى أحد الشهيدين بطاش كبرى زاده رسالتان تصريفهما العلامة التفتازاني  
 واستوفى الكلام على ما جرى بينهم ما في المناظرة وقدم مثل السعد لاجتماع التبعية والتميلية  
 بعلى من قوله تعالى أولئك على هدى من ربهم أخذنا من ظاهر قول الكشف الاستعلاء فيه مثل  
 لتكنهم من الهدى واستقرارهم عليه وتمسكهم به ورد السيد بأن الحرف مفرد وكذلك معناه بل  
 ومتعلق معناه فالاستعلاء فيه لا تكون تميلية بل لا بد من تركيب الطرفين لفظاً ومعنى والسعد  
 نفسه معترف بأن معنى الحرف مفرد وشافيه السيد بذلك في المجلس فقال لكن مأخذه من متعدد  
 وقر السيد الآية في حواشي المطول بعد مناقشة السعد بما نوقش هو فيه على ثلاثة أوجه الأول  
 أن يشبه الهدى بالركوب الموصّل إلى المقصد ويثبت له من لوازمه الاعتلاء على طريق  
 الممكنة الثاني أن يشبه تمسك المتقين بالهدى باعتلاء الركاب على مركوبه في التمكن فكلمة  
 على استعارة تبعية الثالث أن تشبه هيئة مركبة من الهدى والمتقين وتمسكهم به بهيئة مركبة  
 من الركاب والمركوب واعتلائه عليه قال وعلى هذا كان ينبغي أن تذكر جميع الالفاظ الدالة  
 على الهيئة الثانية ويراد بها الهيئة الأولى أي بأن يقال مثلاً أولئك الذين على رواحل من ربهم  
 فيكون مجموع تلك الالفاظ استعارة تميلية كل من طرفيها ولفظها مركب إلا أنه اقتصر في الذكر  
 على كلمة على لان الاعتلاء هو العدة في تلك الهيئة اذ بعد ملاحظته تكون ملاحظة الهيئة  
 فعلى الثاني يحصل كلام الكشف اه قال المولى خسرو بجوزي الآية اعتبار التبعية  
 وحدها واعتبار التميلية معها لانه لما شبه به كمال تمسكهم بالهدى باعتلاء الركاب فحصلت  
 التبعية جازاً أن تفتقر بهيئة منتزعة من المتقى والهدى وتمسكهم به مشبهة بهيئة منتزعة من  
 الركاب والمركوب واعتلائه عليه وتلك الهيئة مفهومة من حرف الاستعلاء بعضها وهو  
 الاعتلاء بالمطابقة والباقي بالانتماء فتحصل التميلية بالتركيب في اللفظ المستعار فان قيل فهم  
 المعنى والمعتلى عليه من الاستعلاء انما يكون تبعاً لا قصداً وذلك لا يكفي في الهيئة بل لا بد أن  
 يكون كل من أجزائها ملحوظاً قصداً كالاستعلاء وهما من حيث انهما ملحوظان قصداً مدلولاً  
 لفظين آخرين فلا بد أن يكونا مقدرين في الإرادة وأما تقديرهما في نظم الكلام فغير واجب  
 بل ربما كان موجبا للتغيير نظمه فيكون المستعار جميع تلك الالفاظ المنورية والمحقة لالفاظ على  
 فقط قلنا سلماً أن فهمهم مأمون بالتبع لكن لانسلم أنه لا يكفي في اعتبار الهيئة البدليل بل اكتفوا  
 بمشابهة في بعض المواضع سلماً لكن لانسلم ان الملاحظة القصديّة للمعنى تقتضي كونه مدلولاً  
 للفظ منوى بل يجوز أن يكون مستفاداً من القرائن الخارجية بلا اعتبار تقدير لفظ في الإرادة  
 سلماً لكن لانسلم ان مجرد التقدير في الإرادة اذا كان موجبا للتغيير انتظم كما فيما نحن فيه  
 يقتضي التركيب فان أقل مراتب التركيب مكان اجتماع الأجزاء فاذا أوجب التقدير ذلك  
 التغيير فقد امتنع التركيب بلا شك فثبت أن المستعار لفظ مفرد وهو على لا مركب من محقق



ومنوى تثبت التبعية لغيرها في الطرف والتشبيه لان الطرفين هيتان مركبتان والحاصل  
ان التعدد معتبر في طرف التشبيه الا ان الدال على الطرف هل يجب ان يكون عدة  
الفاظ ما محقة كلها أو أهمها أو عمدتها محقق والباقي محيل ينوى في الارادة بلا ذكر  
ولا تقدير اذ تقديره قد يغير نظم الكلام ومع ذلك يكون المستعار مركبا من تلك الفاظ  
الحقيقة والتشبيه كما هو مذهب السيد ويكنى أن يكون لفظا مفردا اعتبر في مدلوله التعدد  
ولو يحسب القرينة الخارجية ولا يكون المستعار حيتا مركبا كما هو مذهب السعد والحق  
هو الثاني فان الاول مع كونه مخالفا لقال كلام الاثمة مخالف لاصطلاح العربية فان أقل مراتب  
التركيب امكان اجتماع أجزاء المركب كما يشهد به تتبع كتبهم وهذا لا يمكن فيه اجتماع  
تغييره النظم اه بايضاح وقال عبيد الحكيم الوجه الثاني في كلام السيد الشريف هو المراد  
في الآية اذ المقصود مدح المتقين بأنهم مستقرون على الهدى ووصفهم بالمبالغة فيه ولا يناسب  
حل الآية على المكنية اذ ليس المقصود المبالغة في الهدى بكونه فردا من المركوب وأما التشبيهية  
ففيها ان التركيب من ذات المتق والهدى ونسبته اعتباري محض اذ لا تركيب بين الذات  
والصفة وكذا في جانب التشبيه فلا فائدة في تشبيه احدى اليهتين بالآخرى فضلا عن المبالغة  
المطلوبة وفيه اعلى مذهب السيد ان الاقتصار على بعض الفاظ التشبيهية مع كونها منوية لا بدله  
من شاهد من كلامهم ولا يجوز اثباته بمجرد الرأي اه (قوله وبالتشبيه مطلقا) تبع فيه صاحب  
التلخيص قال السعد ويمتاز عن التشبيه الذي وجهه منترع من متعدد بأنه يقال له تشبيه تمثيلي  
أو تشبيه تمثيل اه ومثاله

وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى \* كعنقود ملاحية حين ثورا

فوجه الشبه فيه هو الهيئة الحاصلة من تقارن الصور البيضاء المستديرة في شكل من الثريا  
وعنقود العنب (قوله وتؤخر تلك الرجل نارة أخرى) هذا ما ارتضاه العصام وغيره في معنى المثل  
وأما ما يظهر من العبارة ان المراد وتؤخر رجلا أخرى فهو وان جزم به السكاكي غير مستقيم  
لان ذلك ليس هيئة المترددن ان فسرت الرجل بالخطوة كما صنع السعد في شرح المفتاح استقام  
ذلك على ما فيه من المناقشة (قوله أي الجراءة عليه) قال في القاموس الجراءة بالفتح كالجرعة  
والكراهة والكراهية والجراية بالياء نادر الشجاعة وفي شرح دلائل الخيرات عند قوله  
وتطاول أهل الجراءة على ضبطه بضم الجيم فانظر ذلك مع اليهتين اللذين في بعض الخواشي

وجراءة جراءة جرائيه \* كجرعة كراهة كراهية

وجراءة جراءة بالضم \* لمن فخذ عن ثقة في العلم

اه أمير وظاهر القاموس تساويه ما حيث فسر الشجاعة بشدة القلب عند البأس وفسر الجراءة  
بالشجاعة لكن فرق بعضهم بان الشجاعة تختص بالعاقل والجراءة أعم ولا يخفى أنهما ما بالمعنى  
المذكور لا يليق تفسير الاقدام بهما هنا اذ المراد بالاقدام على الفعل التصميم عليه بدليل مقابلة  
بالاجرام الذي هو كلف النفس عن الفعل فكان الاولى تفسير الاقدام هنا بالتصميم على الفعل  
ويمكن أن مراده بالجراءة على الامر التصميم عليه بقريظة اطلاق الامر وعدم تقييده بالخوف  
اه صبان (قوله لا تدري أيها أخرى) أي أولى وجملة أيها أخرى مركبة من مبتدأ وخبر

وبالتشبيه مطلقا عن التقييد  
يقولنا على سبيل الاستعارة  
(نحو) ما يقال للمتردد في  
أمر فتارة يقدم وتارة يحجم  
(أي أرا لثقة تقدم رجلا)  
تارة (وتؤخر) تلك الرجل  
تارة (أخرى) أي مترددة في  
الاقدام على الأمر أي  
الجراءة عليه (والاجرام)  
يحجم فناء أو العكس أي  
كف النفس (لا تدري أيها ما  
أخرى) وذكر السعد أن  
الوليد بن يزيد كتب لما يروى  
الى مروان بن محمد وقد بلغه  
أنه متوقف في البيعة له أما  
بعد فاني أراك تقدم رجلا  
وتؤخر أخرى فاذا أذاك كاني  
هذا فاعتمد على أيتهما شئت

قوله قال في القاموس الجراءة  
الخ عبارة القاموس الذي  
يأيد بها الجراءة كالجرعة  
والشبه الخ وفي الصحاح  
الجراءة مثال الجرعة  
الشجاعة وقد يترك هـ زه  
فيقال الجرعة مثال الكرة  
ومقتضى هـ أنه انما بالضم  
في كلام القاموس وفي  
الصحاح في المعنى كغرفة



في محل نصب بتدري لانها من أفعال القلوب علقها اسم الاستفهام عن العمل في لفظه لان  
 الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله اصدارته والمراد لا تدري جواب هذا الاستفهام أو أيهما اسم  
 موصول بمعنى الذي وأخرى خبر مبتدأ محذوف وهو وخبر صلة الموصول وهو في محل نصب  
 مفعول أول والمفعول الثاني محذوف أي لا تدري الذي هو أخرى الاقدام أم الاجسام وينبت  
 أي لاضافتها لفظا وحذف صدر صلتها على حد تأييدهم أشد على الرحمن اه صبان (قوله شبه  
 صورة ترزده) أي شبه الهيئة المنتزعة من اقدامه على المبايعة تارة واجزاء عنها أخرى بالهيئة  
 المنتزعة من تقديم الرجل تارة وتأخيرها أخرى والمنتزع منه هو أجزاء المركب ومادته المحضرة  
 في الذهن (قوله بصورة ترزده من قام ليذهب) أي ترزده ترزدا حـ سيار رجله بأن يقسمها  
 ويؤخرها كما فسره بهد وليس المراد التردد المعنوي الباطني لان قوله تقدم رجلا الخ ليس موضوعا  
 له ويجب أن يكون المشبه به معنى مطابقا للفظ الاستعارة كما سرح به التفازاني فالخامس أن  
 تشبه صورة التردد الباطني في المبايعة بصورة التردد الحسي بالرجل فاصافة صورة التردد ببيان  
 ولا يصح ارادة التردد الباطني ولومع جعل الاضافة لامية لان تقديم الرجل الخ ليس صورة له بل  
 هو أمر باطني لا تشاهد صورته انما هو لازم لما يشاهد من تقديم الرجل وتأخيرها (قوله من عذبة  
 أمور) هي في المثال التقديم والتأخير والرجل في جانب المشبه به والمبايعة والعزم على فعلها  
 والعزم على تركها في جانب المشبه به مطلق ترزدين شيتين في وجه الشبه فقول الشارح وهو هيئة  
 الاقدام أي هيئة مطلق الاقدام والاجسام أي مطلق التردد والشرط مطلق التردد ولون اثنين  
 فقط ومثال التمثيلية المكنية قال المصنف ظفرت به بعد حين من الدهر في قوله تعالى أنحن حق  
 عليه كلمة العذاب أفأنت تنقذ من في النار على ما ذكره المحقق التفازاني في حاشية الكشف  
 وعبارته أصل الكلام أمن حق عليه كلمة العذاب أفأنت تنقذه فهو جملة شرطية دخل عليها  
 همزة الانكار والفاء الثانية فاء الجزاء وأدخلت الفاء التي في أولها اللطف على محذوف دل عليه  
 الكلام تقديره أفأنت مالك أمرهم فمن حق عليه كلمة العذاب فكثرت الهمزة في الجزاء لتأكيد  
 الانكار ووضع من في النار موضع الضمير لذلك والدلالة على أن من حكم عليه بالعذاب فهو  
 كالواقع فيه لا امتناع الخلف فيه وأن اجتهد النبي صلى الله عليه وسلم في دعائهم الى الايمان سعى  
 في انقاذهم من النار نزل ما دل عليه قوله تعالى أنحن حق عليه كلمة العذاب من استحقاقهم  
 العذاب وهم في الدنيا منزلة دخولهم النار في الآخرة على طريق الاستعارة بالكناية في المركب  
 حتى يترقب عليه تنزيل بذل النبي صلى الله عليه وسلم جهده في دعائهم الى الايمان منزلة انقاذهم  
 من النار الذي هو من ملائمت دخولهم النار فصار قرينة على التنزيل الاول فقرينة المكنية  
 هنا استعارة تحقيقية كافي نقض العهد والاعتماد بحبل الله على ما هو مذهب الكشف  
 وأما ما يذهب اليه من أنه يريد أن النار مجاز عن الكفر المقضي اليها والانتقاد ترشيح لهذا الجاز  
 أو مجاز عن الدعاء الى الايمان فهو نازل الدرجة بالنسبة لما ذكرناه اه واعترض بأن كلام  
 المشبه به وهو الاستحقاق والمشبه به وهو الدخول مفرد فلا تاني التمثيلية وان كان اللفظ مركبا  
 وأجيب بأنه حذف لفظ الهيئة لوضوح المقام وتوضيحه أنه شبه هيئة هيأهم في أودية الضلال  
 المعبر عنه باستحقاق العذاب لانه سعيه به هيئة دخولهم النار بالفعل بجامع هيئة ملائمتهم للضرر

شبه صورة ترزده في المبايعة  
 بصورة ترزده من قام ليذهب  
 في أمر قارة يريد الذهاب  
 فتقدم رجلا وتارة لا يريد  
 فتؤخر تلك الرجل تارة  
 أخرى فاستعمل الكلام  
 الدال على هذه الصورة  
 في تلك ووجه الشبه وهو  
 هيئة الاقدام تارة والاجسام  
 أخرى منتزع من عذبة أمور  
 كما ترى انتهى



وطوى ذكر المشبه به المستعار في النفس وهو دخولهم النار وورث اليه ذكر الانقاذ الذي هو من لوازمه تخيلا وهذا الاتقاد مستعار لشيء النبي صلى الله عليه وسلم وبذلك ايله في دعائهم الى الايمان أي هيئته بهيئته ففيها استعارتان من كبتان احدهما مكنية وهي أمن حق عليه كلمة العذاب لانه لفظ مركب دال على أحد الطرفين وهو المشبه والثانية مصرحة وهي أفأنت تنقذ الخ قال الامير وكلمة العذاب قوله تعالى لا ملأ جهم الخ وأنت خير بان هذا ظاهر في الاصل أما بعد الاظهار في محل الاضمار فقد صرح بالمستعار في عنوان من في النار أي فالمكنية لم تصح لانه لم يطو فيها ذكر المشبه به كما هو شرطها قال لا تقي أن يكون تشبيها لاستعارة فيكون الانقاذ ترشيعا للتشبيه ولا يقال ان هذا الذي ذكر ليس على وجهه بني بالتشبيه لانه قول الظاهر في موضع الضمير بين من حق عليه العذاب فلا يصح الاجتزاف الاداء فتأمل (قوله فالجهاز المركب) تفريع على ما استقدم من تقسيم المصنف (قوله وقد حصره الخطيب الخ) أي وفاتهم ذكر القسم الثاني من أصله الاسم والمسمى فذكر المصنف للمسمى فيما مرزعا هو تبع للسعد (قوله كما وضع المفردات الخ) أل فيها الجنس فان منها ما يكون موضوعا بالشخص كالاعلام وأسماء الاجناس ومنها ما يكون موضوعا بالنوع كالمشتقات والمنى والمجموع والجهاز المفرد (قوله كذلك) تأكيد لما استقدم من قوله كما وضع (قوله وضع المركبات الخ) بيانه أنها اذا كانت مجازات فلا اشكال في كون وضعها نوعيا اذ هي أولى من المجاز المفرد الموضوع بالنوع كما مر وأما اذا كانت حقائق فلان الواضع لم يضع أشخاصها وانما أشار اليها بقواعد كلية وكأنه قال وضعت كل فعل وفاعل لادلالة على تلبس الفاعل بذلك الفعل وكل مضاف ومضاف اليه للدلالة على نسبة المضاف الى المضاف اليه فوضع جميع المركبات نوعي سواء كان وضع مفرداتها نوعيا أو شخصيا خلافا لمن قال انها غير موضوعة بنفسها بل تابعة لوضع مفرداتها نوعيا أو شخصيا لان المركب من حيث هو مركب غير اجزائه من حيث هي مفردة فلا تكون تابعة لها لا يقال الوضع النوعي هو المستحضرة وقوانين كلية كما مر وعلى القول بأن واضع اللغات هم البشر فالعرب الذين وضعوا لغتهم لا يعرفون تلك القوانين الكلية من فعل وفاعل أو مسند الخ لانها اصطلاحات طارئة لانا نقول ليس التعبير بتلك الالفاظ الاصطلاحية شرط بل استحضارها بعينها كاف اذ لا شك ان في طبيعتهم وغير يرتفع الفرق بين الفعل والاسم مثلا وبين الجملة الاسمية والفعلية فبأوتون لكل مقام بما يناسبه من ذلك وان لم يعرفوا التعبير عنه بهذا الاصطلاح كما لا يخفى واما على أن الواضع هو الله تعالى فلا اشكال بل يجوز أن يضعها بأشخاصها اذ علمه محيط بكل جزئي فلا يحتاج لآلة استحضار الكل (قوله مثلا هيئة المركب الخ) هذا هو الوضع النوعي للمركب فان في كل مركب ثلاثة أوضاع بثلاثة اعتبارات أحدها وضع نوعي باعتبار هيئته لفظه الخاص له من تركيب كلماته وترتيبها وهذا الوضع يدل على الاخبار والانشاء والوضع الثاني باعتبار كل مفرد من كلماته وهذا يكون شخصيا ونوعيا كما علم مما مر الوضع الثالث باعتبار مجموع الكلمات من حيث هو مجموع مع قطع النظر عن المفردات وهيئة اللفظ المذكورة وبهذا الوضع يدل على الهيئة المعنوية الخاصة بأي المنتزعة من اجتماع معاني مفرداته في الذهن وهذا هو الوضع الشخصي للمركب كذا حققه ابن كمال باشا وفي كون هذا الوضع شخصيا بانظر ظاهر لانه اذا

فالجهاز المركب لا ينحصر في الاستعارة كما هو صريح كلام المصنف وقد حصره الخطيب فيما تبعه للقوم فاعترضهم السعد بأن الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلا هيئة المركب في نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد وأن يكون ذلك للعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة



والا فغير استعارة

كان وضع الهيئة ووضع المفردات في نحو جاء الضارب نوعيا فأولى أن يكون وضع مجموع أجزائه المركب نوعيا وبما ذكر يعلم أن لفظ التمثيلية إنما يستعير من الهيئة لكونه موضوعا لها واللام يصح استعارته منها فلا تجله لما تفرده به العصام من جعل التمثيلية تبعية معلا بعدم صحة جريان التشبيه أصالة في مفهوم الجمله لأن مفهوم الجمله أكمس دلولا وهو وقوع النسبة أولا ووقوعها وقيل إيقاعها وانتزاعها كما في يس وهو غير مستعمل لا شقاله على النسبة فلا يصلح للحكم عليه كمفهوم الفعل فلا بد من اعتبار التشبيه أولا في مضمون الجمله أي المصدر المأخوذ من مسندها مضافا إلى المسند اليه أو في الهيئة المنتزعة منها ثم سرية إلى مفهوم الجمله وبناء استعارة الجمله على هذا التشبيه الحاصل بالسراية له ووجه هذه أن المتطور إليه في التمثيلية هي هذه الهيئة لامفهوم الجمله والمركب موضوع لها كما علمت في استعارتها الهيئة أخرى أصالة كما أشار إليه معرب الرسالة وبسليم النظر إلى المفهوم لا حاجة للسلك لانه صار الآن معتبرا على وجه الاستقلال من غير قطر إلى جزء من الأجزاء فيجوز التشبيه فيه أصالة مع أن حفيده ناقشه بأن كلام من الهيئة ومضمون الجمله فرع الجمله لاخذ من مبادئها ولا لئلا عليه والاستعارة التبعية في الاصطلاح إنما تكون تابعة لشيء يكون أصلا على ما هو والمعهود من تبعية الفرع للأصل اه ومقتضى هذا الكلام أن المفهوم والهيئة المنتزعة مختلفان ومقتضى كلام المجدولى والغنيمي اتحادهما وليتظر الفرق بينهما ما على الأول اه صبان (قولدوالانغير استعارة) أي لانه يوجد كثيرا في الكلام الباطن مركبات اخبارية مستعملة في معان انشائية كالبيت وكقوله تعالى حكايته عن أم مريم انى وضعها أتى فانه لانشاء التصر كما ينشئ في المطول ومركبات انشائية مستعملة في معان خبرية نحو قوله صلى الله عليه وسلم فليتبوا مقعده من النار والعلاقة في ذلك غير المشابهة فكيف يصح انكار ذلك وعدم اعتباره مع انهم اعتبروه في المجاز المفرد وهذا منهم خروج عن الانصاف وعدول عن الصواب هذا يحصل كلام السعد وأجاب عنه العصام وغيره بما حاصله تسليم انقسام المجاز المركب إلى ما ذكر وانما حصروه في التمثيلية لانهم انما اعتبروا التجوزا أولا وبالذات باعتبار مجموع أجزائه المركب وهذا لا يكون الا في التمثيلية فلا تجوز في شيء من أجزائه من حيث التمثيلية وان كان لها مدخل في انتزاع وجه الشبه بل هي على ما كانت عليه قبل الاستعارة من كونها حقائق أو مجازات أو مختلفات انما التجوز في المجموع من حيث هو مجموع وأما الخبر المستعمل في الانشاء وعكسه فالتجوز فيه ما أولا وبالذات انما هو باعتبار جزئه وهو الهيئة التركيبية لا المجموع لان هيئة المركب موضوعة لنوع من النسبة اما الخبر أو الانشاء فيجوز فيها بنقلها إلى النوع الآخر فتصير مادة المركب مجازا بتبعية التجوز في الهيئة بخلاف التمثيل فانه ليس بتبعية بهذا الوجه وان كان تبعية عنده بالوجه المتقدم واعتراض بأن الهيئة ليست لفظا مفردا ولا مركبا فالتجوز فيها خارج عن قسمي المجاز وأجيب بأننا نريد باللفظ في تعريفه اللفظ الحقيقي أو الحكمي على أنه لا يرد الا لو كان التجوزا ابتداء هو الهيئة فقط وليس كذلك بل هو مجموع اللفظ لكن تارة يكون المحفوظ فيه الهيئة وتارة المادة وهذا الاعتراض وجوابه بجريان أيضا في استعارة الفعل باعتبار الهيئة فقط بل مثل الهيئة المادة وحدها اذ لا تسمى كلمة وقد استعير من كلام السعد



أن المجاز المركب غير التمثيلية كسكان الانشاء المستعمل في الخبر وعكسه وبه صرح العصام وأما  
 المركب التجويزي بعض أجزائه فقط فليس منه والمركب المراد منه لازم فأنه ليس من المجاز  
 فضلا عن كونه مركبا بل هو كناية مركبة أو تعريض كما ترى أنه تقدم في العلاقات أن  
 التحقيق اختصاص علاقة الضدية بالاستعارة وهذا ينافيه لأن الانشاء والخبر ضدان وقد علمت  
 انهما ليسا استعارة وقد يقال محل ما تقدم اذ لم يوجد علاقة غير الضدية ويكون الاستعمال  
 لخصوصها وما هنا لم يستعمل من حيث الضدية بل لعلاقة غيرها لكن يبقى النظر فيما اذا استعمل  
 الخبر في الانشاء مثلا لخصوص الضدية بأن ينزل التضاد من نزلة التناسب وبشبهه الانشاء بالخبر  
 للدلالة على تحقق الوقوع حتى كأنه واقع ويستحق الاخبار عنه كقوله تعالى ومن دخله كان  
 آمنا لا يحسنه الا المظهرون فهل يكون ذلك من التمثيلية أم غيرها ويؤخذ مما مر أنه ليس منها  
 لأن هذا التجويز باعتبار الهيئة التركيبية فقط فتأمل (قوله كقوله هو أي الخ) تقدم بيان أن  
 قريته تمنع من ارادة المعنى الحقيقي فلا يكون كناية بقى أن العصام جو زى في أني أراك تقدم الخ  
 أن يكون من المجاز المركب غير التمثيلية لأن تقديم الرجل وتأخيرها يتسبب عن التردد فيحتمل  
 أنه مجاز مرسل لعلاقة المسيية فهي هذا بقية من جوابه المار عما أورد السعد لتحقيق المجاز  
 المركب في غير التمثيلية الذي حمل التجويز فيه باعتبار مجموع مادته كالتمثيلية قال الشارح وهو  
 احتمال بعيد عن اعتبار البلفاء والطبع السليم شاهد صدق اه ويؤكد ذلك أنه متى أمكنت  
 لتمثيلية لا يعدل الى غيرها على أنه يناقض ما صرح به العصام نفسه من أن المجاز المركب ينحصر  
 في التمثيلية والخبر في الانشاء وعكسه أفاده الصبان \* (تمة) \* في أمور مهمة الاول  
 أجزاء هذا المركب لا تجوز فيها من حيث الاستعارة التمثيلية وان كان لها مدخل في اتزاع  
 وجه الشبه بل هي على ما كانت عليه قبل التمثيلية من كونها حقيقة أو مجازا أو هما معا  
 أما الاول فكما في تقدم رجلا الخ ولا يقال ان التقديم مجاز عن انبساط الخاطر والتأخير عن  
 انقباضه كما قال الفري لأنه لو كان كذلك لم يحجج التمثيلية للاستغناء عنها تلك المجازات الافرادية  
 كما أفاده الصبان فالجواز انما هو في مجموع الجملة وأما الثاني فكما اذا عبر عن التقديم والتأخير  
 والرجل بلفظ مجازي أي كأن يقال أراك تبسط قدما وتقبضه وأما الثالث فكما في قوله تعالى  
 ختم الله على قلوبهم اذا جعل الفحل وحده استعارة تبعية لاحداث هيئة مانعة من خلوص  
 الحق فيها كمنع الختم ما وراءه ثم جعل الكلام استعارة تمثيلية بناء على تشبيه حل قلوبهم التي  
 لا ينفذ فيها الحق بحال قلوب ختم الله تعالى عليها محققة كقلوب البهائم أو مقدرة ومفروضة على  
 ذلك الوجه واستعبر الكلام الدال على المشبه به لا المشبه قاله المصنف في الحواشي ووجه الحفيد  
 وغيره على ان الختم استعارة لاحداث الهيئة المذكورة في قلوب الكفار ثم قال وهذا الوجه  
 مما اضطرت اليه المعتزلة في الآية لقيح الختم فلا يسند اليه تعالى بزعمهم فاذا جعل تمثيلا أفادانه  
 ليس من الله منع لقلوبهم من قبول الحق كما أنه ليس من المتردد في أمر تقديم الرجل وتأخيرها  
 ونحن في غنية عن الاستعارة الثانية لا اعتقادنا أنه لا يقبح منه تعالى شيء اه فقال الصبان  
 تقرير الآية على مذهبهم هذا الوجه لا يحلوع اشكالات أحدها الاعتراف باحداث تلك  
 الهيئة في قلوب الكفار وهو قبيح فلا يسند له تعالى بزعمهم الا أن يجعل هذا الاحداث

كقوله هو أي مع الركب  
 الميانين منه \* البيت  
 مختص بالمجاز المركب في  
 الاستعارة وتعرفه بما  
 ذكره في الخطيب عدول  
 عن الصواب



فرضنا الثاني ينبغي أن يكون الختم استعارة تطلق القلوب خالية عن الفطنة لأن قلوب البهائم مخلوقة كذلك لا يحدث فيها إلا أن يراد بأحداث الهيئة خلقها ~~كذلك~~ الثالث أنه يكفي في تقرير الآية على مذهبهم تشبيه حالهم بحال قلوب ختم الله تعالى عليها من غير حاجة إلى استعارة الختم للأحداث السابق وهذا قال السيد لما ورد على المعتزلة أن في الآية اسناد ختم قلوب الكفار مع قصه لله تعالى أجاب صاحب الكشاف بخمسة أوجه إلى أن قال ثانياً أن لا يجعل الختم استعارة للأحداث بل تحمل الآية على أنه شبه حال قلوبهم في التجافي عن الحق بحال قلوب ختم الله عليها واستعيرت الجملة المشقة على اسنادها من المشبه به للمشبه على طريق التمثيل فيكون المسند إليه تعالى اسناداً حقيقياً ختم تلك القلوب حتى لا تفي شيئاً ولا يقع فيه أصلاً لا ختم قلوب الكفار لأن الاسناد إليه تعالى داخل في المشبه به فلا مدخل له تعالى في تجافي قلوبهم كما لا مدخل للمتروك الذي خاطبته بذلك المثال في تقديم الرجل وتأخيرها إذ كل منهما داخل في المشبه به اهـ يسير تصرف وبالجمله فتقرير الآية على مذهب المعتزلة بما مر لا يحلوعن شيء وقد حققنا لك المقام بعون الملك العلام هذا ما قاله الصبان وتقرير الآية على مذهبنا ما قاله السيد في شرح المفتاح ونصه أن قصد تشبيه قلوبهم بأشياء محتومة بجماع امتناع نفوذ شيء فيها وجعل إثبات الختم تنبيهاً على ذلك كان من قبيل المكينة وإن حل على أن المشبه به هو المعنى المصدري الحقيقي للختم والمشبه به أحداث هيئة في قلوبهم مانعة عن نفوذ الحق فيها كان طرفاً التشبيه مفردين والاستعارة تبعية وإن جعل المشبه به صورة منتزعة من الشيء والختم الوارد عليه ومنعه صاحب به عن الانتفاع والمشبه به صورة منتزعة من القلب والهيئة الحادثة فيه ومنعها صاحب به أن يتوقع به في الأمور الدينية كان طرفاً التشبيه حينئذ مركبين منتزعين من أمور عدة وكانت الاستعارة تمثيلية والمستعار مجموع اللفاظ الدالة على الصورة المشبه بها وهي ختم الله على أوليهم مثلاً إلا أنه اقتصر منها على لفظ الختم الدال على ما هو العمدة في هذه الصورة وباقيها ملحوظ في القصد والارادة لا مقتدر في نظم الكلام لأن تقديره في نظامه قد يحل بنظامه فلا تكون إذن في الختم الاستعارة تبعية ومن فوائد الاقتصار جواز الحمل تارة على التبعية وأخرى على التمثيلية وقد ذكر في الكشف هذين الوجهين اهـ مع بعض زيادة وما ذكره في التمثيلية مبني على ما ذهب إليه من اشتراط التركيب في أفعالها ولو بحسب الارادة وقد علمت ما فيه أما على مذهب السعد من جواز كونه مفرداً والتعدد مفهوم من خارج فتكون تمثيلية تبعية (الثاني) قد تكون التمثيلية من أمور موجودة في الخارج وتسمى بتحقيقية أو من أمور موجودة في الذهن وتسمى عقلية أو من أمور متخيلة لا تحقق لها في الخارج ولا في الذهن وتسمى تخيلية فالتمثيلية عند البيانين تطلق على هذه وعلى قرينة المكينة ذكره السيد في حواشي شرح المفتاح ومن التمثيلية التمثيلية قوله تعالى أنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها رجلاً الإنسان على أحد الوجهين فيه وهو أنه لم يحصل حقيقة عرض وإباء واشفاق منها بل الكلام تمثيل وتصوير لحال التكليف في ثقل حملها وصعوبة الوفاء بها وعظم شأنها بجوانها المفروضة أنها عرضت على السموات الخ فأبت واشفق منها مع عظم جرمها وفقر قوتها فاما مثل به في الآية من عرض الأمانة على الجاد واشفاقه منها



وان كان محملاً في نفسه مفروض والمفروضات تمثيل في الذهن كالحققات كذا في الكشف قال  
 ونحو هذا كثير في لسان العرب وما جاء القرآن الاعلى طرقهم وأساليبهم من ذلك قولهم لو قيل  
 للشحم أين تذهب لقال أسوى العوج وكلم لهم من أمثال علي المسنة البهايم والجمادات وتصوروا  
 مقابلة الشحم محال ولكن الغرض ان السمن في الحيوان مما يحس قبحه كما ان العجف مما يقبح  
 حسنه فصور أثر السمن فيه تصويراً هو واقع في نفس السامع وهي به آنس وله أقبل وكذلك تصوير  
 عظم الامانة وصعوبة أمرها اه ومنها قوله تعالى فقال لها وللارض انكيا طوعاً وكرها قالتا آتينا  
 طائعين على أحد الوجهين فيه أيضاً وهو ان معنى أمر السماء والارض بالاتباع وامثالهما  
 انه أراد تكوّنهن ما فكتا كما أرادهما وان الغرض تصوير تأثير قدرته فيهما وتأثيرهما عنهما  
 وتمثيلهما بما أمر الا أمر لهما واجابتهما بالطاعة على الغرض والتخيل من غير أن يتحقق شيء من  
 الخطاب والجواب كذا في الكشف والوجه الثاني في الآيتين ان الله تعالى خلق في تلك الجمادات  
 ادراكاً ونطقاً وخطبها ولما صنع الحريري المقامات اعترض عليه بأنها كذب ممنوع شرعاً  
 فكيف اقتضىها وعدّها من محاسنه فأجاب بأنها منظومة في تلك الحكايات كالقوله على السنة  
 الجمادات والجمادات يعني انها تمثيل بأحوال مفروضة ومتخيلة متضمنة لنصائح ومواعظ  
 فاعترض عليه ابن الخطيب بأنه غلط أو مغالط لان استحالة ما حكى على لسان الحيوان والجمادات  
 دالة على انه تمثيل متضمن لما ذكر ولا استحالة في وجود شخص يسمى الحرث له أبو زيد يقع منه  
 مثل ما حكاه عنه الحريري فالأخبار عنهم ما بتلك الحكايات كذب فريده الشهاب الخفاجي بأن  
 دعوى ان هذه الاستعارة انما تصح في الجمادات والحيوان مردود بأنه وقع مثله في العقلاء  
 كثيراً فان قوله تعالى في قصة داود خضعت لى بعض تصوير وتمثيل لحال داود ومع  
 وزيره ولولا ذلك للزم كذب الملائكة الذين قالوا ذلك لداود والاستعارة التمثيلية في الآية من  
 قوله خضعت لى قوله وعزنى في الخطاب فكل ذلك مستعار لتمثيل حال داود ومع وزيره بحال  
 الملكين المفروض انه وقع منهما ذلك (الثالث) استشكل فقول الشيخ عربن الفارض نفعا  
 الله ببركاته آمين

قلبي يحدثني بأنك متلني \* روحى فد الشرف أم لم تعرف

لهم أبدأ منى حنقوا وان جفوا \* ولّى أبدأ منى الهم وان لوا

وقوله

بأن حله على مخاطبة الحضرة الالهية كفر والعبادة بالله تعالى وجعله على ظاهره من مخاطبة  
 الاشباح الممشوقة غير لائق بأحوال المشايخ وأجيب عن ذلك بجعله من الاستعارة التمثيلية  
 وتنزيله منزلة المثل السائر وذلك ان الغرض من المثل تشبيه مضر به أى الحالة التى يضرب لها  
 ويستعمل فيها بمرده أى الحالة التى ورد فيها وكانت سبباً لانشائه ولهذا لا تغير ألقاظه الاصلية  
 كما تر فيجعل في مشكل أقوالهم حال من قيل على لسانه ذلك القول من عشاق الاشباح المنتزع  
 من معناه الظاهري مورداً والحال الدوقى الوجداني أى للشيخ مضر يا ويشبه الشاي بالاول  
 ويستعار له تركيبه وهو ذلك القول فقول الشيخ قلبي يحدثني البيت يجعل كأنه مثل مضر به بمرده  
 وهو حال عاشق استغرق العشق قلبه ولم يلم له أدنى مرتبة الى الوصال فاستشعر التلف فقال  
 قلبي يحدثني بأنك متلني \* ثملاً أوههم ذلك المثل والسائمة والإعراس عن المحبة انوار الوصال



الذي هو المقصود بالدات لكثير من العشاق تبرأ من ذلك على أبلغ وجه بقوله روي قدك الخ  
فأفهم أنه لا فرض له أصلا غير ذات المحبوب إذا أدنى ما يريده العاشق علم المحبوب به لانه محبة في  
محبه من رضى بأن بهلك فدا المحبوبة ولا يشعر به أصلا فهو في غاية الاخلاص في المحبة فاستعار  
الشيخ الالفاظ من حال هذا العاشق لحاله الذوقية الوجدانية من غير تغيير لفظ منها وان كانت  
لا تطابقها وقمر على ذلك قاله السيد الجوى اه ملخصا من البيانية

• (العقد الثاني) •

(قوله في تحقيق الخ) أى في اثباته مطلقا من حقت الشيء أثبتته أو في اثباته على الوجه الحق  
عند كل قائل وليس المراد بالتحقيق الإثبات بالدليل لانه لم يحصل منه ذلك في كل قول (قوله أى  
كلماتهم) ظاهر الشارح أن الكلمة تجوز في إطلاقها على الكلمات قصد المبالغة في الاتفاق  
حتى صارت كأنها واحدة فيكون الفاعل متعددا باعتبار المعنى المجازى المراد فلا يقال أن  
الاتفاق لا يحكم به الأعلى متعددا كالأصطحاب ونحوه والظاهر أن علاقة هذا المجاز المشابهة  
كما يدل عليه كلام الشارح فليس مرسل ويحتمل أن التعدد مأخوذ من كون الكلمة مفردا  
مضافا فيكون مضافها للاستغراق من غير تجوز فيها والتساوي فيها للوحدة النوعية فلا تنافي  
التعدد الشخصي \* واعلم أن المحكوم به إذا كان عمليا يحكم به الأعلى متعددا كما هنا وسند إلى  
ذلك التعدد كان الحكم به على الكل المجموع أى على المجموع من حيث هو مجموع لأعلى كل  
فرد ومما ينبغي أن يتنبه له أن الكلمات هنا بمعنى الأقوال المركبة المأخوذة من كلمة الشهادة وأصدق  
كلمة قالها الشاعر لا الأقوال المفردة (قوله لا يكون إلا من متعدد) أى ويكتفى فيه اثنان وانما  
وجب التأويل هنا بالجمع لكون المضاف إليه وهو القوم جمعا لا ذات الاتفاق (قوله آراؤهم)  
أى فالكلمات مجاز عن الآراء من إطلاق الدال على المدلول لأن اسناد الاتفاق للكلمات من  
حيث هي كلمات لا بعقل فيكون في الكلمة ثلاث مجازات حيث تجوز فيها أولا عن الكلمات  
لعلاقة المشابهة ثم بالكلمات عن الأقوال المركبة لعلاقة الجزئية ثم بالأقوال عن الآراء لعلاقة  
الحلية لأن الدالية والمدلولية ترجع لهما أول الجاورة كما مر وأما على جعل الإضافة للاستغراق  
فمجازان فقط كما لا يخفى (قوله أو الاسماء مجازي) الظاهر أن هذا جواب ثان عن عدم  
تعدد الفاعل كما هو صريح العصام المأخوذ منه هذا ومحصله أن فاعل الاتفاق في الحقيقة  
القوم وهو متعدد واسناد الكلمة مجاز فلا تضر وحدتها لأن وجوب تعدد الفاعل في نحو  
الاتفاق إذا كان الاسناد حقيقة لا مجازيا كما هنا ويحتج فيه الشيرازي ويرى بأن فاعل الاتفاق  
لا بد أن يكون متعدد لا فرق بين كونه فاعلا حقيقة أو مجازا لانه من الأمور النسبية التي  
لا تقوم إلا بتعدد وكون القيام حقيقة أو مجازيا لا يدخله في ذلك على أن يمنع كون الاسناد  
هنا مجازيا بابل هو حقيقي كما قاله الشيرازي إذ لا يجب أن يكون فاعل الاتفاق ذا شعور لأن  
المراد به هنا التساوي والتماثل لا مقابل التنازع فهذا الجواب الثاني فاسد فكان الأولى  
حذفه ولا يقال أنه من تمة الجواب الأول فأوجب معنى الواو كما في نسخ ويكون ما تقدم بيانه بالصحة  
الاسناد ببيان تعدد الفاعل وهذا إما أن يكون الاسناد مجازيا لا نقول لا يحتاج إلى الاسناد  
المجازي لصحة اسناد الاتفاق للكلمات حقيقة لانه بمعنى التماس كما مر فالجواب الأول كما

• (العقد الثاني في تحقيق الخ)  
معنى الاستعارة بالكناية •  
اتفقت كلمة القوم أى  
كلماتهم لان الاتفاق  
لا يكون إلا بين متعدد لكنه  
عبر بالكلمة مبالغة في  
الاتفاق حتى كأنه الصادر  
عنهم كلمة واحدة والمراد  
اتفقت آراؤهم أو الاسناد  
مجازي أى اتفقوا في كلماتهم  
كما في قوله تعالى فما رجت  
تجارتم - م



بنفسه هذا وكون فاعل الاتفاق يجب تعدده سواء كان فاعلا حقيقة أو مجازا هو ما ذكره يس  
والشيرانسي كما مر وذكره المحشي أيضا لكن علله بما هو خارج عن المقام ومباين له غاية المباعدة  
وقد بين الأمير ذلك ثم اختار عدم وجوب التعدد إذا كان الفاعل مجازيا لأنه لا يشك عاقل  
في صحة تقاطعات البلدة مع وحدتها والتقاتل لا بد له من متعدد وذلك لأن الاستناد مجازي  
لكونه في الحقيقة من أهلها فهم لم تضرب وحدة الفاعل وسره أن المجازي يكتفي فيه بالملابسة  
بوجه ما فيستدل له مكان مثلا من حيث أنه موافق أو مقاتل فيه وتلك الملابسة تعقل في الواحد  
والمعدد واللام يعقل اتفاق على شيء واحد وأنه باطل فتأمل منصفاه وفيه نظر أما أولا  
فقوله واللام يعقل الخ عجيب إذ فرق بين فاعل الاتفاق وما يقع عليه الاتفاق وكلامنا في الأول  
لأن الثاني فإنه لا يجب تعدده اتفاقا وأما ثانيا فلا صحة لتقاطعات البلدة يحتمل أنه ليس على  
التجوز في الاستناد بل في المفرد بأن أطلقت البلدة على أهلها العلاقة المحمية أو هو مجاز بالحذف  
فالأستناد حقيقي والفاعل متعدد بحسب المعنى المراد من البلد وأما كون التقاتل ونحوه من  
الأمور النسبية التي لا تقوم إلا بتعدد يستند استنادا مجازيا بشيء واحد مع كون ذلك الشيء باقيا  
على حقيقة وحدته غير ملا حظ فيه التعدد ففيه قبح لا يخفى على من خلع ربة التقليد والطبع  
السليم شاهد صدق (قوله في تجارتهم) مبنى على أن الربح هو الكسب لا النور واللا كان  
الاستناد حقيقيا (قوله وهي مشبه ومشبه به) قال المحشي عدهما في التخصيص ركبا واحدا  
وجعل الركن الرابع الغرض العائد إلى المشبه به وهو هو وظاهره أن نص عبارة التخصيص  
والنظر ههنا في أركانه وهي طرفاه ووجهه وأداته وفي الغرض منه وأقسامه أه وهي مصرحة  
بأن مجت الغرض زائد على مجت الأركان كما لا يخفى والغرض من التشبيه يعود في الأغلب  
إلى المشبه وهو بيان إمكانه إذا كان ذلك المشبه أمرا غريبا كقوله

أي فارجعوا في تجارتهم  
(صلى الله عليه وسلم) إذا شبه أمر  
بآخر من غير تصريح  
بشيء من أركان التشبيه  
وهي مشبه ومشبه به وأداة  
تشبيه ووجه شبه (سوى  
المشبه) أي مالو أتي بأداة  
التشبيه كان مشبها

فان تفق الانام وانت منهم \* فان المسك بعض دم الغزال

أوبيان حاله كتشبيه ثوب بأخر في السواد أو بيان مقدار تلك الحال في القوة والضعف كتشبيه  
الأسود بالغراب في شدته أو تقرير حاله وتقوية شأنه في نفس السامع كتشبيه من لا يحصل من  
سعيه على طائل بمن يرقم على الماء وقد يكون الغرض من التشبيه تزيين المشبه كتشبيه وجه  
أسود بمقلة الطي أو تضيجه كتشبيه وجه مجرد وبسطة جامدة وهي الفضلة المسماة بالغائط  
قد نقرتها الديكة أو استظرافه كتشبيه فم موقد بالجر يجر مسك موجه الذهب وقد يعود  
الغرض من التشبيه إلى المشبه به أما البيان أنه أتم من المشبه في وجه الشبه وذلك في التشبيه  
المقلوب كقوله

وبدا الصباح كان غرته \* وجه الخليفة حين يمتدح

وأما البيان الاهتمام بالمشبه به كتشبيه الجائع وجهها كالبدن في الأشراق بالرفيف ويسمى هذا  
أطها والمطلوب أه (قوله أي مالو أتي) أي وليس المراد به المشبه صريحا كما هو المتبادر من  
الاطلاق فإن التشبيه في المكنية ليس صريحا بل مضمرا في النفس بل وفي غيرها أيضا لا بتناء  
مطلق الاستعارة على تناسي التشبيه وقد تبع العصام في هذا التأويل فقال الصبان لم يظهر وجه



التخصيص بالمشبه وهذا أول في قوله شبه أو التشبيه ثم لم يظهر الاحتياج إلى هذا المراد لأن مراد  
المصنف التشبيه في النفس بقرب نسبة قوله من غير تصريح بالخ والشارح معترف بأن ثم تشبيها  
نفسيا من موزا إليه وهو كاف في صحة إطلاق المشبه على المستعار له اه وقد يقال بالاحتياج  
إليه حيث أن المصنف اتقى التصريح عن التشبيه وأركانه واستثنى منها المشبه فرمى بهم في يادى  
النظر أنه شبه صريح بجاعونه اتقى التصريح عن غيره دونه وإن كان يعلم بعد نظر وتأمل أنه إذا  
اتقى التصريح بغيره من الأركان لم يكن مشبه صريحا فأتى بهذا التأويل توضيحا للمراد وبهذا  
يعلم وجه تخصيصه بالتأويل (قوله في جواب من يشبه خالدا) كذا في العصام فقال الغنمي لو قال  
في جواب من كالأسد لكان أولى اه ولعله ليكون التشبيه اصطلاحيا لحصوله بالاداة بخلاف  
ما ذكرناه فإنه تشبيه لغوي بمعنى اثبات الشبه اه مبين وفي المحشى زيد في المثال ليس مشبه بالان  
يشبه من المشابهة وهي الأخبار عن حصول المماثلة في الواقع بين شيئين لا من التشبيه الذي هو  
فعل الفاعل وهو الخالق الشيء بالشيء والحديث في التشبيه لا في المشابهة بدليل إذا شبه الخ فتأمل  
اه ولا أدري أى فرق بين قولك زيد كالأسد أو شبه الأسد وقولك زيد يشبه الأسد وقد قال في  
التلخيص التشبيه هو الدلالة على مشاركة أمر لا مرفى معنى ثم قال واداة الكاف وكان ومثل  
وما في معناه فقال الشارح مما يشترق من المماثلة والمشاكلة وما يؤدى به هذا المعنى ثم صرح  
بفعل التماثل والتشابه بعد ذلك (قوله اذ لا يصح أن يقال زيد كخالدا) الأولى زيد يشبه خالدا  
له طابق المثال ولكن المآل واحد كما علمت ولعل عدم الصحة عند البلغاء لوجوب الاختصار على  
أقل ما يمكنى فالبيان باداة التشبيه لغوي ممنوع لعدم الحاجة إليها اذ هو مصرح بتشبيهه قال  
الأمير ولا يخفى أن هذا القيد يخرج الممكنة أيضا لكونه لا يصح عند البلغاء التصريح بالتشبيه  
فيها لتصريحهم بدور انظار المنية التي كالأسد اه وقد يقال تصریح بهم بذلك ليس من حيث  
التشبيه بل من حيث وجود التسمية عند السكاكى بلامكانية على أنه فرق بين التدوير وعدم الصحة  
وسيمثل الشارح في آخر الرسالة لترشيح التشبيه بهذا المثال فإداهم عدم شيوعه بالنسبة لغيره  
ثم عدم الصحة في المثال الأول انما هي باعتبار انضمام عبارة لمجيب لعبارة السائل اما بالنظر  
لعبارة المجيب في حد ذاتها فلم يصح بتشبيهه ولو أتى بالاداة لصح فلا يخرج بالقيد المذكور  
فالأولى اخراجه بقوله ودل عليه كما صنع العصام لكن بقي مودة وهي ما إذا قيل من كالأسد  
فقيل زيد المقترس فهذه لا تخرج بقوله ودل عليه لصدقه بما بل بقوله سوى المشبه بالتأويل  
المذكور في الشرح على ما فيه فتكون هذه من فوائد التأويل (قوله أى على ذلك التشبيه الخ)  
أى لأنه ملاحظ ابتداء عند الجميع فلا يرد ما قاله العصام أن ضابط المصنف لا يتناول المذهب  
الخطيب لأن ذكر ما يخص المشبه به انما يدل على التشبيه عنده اما عند السكاكى فأنما يدل على  
دعوى الاتحاد بحيث يجعل ذلك الاتحاد مسلما حتى يسوغ التعبير عن المشبه به باسم المشبه  
واما عند السلف فأنما يدل على لفظ المشبه به المستعار في النفس للمشبه لاه على التشبيه وحاصل  
الجواب أن التشبيه مبنى الاستعارة اتفاقا فيلزم من الدلالة عليه بالدلالة عليه (قوله بذكر  
لفظ) زاد لفظ لرتما يرد من أن ضابط المصنف لا يشمل نحوية قضاة عهد الله الا اذا استعمل  
النقض في حقيقة وهو فطانات الحبل لانه اذا استعمل في الإبطال مجازا كما سيأتى كان خاصا

نخرج زيد في جواب من يشبه  
خالدا اذ لا يصح أن يقال في  
الجواب زيد لخالدا (ودل  
عليه) أى على ذلك التشبيه  
المضمرة في النفس (بذكر)  
لفظ (ما) أى الذى يخص  
المشبه به (قوله لانا انظار  
المنية نشبت به لان) كان  
هناك (أى في الكلام  
استعارة بالكناية)



بالعهد لا بالشبهة وهو الحامل وحاصل الجواب ان الاعتبار الاختصاص بحسب اللفظ ولا شك  
 ان لفظ النقص خاص بالحليل قال الصبان نعم كلام المصنف لا يشمل المكتبة التي قرنتها حالية  
 وسند كراهي الفريدة الثانية اه ولم يذكر فيها الا التبعية التي قرنتها حالية لا المكتبة  
 فالظاهر او اصاب ان قرينة المكتبة لا تكون حالية قط لعدم الدلالة على التشبيه المظهر اذ  
 هي لا تكون الا بذكر الا لازم فتأمل (قوله واستعارة تخيلية) ظاهر الشارح انه من مدخول  
 الاتفاق فيكون مع كل مكتبة تخيلية اتفاقا وليس كذلك التسمية ان قرينة المكتبة قد تكون  
 حقيقة عند صاحب الكشف وكذا عند السكاكي كما مر ولو قال واستعارة أخرى لكان له  
 وجه (قوله أي اختلفت) ظاهر العصام ان الاختلاف معنى حقيقي للاضطراب حيث قال  
 هو من قواهم اضطرب حبل القوم بمعنى اختلفت كلماتهم لكن في العصام الاضطراب  
 الحركة واضطرب الامر اختل اه قال الشيرازي فاعل استعماله بمعنى الاختلاف مجازي  
 أي لانه سبب الاختلال (قوله و ليس هو بمعنى اختلات) أي بقرينة مقابلته للاتفاق ولان  
 المختل منها ما عدا قول المصنف لاجمعها وعبراً ولا بكلمة القوم وثانياً بأقوالهم اشارة الى ان  
 المراد بالكلمة الاقوال مجازاً عن مجاز ولا بد من تأويل الاقوال ههنا بالآراء كما مر لكن كان على  
 المصنف ان يقول اضطرب أقوالهم الى ثلاثة حتى يكون تامة لقوله ولست عرض الخ فيفيد  
 الكلام حينئذ ان لكل قول فريدة قال الشيرازي ويمكن أن يقال لم يقل ذلك لاحتمال قول رابع  
 فيها ولا ينافيه الاقتصار على الثلاثة لان ذلك لكونها المشهورة ولان استنباط العلامة  
 التي تارة في القول الرابع مدارع فيه قال في حاشية الكشف اه قوله تعالى يتقضون عهد الله  
 واطقت كافي عويل من اختلاف القوم الى ثلاثة حتى فهم به من الناظرين في هذا الكتاب يعني  
 الكشف ان الاستعارة بالكناية هي الامارة من حيث كونها كناية عن استعارة السمع للمنية  
 وفي قولنا شجاع يقترب أقرانه الافتراض مع انه استعارة تصريحية لاهلاك الأفران فهو  
 كناية عن استعارة الأسد للشجاع ثم هذه الكناية قسم من الكناية في النسبة يعني اثبات الاسدية  
 لشجاع والحيلة للعهد قال السيد وأراد بذلك الناظر صاحب الكشف يعني انه فهم من  
 الكشف معنى آخر غير الثلاثة فأحدث قولاً رابعاً فزاد في طنبور العويل فغمة أخرى ثم  
 نازعه في نسبة هذا الفهم الى البعض وأطال فناقشه عبد الحكيم وحقق كلام السيد فانظروا  
 ان شئت (قوله هذان اللفظان) أي افظ استعارة بالكناية ولفظ استعارة تخيلية والاولى في  
 تحقيق المعنى الذي يطلق عليه لفظ استعارة بالكناية لان التخييلية لم يتعرض لها المصنف هنا  
 حتى يدخلها في كلامه وأيضاً فليس فيها الا قولان لا ثلاثة (قوله ولست عرض) اللام للامر وأصل  
 حركتها الكسر وفتحها العلة لكنها تسكن بعد الواو والفاء ثم والامر اما على حقيقة لزيادة  
 الاعتناء أو بمعنى التبر (قوله في ثلاث) في نسخ اثبات التام ويوجه بأن الفرائد مذكرة لتأويلها  
 بالمباحث أو الابواب أو اراتها بدل من ثلاثة لا تميز والمعنى برفيقه التذكير والتأنيث انما هو  
 التمييز كما نقله الاماميني عن النووي في قول الفقه ما سنن الوضوء ثمانية فكان المعدود مخذوف  
 اه أمير (قوله أي يجعلها ذليلاً) هذا تفسير العصام قال ولم يظهر له وجه اذ لم نجد التذييل  
 بهذا المعنى في اللغة وكأنه مستحدث اه أي لان التذييل والاذالة بمعنى تطويل الدليل لاجعل

واستعارة تخيلية أيضاً  
 لكن تركها المصنف لأنه ليس  
 بصدقها في هذا العقد (لكن  
 اضطربت) أي اختلفت  
 وليس هو بمعنى اختلفت  
 (أقوالهم) في تشخيص  
 المعنيين الذين يطلق عليهما  
 هذان اللفظان وذلك يرجع  
 الى ثلاثة أقوال أحدها  
 ما فهم من كلام القدماء  
 والثاني ما ذهب اليه  
 السكاكي والثالث ما ذهب  
 اليه الخطيب ولذا عقد  
 لكل قول فريدة وقال  
 (ولست عرض لها) أي  
 للاقوال أو للاستعارة  
 بالكناية (في ثلاث فرائد)  
 حال كونها (مذيلة بفريدة  
 أخرى) أي يجعلها ذليلاً  
 فريدة أخرى



الشيء ذي لا تخرور ديان باب الجواز واسع فيمكن تشبيهه بالحق بتطويل الذيل بجماع الزيادة  
وتكون مذيلة استعارة تسمية بمعنى ملحقة وهي قريبة للمكنية في تشبيه القرائن بالثياب بجماع  
المعانة في التحسين فالأولى تخريج كلام المصنف على ذلك لآعلى أنه مستحدث أي مولد أن قلت  
أن الذيل بعض ما أضيف إليه كما هو المحصل من كلام الصحاح والقاموس والفريدة الرابعة  
ليست بعضها من الثلاثة قبيلها حتى يجعل ذيلها أوجب بأنم الشئ اتصالها بما قبلها نزلت منزلة  
الجزء وشبهت بالذيل (قوله أو طويلة الذيل بفريدة) أي بسببها فيه أنها هي نفس الذيل لأنه  
منحقة قبلها وهي طوئته إلا أن يراد الاتيان به طويلا مع أن الواقع قصر الفريدة الرابعة إلا أن  
يتم بها أو بالنسبة للذيل اه أمير ولك أن تقول الذيل منحقة قبلها وهو الفريدة الثالثة  
أو آخرها لأن الذيل طرف النوب مثلا (قوله أم لا) حق العبارة أن تبدل أم بأو وهل بالهمزة لأن  
أم هنا متعينة لكونها متصلة والمتصلة لا يستعمل معها هل الاشدوذا كذا في الحنيد والزياري  
وغيرهما قال الصبيان قد وقع مثل ذلك في عبارة المحقق التفتازاني في المطول والمختصر فقال  
عبد الحكيم مانصه قوله أم لا منقطعة كان المترددا تنقل من الاستفهام عن حكم إلى الاستفهام  
عن حكم آخر في الرضى قال من أم في قولك أزيد عندك أم لا منقطعة كان السائل قد ظن أن  
زيد عنده فاستنهم ثم أدر كم مثل ذلك الظن في أنه ليس عنده فقال أم لا وانما عدها منقطعة لأنه  
لو سكت على قوله أزيد عنده دلالة لم يخاطب أنه يريد أزيد عندك أم ليس عندك فلا بد أن يكون  
لقولك أم لا فائدة متجددة وهي تغير ظن كونه عنده إلى ظن أنه ليس عنده وهذا انحراب اه  
وإذا كانت منقطعة جازاستعمالها مع هل فانما تستعمل مع جميع كلمات الاستفهام فانهم  
فانه قد رل فيه الاقدام اه والمتصلة هي التي لا يستغنى عما قبلها عما بعده وهي الواقعة بعد  
همزة التسوية كآية سواء عليهم أن نذرتهم وكقوله

ولست أبالي بعد فقدى مالكا \* أموتى ناء أم هو الآن واقع

أو بعد همزة يطلب بها أو بأم تعيين أحد الشئين لحكم معلوم الثبوت نحو أزيد عندك أم عرو  
ولهذا يجب أن يزيد أو عرو لا يتم أولا والمقطعة هي الخالية عما ذكر ولا يفارقها معنى الانحراب  
ثم قد تقتضى معها استفهاما حقيقيا أو انكاريا وقد لا تقتضى استفهاما أصلا فام المتصلة انما  
تعطف عند طلب التصور وذلك لا يكون بهل لأنهم الطلب التصديق فقط بخلاف المنقطعة فانها  
تعطف عند كل من الطلبين اه صبان

#### \* (الفريدة الاولى) \*

أي من القرائن الثلاثة المذيلة لأنها المقصودة والمذيل بها تابعة فلا تعد أو من القرائن الأربعة  
بقريئة وصف المصنف للمذيل بها بالرابعة أقاده الشيرازي (قوله السلف) لظاهر أنه اسم  
جمع لسلف من سلف بسلف سلفا كطلب يطلب أي مضي وجمع السلف أسلاف اه صبان  
(قوله أي القدماء) فيدهم العصام عن تقدم السكاكي والخطيب وعلموه بأن مقابلة السلف بهما  
قريئة على أن المراد من تقدمهما ورد بأن غاية ما تفيد المقابلة أن المراد من عداها ما من تقدم  
على المصنف فقط فلذلك أطلقه الشارح (قوله وهو لغة من تقدم الخ) تقييد السلف بالآباء  
والأقرباء غير مسلم على الإطلاق انما ذلك إذا أضيف لفرد كسلفي أو سلف زيد أما إذا لم يضاف لفرد

أو طويلة الذيل بفريدة  
أخرى (ليبان أنه هل يجب  
أن يكون المشبه في صورة  
(الاستعارة بالسكائية  
مذكورا بلفظه الموضوع له  
أم لا) فجاءت القرائن الأربعة  
\* (الفريدة الاولى) \* في  
مذهب السلف في الاستعارة  
بالسكائية (ذهب السلف) أي  
القدماء وهو لغة من تقدمك  
ن آباءك أو أقاربك



فسمى القدماء بذلك لانهم  
آباء في التسليم ( الى ان  
المستعار بالكناية لفظ المشبه  
به ) الفير المصريح به  
( المستعار ) بالرفع صفة  
لللفظ ( لم يشبه في النقص )  
أي في نفس المتكلم ( المرموز )  
بالرفع صفة للفظ أيضا ( اليه )  
أي الى معناه ( بذكر لازمه )  
الدال عليه فالقصد بقولنا  
أظفار المنيعة استعارة  
السبع للمنيعة كاستعارة  
الأسد للرجل الشجاع في  
قولنا رأيت أسدا في الحمام  
الا فإلم نصح بذكر المستعار  
أعني السبع بل ذكرنا لازمه  
( من غير تقدير في نظم الكلام  
أي لا نقدر السبع في نظم  
الكلام ) وذكرنا للآزم  
قرينة على قصده ( أي  
المستعار وهو لفظ السبع في  
مثالنا ) ( من عرض الكلام )  
أي جانبه يقال نظرت  
اليه من عرض بالضم  
فالسكون وبضمين أي من  
جانب وناحية من أي جهة  
جنته فذكر الآزم لينقل  
منه الى المقصود كما هو شأن  
الكناية فالمستعار لفظ السبع  
الغير المصريح به والمستعار  
منه هو الحيوان المقترن  
والمستعار له هو المنيعة  
( وحينئذ ) أي حين إذ  
ذهب السلف الى هذا ( فوجه  
تسميتها استعارة بالكناية )

ان قلت قال السلف حقيقة من تقدم قبلك مطلقا كما تنطبق به عبارة الاساس والاصحاح  
وغيرهما ( قوله فسمى القدماء الخ ) حاصله ان في السلف مجازا اما باستعارة تصريحية تحقيقية  
حيث شبه من تقدم من العلماء بالآباء بجامع حصول النفع والشفقة أو من سلا بمرتبتين بأن  
ينقل من الآباء الى مطلق المتقدمين ثم الى المتقدمين من العلماء لكن لا حاجة لذلك لما علمت انه  
حقيقة فمع ( قوله الى ان المستعار الخ ) قال الحفيد وغيره الاولي أن يقول الى أن الاستعارة لانه  
الاسم المتفق عليه اذ ليس عند الخطيب مستعار بالكناية لماسياتي اه ووجه كلام المصنف بأنه  
نص على محل المخالفة بين مذهب السلف الذي هو بصدديانه ومذهب الخطيب الآتي وأيضا  
لو عبر بالاستعارة لربما توهم ان الاستعارة بالنسبة لا مكنية ليست الا بالمعنى المصدري دون اللفظ  
المستعار لانهم اعند السلف ليست لفظا حقيقيا بل حكما وان قوله لفظ المشبه به على حذف  
مضاف أي ذكر لفظه وملاحظته في النفس فعبر بالسبع المستعار دفعا لذلك التوهم ( قوله الغير  
المصريح به ) صفة للفظ واخذ من قول المصنف المستعار في النفس والمراد ما هو لفظ بالقو  
لا بالفعل ( قوله بالرفع ) ولا يصح الجزم صفة للمضاف اليه لان المراد به المعنى المشبه به والاستعارة  
من وظائف الالفاظ لا المعاني ( قوله في النفس ) تنازع كل من المستعار والمشبّه فان قلت  
كيف الاستعارات القرآنية مع ان الاضمار في النفس وذكر الآزم وملاحظة العلاقة لا تعقل في  
جانبه تعالى قلنا لان سلم ذلك فقد استعمل المتكلمون الكلام النفسي في جانبه تعالى وملاحظة  
العلاقة من جهة احاطته تعالى بجميع الاشياء واما التشبيه فلا ضرر فيه فقد عني القرآن بالامثال  
والتشبيهات تقريرا للعقول الخاطئين واما الاستعارة بالنسبة لله تعالى التي ألفها الخطاط  
فتأمل ( قوله أي الى معناه ) قدره لان الآزم ليس للفظ بل للمعنى ويصح أن يكون  
التقدير المرموز الى ذلك اللفظ بذكر لازم معناه ولو جعل المرموز صفة للمشبّه به لم يحجج لتقدير  
لكن يلزم عليه الفصل بين المضاف اليه ونوعه بأجنبي وهو نعت المضاف ( قوله استعار  
السبع للمنيعة ) أي استعارة لفظ السبع في النفس ما في المنيعة من تشبيهه بدلول السبع  
( قوله بل ذكرنا لازمه ) أي لازم معنى اللفظ المستعار وهو الاظفار ( قوله من غير تقدير ) أي  
لفظ المستعار لان المقدور في نظمه كالتأنيب ولذلك توجد الاستعارة التصريحية به كنم في جواب  
هل رأيت أسدا كما مر فلا كان مقدرا في نظمه هنالزم الجمع بين الطرفين وهو لا يجوز ( قوله  
على قصده أي المستعار ) جعل الآزم هنا يدل على المستعار لانه المقصود فلا ينافي ما تقدم أول  
العقد من جعله ليدل على التشبيه لانه بالتبع ( قوله من عرض الكلام ) متعلق بقصده  
أو بقرينة لانهم اجمع في الدال أي انه ليس مقدرا من مادة الكلام بل هو مأخوذ من سياقه وقوته  
قال العصام ولا بعد في ذلك عند من شاهد الاشارة الى المعاني العرضية وصدق بحجاسنها المرضية  
وكذا المذهب الثالث مبني على جعل التشبيه المدلول عليه بذكر الآزم معنى عرضيا لا مقدرا  
في نظم الكلام اه وكذلك المذهب الثاني أيضا ( قوله كما هو شأن الكناية ) أي بمعناها  
الاصطلاحية وسيأتي ذكر الغوى ( قوله وجه تسميتها ) أنت الضمير يعود الى المستعار بمعنى  
الاستعارة أو نظير الفعول الثاني وهو استعارة والاحسن رجوعه للاستعارة بالكناية التي في أول  
العقد الثاني وكذا الضمير ان في أول الفريدة الثانية والثالثة لان ما في القرأين الثلاثة تفصيل



أو استعارة (مكنية) أو استعارة مكنية (ظاهر) أما الكناية فلا يصح بالمستعار بل دل عليه ذكر خواصه ولو ازمه والكناية في اللغة الخفاء أو ما الاستعارة فلان لفظ المشبه به استعمل في المشبه

١٠١

الذي هو غير ما وضع له لعلالة المشابهة (واليسه) أي إلى مذهب السلف لا إلى غيره (ذهب صاحب الكشف) حيث قال في الكلام في يتقضون عهد الله شاع استعمال التقض في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالجبل على سبيل الاستعارة لما فيه من اثبات الوصل بين المتعاهدين وهذا من أسرار البلاغة واطاقتها أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من روافده فينبهوا بذلك الرمز على مكانة نحو شجاع يقتبس أقرانه فقيه تنبيه على أن الشجاع أسد هذا كلامه (وهو) أي مذهب السلف صاحب الكشف (المختار) عند الجمهور

(الفريضة الثانية) في المكنية على مذهب السكاكي وفي رده اشبهية إليها

ولما كان كثير من كلام السكاكي يميل إلى أن مذهبه هو مذهب السلف عقب مذهب السلف بمذهب السكاكي لكن عبارته في بعض المواضع ظاهرة في مخالفتهم ولذا عبر المصنف يشعر ولفظ الظاهر فقال (يشعر ظاهرا كلام السكاكي بأنها) أي الاستعارة

بالكناية (لفظ المشبه) كالتبعية في مثل أنشبت المنية أظفارها (المستعمل) بالرفع صفة للفظ (في المشبه به) وهو السبع في مثالنا

لقوله في تحقيق معنى الاستعارة أول العقد أفاده العبدان (قوله أو استعارة مكنية) ذكر لفظ استعارة إشارة إلى أن الاسم مجموعها لا مجرد المكنية فلفظ استعارة مقدر في الثاني بقريته ذكره في الاسم الأول وليس قوله مكنية معطوفا على بالكناية فتذهب عليه الاستعارة من حيث العطف فقط لأن حيث التقدير لا يلزم العطف على جزء الاسم وهو يمنع كما في الحفيد وبه يعلم ما في المحشى فلا يرد على المصنف حذف جزء العلم لأن المقدر اقربته في قوة المذكور سراحة على أن حذف جزء العلم المشتهر جائز إذا اقتصر على الجزء المميز كما هنا (قوله ظاهر) وأما على مذهب الخطيب فلا تظهر الاستعارة وعلى مذهب السكاكي لا تظهر الكناية فتوجيه كل من الجزأين إنما يظهر عند القوم وحاصله أن الاستعارة حينئذ معناها الاصطلاح وهو استعمال لفظ المشبه به في المشبه إلا أنه استعمال نفسي والكناية بمعناها اللغوي وهو الخفاء ولا اعتبار بالمعنى اللغوي في الاستعارة أيضا لأن لفظ المشبه به مستعار بالمعنى اللغوي للمشبه أي مأخوذ من مالكه على وجه العارية وعمما وجهه أيضا أنه أقرب للضبط إذا الاستعارة بأقسامها عليه هي لفظ المشبه به المستعمل في المشبه ولا ترد التخيلية التي هي إثبات اللازم عندهم لأنها ليست مقصودة لذاتها وهم معترفون بأن تسميتها استعارة بطريق التسميع (قوله لا إلى غيره) الحصر مستفاد من تقديم المعمول وهو من قصر الموصوف وهو صاحب الكشف على الصفة التي هي الذهاب وهو قصر اضافي بالنسبة لما عدا هذا المذهب في المكنية وعبر بصاحب الكشف دون المخشري تنويعا بشأنه وجلالة قدره في هذا الفن (قوله لما فيه) علة للتسمية فالجامع مما تلقى الوصلة إذ الحبل فيه وصلة بين المتراطين (قوله على مكانه) أي مكان المستعار أي ذكر اللازم قريضة على أن المكان لا مستعار وأنه الأخرى بالذكري فثبت كرهه ومقدرا والمكان مصدر ميمي بمعنى الوجود (قوله وهو المختار) لم يفرعه مع اقتضاء ما تقدم له لأن التفريع يفهم أن اختياره من جهة الدليل وإن لم يقع من الجمهور واختياره وأيضا لوفرعه لا فهم أن وجه اختياره مذكور فقط فتركه ليشعر بتكثير جهات الاختيار والله سبحانه وتعالى أعلم

### \*(الفريضة الثانية)\*

(قوله ولما كان كثيرا) هذا تعهد من الشارح لتعبير المتن بالأشعار وبالظاهر حيث لم يقل ذهب السكاكي كما في سابقه ولا حقه (قوله يميل إلخ) بل صرح في بعض المواضع كما نقله العلامة التفقازاني بأن المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك ودعوى أن هذا القول منه معنى على مذهب القوم لأنه مذهب تكافيعه ولذلك صرف الحق ما كان من كلامه مخالفا للمخالفة عن ظاهره ورده إلى كلام السلف بالتأويل لأنه لو كان مخالفا لهم لصرح بالمخالفة ورد عليهم وذكروا مذهب السلف كما هو العادة فوجب إرجاع كلامه الظاهر في المخالفة إلى كلامه المصريح به لأن مذهب السلف أقوى دليلا ورجالا (قوله عقب إلخ) وإنما أفردته نظرا لبعض عباراته الموهمة وأما مذهب الخطيب فباين لهم صريحا (قوله ولذا عبر) أي يكون المخالفة في بعض المواضع وليست صريحة عبر يشرع وظاهر زيادة في بيان ضعف أخذ هذا المذهب من كلامه (قوله بأنهم أي الاستعارة بالكناية) المذكورة أول العقد (قوله



(بإدعاء أنه) أي المشبه  
(عنه) أي عين المشبه به  
واتكأ أن يكون شيئاً آخر  
غير المشبه به بقرينة ذكر اللازم  
فالمثبة مراد بها السبع  
بإدعاء السبعة لها وإنكار  
أن تكون شيئاً آخر غير السبع  
بقرينة إضافة الاظفار إلى  
هي من خواص السبع  
(واختار) السكاكي (رد)  
الاستعارة (التبعية) وهي  
ما تكون في الحروف  
والأفعال وسائر المشتقات  
(اليها) أي إلى قرينة  
الاستعارة بالـ ~~ن~~ ناية  
(يجعل قرينتها) أي قرينة  
التبعية (استعارة بالكاتبه  
وجعلها) أي الاستعارة  
التبعية (قرينتها) أي قرينة  
الاستعارة بالكاتبه على نحو  
قوله في المنية وأظفارها  
حيث جعل المنية استعارة  
بالكتابة وإضافة الاظفار إليها  
قرينتها (على عكس ما ذكره  
القوم في مثل نطقت الحال)  
يكدا (من أن نطقت  
استعارة لدلت) بأن شئت  
الدلالة بالنطق واستعبر  
النطق للدلالة واشتق من  
النطق الذي بمعنى الدلالة  
نطق بمعنى دل فتطوق  
استعارة تصريحية تبعية  
(والحال قرينة) لأن  
الاستعارة مستعملة في

بإدعاء الخ) حال من المشبه به أي ملتبس بإدعاء أن المشبه عينه فلفظ المشبه المذكور هو المحي  
استعارة ممكنة ووجه تسميته استعارة أنه مستعمل في المشبه به وليس المراد به حقيقة المشبه  
على ما سيأتي وأما تسميته ممكنة أو بالكتابة فلا وجه له كما قاله العصام إلا أن يتكافأ بأن استعارة  
لفظ المشبه للمشبه به فيها خفاء بالنسبة إلى المصروفة والكتابة لغة الخفاء أو بأن المصروفة لتكون  
المذكورة فيها لفظ المشبه به تقابلهما فتناسب أن تسمى هذه ممكنة لأن التصريح بتقابلهما بالكتابة  
(قوله يجعل الخ) لما ارتكب المصنف التسامح في قوله رد التبعية إليها تبعاً للقوم احتجاج  
أن يبين المراد منه بتصوير ذلك الرد دفعاً لتوهم أنه يرد نفس التبعية إلى نفس الممكنة قال  
السكاكي في بحث الترشيع من شرح المفتاح لب شمسري ماذا يفعل السكاكي بالتبعية التي قرينتها  
عقلية فكيف يجعلها قرينة على ممكنة اه قال العصام وهو في غاية القوة لكنه انما يتم في مثال  
تكون فيه قرينة التبعية حالية وليس هناك ما يجعل ممكنة وأما نحو قتلت زيداً بمعنى  
ضربته ضرباً شديداً فإن استعارة الفعل وإن كانت تبعية قرينتها حالة لكن يمكن جعل زيد  
استعارة ممكنة عن المقتول ادعاء وثبات القتل تخييل اه لكن أنت خير برهان الممكنة  
في هذا المثال غير قرينة التبعية والسكاكي انما يجعل الممكنة هي نفس قرينة التبعية  
لأغرها فقول السكاكي كيف يجعلها الخ فيه اكتفاء منه به على بقية مذهب أي وكيف يجعل  
قرينتها ممكنة وقد مثل عبد الحكيم في حواشي المطول للتبعية التي قرينتها حالية وليس هناك  
ما يجعل ممكنة بقوله تعالى لعلمكم تتقون ربما يؤذون الذين كفروا فإن لعل استعارة تبعية  
لإرادته تعالى والقرينة حالية وهي امتناع الترحي عليه تعالى لكونه علام الغيوب ورب  
استعارة تبعية لكثرة ودادهم على سبيل التهكم والقرينة حالية وهي مناسبة كثرة الوداد  
والحب لكونهم مساكين في الماضي لحالهم اذ ذلك فلهذا لا يمكن فيها جعل التبعية قرينة  
لـ ~~ن~~ نية أصلاً وقد رد عبد الحكيم على من جعلها في الآيتين كذلك فراجع اه قال الصبان  
ما يحصل له ويمكن الجواب بأن اختيار السكاكي ما مر إذا كانت قرينة التبعية قابلة لجعلها  
ممكنة والأفان أمكن جعل غيرهما ممكنة فذلك كقتلت زيداً والأفان بالتبعية للضرورة  
كالآيتين اه وهو تقييد لاطلاق السكاكي بما لا دليل عليه في كلامه وثبت حيثئذان ما ذكره  
لا يعني عماد كره القوم كـ سيأتي في الإلزام الثاني (قوله على نحو قوله في الممكنة) متعلق  
بمحذوف دل عليه السياق أي جعل التبعية وقرينتها كذلك جعلاً جارياً على مثل قوله الخ لكن  
فيه أن قول المصنف على عكس الخ متعلق بذلك المحذوف فيلزم عليه تعلق حرفي بحر متحدثي  
اللفظ والمعنى بعامل واحد من غير عطف إلا أن يقال سهولة تفسير كلام الشارح عن المتن  
وكونه مما امتزح كالشيء الواحد لا يعظم ما المشابهة من كل وجه (قوله في مثل نطقت الحال)  
أي من كل استعارة تبعية في المشتق أو في الحرف فتجعل جذوع النخل استعارة ممكنة  
للطروف ولفظ في قرينة ويجعل عدواً وحزناً استعارة ممكنة نحو محباً بما يكون عليه لالة لفظ  
ولام التعليل قرينتها لكن يلزمه التبعية في تقرير الممكنة في عدواً المشتق من العداوة لأنه  
يضطر إلى تقدير التشبيه أولاً في العداوة ثم يشتق منها إلا أن يقال يمكنه إجراء الممكنة في الكون  
عدواً لأنه ان الذي دخلت عليه اللام لا في عدواً كما يعطيه التأمل الصادق اه لكن يجري فيه



الخلاف المار في المصدر الموقول (قوله ونسبة النطق اليها قرينة الاستعارة) تبع الحفيد في هذا حيث نقل عن المطول وغيره ان السكاكي يجعل نطق مستعملا في معناه الحقيقي ويجعل نسبة النطق الى الحال قرينة فالقرينة ليست هي النطق بل نسبتة بقول المصنف وجعلها أي التبعية قرينة فيها مسامحة لذكر يعكز عليه قول المصنف الاتي وهو قد صرح بأن نطق مستعار للامر الوهمي وهو مذكور في المفتاح ونقله في الاطول أيضا فنفس نطق هو القرينة لاثباتها الا ان يقال التسامح في عبارة من نقل عنه الحفيد وبفرض ان السكاكي قال ذلك فيحصل على انه عن اسان القوم الجامعين قرينة الممكنة هي الاثبات وكذا يقال في قول الشارح السابق وازافة الاظفار اليها قرينة فان السكاكي صرح بأن الاظفار مستعارة لامر وهمي كما مر وسيأتي (قوله وتقليل الاقسام) عطف سبب على مسبب واعتراض بأن ذلك يحصل ببرد الممكنة الى التبعية فما المبرج وأجاب الشارح بأنه ليس كل ممكنة يمكن ردّها الى التبعية اذ لا يمكن ذلك في اظفار المنيّة وفيه ان التبعية كذلك نحو اعلم ثم تقولون كما مر فلا حسن الجواب بأن الممكنة ليست تابعة لاستعارة أخرى فالجمل عليها أولى اقله الاعتبارات فيها (قوله من الرد) أي فهو بفتح الباء وضم الراء كيشدو على الثاني فهو بفتح فكسر كيقف وعلى كل فالفاعل قوله ان لفظ المشبه الخ الا أن الاسناد على الاول مجازي وفي نسخ بأن لفظ الخ فيتمين أن يكون من الرد مبنيا للمفعول (قوله أن لفظ المشبه الخ) حاصله قياس من الشكل الثاني صغراه وتيجته في المتن وكبراه في الشرح ونظامه هكذا لفظ المشبه لم يستعمل الا في معناه ولا شيء من الاستعارة يستعمل في معناه ينتج لاشئ من لفظ المشبه باستعارة وقول الشارح للقطع بأن الخ دليل الصغرى وقوله لان السكاكي الخ دليل الكبرى اه قال السعد وهذا أقوى اعتراض الخطيب على السكاكي (قوله غاية الامر الخ) اشارة رد ما عساه أن يقال اذا أريد بالمنية معناه الحقيقي فمعنى اضافة الاظفار اليها وحاصل الجواب انها قرينة على ادعاء الاتحاد وفي هذا التعبير اشارة رد ما أشار اليه في المفتاح من الجواب الاتي حيث لم يقل غاي الامر انما شبهنا الموت بالسبع وان كان هو المناسب لترويج الاعتراض كما عبر به في التلخيص (قوله وقد أجاب الخ) أي أشار الى الجواب حيث قال كيف يكون في الممكنة استعارة مع التصريح بالمنية ثم أجاب بما حمله انا فعمل بامم المشبه هنا ما نقل عنه في المصراحة فكأنه يدعي هناك ان الشجاع مسمى للفظ الاسد بارتكاب التأويل كما مر حتى يتبين لنا التقصير عن التساقض بـ ادعاء الاسدية ونصب القرينة المنعنة عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك ندعي هنا ان لفظ المنية اسم لحقيقة السبع ومرادف للفظه بارتكاب تأويل وهو أن تدخل المنية في جنس السبع مبالغة في التشبيه يجعل افراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف ثم نتجّل ن لوضع كيف يصح أن يضع اسمين كالنظري المنية والسبع لطبيعة واحدة ولا يكونان مترادفين فيأتى لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية فتكون مستعملة في السبع الارعني وهو الموت المدعى له السبعية اه (قوله عليه ما قسأت) ليدكر في اصل الامناقشة السعد حيث قال وفيه نظر لان ما ذكر لا يقتضي كون اراد المنية غير ما وضعت لا بالتحقيق حتى تدخل في تعريف الاستعارة للقطع بأن المراد بها الموت وهذا اللفظ موضوع

ونسبة النطق اليها قرينة الاستعارة وانما اختار ذلك اشارة للضبط وتقليلا للاقسام (ويرد) من الرد والورود (عليه) في القولين أعني تفسيره الاستعارة بالكناية والقول برد التبعية اليها فيرد عليه في القول الاول أعني تفسيره الاستعارة بالكناية (أن لفظ المشبه) في صورة الاستعارة بالكناية كلفظ المشبه مثلا (لم يستعمل الا في معناه) الموضوع له فتحققا للقطع بأن المراد بالمسبة هو الموت لا غير غاية الامر أنا ادعينا اتحاد الموت بالسبع ولا شيء من الاستعارة بمستعمل في معناه الموضوع له تحقيقا لان اسكاكى نفسه فسر الاستعارة بأن تذكر أحد طرفي التشبيه ترتيبه لطرف لا يخرج عنها قسما من انجاز الاعوى المفسر بالكلمة المستعملة في غير ما رصعت له فلا يكون لفظ التشبيه في صورة الاستعارة بالكناية استعارة وقد جاب هو في دابة المفتاح عن هذا الاسطر ص بجواب عليه من انشأت



بالحقيق وجعله مرادفا لفظ السبع بالتأويل المذكور لا يقتضي أن يكون استعماله في  
الموت استعارة كما اذا جعلنا معنى الشجاع من جنس معنى الاسد بالتأويل لم يصرف لفظ  
الاسد حقيقة فيه فليأمل اهـ (قوله مع أجوبة أخرى) منها ما في السعدان قيد الحقيقة ملاحظ  
في تعريف الحقيقة أي الكلمة المستعملة فيما وضعت له بالحقيق من حيث انهم موضوع  
له بالحقيق والمنية هنا مستعمل في الموت من حيث انه عين السبع لا من حيث انه موضوع  
له بالحقيق كقولك دنت منية فلان وهذه الجواب وان أخرجه عن الحقيقة الا ان تحقيق كونه  
مجازا عن الطرف الآخر كما قال السكاكي المستعمل في المشبه به غير ظاهر بعد اهـ ومنها جواب  
العصام في الفارسية بأنه كما أفصح به كلام السكاكي ليس المراد من المنية مثلا مجرد الموت حتى  
تكون مستعملة في معناها الحقيقية ولا السبع الحقيقي حتى يكون الكلام مخالفا لواقع بل في  
الموت المتحد بالسبع ادعاء على أن هذا الوصف جزء من المستعمل فيه ولفظ المنية لم يوضع لهذا بل  
اطلق موت فاستعمل من الثاني للأول والخامس ان المراد بالمشبه به الذي استعمل فيه لفظ  
المنية هو المشبه به الادعائي لا الحقيقي فانه متروك ويبحث فيه بلزوم أن تكون المنية دائما  
تخييلية وهو بعد جدا وان يقول ما هو العرض من الاستعارة من كمال المبالغة وأيضا لا نسلم أن  
المراد من المنية الموت الموصوف بما ذكر لم لا يجوز أن يكون المراد منها مجرد الموت ويكون القيد  
السابق فهو ما من اضافة الاظفار اليها لكن قال العصام هذا البحث لا يضره أصلا فانه حل  
اللفظ على أحد احتماله لترجمته عنده فالكلام في الترجيح وأيضا لو سلمنا استعمال المنية في  
الموت المتحد بالسبع كان مجازا مرسل من اطلاق المطلق على المقيد لاستعارة اذ لا معنى  
لاستعارة اسم الموت المطلق للموت المتحد بالسبع ولو ادعاه فلا يتصور وقوعه من العاقل فضلا  
عن البليغ فالحق كما قاله بعض المحققين ان كلام السكاكي هنا محتمل اهـ (قوله وهو قد صرح)  
لوقال وأنه قد صرح عطفًا على أن في قوله ويرد عليه أن لفظ المشبه الخ لكان أنسب واعترض  
العصام على المصنف بأن الأولى تأخير هذا الكلام حتى يبين التخييلية عند السكاكي لان الرد  
عليه متوقف عليها كما يتوقف على بيان التبعية والمكنية اهـ ولا يقال **ي** في الرد عليه  
تفسير التخييلية بما مر في التقسيم لانا نقول الرد متوقف على بيان انها هي قرينة المكنية ولم  
يتقدم وقوله هنا وهو قد صرح الخ وان كان يكفي في بيان الرد لكنه مذكور في غير محله فتأمل  
(قوله لا مر الوهمي) أي المتوهم اثباته للعمال شبيها بالنطاق الحقيقي (قوله قصدا رتبنا  
موضوعها بقوله الخ) أي بمجموع القضية التي قبها ليستكرر بينهما حد وسط ويكون المجموع  
دليلا من الشكل الاول يحصل به الالتزام ونظمه هكذا انطقت استعارة في الفعل والاستعارة في  
الفعل لا تكون الاتية ينتج نطق استعارة تبعية اهـ (قوله ليعلم أنه صرح بذلك) أي بأن  
الاستعارة في الفعل تبعية ليم الالتزام عليه صريحًا بكونه من كلامه لا يقال يرد على هذا أن  
السكاكي لا يثبت التبعية **ف** كيف يصح بذلك لانا نقول هو لا ينكرها أصلا بل يختار ردها  
الى المكنية فهي عنده محتملة ولذا قل المصنف تعال صاحب التلخيص واختار ردها ولم يقل  
ردها لكن قول المصنف فيلزم القول بالتبعية يقتضي أنه لا يقول بها أصلا وأنها الزمة من  
حيث لا يدري كاهون أن هذه العبارة الا أن يقال المعنى لرمي القول باعتبار التبعية وارتكابها

وقد ذكرنا جميع ذلك مع  
أجوبة أخرى في الشرح  
ويرد عليه في القول الثاني  
أعني قوله برد التبعية  
الى المكنية بما أشار اليه  
يقوله (وهو) أي السكاكي  
(قد صرح) في كتابه المفتاح  
(بأن نطقت) في نطق  
المحال (مستعار لا مر) المقدر  
(الوهمي) كلفظ الاظفار في  
اظفار المنية المستعارة للصورة  
الوهمية الشبيهة بالاظفار  
الحقيقية (فيكون)  
نطقت (استعارة) في الفعل  
ضرورة انه مجاز لا نفسه  
المشابهة (والاستعارة) بالرفع  
لان هذه قضية قصد ارتباط  
موضوعها بقوله قبل ذلك  
**ف** يكون استعارة  
ليكون المجموع دليلا ويصح  
النصب عطفًا على اسم أن  
المعقول اصرح ليعلم أنه  
صرح بذلك أيضا (في  
الفعل لا تكون الا)  
استعارة (تبعية) عنده  
كالقوم فيلزم أن نطق  
باستعارة تبعية



لا القول بوجوده لانه قائل به اه قائل أفاده الصبان (قوله فلزمه القول بالتبعية) قال  
العصام وهذا الاعتراض مما لا يذب عن السكاكي ويمكن دفعه بوجهين أحدهما أنه كما يؤخذ  
من عبارة المفتاح كلام مع القوم يعترض عليهم بأنهم لو قبلوا الاعتبار في التبعية بأن جعلوها  
قرينة لمكنية وجعلوا قرينة امكنية لاستغنوا عن اعتبارها لانهم يجعلون قرينة المكنية  
مستعملة في حقيقةها والتجوز انما هو في اثباتها وهذا الاثبات هو المسمى تخيلية عندهم فليس  
مبنيا على مذهبه في التخيلية من انما استعارة للاهر الوهمي حتى يلزم ما قرئ منه وهذا مستعاد  
من المطول والثاني انه جعل التخيلية استعارة للصورة الوهمية لتكون حقيقة باسم الاستعارة  
استحقاقا تاما المناسبة قبل رد التبعية ثم عدل عن القول به لمصلحة الرد المذكور لان النفع فيه  
أكثر وفيه ما فيه لان حاصله انه واعى أولا مناسبة لفظية ثم عدل عنها لثبوت معنوية ولا يخفى انه  
تلاعب واللائق بمقام السكاكي أن لا يذهل عن عاقبة الامر ولا يغفل هذه الغفلة ويمكن الجواب  
بأنه لا تلاعب ولا غفلة بل حاصله ان قرينة المكنية عنده قسمان تخيلية بمعناها عند القوم  
وذلك اذا لم على معناها عنده القول بالتبعية كما اذا كانت في الفعل وتخيلية بمعناها عنده  
اذالم يلزم ذلك كاظفار المنية كما أشار اليه الوسطاني واعترض أيضا عليه بما ذكره صاحب  
الكشاف كما نقله السيد من انه قد يكون تشبيه المصدر هو المقصود الاصل والواضح الجلي  
ويكون ذكر المتعاقبات تابعا ومقصودا بالعرض فالاستعارة حيث تكون تبعية كما في قوله

تقرى الرياح رياض الحزن من هرة \* اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا

فان التشبيه ههنا انما يحسن اتصال بين هبوب الرياح على الرياض وبين القرى الذي هو اكرام  
الضيف ولا يحسن التشبيه ابتداء بين الرياح والمضيف ولا بين الرياض والضيف ولا بين الايقاظ  
والطعام نعم لاحظ التشبيه بين هذه الامور تبع ذلك ولا يصح العكس عندهم له ذوق سليم فلا  
يصح هذا رد التبعية الى المكنية وقد يكون التشبيه في المتعلق غرضا أصليا وأمر اجليا ويكون  
ذكر الفعل واعتبار التشبيه فيه تابعا فحينئذ يحتمل على المكنية كقوله تعالى ينقضون عهد  
الله فان تشبيه العهد بالجليل مستفيض مشهور وقد يكون التشبيه في مصدر الفعل وفي متعلقه  
على السوية فيجوز الحمل على التبعية والمكنية كقولك نطقت الحال فان كلاما تشبيه الدلالة  
بالنطق والحال بالمتكلم ابتداء من محس فظهر ان ما اختاره السكاكي مطلقا مردود اه وهو  
تفصيل حسن افاده الصبان والله سبحانه وتعالى أعلم

\*(الفريدة الثالثة)\*

(قوله أي خطيب دمشق) هو قاضي القضاة محمد بن عبد الرحمن القزويني ولد سنة ست وستين  
وسمائه ومات في منتصف جمادى الاولى سنة تسع وثلاثين وسبعمائة عليه رحمة الله تعالى  
(قوله التشبيه المضمير) اعترض بأنه ان اراد اضممار جميع اركانه وردان المكنية يصرح  
فيها بالمشبه وان اراد اضممار بعضها فقط صدق التعريف بزيد اذ مع انه ليس مكنية اتفاقا  
فكان ينبغي تبين مراده وأجاب الحفيد بأن المراد التشبيه المعهود من قوله أول العقد اذا  
شبه امر بآخر الخ اه فتكون ال للعهد النوعي لا الشخصي فلا ينافي كون التعريف للعقيقة  
(قوله لتسميتها) أنت الضمير مراد باللفظ الثاني أو المكنون هو التشبيه عند الخطيب

(فلزمه القول) بالاستعارة  
(التبعية) فلم يكن ما ذهب  
اليه السكاكي من رتبة  
التبعية الى المكنية مغنيا  
عما ذكره غيره من تقسيم  
الاستعارة الى التبعية  
وغيرها لانه اضطر آخر  
الامر الى القول بالاستعارة  
التبعية وههنا ابحاث شريفة  
وأجوبة ذكروناها في  
الشرح

\*(الفريدة الثالثة)\*

في الاستعارة بالكناية على  
مذهب الخطيب (ذهب  
الخطيب) أي خطيب دمشق  
القزويني صاحب التلخيص  
والايضاح (الى انها) أي  
الاستعارة بالكناية (التشبيه  
المنظور في النفس) أي نفس  
المتكلم (وحينئذ) أي حين  
اذ ذهب الخطيب الى أنها  
التشبيه (لا وجه لتسميتها  
استعارة) بل هي تسمية  
خالية عن المناسبة



يسمى استعارة (قوله لان الاستعارة الخ) بان يكون ذلك التشبيه لا تصدق عليه الاستعارة  
بمعناها الاممية ولا المصدري قبل يمكن توجيهها بان التشبيه المذكور يشبه بالاستعارة  
في ادراج المشبه في بنفس المشبه ورده عبدا الحكيم بانه لا ادراج عند الخطيب ولعل هي  
تسمية للسبب باسم المسبب لان التشبيه سبب للاستعارة ورتبان سبب الاستعارة هو قصد  
المبالغة لا التشبيه اذ هو شرط لا سبب الا ان يراد بالسبب مطلق ماله دخل ويرد عليهما ان التسمية  
تكون مجازا بالاستعارة على الاول ومجازا مرسل على الثاني والذي صرح به غير واحد انهما من  
المشترك اللغوي عند الخطيب الا ان يقال المجاز بحسب الاصل ثم صارت حقيقة عرفية (قوله  
والتشبيه المذكور مخفي) أي يدل عليه بذلك الالزام وفيه انه لا وجه للتخصيص اذ التشبيه  
في المصراحة كذلك مخفي ومرموز اليه لا مصرح به فيحتاج للجواب بان وجه التسمية  
لا يستلزمها وايضا فان ذكر الالزام كما يدل على التشبيه يدل على الاستعارة فمرادها اولي لكونها  
أبلغ فالكناية هنا بالمعنى اللغوي واما الاصطلاح وهو ان يراد من اللفظ لازمه فلا تصح ارادته  
لان التشبيه المذكور ليس لفظا كما لا يخفى لا لما قبل ان الاستعارة أبد المجاز والكناية  
الاصطلاحية عند الخطيب واسطة بين الحقيقة والمجاز لما مر اول الكتاب ان المكنية عند  
الخطيب لا يصدق عليها تعريف المجاز لكون التشبيه ليس كلمة (قوله فكانه استنباط) أي  
يكان استبعادا والافه واستنباط ولا بد والحامل له على ذلك انه رأى اضمارا تشبيهاً اولي من  
اضمار لفظ المشبه به الذي قال به السلف اتغير المصراحة في التقدير ايضا ولان الاضمار ابقى  
بالتشبيه لكونه معنى والمعاني كثيرا ما تضرر وأما وجه التسمية فأمر يرجع للفظ فلا ضير في عدم  
مراعاته (قوله بل معناها الصحيح الخ) قد علمت أن الاقوال فيها أربعة وللعصام قول خامس  
هو ان المكنية من فروع التشبيه المقلوب فكما يجعل المشبه مشبها به مبالغة في كماله كقوله

وبدا الصباح كأن غرته \* وجه الخليفة حين يمدح

كذلك يستعار اسم المشبه ككنية للمشبه به وهو السبع فيكون غاية في كمال المشبه في وجه  
الشبه ثم يجعل مجموع الكلام به ذلك كناية عن تحقق الموت بلارية فأنشبت المنية اظفارها  
بفلان بمعنى أنشبت السبع اظفاره به كناية عن موته لا محالة وحينئذ لا تجوز في الاظفار كما يقوله  
السكاكي ولا في اضافتها للمنية كما يقوله القرم لان المراد من المنية السبع الحقيقي فالاظفار  
مضافة له ووجه تسميتها استعارة ومكنية في غاية الوضوح اه وحاصله أن يجعل المشبه مشبها  
به ويستعار لفظه للمشبه به الاصل بعد جعله مشبها فوجدت الاستعارة بقرينة ذكر الملائم  
كالاظفار ثم يطلق مجموع هذا الكلام ويراد منه لازم معناه فيكون كناية اصطلاحية  
والقرينة عليها حالية وهي عدم وجود الاسد الحقيقي عند فلان وباعتبار الكناية خرج الكلام  
عن الكذب وقد اعترض عليه من وجوه أقواها عدم اطراده لان حصول معنى في جميع مواد  
المكنية يصلح لكون الكلام كناية عنه كالموت في المثال غير ظاهر قال يس ويلزمه خرق الاجماع  
لاتفاق كلمة القوم على ان المذكور في المكنية لفظ المشبه وقد جعل لفظ المشبه به اه وقد عدد  
الشارح في كبره وجوها كثيرة في الرد عليه وتعلقها الامر كما هي في بعضه نظرا ولا حاجة لنا  
بالشغل بها فالخاصل ان مذهب العصام في ذلك بعيد جدا الكثرة تكلفه وعدم اطراده ولذلك

لان الاستعارة اللفظ المستعمل  
في غير ما وضع له اعلaque  
المشابهة أو استعمال اللفظ  
المذكور والتشبيه غير ذلك  
بل هو فعل من أفعال  
النفس وأما كونها  
بالكناية أو مكنية فله وجه  
ظاهر وهو ما مر ان الكناية  
لغة الخفاء والتشبيه المذكور  
مخفي في النفس لم يصرح به  
فاللفظ المشبه عنده مستعمل  
في معناه الحقيقي الموضوع  
له وبالجملة فقد قال السعد  
ماد كره من نفسه يراها بأنها  
التشبيه شيء لا مستند له  
في كلام السلف ولا هو مبني  
على مناسبة لغوية فكانه  
استنباط منه بل معناها  
الصحيح هو المذكور في كلام  
السلف كما تقدم في القرينة  
الاولى من هذا العقد



**\* (الفريدة الرابعة) \*** في انه هل يجب في صورة الاستعارة بالكناية ذكر لفظ المشبه الموضوع له تحقيقا أم لا (لا شبهة في ان المشبه في صورة الاستعارة بالكناية لا يكون مذكورا بلفظ المشبه كما هو في صورة الاستعارة المصروفة وانما الكلام في وجوب ذكره بلفظه الموضوع له) تحقيقا (والحق عدم الوجوب) أي عدم وجوب ذكره بلفظه الموضوع له ٧٠ تحقيقا (لجواز ان يشبه شيئا) كالصفاة

واصفرا اللون في الآية  
الآتية (بأمرين) كاللباس  
والطعم المر البشع فيكون في  
الكلام استعارتان تصریحية  
وممكنة بل ثلاث استعارات  
بزيادة التخييلية (و) ذلك  
بأن (يستعمل لفظا احدهما)  
أي أحد الأمرين المشبه  
بهما كلفظة اللباس (فيه)  
أي في ذلك المشبه فذلك  
اللفظ استعارة تصریحية  
لانه لفظ المشبه به مع حذف  
لفظ المشبه وذلك اللفظ أيضا  
بنفسه استعارة بالكناية  
على ظاهر كلام السكاكي  
في الممكنة من حيث انه لفظ  
دال على المشبه بالأمر  
الآخر لانه من هذه الخفية  
قد ذكر لفظ المشبه وحذف  
لفظ المشبه به الآخر وأما  
المستعار بالكناية هنا على  
مذهب السلف والخطيب  
فظاهر مما مر (وبشئ له بشئ  
من لوازم الآخر) وهذه  
استعارة تخيلية (فقد  
اجتمع المصروفة والممكنة)  
والتخييلية (مثاله قوله  
تعالى فاذا قها الله لباس  
الجوع والخوف فانه شبه  
ما غشى الانسان عند  
الجوع والخوف) من بعض  
الحوادث أي أثر الضرر والالم  
من الخافة واصفرا اللون من

لم يوافق عليه والله سبحانه وتعالى أعلم

**\* (الفريدة الرابعة) \***

(قوله المشبه في صورة الاستعارة) أي في جميع صورها لانه مفرد مضاف قيم (قوله لا يكون مذكورا بلفظ المشبه) أي في التشبيه الذي بني عليه الممكنة وأما في تشبيه آخر غير تشبيه الممكنة فيجوز كما سبق (قوله كما هو في صورة الخ) راجع للمتنى أعني يكون (قوله لجواز ان يشبه) الاولى والانطباق بما قبله أن يقول فيجوز ذكره بغير لفظه كان يشبه الخ ليشمل ما لو ذكر بلفظ مستعار كما ينه أو بلفظ كافي أو مجاز مرسل كما اذا لوحظ ان اطلاق اللباس في الآية على التحول لعلاقة المجازرة (قوله بأمرين) ليس قيدا بل يجوز أن يشبه شيئا بأمرين كما في الوسطاني كذا في الصبان (قوله وذلك بأن يستعمل الخ) تصوير لقوله فيكون في الكلام استعارتان لكن لا يفتي ما قبله من العلاقة وعدم السبيل لانه يوهم انه تصوير لقول المتن ان يشبه وليس كذلك اذا الاستعمال غير التشبيه والاتق بجل المتن عطف يستعمل على يشبه وحذف هذا التصوير وتأخير قوله فيكون في الكلام استعارتان الخ وقوله فذلك اللفظ استعارة الخ عن قول المتن وبشئ له شيئا الخ لانه انما يفرع عليه كما لا يخفى على الذوق السليم (قوله على ظاهر كلام السكاكي في الممكنة) أي من أنها لفظ المشبه المستعار للمشبه به الادعائي في الآية لفظ اللباس الدال على المشبه به وهو التحول مستعار للمشبه به وهو الطعم المر المدعى أنه عين التحول فلفظ اللباس مستعار أولاً من الثياب الحقيقية الى التحول ثم استعير ثانياً من التحول الحقيقي الى التحول المدعى أنه عين الطعم المر فتكون مجازاً على مجاز (قوله فظاهر مما مر) أي من أن الممكنة عند السلف لفظ المشبه به المستعار في النفس وعند الخطيب التشبيه المضمرة في الآية لفظ الطعم المر المستعار في النفس للتحول هو الممكنة عند السلف وتشبيه التحول في النفس بالطعم المر هو الممكنة عند الخطيب وانما يذهب السكاكي لخصائه ولانه لا يتشبه الا عند الجهور والجوزين بناءً على المجاز على المجاز أما عند من منعه كالاتى فلا يجوز ذكر المشبه في ممكنة السكاكي الا بلفظه الحقيقي (قوله من الصفاة الخ) بيان لاثر الضرر المبين به ما غشى فاضافته على معنى الالم وعليه يكون اللباس مستعاراً لامر محقق حسا وهو انتفاع اللون وتغير الهيئة فهي حسية ويحتمل أن تكون اضافته بيانية أي أثر هو الضرر فاللباس مستعار لامر محقق عقلا وهو ما يغشى الانسان ويلتبس به من الضرر والالم الحاصل عند الجوع فتكون استعارة عقلية ثم انه يحتمل رجوع كل من الصفاة والاصفرار لكل من الخوف والجوع لانهم ما ينشآن عن كل ويحتمل التوزيع على الترتيب لان الخوف أظهر في تأثير الاصفرار والجوع أظهر في تأثير الصفاة (قوله والاضافة بيانية) الاظهر انها من اضافة الدال للمدلول لان الضمير راجع لقوله باللباس والمراد به معناه وهو الثياب الملبوسة لانها التي يشبه بها اللفظه أي واستعير له الاسم الدال على الملبوس وذلك الاسم هو لفظ لباس وعلى جعلها بيانية يكون فيه استخدام حيث ذكر اللباس ولا يعني الملبوس واعاد

حيث الاشمال (باللباس) لاشماله على اللابس واشمال أثر الضرر على من به ذلك (فاستعير له) أي لما غشى الانسان (اسمه) أي اسم اللباس والاضافة بيانية أي اسم هو اللباس (و) شبه ما غشى الانسان عند الجوع أي ما يدرك من أثره واصفرار والالم باعتبار انه مدرك



عليه الضمير بمعنى اللفظ (قوله الكراهية) بتخفيف الياء (قوله من الطعم المتر) هو بفتح الطاء ما يصل الى القوة الذائقة عند ذوق الطعام وبالضم الشئ المطعم وهو المناسب هنا وقوله البشع أى الكرهية هـ صبان ويظهر أن المراد الأول لأن ما يصل الى القوة الذائقة هو الكيفية التي تتفعل منها النفس كالمرارة والحلاوة فأثر الضرر مشبه بتلك الكيفية كما هو مقتضى صنيع الشارح لحصولها في الذائق كحصول أثر الضرر فيهم فان قلت وصفه بالمريعين الاول قلت مسلم لكن يمكن ان يرتكب فيه التسامح لضرورة ان التشبيه بتلك الكيفية أوقع وأدخل في المعنى فيكون وصفها باعتبار محملها لبيان النوع المراد منها وهي كيفية المرارة فتأمل (قوله فيكون لفظ اللباس) تبع في ذلك الحقيقت حيث جعل الضمير لفظ اللباس فاحتاج الى بيان ان المصنف جار على مذهب السكاكي من أن المستعار في الممكنة هو لفظ المشبه ولا حاجة لذلك بل ضمير يكون ان كان بالتحسية فراجع لقوله تعالى الذي في كلام المصنف فالمعنى يكون قوله تعالى استعارة أى ذا استعارة أى مشقلا عليها وان كان بالتاء القوقية رجع ضميره الى الآية فيجربى كلام المصنف على جميع المذاهب (قوله نظرا الى الاول) هو استعارة اللباس لاثرا للضرر وانما احتاج لبيان المصراحة مع انه ليس الكلام فيها لان كون المشبه في الممكنة مذكورا بغير لفظه لا يتم الا ببيانها هذا حاصل ما في المحشى (قوله وتكون الاذاقة تخيلا) أى بالنسبة الى الممكنة وهي تجري بالنسبة الى المصراحة لانها تلائم المشبه وهو الخاف والاصفرار تشبوعها في الاصابة حتى جرت مجرى الحقيقة كما قاله التفتازاني فكانه قيل فأصابها الله بلباس الجوع وحيث قد فكونها تخيلا انما هو باعتبار اللفظ فقط لكن ضعف يس كونها تجري بها ولم يقل كسأها مع انه المناسب للباس حتى يكون ترشيحا للمصراحة لان الاذاقة تفيد شدة الاصابة بخلاف الكسوة اذ الادراك بالذوق يستلزم اللمس من غير عكس ففي الذوق ادراك كان ولم يقل أطعمها اشارة الى ان هذا النوع الذي أصابهم انما هوذج بالنسبة لما يقع عليهم بعد ذلك لما ان الذوق مقدمة الاكل وأوله ولم يقل طعم الجوع والخوف حتى لا يحتاج للممكنة ويكون الطعم استعارة مصرحة لاثرا للجوع واذا ترشحا اشارة الى ان الجوع والخوف عم أثرهما جميع البدن عموم اللباس (قوله وهذا مأخوذ الخ) أى كون الآية فيها استعارة بتحقيقه مصرحة وممكنة وتخيلية مأخوذ من الكشف الخ وهو التحقيق وذكر السعدانه بمقتضى أن يكون في الآية التصريح بحجة فقط والاذاقة تجري بدقطة على ما مر وذكر السيد احتمال كونها من قبيل بلين الماء أى الجوع الذي كاللباس في اشتغال أثره على البدن اه وعلى هذا فيكون اذاق مجازا من سلا تيمنا لان الاذاقة ادراك خاص باللسان فأريد به مطلق الادراك ولا يظهر فيه استعارة فتأمل وقيل ان اللباس تخيل للممكنة في الجوع والخوف تشبيههما في التأثير بشخص ذي لباس فاصد للتأثير بالغ فيه وضعفه في المطول والسيد في حواشيه بأنه ركن لا يناسب بلاغة القرآن فان الجوع اذا شبه بشخص ضار فلا بد أن يثبت من لوازمه ما له دخل في الاضرار أى كالسيف ونحوه اذ لا دخل للباس في الاضرار حتى يدل على المشبه به (قوله فتعبر بالمؤايب بالحق الخ) هذا اشارة لرد اعتراض العصام بأن قوله وانما الكلام في وجوب ذكره الى قوله والحق يفهم ان في ذلك خلافا ولم نعثر عليه بل قال الشارح المحقق يعني السعد في شرح التلخيص الذي

(من حيث الكراهية بما يدرك من الطعم المر البشع) حتى أوقع عليه الاذاقة (فيكون) لفظ اللباس (استعارة مصرحة نظرا الى الاول وممكنة نظرا الى الثاني) وهذا ضروريه على ظاهر كلام السكاكي في الممكنة والا فالممكنة ان مرنا على مذهب السلف هو لفظ المشبه به المحذوف وعلى مذهب الخطيب هو التشبيه المضمرة في النفس (وتكون الاذاقة) أى اثباتها (تخيلا) فيكون اذاق بمنزلة الانظار للمنية فلا يكون ترشيحا وهذا مأخوذ من كلام الكشف وهو لوح اليه في كلام القوم فتعبر بالمؤايب بالحق تكون المقام مقام تردد لصعوبة المسئلة



يلوح من كلام القوم ان في الآية استعارتين مصرية ومكنية اه وحاصل الجواب ان ذلك بيان  
لحال تردد المصنف لصعوبة المسئلة يبادى النظر ومنشؤ تردده قول السعد الذي يلوح الخ فان فيه  
اشارة الى ان المسئلة ليست منصوصة صريحا للمقدمين لكن الحق الذي قوى في نفس المصنف  
بعد هذا التردد عدم الوجوب (قوله مع انه عبر سابقا) أى فى أول العقد بقوله هل الخ فصرح  
بالتردد وعبر هنا بقوله وانما الكلام الخ أى وذلك انما يدل على التردد فقط لصعوبة المقام حيث  
ثنى الاشتباه والشك عما قبله بقوله لاشبهة الخ فأقاده انه أمر ظاهر والشك والتردد انما هو فى هذا  
ولا يلزم من التردد خلاف فقول الشارح مع انه الخ فى قوة الدليل على ما أراد المصنف بقوله  
والحق والله سبحانه وتعالى أعلم

### \*(العقد الثالث)\*

(قوله فى تحقيق قرينة الاستعارة بالكناية) ولم يحقق قرينة المصرحة أيضا لظهورها وعدم  
الخلاف فيها وقد بينا فى عموم المجاز بقوله مع قرينة مانعة الخ (قوله وفى تحقيق الخ) أقاده بقدره  
ان قوله وما يذكر الخ معطوف على قرينة الاستعارة فيكون تحقيق مسطاعا عليه لان المصنف  
حققه أيضا ولا يخفى حسن مذهبه حيث قدم تحقيق المكنية وثنى بقدر ينهوا وتبعه بتحقيق  
الرائد على القرينة تقديم الالهام فالاهم (قوله وما يذكر الخ) ما واقعة على الترشيح اذ هو الزائد على  
القرينة ويتعين ان يقع عليها معناه الامعى أى اللفظ الدال على ملائم المشبه به لا المصدرى أى  
ذكر الملائم لان الذكر لا يتعلق بالذكر وبديل قول المصنف من ملائمتان فانه بيان لما هو اعم على  
حذف مضاف أى دوال ملائمتان لان الموصوف بالامامة هو المعنى لا اللفظ أو بلا حذف  
لان اللفظ يوصف بها أيضا (قوله ولا يحسن الخ) أى لان الأولى جعل المناسبة من جهة  
الاضعف والتابع وهو الخالب (قوله فى نحو الخ) اما حال من القرينة وما يذكر معها أى حال  
كونهما كائنين فى نحو الخ أو وصفة لهما أى الكائنين الخ (قوله فان الخالب) أى اثباتها  
أوهى نفسها بناء على الخلاف الآتى بين السلف والسلكى وجعل الخالب قرينة  
ونسبت زائدا عليها موافق لطريق المصنف من ان الاقوى اختصاصا بالمشبه به قرينة وما سواه  
ترشيح وطريق العصام الآتية من ان ما يحضر السامع أو لا قرينة وما سواه ترشيح لان الخالب  
أخص بالسبع من النسب وتحضر السامع أو لا لتقدمها فى الذكر ولتوقف تعقل النسب على  
تعقلها (قوله جمع مخاب) من الخاب وهو الجرح والخدش وذكر الضمير مراعاة للنبر (قوله  
أوهو لما يصيد الخ) هكذا فى القاموس بالترديد وظاهره حكاية خلاف فى معنى الخاب لكن قال  
الشيرازى الظاهر انه اشارة الى اشتراك الخاب بين معنيين أحدهما ظفر السبع مطلقا طائرا  
كان أو ماشيا وثانيه ما ظفر الطائر الصائد (قوله والظفر لما لا يصيد) أى حالة كونه من الطير  
بقرينة المقابلة فالنقى متوجه على مقيد بقيد محذوف للعلم به مما قبله فمصدق بثلاث صور وانتقاء  
المقيد والمقيد بأن كان لا يصيد وليس من الطير كالانسان والحيول وانتفاء المقيد فقط بان كان  
لا يصيد وهو من الطير كالحمام والغراب وانتفاء المقيد فقط بان كان يصيد وهو ليس من الطير  
كالدب وبذلك يدفع الاعتراض باقتضاء العبارة ثبوت القسم الثالث واسطة بين ذى الخالب  
وذى الظفر مع انه من ذوى الظفر لكن ظاهر ذلك ان الظفر على المعنى الثانى لا يطلق على

مع انه عبر سابقا بقوله هل  
يجب ان يكون المشبه به  
الاستعارة بالكناية مذكورا  
بلفظه الموضوع له أم لا  
وبقوله وانما الكلام الخ  
وجوب ذكره بلفظه ولا يلزم  
من ذلك أن تكون المسئلة  
فيها خلاف اذ لا يعلم خلاف  
فيها

### \*(العقد الثالث)\*

فى تحقيق قرينة الاستعارة  
بالكناية (فى تحقيق ما يذكر  
زيادة عليها) أى على قرينة  
الاستعارة بالكناية (من  
ملائمتان) بكسر الميم  
التحسية ونقصها لان ملائمة  
نسبة بين الطرفين تكن  
الكسر تظهر لانه يحسن  
ان يقال الخاب تريم  
السبع ولا يحسن ان يقال  
السبع يديم الخاب (المشبه  
به فى نحو قوله خاب  
المشبه بنسب بقرائن) فان  
الخالب قرينة المكنية وهو  
جمع خاب بكسر الميم وفتح  
اللام ما يعنى ظفر كل سبع  
طائرا كان أو ماشيا وهو  
لما يصيد من الطير والسنور  
لما لا يصيد



مخلف ما يصيد من الطير بقرينة المقابلة مع ان المفهوم من كتب اللغة بل من نفس القاموس ان الطفر عام للانسان والسبع الماشي والظائر الصائد وغيره فليعمل على ان المراد ان الخلب لا يطلق على ما لا يصيد من الطير بل يطلق عليه الطفر كما يطلق على غيره (قوله ونشب على وزن فرح) هو بهذا الضبط لازم كما في المثال وأما في نحو نشبت المنية أظفارها فالذي ينبغي تضعيفه يعني علق المشدد أيضا لأنه لم يذكروا في القاموس متعتيا من هذه المادة الا أنشب ونشب بالثاء شديد ونشبه الامر كزمنه زنة ومعنى اصابان (قوله يعني علق) أي علا فاحسب باليكون من ملائمت المشبه به وأما العلق المعنوي فلا يخصه بل الموت كذلك (قوله وهو زيادة الخ) أي فهو ترشيح اما للمكنية وهو الاظهر أو للتخصيلية ان كانت قرينة المكنية تخيلية أو للتحقيقية ان كانت تحقيقية كما سأتى ونوقش في كونه ترشيحا للمكنية بأنه ليس مثبتا للمشبه أي المنية بل للمخالب لانه مسند اليها فلا يصح كون ترشيحا لان المخالب ليست مشبها وأجيب بأن ما أثبت للمخالب المثبتة للمنية مثبت للمنية وان كان بواسطة قاله المجدولي والله سبحانه وتعالى أعلم

### \*(الفريضة الاولى)\*

(قوله ما عدا صاحب الكشاف) فيه استعمال في العاقل وهو قليل وممتنع الا ان يلاحظ استعمالها في المجموع من حيث مجموع أي الهيئة الاجتماعية وهي لا توصف بالعقل وقرى بينهما وبين واحد كما لا يخفى ولما كان السلف بالمعنى المتقدم يشمل صاحب الكشاف سواء أريد به من تقدم المصنف أو من تقدم السكاكي والخطيب لتقديمه عليهم مامع ان له مذهبا سياتى في الفريضة الثانية كان ذلك قرينة على ان مراد المصنف بالسلف هنا من عدا ولم ينص الشارح على السكاكي لعدم خروجه منهم مما مر ولما كان الخطيب يعلم خروجه منهم أيضا مع انه وافقهم نص عليه المتن (قوله ولا يشترط) في قوة التعليل لتفسير الاثبات بالذكر المطلق الشامل للاسنادى في نحو نطق الحال وغيره كاظفار المنية اذا اظفار منية للمشبه لا على وجه الاسناد (قوله من خواص) حال من ضمير أثبت (قوله المساوية له) أي بأن يلزم من وجود كل أو تصويره وجود الآخر أو تصويره لا يقال يخرج الاظهار حينئذ لا يلزم منها السبع لوجودها في غيره لا فانقول المراد بها اظفار يتحقق بها الاغتبال وهي حيثما خاصة به كذا في المحشى قال في عروس الافراح وانما شرط في اللازم المجعول قرينة أن يكون مساويا للمشبه به وان أطلق الجمهور لان اللازم غير المساوى لا يدل عليه اه فقال الصبان يدفع بأن الدلالة في الجملة كافية في مثل ذلك (قوله في صورة الخ) متعلق بأثبت أو بمحذوف صفة للمشبه به وهذا تخصيص للامر الذي أثبت وقوله وكان قرينة لها تخصيص آخر أفاد به ما ان الامر في كلام المصنف وان كان يعم قرينة المكنية والترشيح لها وغيرها لكن المراد به خصوص قرينتها بدليل قوله ويؤمنها الخ فلا يرد اعتراض العصام بان كلام السلف ليس الا في التخييلية أي وأما الترشيح فليس في كلامهم تعرض لكونه مستعملا في حقيقة والتجوز في اثباته فقط مع ان كلام المصنف يشمل اه على ان القوم تعرضوا له أيضا لما تقدم في آخر شرح الفريضة الخامسة عن السعد انه ليس فيه مجاز واستعارة بل هو مستعمل في حقيقة واستدل عليه بكلام الكشاف قال الغنبي وقوة كلام الخطيب في الرد على السكاكي في التخييلية

ونشب على وزن فرح يعني علق وهو زيادة على قرينة المكنية (وفيه) أي في هذا العقد (خمس فرائد)

### \*(الفريضة الاولى)\*

في قرينتها عند السلف والمراد به هنا ما عدا صاحب الكشاف فان له تفصيلا بقرينة ما يأتى (ذهب السلف الى أن الامر الذي أثبت للمشبه أي ذكره ولا يشترط الاسناد الواقع بين مرفوع ورافعه حال كونه (من خواص المشبه به) المساوية له في صورة الاستعارة بالكناية وكان قرينتها لها (مستعمل)



لفظه (في معناه الحقيقي وانما المجاز في الاثبات) أي اثبات شيء لشيء ليس هو له وهذا عقل كاثبات الاثبات للربيع وفي هذا إشارة الى انه يسمى مجازا في الاثبات (وسمونه) أي ذلك الاثبات (استعارة تخيلية) ١١١ ولا يحسن وفسرناها بجعل الشيء

بجعل البدل للشمال فخرج  
الشيخ أي الربيع في نحو قولنا  
أخذته يد الشمال ويجعل  
الانظار للمنية فتكون فعلا  
من أفعال النفس عندهم  
فلاستعارة التخيلية في  
المثال الاول هي اثبات البدل  
للشمال ولفظ البدل حقيقة  
لعوبته مستعمل في معناه  
الموضوع له ولهذا قال  
الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف  
في أن البدل استعارة ثم انك  
لاستطيع ان تزعم ان لفظ  
البدل قد نقل عن شيء الى شيء  
ليس المعنى على انه قد شبه شيئا  
بالبدل المعنى على انه أراد  
ان يثبت للشمال يد او سموه  
استعارة تخيلية لانه قد  
استعمل المشبه اثبات الامر  
الذي يخص المشبه به وبه  
يكون كمال المشبه لتخييل  
ان المشبه من جنس المشبه  
به وقولنا فيما تقدم في صورة  
الاستعارة بالكناية احتراز  
عن نحو اثبات الانظار في نحو  
انظار المنية الشبهة بالسبع  
أهلك فلا نفاد وقولنا وكان  
قربة لها احتراز عن الترشيع  
في نحو محالب المنية ذات  
البدل أهلك فلا نفاد  
(ويحكمون بعدم انفصال  
المكنى عنه) أي الاستعارة

ومطالبة بالفرق بينهما وبين الترشيع تقتضي عدم التجوز فيه كالتخيلية اه (قوله لفظه) أشار  
لتقدير مضاف في مرجع الضمير ويحتمل الاستخدام لأن المراد بالامر المثبت هو المعنى  
في مرجع الضمير عليه باعتبار لفظه لكون الاستعمال من عوارض اللفاظ (قوله كاثبات  
الاثبات للربيع) أي فان كلامهم ما باق على حقيقته والتجوز انما هو في اسناد الشيء لغيره من  
هوله فهو مجاز عقلي لا لغوي اذ لا تجوز في نفس اللفظ (قوله وفي هذا) أي قوله وانما المجاز في  
الاثبات إشارة الى انه أي مثل هذا المجاز يسمى مجازا في الاثبات كما يسمى مجازا عقليا ومجازا  
حكما فكلام المصنف وقع على اللفظ بيان لانه أفاده الحكم مع الإشارة للتسمية قال بعضهم  
ويذهبون ان يراد بالاثبات مطلق النسبة أعم من ان تكون على وجه الثبوت أو الارتفاع لان الشيء  
يجري فيه المجاز في الاثبات أيضا (قوله أي ذلك الاثبات) هذا هو الذي في التخصيص من ان  
المسمى استعارة تخيلية هو الاثبات كاثبات النطق في نطق الحال لكن ربما ساءل بذلك نفس  
اللفظ تسامحا من تسمية اللفظ باسم حال مدلوله لان الاثبات أي المسمى كون ممتنا حال المدلول  
في قولون نطق استعارة تخيلية أو تخيل ولذلك أرجع بعضهم الضمير في سميونه للامر المثبت  
باعتبار لفظه وكلام الشيخ عبد القاهر لا في في الشارح عيل اليه (قوله ولا يحسن) أي  
لان ذلك الاثبات لا يصدق عليه تعريف الاستعارة لاجتماع الاسمي وهو اللفظ المستعمل  
في المشابه ولا المصدري وهو استعمال ذلك اللفظ فيحتاج ان توضع الاستعارة وضعا ثانيا لهذا  
الاثبات قصده على الاشتراك اللفظي لا المعنوي كما ان اطلاقها على اللفظ والاستعمال  
كذلك والجل على الاشتراك ضعيف وما قيل من ان اطلاقها على ذلك الاثبات بطريق الاستعارة  
حيث شبه هذا الاثبات باستعمال اللفظ في مشابه ما وضع له واستعمال اسم الثاني وهو لفظ  
استعارة الاول وهو الاثبات لا ينافي كونها مشتركة لفظيا لان ذلك بحسب الاصل ثم كثرت حتى  
صارت حقيقة عرفية (قوله وسمونه) الظاهر ان هذا من كلام الشيخ وضميره يرجع للاثبات  
المفهوم من قوله أراد ان يثبت كما يقتضيه سياق الشارح فيكون قوله لانه قد استعمل المشبه  
اثبات الامر الخ من وضع الظاهر موضع الضمير لكن أول كلام الشيخ يقتضي رجوعه للفظ  
البدل المذكور قبله وأظهر في قوله اثبات الامر دون ان يقول اثباته لاجل وصفه بما بعده  
ولان المثبت ليس هو اللفظ بل مدلوله (قوله لانه قد استعمل) توجيه لاسم الاستعارة وقوله  
لتخييل اه لقوله استعمل أفاده توجيه باسم التخيلية (قوله احتراز عن نحو اثبات الخ)  
أي من كل ما صرح فيه بالتشبيه فان ملائم المشبه به فيه لا يكون تخيلية عند السالف  
بل ترشيح للتشبيه ومثله ترشيح المجاز المرسل في نحو أطول لكن يدا كما سيأتي (قوله احتراز  
عن الترشيع) أي فلا يسمى تخيلية وان كان فيه اثبات اللازم لتخييل الاتحاد لان وجه التسمية  
لا يقتضيها (قوله ويحكمون) أي السالف المراد بهم من عدا صاحب الكشاف والسكاكي  
(قوله أي الاستعارة المكنى عنها) هذا التعبير ظاهر على مذهب السلف والخطيب لان كلا  
من لفظ المشبه به والتشبيه المسمين بالاستعارة عندهما كنى عنه أي دل عليه بذكر اللازم وأما  
على مذهب السكاكي من أن المسمى بذلك هو لفظ المشبه فتسميته بالمكنى عنه باعتبار دلالة على

المكنى عنها ذال وقعة على الاستعارة في كناية



الممكن عنه وهو لفظ المشبه به لكن لا ساجدة لمذهب السكاكي هنا الامن حيث المفهوم فان  
مفهوم قوله ويحكمون الخ ان السكاكي يحكم بانفسكالم الممكن عنه الخ (قوله مراعاة للفظ  
أل) أي فهو اسم موصول لا حرف لعود الضمير اليه كما في نحو أفلح المتقي ربه وما اعترض به  
الشالوبين من أنها لو كانت اسما لكان المحل الذي يطلبه العامل لها نفسها وكان الوصف بعدها  
لا محل له لانه صلة والصلة لا يتسلط عليها عامل الموصول لاخذ مقتضاها من العمل في الموصول  
أجاب عنه الرضي بأنها لما كانت على صورة الحرف نقل اعرابها بالمابعد عارية كما في لا والا  
التي تعني غير نحو زيد لا قائم ولا قاعد وقوله تعالى لو كان فيهم ما آلهة الا الله لفسدتا فالا لصفة  
مرفوعة بضمة ظاهرة على الجلالة بطريق العارية وهو مجرور تقديرًا بإضافة الا اليه منع من  
ظهوره حركة العارية وفي الـ سككت عن التسهيل أن الوصف الامع ما بعدها وهو مبني على أن  
الوصف بهامع بقائمه على حرفتها أما اذا جعلت اسما فالوصف بهامع واحد كما في حواشي  
الاشعوني وعلى هذا فتعرب أل في المتن مجرورة لانها مضاف اليها انفسكالم بكسرة ظاهرة على صلتها  
عارية ولفظ ممكن لا محل له من الاعراب لكونه صلة (قوله بل الاستعارة الخ) اشارة الى  
أن الاولى للمصنف أن يقول ويحكمون بتلازمهما لان السلف سوى صاحب الكشف  
يحكمون بتلازمهما واوله سككت عن عدم انفكاك التخييلية عن الممكنية لانه لا خلاف فيه بين  
السلف وصاحب الكشف والذي يخالف فيه انما هو السكاكي اه صبان وقد يقال كما في الامير  
يؤخذ التلازم من عبارة المصنف بأن يراد بعدم الانفكاك في الثبوت والاتقاء معا والحاصل  
أن لزوم التخييلية للممكنية بقوله به السلف والخطيب سوى صاحب الكشف لجواز كون  
قرينة الممكنية عنده تحقيقية وتوجد الممكنية وحدها ولزوم الممكنية للتخييلية بقوله به الجميع  
ولا توجد التخييلية وحدها وأما السكاكي فخر السعد في مواضع عديدة أن مذهبه انفكاك  
كل منهما عن الآخر كما ترسو سيجي (قوله من البحث) أي بمذهب السكاكي من وجود  
التخييلية وحدها (قوله واياه) أي الى جميع ما روي في الفريدة والله أعلم

(الفريدة الثانية) \*

(قوله في بعض المواد) قال الزبياري هو المادة التي شاع فيها استعمال لفظ القرينة في ملائم  
لمشبهه كما يرشد الى ذلك قول الكشف شاع الخ واختار المصنف في الفريدة الرابعة أن كل  
مادة وجدت فيها للمشبه ملائم حقيقي يشبهه ملائم المشبه به فانه يستعار فيها اللفظ للملائم المشبه  
ون لم يشع استعماله فيه فتكون القرينة تحقيقية وكل مادة لم يوجد فيها ذلك للمشبه كطائر  
المنية فان اللفظ يبقى على حقيقة وكون القرينة تخيلية فالاصف أعم مما للكشاف  
في الشق الاول وأخص منه في الشق الثاني اه بإيضاح (قوله استعارة) قال الزبياري أو مجازا  
مرسلا (قوله تصریحية) اشارة الى أن المراد بالتحقيقية هنا التصريحية لا ما مر عن السكاكي  
في العقد الاول من أن التحقيقية هي المحققة حساً وعقلاً لان صاحب الكشف متقدم عليه  
ولا يصح ترجمته راداته فالحاصل أن التحقيقية عند السلف وصاحب الكشف ما وقع التجوز  
بها بنفس اللفظ وهي التصريحية والتخييلية عندهم ما كانت مجازا في الاثبات وهذه غير  
تسميات السكاكي قطعاً لان اللفظ المستعار لا من محجب بل هو ما تحقيقية السلف فالظاهر أنها

وذكر الضمير في عنه  
مراعاة للفظ أل (عنها) أي  
عن الاستعارة التخييلية يعني  
أن الاستعارة بالكناية تستلزم  
الاستعارة التخييلية بل  
الاستعارة التخييلية أيضا  
تستلزم الاستعارة بالكناية  
على ما فيه من البحث  
(والله ذهب الخطيب)  
وبالجمله فالـ ممكنية  
والتخييلية متلازمان عند  
السلف والخطيب

(الفريدة الثانية) \*

في كون قرينة الممكنية  
يجوز أن تكون غير تخيلية  
في بعض المواد عند صاحب  
الكشاف (جوز صاحب  
الكشاف كونه) أي لفظ  
لازم المشبه به (استعارة)  
تصريحية (تحقيقية) في  
بعض المواد (للايم المشبه)



أعم من حقيقته لصدورها بالخيالية عند قتال (قوله فيرج هذا) الأولى الواو لعدم تقديم ما يترفع عليه (قوله عدم الامتناع) أي فيصدق بالرجحان فلا ينافي ان المأخوذ من كلام الكشاف أنه متى أمكن كونها حقيقية لا يلتفت لغيرها كما يأتي (قوله حيث استعبر) هي حثية تعليل لما تضمنه التمثيل بالآية من ان فيه امكانية قرينة حقيقية ومثاله ايا أرض ابلعي ما لا قاله استعارة ممكنة لتشبيهه بالغذاء بجماع النفع والبلع مستعار للغور أي الذهاب في الارض فابلعي استعارة حقيقية أي مصرحة بتعبية قرينة للمكنية (قوله شاع) التعبير به بشعر بجواز بقائه على حقيقته كقول الجمهور (قوله من حيث تسميتهم) حثية تعليل أي شاع ذلك من أجل تسميتهم الخ (قوله على سبيل الخ) متعلق بتسمية وقوله لما فيه أي العهد عليه للتسمية ببيان وجه شبه العهد بالحب والظاهر ان قوله على سبيل راجع الى استعمال النقص أيضا على التنازع ليكون صريحاً في المقصود من كون النقص استعارة حقيقية (قوله لا يجب أن تكون استعارة تخيلية) أي بعناها عند السلف وقوله بل قد تكون حقيقية أي عندهم أيضا وهي التصريحية كما مر وعلى هذا فالقرينة بمجرد اللفظ لانها في المعنى تخص المشبه لا المشبه به وقرينة تلك الاستعارة الحقيقية لفظ المشبه الذي جرت فيه المكنية أو غيره ان كان ويأتي هنا السؤال أن القرينة ان وجدت وجدت الاستعارة والافلام معنى تجوز الأمرين وجوابه كما مر في الترشيع (قوله ويشعر كلام الكشاف) أي حيث جعل النقص استعارة حقيقية من غير التفات الى احتمال كونه باقياً على حقيقته مع ان التخييل يحصل به قال الصبان والذي يشعر به كلام الكشاف أنه لا يلتفت الى الثاني ما شاع الاول لاما يمكن لان كلامه في الشائع لافي مطلق المصنوع وبهذا يظهر أن المنشئة التي سيدكرها الشارح منشئة في الجملة فقط فتأمل اهـ (قوله ومن هنا) أي من اشعار كلام الكشاف بما مر من أن ما ذكره أي من اختيار الحقيقة اذا كان للشبه رادف واختيار الخيلية اذا لم يكن وقد علمت ما فيه لان هـ اعم من كلام الكشاف في الشق الاول وأخص منه في الثاني بقى أن العصام اعترض على السعد بأن القرينة على ما فهمه من الكشاف تكون ضعيفة جداً لكونها بحسب اللفظ ليستبعد اعتبارها عند البقاء وبأن جعل القرينة مطلقاً تخيلية أقرب الى الصبط وكلام الكشاف ليس نصاً في ذلك لا مكان جملة على أن مراده ان النقص بعد اثباته للعهد كتابة عن بطلانه كما ان نشأت مخالف المنية كتابة عن الموت وأن يكون مراده شاع استعمال النقص في مقام افادة ابطال العهد أو في اظهار ابطاله اهـ قال الصبان قوله وأن يكون الخ ليس وجهاً ثانياً كما قيل بل هو بيان لكيفية جملة على الكتابة بأن في كلامه أي الكشاف حذف مضافين أي شاع استعمال النقص في مقام افادة ابطال العهد ان كان المخاطب يجهله أو في مقام اظهار ابطاله ان كان المخاطب يعلمه أي وافادة ذلك كما تحصل بالاستعارة تحمل بالكتابة وعلى هذا الحمل فلا تعرض في كلام الكشاف لكون النقص حقيقة واستعارة لان افادة الابطال انما حصلت بطريق الكتابة من مجموع الكلام من غير نظر الى فرداته هل هي حقيقية أو مجازية وهذا اشارة الى ما قاله بعضهم استنبط الرخصي نوعاً غريباً من الكتابة وهو أن تعتمد الى جملة ظاهرها خلاف المقصود لكنها تستلزمه فتجعلها كتابة عن الله ودمن

فبشرح هذا حيث أمكن فالمراد بالجواز عدم الامتناع لاستواء الطرفين وذلك (كما في قوله تعالى يتقضون عهد الله حيث استعبر الحبل للعهد) استعارة بالكتابة (واستعبر النقص) وهو تفريق طائفت الحبل بعضها عن بعض (لا بطلاله) استعارة تصريحية حقيقية أصلية واشتق من النقص يتقضون فينقضون استعارة تصريحية حقيقية تعبئية وقد ذكرنا عبارة الكشاف المقيدة لذلك في آخر القرينة الاولى من العهد الثاني قال شاع استعمال النقص في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من ثبات الوصلة بين المتعاهدين انتهى فأفاد كما قاله السعد في موطوله ان قرينة الاستعارة بالكتابة لا يجب ان تكون استعارة تخيلية بل قد تكون حقيقية كاستعارة النقص لا بطل العهد انتهى ويشعر كلام الكشاف بأنه متى أمكن ذلك لم يلتفت الى غيره ومن هنا نشأ ما ذكره في القرينة الرابعة الآتية



القريدة الثالثة في قرينة الاستعارة بالكناية عند السكاكي (جوز السكاكي كونه) أي كون لفظ ما أثبت للمشبه من خواص المشبه به (مستعملا) فيما لا يتحقق له حسا ولا عقلا أي (في أمر وهي) محض لا يشوبه شيء من التحقق الحسي ولا العقل (توهمه المتكلم تشبيها بمعناه الحقيقي) (١١٤) وذلك لتوهم صورة وهمية (ويسميه) أي لفظ ما أثبت للمشبه من خواص المشبه

به (استعارة تخيلية) ووجه التسمية ظاهر وهو قد فسر التخيلية بما لا يتحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو صورة وهمية محضة وذلك كلفظ الاظفار في قول الهذلي وإذا المنية أنشئت أظفارها أفيت كل ثمجة لا تنفع فإنه لما سبع المنية بالسبع في الاعتبار أخذ الوهم في تصويرها بصورة سبع واختراع لوازمها وهي الاظفار التي بها اقوام اغتيال السبع للنفوس فاخترع لها صورة مثل صورة الاظفار المحقة ثم اطلق على تلك الصورة التي هي مثل صورة الاظفار لفظ الاظفار فيكون استعارة تدبر بحجة لأنه قد أطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحقة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحقة والقريضة اضافة الى المنية قبل الذي دعاه الى هذا هو ان يكون كل استعارة لفظا تتكون على غلط واحد والتخيلية عنده لا يحب ان تكون تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا منل لها بنحو اضافة المنية الشبيهة بالسبع

غير نظر الى مفرداتها الحقيقية أو المجازية كالرجح على العرش استوى كناية عن الملك هذا ايضا كلام العصام اه قال الشارح ولا يخفى أنه خلاف الظاهر من صريح عبارة الكشف مع أن ما فرمته وقع فيه في التأويل الاول وهو أن النقص بعد اثباته للعهد كناية عن بطلانه لان القريضة حينئذ لا تخرج عن الضعف لان المقصود بالذات في الكناية غير الموضوع له وأما المعنى الحقيقي فانما هو وسيلة وسلم اه وهو في الحشد وفيه نظر أما أولان كلام العصام فيدانه احتمال بعينه لكن حله عليه لما يلزم على الاول وأما ثانيا فليس في كلامه وجهان كما علمت وأما ثالثا فان الظاهر من كلامه أن الكناية من مجموع الكلام بدليل تنطيره بنسبت مخالف المنية لامن لفظ النقص فقط الذي هو القريضة فتأمل والله سبحانه وتعالى أعلم

\*(القريدة الثالثة)\*

(قوله أي كون لفظ ما أثبت الخ) أشار به الى ان في مرجع الضمير وهو الامر الذي أثبت المذكور في القريدة الاولى حذف ضاف ويحتمل الاستخدام كما مر وكذا يقال في الضمير في قوله بمعناه ويسميه (قوله توهمه المتكلم) أي توهم بثبوته للمشبه وقوله مشبهها حال من منعول توهمه (قوله وجه التسمية ظاهر) وسيدكره لشارح تبرعا (قوله أفيت كل ثمجة الخ) التسمية الحرز الذي يجعل تعويذا أي اذا عاق الموت مخليه بشيء ليذهب به بطالت عنه الخيل (قوله قيل الذي دعاه الخ) هو للعصام حيث قال ولا يرى داع لما سلكه السكاكي سوى طلب استعمال لفظ الاستعارة في اللفظ المستعمل في غير ما وضع له ليصح اطلاق الاستعارة على التخيلية وذلك ليس بالقوي لانه جعل المعنى تابعاً للفظ والطريق الجادة المستقيمة جعل اللفظ تابعا للمعنى بأن يحفظ جانب المعنى ويطلب له لفظ على طبعه ولو كان في مناسبتة له تكلف كما صنع السلف وأما حفظ جانب اللفظ وطلب معنى يناسبه ولو تكلف فخرج عن سلوك الطريق وانفراد عن كل رفيق وذلك في السلوك لا يليق اه قال الوسطاني يمكن أن يراد له داع آخر وهو الاشعار بكمال المشابهة حيث تجعل من المشبه صورة وهمية مشابهة لما هو من خواص المشبه به اه (قوله وهذا منل لها الخ) وجعل منها قول أبي تمام

لاتسقى ماء الملام فاني صب قد استعدبت ماء بكائي

حيث توهم للملام شربا شبيها بالماء وأطلق اسمه عليه فهو تخيلية بلا كنية وردده الخطيب بأنه لا شاهد فيه لجواز أنه شبه الملام بظرف شراب مكروه على طريق المكنية والماء تخيل أو شبه الملام بالماء المكروه وأضاف المشبه به الى المشبه كالجين الماء وعلى كل فهو مستهجن قبيح أما الاول فلقول السكاكي قلما تحسن التخيلية غير تابعة لامكنية ولهذا استهجن قول أبي تمام المذكور وأما على كلام الخطيب فلأن المشبه به هو الشراب المكروه وأظرفه ولا دلالة للفظ عليه (قوله عند الخطيب) وكذا عند السالك وصاحب الكشف متى وجدت التخيلية لزم أن تكون قريضة على مكنية موجودة معها لکن التخيلية عندهم معني اثبات اللازم لا بمعنى

واسان الحال الشبه بالمتكلم وزمام الحكم الشبه بالامانة فصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة في الاظفار فقط من السكاكي غير استعارة بالكناية وكذا ما به رقال الخطيب انه بعد جدا ولا يوجد له مثال في الكلام يعني الكلام البليغ فهداه الامثلة اثنائه ونحوها لا تقع في كلام البلاغف التخيلية عند الخطيب لا توجد الامع المكنية في كلامهم



السكاكي فالقولان لم يتوارد على شيء واحد (قوله وتام ذلك) هو استدلال السكاكي بالبيت الماز  
ورده (قوله وعبر المصنف يجوز الخ) جواب عن اعتراض العصام بأنهم نعت نسبة التجويز إلى  
السكاكي من غير المصنف انما ذهبه التعيين والترجيح وحاصل جواب الشاعر نعت النسبة أن  
نسبة التجويز له صحيحة لقول المحقق التقناز إلى الحاصل من مذهب السكاكي ان قرينة المكنية  
قد تكون تخيلية كالتقارارية ونظمت الحال وقد تكون حقيقية على ما ذكره في قوله تعالى  
يا أرض ابلعي ماءك ان البلع استعارة لغور الماء في الارض والماء استعارة بالكناية للغذاء وقد  
تكون حقيقة كما في أثبت الريح البقل وهزم الامير الجند فان الاثبات والهزم امر محقق أي  
حقيقي اه وفيه نظر لان المتبادر من التجويز التوارد في المادة الواحدة وما ذكره المحقق تنويع  
التجويز فالتخالف في الجواب ان المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب اه صبيان  
(تمة) \* يحسن هنا ما ذكره الشهاب الخفاجي في الرحانة من عقب البعض معاصريه في قوله يعجز  
عن بيان غرر وصفه بنان الافهام فقال انما استعارة ركيكة فيها الكثرة رومية ولما قال الشاعر

نواب فالتقى فأبدت فضائل \* فكانت وكنت النار والعنبر الورد

فلولا علاء عشت دهرى كله \* وكيس كلامي لأحل له عقدا

قال ابن بسام كيس الكلام يضحك من برده ماء الملام وقد قال صاحب كتابه من ماء الملام  
في بيت أبي تمام حتى عذب عندنا بحلواء البنين في قول المتنبي

وقد ذقت حلواء البنين على الصبا \* فلا تحسبني قلت ما قلت عن جهل

فكيف لو سمعوا استعارات هذا العصر كقوله \* بقراط حسنك لا يروا إلى علي \*

وقول المصيصي اذا كانت جفانك من بلين \* فلا شك الغنى فيما تريد

وقول أبي سرد يا شاعر الحسن بي ترفق \* لا تقلني كذا بديما

وابن عمار وان تبعه فقد أحسن في قوله

رؤي لي ضرب وابتهدت اضربه \* ان الطمان بداية القرسان

اه وبرود بنان الافهام اما من حيث وجود التخيلية في البنان بأن استعملها في صورة وهمية  
مختصرة للافهام بلا مكنية كما الملام أو انه شبه الافهام بكاتب والبنان تخيل لكنه تشبيه ركيك  
لان الكاتب لا قوام له بدون الفهم فالمشبه به المشبه به أولانه لا جامع لهذا التشبيه وأما  
كيس الكلام فاستعارة مبتدلة لا بتدال المشبه به وهو النقد وكيسه المعدان لكل شيء جليل أو  
حقير فلا يحسن ان يشبه به ما الكلام البليغ الذي لا يقال الا لمن بلغ الغاية في الشرف كما هو  
مراد الشاعر وأما الاستعارة فيه فصحيحة لانه شبه الكلام بالنقد والكيس تخيل ما باق على  
حقيقته أو مستعار للرؤية والذهن وقس الباقي هذا ما ظهر لي والله سبحانه ونعماني أعلم

\*(الفريدة الرابعة)\*

(قوله للمشبه المذكور) أي في عبارة المستعبر (قوله رادف) عبر به بعد تابع تفننا  
وفراوان التكرار اللفظي (قوله كان اللفظ) الأولى أي اللفظ ليكون تفسير الفاعل المستر  
العائد على رادف بمحذف مضاف أي أفضله أو من باب الاستخدام ويحتمل عوده للقرينة وذكره  
باعتبار انهما لفظ (قوله بالتخييل على معناه الحقيقي) بحث فيه الحنيد وغيره بأنه عند عدم التابع

وتام ذلك ذكرناه في الشرح  
وعبر المصنف بجوز دون أوجب  
لان قرينة الاستعارة بالكناية  
عند السكاكي قد تكون  
استعارة حقيقية وقد تكون  
غير حقيقية كما يعلم مما ذكرناه  
في الشرح في آخر الفريدة  
الثانية من العقد الثاني  
(ولا يخفى أنه) أي ما ذكره  
السكاكي (نصف) أي أخذ  
على غير الطريق لمعناه من  
كثرة الاعتبارات التي لا يدل  
عليها دليل ولا تمس اليها حاجة

\*(الفريدة الرابعة)\*

في المختار في قرينة المكنية  
(المختار في قرينة المكنية)  
انه اذ لم يكن للمشبه المذكور  
ابعد) أي لازم (بشبه رادف)  
أي لازم (المشبه به كان) اللانظ  
الدال عليه (بأنواعه) على معناه  
الحقيقي وكان أثباته) أي  
اثبات رادف المشبه به (له)  
أي المشبه (استعارة تخيلية)  
ويكون المجاز في الاثبات  
وذلك (كحالب المنية)



المشابه لا يلزم بقاؤه على حقيقة بل هو استعماله في تابع آخر بطريق المجاز المرسل كقوله -  
 بعضهم من عبارة الكشف ان في قوله تعالى وضربت عليهم الذلة المكينة قرينة المجاز مرسل  
 تبعي أي بأن تشبه الذلة والمسكنة بالخراج مثلاً ويرمز اليه بضرب تخيلاً ثم يجوز أن يكون  
 الضرب مجازاً مرسلًا عن اللزوم المسبب عنه بل تكثر الاحتمالات هنا كالترشح فتكون  
 القرينة إما مستعارة للملايم المشبه بخصوصه أو للقدر المشترك وإما مجازاً مرسلًا وإما كناية  
 كذلك وأجاب الصبان بأن كلام المصنف في المختار عنده وكونه مجازاً مرسلًا غير مختار لأن  
 مقتضى كلامهم منع غير الاستعارة كما مر في الترشيح مع أنه انما يتوجه إذا جعل التثنية منصبا على  
 القيد فقط لا على المقيد مع قيده اهـ (قوله فانه ليس للمنية تابع الخ) قد يناقش بأن لها ما يمكن  
 استعارة الاظنار له وهي أسباب الموت من المرض ونحوه فتدبر وأشار الشارح الى ان قول  
 المصنف كخالب المنية مثال رداف المشبه به الباقي على حقيقة لا للبقاء على الحقيقة ولا للآليات  
 حتى يحتاج لتقدير مضاف أي وذلك كبقاء خالب المنية أو كآلياتها اذ لا داعي الى ذلك (قوله  
 وان كان له تابع) أي حقيقى غير وهمي لأن ما كان صورة وهمية غير ملتفت اليه على مختار  
 المصنف والحاصل ان المذاهب أربعة كما في العصام الاول مذهب السلف والخطيب وهو أن  
 جميع أفراد قرينة المكينة مستعملة في حقيقة تارة والتجوز انما هو في الاثبات المسمى استعارة  
 تخيلية فهمامة لازمان الثاني مذهب السكاكي وهو ان قرينة المكينة تارة تكون تخيلية أي  
 مستعارة لا مرهومي كظفار المنية وتارة تكون حقيقة أي مستعارة لا مرهومي كابلعي ماله  
 وتارة تكون حقيقة كآيات الربيع فلا تلازم بين التخيلية والمكينة بل يوجد كل منهما بدون  
 الآخر الثالث مذهب صاحب الكشف وهو انهما تكون تارة حقيقة أي مصرحة وتارة  
 تخيلية أي مجازا في الاثبات الرابع مذهب المصنف وهو مثله والفرق بينهما بأن مدار الاقسام  
 عند الكشف على الشروع وعدمه وعند المصنف على الامكان وعدمه وأما الفرق بأن التسمية  
 بالتخيلية فيما اذا كان باقيا على حقيقة لم تنقل عن صاحب الكشف بخلاف المصنف فيرده  
 قول المحقق التفتازاني قداسه فقد نامن كلام الكشف ان قرينة المكينة لا يجب ان تكون  
 استعارة تخيلية بل قد تكون حقيقة وعلى هذين المذهبين فيلزم من وجود التخيلية  
 وجود المكينة وقد توجد المكينة بدونها وبهذا التقرير يعلم ما في كلام المحشى (قوله ومنشأ  
 ما ذكر الخ) فيه نظر كما مر لان الظاهر من تعبير الكشف بالشروع اشتراطه لا مطلق الوجود  
 وحله على ان المراد شاع ذلك اتفاقا في هذه المادة تعسف فالبقاء على الحقيقة عنده فيما اذا لم  
 يكن له شبه رادف مشابه أصلاً أو كان ولم يشع استعمال لفظ القرينة فيه والاستعارة فيما اذا  
 شاع الاستعمال فقط وكلام المصنف يقتضي ان الحقيقة في الصورة الاولى فقط والاستعارة  
 في الصورتين الاخيرتين وأيد الاول كما في يس وغيره بأن الاستعارة في الرادف لا بد لها من قرينة  
 وإيست الا الشروع فكيف تصح مع عدمه اهـ ورد بان القرينة لا تنحصر في ذلك لكن حيث  
 كان منشؤه كلام الكشف فعدوله عما قيده غير لائق الا ان يقال المراد منشؤه في الجملة ووجه  
 اعدول عنه ان الاولى رعاية اسم الاستعارة اذ لم يمنع ما منع من جانب المعنى بأن كان له ثبوت  
 في الحس أو العقل وان لم يشع بخلاف ما اذا احتج لاختراعه وتوهمه نال العصام ويعارضه ان

فانه ليس للمنية تابع يشبه  
 مخالب السبع فيكون لفظ  
 الخالب حقيقة والمجاز في  
 اثباتها (وان كان له) أي  
 للمنية (تابع يشبه ذلك  
 الرادف) أي اللازم (المذكور  
 كان) اللفظ الدال على (ذلك)  
 الرادف أي رادف المشبه  
 به (مستعار لذلك التابع)  
 أي تابع المشبه (على طريق  
 التصريح) أي طريق هو  
 التصريح أي يكون اللفظ  
 استعارة مصرحة كما سبق  
 لقوله تعالى ينقضون عهد الله  
 ومنشأ ما ذكر في هذه القرينة  
 عبارة الكشف التي ذكرناها  
 في آخر القرينة الاولى من  
 العهد الثاني وفي القرينة  
 الثانية من هذا العهد  
 الثالث



جعل القرينة مطابقة تخيلية أقرب إلى الضبط مع ان خلو من القرينة عن الضعف يدعوا اليه  
اه وهذه المعارضة لا تخص المصنف بل ترد على الكشف أيضا كما مر هذا وقد يقال يمكن ارجاع  
كلام المصنف للكشاف بأنه أطلق الوجود على الشيوع من اطلاق المطلق على المقيد بقرينة  
ما مر له في القرينة الثانية وحيث قد فاعما أعاده هنا لبيان انه مختاره بخلاف ما مر فانه لبيان كونه  
مذهبا لصاحب الكشف لأنه هناك بصدد تعدد المذاهب بقطع النظر عن المختار منها لکن  
كان يكفي ان يقول هناك وهو المختار كما قال في مذهب السكاكي هو تعسف فتأمل والله أعلم

\*(القرينة الخامسة)\*

(قوله اذ لا معنى الخ) رد بان الاصل في القيود بيان الواقع لا الاحتراز ولا شك ان ترشيح  
المصرحة زائد على قرينتها فعنا صحيح في نفسه وان كان غير محتاج اليه فقوله صوابه المقضي  
ان معناه غير صحيح لا يليق نعم يوهم يبادي النظر ان قرينة المصرحة من ملائمتها المشبهة  
به لا يمكن دعاء ذلك المشاكلة اتسالا على ما قدمه من البيان وحيث أمكن الجواب فلا ينبغي  
التعبير بالصواب بل الاولى ان يعبر بالاولى والمشاكلة هي التعبير عن الشيء بلفظ غيره لوقوعه في  
صحته فتشمل ما لو عبر عن الثاني بلفظ الاول كما هو الشائع فيها نحو ومكر واومكر الله أو عكسه  
كما هنا وهو قليل ولك ان تجعله من الشائع باعتبار أن الاصل بعد ما زاد على قرينة الممكنية الخ  
كما يسمى ما زاد فيكون المشاكلة هو الثاني لكن في الرتبة لا في اللفظ اه (قوله كذلك  
بعد) الظاهر أنه تأكيده للكاف في قوله كما ولا معنى لجعل بعضهم الكاف في كما بتعليل على  
حدوا ذكره كما هذا كما ليكون قوله كذلك تأسيسا كما لا يخفى مع ان ذلك لو استقام لم يحج لقوله  
كذلك حتى يكون تأسيسا وعبر بعد يسمى تفننا فأفاده الصبان (قوله على قرينة الممكنية)  
اعترضه العصام بأن فيه قصور الا ان الملائم لا يصير ترشيحا مجردا بزيادة على قرينة الممكنية  
بل لابد من زيادته على قرينة التخيلية أيضا ثم أجاب بما محمله أن قرينة التخيلية لا تزيد على  
قرينة الممكنية لان التخيلية لا تكون قرينة للممكنية الا بعد تحققها بالقرينة وحيث قد فالزائد على  
قرينة الممكنية يلزم زيادته على قرينة التخيلية أيضا اه ولا ورود لهذا الاعتراض أصلا كما أفاده  
الصبان لان تخيلية السلف قرينة عقلية كسائر المجازات العقلية ولا تلبس بالترشيح الذي  
هو لفظ وتخيلية السكاكي قرينتها لفظ المشبهة وهو ليس من ملائمتها المشبهة به حتى يحتاج  
للاحتراز عنه وكذا الحقيقة عنده وعند صاحب الكشف في بعض المواد كما مر (قوله  
من الملائمت) أل فيه للعهد والمعهود ملائمتها المشبهة به المتقدمة كما قاله الشارح وقال الحفيد  
لم يقيد الملائمت هنا كسابقه ليشمل قرينة الممكنية على المذاهب الثلاثة اه وتظرفه العنبي  
بأن ترشيح الممكنية من ملائمتها المشبهة به على سائر الاقوال فيها وفيه نظر لان الحنية لم يعول  
في الشمول على الترشيح بل على نفس القرينة وحراده الشمول التراما لان قوله ما زاد على قرينة  
الممكنية من الملائمت يقتضي ان القرينة ملائم فلو قيد لا فاد أنها ملائم للمشبهة به وذلك لا يصح  
على سائر الاقوال هذا مراده وتظرفه الجردولي بأن من ملائمتها المشبهة به مطلقة حتى على قول  
السكاكي لان الصورة الوهمية التي استعمل فيها لفظ القرينة من ملائمتها المشبهة به الادعاء  
في مذهبه على أن المراد الملازمة ولو بحسب اللفظ فقط ليدخل ما اذا تجوز في الترشيح أو القرينة

\*(القرينة الخامسة)\*

في تحقيق ما زاد على قرينة  
الممكنية من الملائمت (كما  
يسمى ما زاد على قرينة  
المصرحة من ملائمت  
المشبهة به ترشيحا) صواب  
التعبير كما يسمى لفظ ملائم  
لمشبهة به في المصرحة ترشيحا  
اذ لا معنى للاحتراز عن  
لقرينة هالان قرينة  
المصرحة لا تكون ملائمة  
للمشبهة به وقد يجاب بأنه عبر  
بذلك لمشاكلة قوله (كذلك  
بعد ما زاد على قرينة)  
الاستعارة (لممكنية) وثبت  
القرينة هي الاستعارة  
لتخيلية (من ملائمت)  
أي ملائمت المشبهة به



(ترشيحا لها) على كل من المذاهب فيها فلو أطلق لسان الحال تشبيه الحال بكم استعارة بالكناية على أحد الأقوال فيها واللسان استعارة تخيلية ونطق ترشيح وكأثبت المنية أظفارها بفسلان أو تخالب بالمنية تثبت بفسلان فتشبيه المنية بالمنية بجمع استعارة بالكناية على أحد المذاهب والأظفار أو تخالب استعارة تخيلية وأثبت أو تثبت ترشيح للمكنية (ويجوز جعله) أي ما زاد على قرينة المكنية (ترشيحا ١١٨ للخيامية) إن كانت قرينتها تخيلية كما في تخالب المنية تثبت بفسلان فيجوز جعل تثبت

ترشيحا للمخالب وكذا أن تثبت المنية أظفارها فيجوز جعل أن تثبت ترشيحا للأظفار (أو) بمعنى الواو أي ويجوز جعله أي ما زاد على قرينة المكنية ترشيحا (للاستعارة) التصريفية (التحقيقية) التي هي قرينة المكنية إن كانت قرينة المكنية تحقيقية بناء على التحقيق من أن المكنية لا تستلزم التخيلية كما إذا جعل نطق في قولك نطق لسان الحال قرينة للمكنية وجعل عبارة عن دل بأن شئت الدلالة بالنطق واستعبر النطق للدلالة واشتق من النطق نطق فيكون نطق استعارة تحقيقية لأن المستعار له وهو الدلالة أمر محقق فيجوز جعل اللسان ترشيحا لنطق (أما الاستعارة) التصريفية (التحقيقية) التي هي قرينة المكنية (ف) جواز جعل ذلك ترشيحا لها (طاهر) لأنها كسائر الاستعارات المصروفة التي ليست قرينة للمكنية (وكذا) أي كالأستعارة التحقيقية المذكورة الاستعارة (التخيلية) المذكورة (على ما ذهب إليه السكاكي) في ظهور جواز النقل

كما ترى أنه ولا شك أن لفظ القرينة من ملائمتها المشبهة به الحقيقي اه (قوله ترشيحا لها) ذكر المصنف اشتراط الترشيح بين المصروفة والمكنية ومفهومه المشترك بينهما هو ما يلائم المشبه به ويقارن الاستعارة أو التشبيه وسبب أن يذكر أنه يكون للمجاز العقلي والغوي والتشبيه ومفهومه المشترك بين الجميع ما يلائم المشبه به أو المقول عنه ويقارن المجاز أو التشبيه وهو اشتراط معنوي لأن اللفظي خلاف الأصل فلا يثبت من غير ضرورة ثم أنه كان على المصنف أن يذكر أيضا اشتراط التجريد بين المصروفة والمكنية بل بينهما وبين المجاز والتشبيه بل الإطلاق أيضا كذلك إلا أن يقال لم يذكر ذلك لأن اصطلاح القوم تخصيص اسم التجريد بالمصروفة وإن كان يجوز ذلك كما لا يلائم المشبه في المكنية وملائم المعنى المجازي في المجاز لكنه لا يسمى تجريدا باصطلاحهم فلا يتوهم من عدم التسمية عدم جواز الذكر لأن محاسن الكلام الجارية على قانون البلاغة ثابتة في حد ذاتها لا تابعة للأسماء والاصطلاحات أفاده العصام ومقتضاه أن تقسيم الاستعارة إلى مصروفة ومطلقة خاص بالمصروفة وأن غيرها لا ينقسم أصلا إلى الثلاثة وفيه بعد فالأحسن الجواب بأن العقد انما هو معقودا قرينة المكنية وما زاد عليها مما يشاركها في الملامة للمشبه به فلم يذكر التجريد لكونه ليس من الترجمة أو أنه اهتم بالترشيح لشرفه واكتفاء بالمقابلة ومفهوم التجريد المشترك بين ما ذكر هو ما يلائم المعنى المجازي أو المشبه ويقارن المجاز أو التشبيه ولا مانع من أنه يكون للمجاز العقلي أيضا بذكر ما لا يلائم له الأسناد حقيقة ولم أر من صرح به اه صبان (قوله ويجوز جعله للتخيلية) قال الأمير لا مانع من أنه تقوية وترشيح للجميع كما أنه لا مانع من تخيل واحد لمكنيتين ومثاله ولا صلبينكم في جذوع النخل فيصح تشبيههم بظروف وجذوع النخل بظرف فيكون مكنيتان على وزن مذهب السكاكي ولفظ في تخيل لهما لانها من ملائمتها مع الدلالة على الظرفية وهي حالة بينهما اه (قوله بمعنى الواو) أي لأنه استنفاء لاحتمالات قرينة المكنية نهى للتبويب فقوله للتخيلية أي لقرينة المكنية بتقدير كونها تخيلية سواء تخيلية السكاكي وتخييلية السلف والخطيب والكشاف في بعض المواد وقوله أو للتحقيقية أي لقرينة المكنية بتقدير كونها تحقيقية كما هو مذهب الكشاف والسكاكي أيضا في بعض المواد (قوله كما إذا جعل الخ) هو مجرد مثال لم ينظر فيه لفرق المصنف الآتي (قوله يكون للمجاز العقلي) أي والتخييلية عند السلف والخطيب والكشاف في بعض المواد مجاز عقلي وبسمى مجازا حكما كما مر وهو أسناد الفعل أو ما في معناه إلى غير من هو له عند المتكلم في الظاهر أي إلى ملابس له غير الملابس الحقيقي الذي هو الفاعل أو نائبه والمراد بالظاهر أن تكون هنالك قرينة تدل على أنه غير ما هو له فخرج بالأول نحو قول المؤمن أثبت الله

التحقيقية المذكورة الاستعارة (التخيلية) المذكورة (على ما ذهب إليه السكاكي) في ظهور جواز النقل جعل ذلك ترشيحا لها (الآن) الاستعارة (التخيلية) استعارة (مصروفة عنده) أي عند السكاكي لأنه صرح بالنظ المشبه به وأهبط على أمر متوهم فإن قلت إذا كان ذلك ظاهرا لم يحتاج إلى دليل فلم ذكر له دليلا قلنا ليس ذلك باستدلال وانما هو تشبيه واخط

بنيان (أما) الاستعارة (التخيلية) عنده (سلف) التي هي مجاز عقلي عندهم (ف) جواز جعل ذلك ترشيحا لها



البقل والجاهل أثبت الربيع البقل معتقداً الإثبات من الربيع فإنه حقيقة لأنه اسناد لما هو له  
عند المتكلم وبالثاني قول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يحقها منه خالق الله الأفعال وقول  
الكاذب جاء زيد لمن لا يعلم عدم مجيئه فهو حقيقة أيضاً لأن الظاهر من حال المتكلم أنه اسناد أن  
هو له عدم القرينة ثم القرينة أم القنطرة كقول أبي النجم

قد أصبحت أم الخمار تدعى \* على ذنبا كالم أصنع  
من أن رأيت رأسي كراس الأصلع \* يا ابنه عي لا تلوي واجبي  
ميز عنه قنزعاً عن قنزع \* جذب الليالي أبطى وأسرعى  
أفناء قبل الله للشمس اطلعي \* حتى إذا وافت أفقاً فارجعي

فأم الخمار وزوجته وذنبه عندها هرمه ومن في قوله من أن رأيت للتعليل وقوله ميز عنه أي أزال  
عن رأسي والقنزع الشعر المجتمع في نواحي الرأس وجذب الليالي بمعنى مضيتها واختلافها  
وأبطى وأسرعى حالان من الليالي بتقدير القول فأسند إزالة الشعر عن رأسه إلى جذب الليالي  
والقرينة على أنه مجاز وأنه أسند الفعل لغير فاعله قوله أفناء قبل الله الخ وأما معنوية كاستحالة  
قيام المسند بالمسند إليه المذكور معه كقوله تعالى يوم يجعل الولدان شيباً وأخرجت الأرض  
أنفالها أي دفائنهم فالفاعل الحقيقي هو الله تعالى وقد أسند الفعل لزمانه أو مكانه مجازاً بقرينة  
استحالة قيامه بهم ما عقلاً ومثلاً الاستحالة عادة كقوله تعالى يذبح أبناءهم ونحوهم الأسير الجند  
إذ الفاعل الحقيقي هو الجيس لاستحالة صدور ذلك من الأمر عادة وكصدور القول من الواحد  
في مثل ابنت الربيع البقل وقوله

أشباب الصغرى وأفتى الكبير \* ركر الغداة ومرا العشي

ثم هو أربعة أقسام لأن طرفاه أما حقيقيان كأثبت الربيع البقل وقوله تعالى وإذا تلوت عليهم  
آياته زادتهم ایماناً ينزع عنهم لباسهما وأحلق أوقومهم دار البوار ففاعل كل من الزيادة والنزع  
والاحلال هو الله تعالى وقد تجوز في أسنادها لشيء وهو الآيات وإبليس وكبراء القوم مع كون  
كل من المسند والمسند إليه حقيقة أو عليه قوله

اندلنتي يأم غيلان في السرى \* ونعت وماليل المطى بنائم

وأما مجازيان نحو أحيا الأرض شباب الزمان حيث استعمل الحياة التي هي صفة تقتضي  
الحركة والحركة في نضارة الأرض بأنواع النبات واستعمل الشباب الذي هو كون الحيوان في  
زمن اشتداد حرارته الغريزية في زمن اشتداد القوى النامية في الأرض أي فصل الربيع ثم  
تجوز بإسماد الأحياء إليه وأما مختلفان نحو أثبت البقل شباب الزمان وعكسه أحيا الأرض  
الربيع ومن هذا القسم \* وسالت بأعناق المطى الأباطح \* وعليه قول أبي الطيب  
وتحبي له المال الصوارم والقنا \* ويقتل ما تحي التيسم والجدنا

جعل زيادة المال حياة وتفريقه في العطايا قتلاً ثم تجوز في أسادهما للسبب بركنا قوله هم أهلك  
الناس الدينار والدرهم فاستعمل الأهلالة في القسمة ثم أسنده للدينار مجازاً وأعلم أن نحو قولك  
سرتني رؤيتك وجاءت بي إليك محبتك وقول أبي نواس

يرئيك وجهه حسنا \* إذا ما زدتني نظرا



متفق على أنها مجاز عقلية لأنها مستندة لأعيانها والداعي لا يكون فاعلا لكن قال الشيخ عبد  
 القاهر ليس لها فاعل يكون اسنادها اليه حقيقة اذ ليس الموجود ههنا الا لشيء والسرور  
 والزيادة فاعترض عليه الامام الرازي بأنه متناع صدور الفعل بلا فاعل فان وجد والواجب  
 تقديره فتبعه السكاكي والخطيب وقالوا بوجوب أن يكون للفعل في المجاز العقلي فاعل حقيقي  
 الا أن معرفته قد تكون ظاهرة كقوله تعالى فيمارجت تجارتهم أي فمارجوا فيها وقد تكون  
 خفية لا تظهر الا بعد تأمل كهذه الامثلة فتقديرها سرني الله برؤيتك وجاءت في نفسي أي جئت  
 أنا ويزيد الله حسنا في وجهه كلما تأملته لما أودعه من دقائق الجمال قال السعدون ظني أنه  
 تكلف والحق ما ذكره الشيخ اهتم أعلم أيضا أنه لا يختص بالبريل يجري في الانشاء نحو يا هاهنا  
 ابن لي صرحا ليصم نهارك ونحو فلا يخرجك من الجنة فتشقي عما أسند فيه الامر أو النهي الى  
 غير المطلوب منه الفعل أو الترك فان البناء فعل العملة والانخراج فعل الله لا ابليس وكذلك نحو  
 ليت النهر جار أصلا تلك تأمر له قال السعد ولا يختص بالنسبة الاستنادية بل يكون في الاضافة  
 كما يحبني انبات الربيع البقل وجرى الانهار قال الله تعالى وان خفتهم شقاق بينهما ومكر الليل  
 والنهار وفي النسبة الابقاعية كنومت اللسلة وأجريت النهر قال الله تعالى ولا تطيعوا امر  
 المسرفين فأوقع الطاعة على الامر ووجهها الابقاع على ذي الامر هذا وانكر السكاكي المجاز  
 العقلي من أصله وقال الذي عندي نظمه في سلك المكنية بأن يشبهه الربيع بالفاعل المختار  
 في تعلق الفعل به ثم يسند الانبات اليه تخيلا وكذا يقاس باقي الامثلة وهو مردود كما بين في محله  
 (قوله لان الترشيح الخ) بيان وتعليل لسكون الباء للتصوير لكن الذكر يكون باقيا على مصدرية  
 ان كان الترشيح بالمعنى المصدرى أي ذكر الملامم ويكون بمعنى المذكور واصله ما بعده بيانية  
 ان كان الترشيح بمعنى اللفظ فان جعل الذكر بالمعنى المصدرى والترشيح بمعنى اللفظ أو عكسه كانت  
 الباء للملازمة وعلى الاول من هذين يكون فيه اظهاري في محل الاضمار لا يوضح فتأمل (قوله  
 الترشيح الاعم) أي الشامل لترشيح المصراحة والمكنية والمجاز العقلي والمرسل والتشبية تصور  
 بهما الاخص الذي هو المجاز العقلي بخصوصه (قوله أي الاثبات المفهوم الخ) أي فهم العام  
 من الخاص أو الجز من الكل لان المجاز العقلي اثبات الشيء لغيره من هوله لا مطلق اثبات فليس  
 فيه فهم الشيء من نفسه ويحتل رجوع الضمير للمسند لما أخذ من السياق (قوله أو ضمير هو  
 راجع للمجاز العقلي) أي والضمير الجرور راجع لما باعتبار وقوعها على المعنى المسند اليه  
 حقيقة وقوله واللام الخ احتمالا لان مبنيا على هذا الاحتمال في مرجع الضمير وقوله ما المجاز  
 العقلي كائن عنه تصوير لا قول الاحتمالين والمعنى عليه أن الترشيح يكون بذكر شيء بلايم الشيء  
 الذي يكون المجاز العقلي أي يوجد ويتفرع عنه وهو المسند اليه حقيقة لان الاسناد المجازي  
 متفرع عنه وقوله أو بالنسبة تصوير للاحتمال الثاني والمعنى عليه أن الترشيح يكون بذكر شيء  
 بلايم الشيء الذي يوجد ويتفرع المجازي العقلي بالنسبة له وهو المعنى الاصل لان المجاز العقلي  
 لا يوجد الا بالنسبة للمسند اليه حقيقة أي ملاحظة أنه منقول عنه فقوله لان الاسناد الخ  
 تعليل للاول وقوله وهو أيضا الخ تعليل للثاني (قوله أخذنا باطراف الاحاديث) الاطراف  
 استعارة مصرفة لافاديت بقرينة اضافتها اليها وأخذنا لترشيح أو في الاحاديث مكنية

(لان الترشيح يكون للمجاز  
 العقلي ايضا) أي كما يكون لغيره  
 (بذكر) الباء للتصوير لان  
 الترشيح اما ذكر الملامم أو  
 اللفظ الدال على الملامم كما مر  
 والمعنى ان الترشيح الاعم  
 يتصور بذكر هذا الاخص  
 وهو (ما يلائم) أي يناسب  
 (ما) أي المسند اليه حقيقة  
 الذي (هو) أي الاثبات  
 المفهوم من المجاز العقلي  
 كائن (له) حقيقة أو ضمير هو  
 راجع للمجاز العقلي واللام  
 بمعنى عن أو متعلقة بالنسبة  
 أي ما المجاز العقلي كائن  
 عنه أو بالنسبة له لان الاسناد  
 المجازي متجوز به عن المسند  
 اليه حقيقة وهو ايضا مجاز  
 حاصل بالنسبة له وذلك كما في  
 قوله  
 أخذنا باطراف الاحاديث  
 بيننا \* وسالت بأعناق  
 المطى الا باطح



لتشبيها بالثياب والاطراف تخيل وأخذنا ترشيح أو تمثيلية بأن شبه هيئة تصرفهم في فنون الاحاديث وشجون القول من الاشارة والتلويح والرمز كما هو عادة المتطرفين بهيئة جماعة اساطوا شوب فتجاذبوا اطرافه ولا يضرنا ذكر الاحاديث وهي من اجزاء المشبه لان النظر ليس اليها في التشبيه كما مر نظيره والباء في باعناق اما للتعدي أي أسالتها أو للابسة أو المصاحبة وقبل هذا البيت

ولما قضينا من معنى كل حاجة \* ومسح بالاركان من هو ماسح  
وشدت على دهم المهارى رحالنا \* ولم يتظر الغادى الذي هو راح

أخذنا باطراف الخ وأراد بالاركان اركان الكعبة وبالتمسح بها طواف الوداع والدمع بالضم جمع دهما وهي السوداء والمهارى الابل المهرية والغادى أي السائر في الغداة فاعل يتظر بمعنى يتنظر والموصول بعده مفعوله (قوله شبه السير) أي سير القوم في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة بسيلان السيول في الابطاح وأسند الى الابطاح دون القوم ولا شك أن المطى تناسب القوم الذين يسند لهم السير حقيقة إذا أصل سارت القوم بالمطى فهي ترشيح وتقوية للاسناد المجازي فكذلك يكون التشب ترشيحا لتسوية الانظار الى المنية لانه يلازم ماله الاسناد حقيقة وهو السبع هذا حاصل كلام الشارح وفي التلخيص وشرحه استعارة سيلان السيول سير الابل في غاية السرعة والسلاسة وأسند الفعل الى الابطاح دون المطى وأعناقها حتى أفاد أنه امتلات الابطاح من الابل كقوله تعالى واشتعل الرأس شيبا اه (قوله وخص الاعناق الخ) أشار به للرد على من قال ان لفظ الاعناق حشولا فائدة فيه كقول زهير وأعلم علم اليوم والامس قبله \* ولكنني عن علم ما في غد عني فان قبله حشولا فائدة فيه وكقره

ذكرت أني فعاودني \* صداع الرأس والوصب

فالرأس حشوا إذا صداع لا يستعمل الا فيها فكذا الاعناق قال في الايضاح ويبين انه ليس منه ما ذكره الشيخ عبد القاهر في شرحه من محاسن هذا الشعر قال لما قرع من بيان قضاء التسك وطواف الوداع وشدة الركان دل بلفظ الاطراف على الصفة التي يختص بها الرفاق في السير من التصرف في فنون القول وشجون الحديث وأنباء ذلك عن طيب النفوس وقوة النشاط كما يوجبها الفة الاصحاب وانسة الاحباب ثم زان ذلك كله باستعارة لطيفة حيث قال ومالت الخ نسبة بذلك على سرعة السير ووطأة الظهر وفي ذلك ما يؤكده ما قبله لان الظهور اذا كانت وطيفة أي ليننة وكان سيرها سهلا سر يعا زاد ذلك في نشاط الركان فيزداد الحديث طيبا ثم قال باعناق المطى ولم يقل بالمطى لان السرعة والبطء في سير الابل يظهران غالبا في اعناقها ويتبين أمرهما من هواديهما وصدورها والهوادي مقدمات الاعناق وسائر اجزاها تستند اليها في الحركة وتتبعها في الثقل والخفة اه باختصار (قوله الصغير) صفة لشرح التلخيص احتراز عن المطول وعبارته هناك على ما نقله المحشى استعارة سيلان السيول الواقعة في الابطاح لذهاب الاحاديث وآثارها ذهابا سريعا استعارة تصريحية لكن أسنده الى الابطاح دون الاحاديث والمطى اشارة الى كثرة الاحاديث بحيث كأنه امتلات الابطاح منها وأدخل الاعناق في السير

فانه بعد ما شبه السير  
بالسيلان وعبر به عنه أسنده  
الى الابطاح جمع أبطح وهو  
المكان المتسع فيه دفاق  
الخصى اسنادا مجازا فاعناق  
المطى مناسبة ان ثبت له  
السر حقيقة وهم القوم فهي  
ترشيح لجواز العقل وخص  
الاعناق بالذكر لان بها يظهر  
سرعة السير وفي هذا البيت  
رجوه آخر تستفاد من شرحي  
لخطبة شرح التلخيص اصغير  
(كما يكون) أي ككونه أي  
الترشيح على ن ماء صدرية  
أو كالترشيح الذي يكون على  
ان ما اسم بمعنى الذي (العباز  
اللعوي المرسل بذكر ما يلائم)  
المعنى الحقيقي



لان السرعة والبطء في سير الابل يظهران غالباً فيها وأنه شبه الاحاديث يقوم مسرعين السير  
 حتى غابوا بجامع الغيبة والسرعة استعارة بالكناية واعناق المطايا تخصيل والبطاح ترشيح  
 أو العكس واعناق المطايا ترشيح للعجاز العقلي وهو استاد السير الى البطاح وأنه استعارة تمثيلية  
 حيث شبه هيئة ذهاب الاحاديث بهيئة الركب المسرعين فاستعمل الكلام الدال على الهيئة  
 الثانية في الهيئة الاولى والاحاديث تجريداً وشبه سير المطايا بسلان الماء في الاتصال والسرعة  
 والحسن فاستعمل السيلان استعارة تصريحية أو شبه المطايا بالماء في ذلك والسيلان تخيل اه  
 بالحرف ولا يخفى على المتأمل ما في الوجهين الاولين من الخبط والخلل مع عدم الملائمة لسياق  
 الشعر وكذا عدم ملائمة التمثيلية المذكورة له لان قوله وسالت خبر مستقل غير خبر الاحاديث  
 لا ارتباط له به كما هو صريح ما مر عن الايضاح وهو الملائم لسياق الشعر ويفرض محتملاً بالنظر  
 للبيت في حد ذاته فلا يكتفى به عن التصريحية في سالت أو المكنية في الماء بل لا بد من اجراء  
 أحدهما ثم يجعل مجموع قوله وسالت الخ تمثيلاً لاقتضار الاحاديث بينهم وقد علمت ما في الشطر  
 الاول من المكنية أو غيرها هذا ما يعطيه النظر السديد فاحفظه ولا تكن أسيراً للتقليد والله  
 أعلم ثم ان التصرف في استاد الفعل الى الايطح اكسب الاستعارة حسناً وغرابة بعد ان كانت  
 مبتدلة فان الاستعارة امامامية وهي المبتدلة لظهورها بالجامع وهو وجهه الشبه فيها كرايت  
 أسداً واما خاصية وهي الغريسة التي لا يظفر بها ويطلع عليها الا من ارتفع عن طبقة العامة  
 كقول طفيل الغنوي في وصف نفسه بدوام السفر وعدم الاستقرار

وجعلت كوري فوق ناجية \* يقاتن شحم سنامها الرجل

فجعل اذهاب الرجل شحم سنام الناقة لكثرة تعبها منه اقتياتاً وذلك قريب وزاده حسناً كون  
 الشحم مما يقاتن والكور بضم الكاف الرجل بادائه والناجية بجمع فتحتية الناقة السريعة  
 تنجويراً كرها والغرابة قد تكون في نفس الشبه كقوله

واذا احتبي قربوسه بعنانه \* علك الشكيم الى انصراف الزائر

القربوس مقدم السرج والشكيمة الحديدية المعترضة في فم القرس وأراد الشاعر بالزائر نفسه  
 يصف قربه بأنه مؤدب اذا نزل عنه وألقى عنانه في قربه وقف مكانه الى ان يعود اليه فشبّه به  
 موقع العنان من قربوس السرج ممتداً الى جاني فم القرس بموقع ما يحتبي به الشخص من ركبتيه  
 ممتداً الى جاني ظهره ثم استعار الاحتباء وهو ان يجمع الشخص ظهره وركبتيه بوب أو غيره  
 لوقوع العنان في القربوس فخافت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه وقد تحصل الغرابة بتصرف  
 في العامة كبيت الشارح ومثله سواء قول ابن المعتز

سالت عليه شعاب الحى حين دعا \* أنصاره بوجوه كالدنانير

اراد وصف مدوحه بأنه مطاع في الحى وأنه لا يدعوهم لخطب الأسر عوا لديه وازدحموا  
 حوا اليه فشبههم بالسيول التي يجى من كل جانب حتى يقطع منها الوادي وهذا شبه معروف عامي  
 لكن حسن التصرف فيه فادة اللطف والعرا به اذا استدانت لعل الى الشعاب دون الانصار  
 فأفاد أنها امتلأت من الرجال كما مر في الابل وفي قوله عليه زيادة لطف اذا قدم مقصوده من  
 كونه مطاعاً في الحى كقوله



قراء ان نهضت حاجتها \* عجل القضيض وأبطأ الدعص

فتشبيه القضيض بالقضيض والردف بالكثيب أمر شهير لكن التصرف فيه بوصف الاقل بالجملة والثاني بالبطء أكسبه الغرابة والقرعاء بالقاء والعين المهمله المرأة الكثيرة الشعر والدعص بهملات قطعة الرمل المستديرة وقد تحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لاحاق الشكل بالشكل كقول امرئ القيس

وليل كوج البحر أرخى سدوله \* على بأنواع الهيموم لينتلي

فقلت له لما تطي بصلبه \* وأردف أعجازا وناه بكلكل

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي \* بصبح وما الاصبح منك بأمثل

أراد وصف الليل بالطول فاستعار له صلبا يتطوى به اذ كل ذي صلب اذا تمطى زاد طوله وذلك ظاهر لكنه بالغ فيه بأن جعل له أعجازا يردف بعضها بعضا ثم وصفه بالنقل على قلب ساهره والرسوخ وعدم التزلزل فجعل له كلكلا أي صدرا ينوء أي ينقل به فلا يتحرك فحصلت الغرابة بسبب هذا الجمع وعلى هذا يقاس ليحصل التدريب والله أعلم (قوله الموضوع له) الاولى المنقول عنه ليدخل المجاز عن المجاز الا أن يراد بالموضوع له تحقيقا أو تأويلا (قوله أسرعكن الخ) الخطاب لزوجاته صلى الله عليه وسلم يخبرهن بأسببهن موتا وفيه معجزتان من الاخبار بالغيب حيث افاد أنه لا يموت أحد من الخطاطبات في حياته وبين أسببهن موتا بعده وقد حصل ذلك كما أخبر به صلى الله عليه وسلم (قوله فاطلاق البدعي النعمة مجاز) الظاهر ان هذا المجاز من التورية خلفاء القرينة وهي اما مشاهدة الواقع في المستقبل بناء على انه لا يشترط مقارنتها واما ان سرعة الحقوق به صلى الله عليه وسلم نعمة لا ترتب الا على شيء محمود شرعا كالكرم لا الطول الحسى فقوله أسرعكن لحوقا في قرينة على هذا المجاز لكنها خفية كما هو ظاهر ولذلك نقل كما في المجدولى وغيره ان أمهات المؤمنين كن يقسن أيدين ولم يعلمن المراد الا بعد ان ماتت أكثرهن عطاء وهي زينة بنت جحش رضى الله عن الجميع اه أمير (قوله ترشيح لهذا المجاز) أي بناء على انه من الطول بضم الطاء هذا القصرفان كان من الطول بالفتح وهو الغنى كان تجريدا للمجاز ومنه قوله تعالى والسماء بيناهن بأيد بناء على انه ليس تمثيلا وأن الايدى مجاز عن القوة فتأمل اه يس كذا في الص - بان وقوله ومنه أي من ترشيح المجاز المرسل لا تجريده وان كان هر المتبادر منه لان البناء لا يلائم القوة المرادة هنا وهي قدرة الله تعالى بحسب الظاهر وان كان هو الموجد لكل شيء في الحقيقة وانما يلائم المنقول عنه وهو اليد الحقيقية فتأمل (قوله وترى ذكر المكنية الخ) رد لا اعتراض العصام بأن ترشيح المصراحة والمكنية قد سبق ذكرهما فاما أن يذكرهما معا هنا أو يحذفهما معا وحاصل الجواب انه امذ كوران معات تدبر الان لما ذكر المقيس عليه فكانه ذكر المقيس وهو المكنية (قوله الفرق) قال القرأى هو بالتخفيف في المعاني كافتراق بين المستثنين وما الفرق بينهم - ما وبالتشديد في الاجسام قال تعالى ما يفرقون به بين المرء وزوجه لا تفرق بين أحدنا - رسول ولا يرد وادفرقا بكم الحرفا فرقا بينا وبين القمر الفاسقين لان الماء ملحق بالجمادى ومحط القصد في الثاني على صفى الايمان والفسق أو ان ذلك

(الموضوع له) اللفظ حقيقة

كما في قوله صلى الله عليه وسلم

أسرعكن لحوقا في أطولكن

يدا فاطلاق البدعي النعمة

مجاز مرسل لان اليد موضوع

حقيقة للجراحة المخصوصة

لكن من شأن النعمة ان تصد

منها وتصل الى المقصود بها

ولها تظهر فالعلاقة السببية

(الصورية فاطلق اسم السبب

وهو افظ البدعي المسبب

وهو النعمة وانما قلنا السببية

الصورية لان البدل است

فاعله للنعمة حقيقة وأطولكن

ترشيح لهذا المجاز لانه يلائم

الجراحة المخصوصة

الموضوع لها المنظر البد

(و) كما يكون (للتشبيه كرملا

المشبه به) كقوانا مخاب

المنية الشبيهة بالسبع أهلك

فلانافا لخالب الملائمة للسبع

المشبه به ترشيح للتشبيه

(و) كما يكون (للاستعارة

المصرحة) وذلك الذكر الذي

هنا (كما) أي كذا ككون

الترشيح يكون لها الذي

(سبق) وترون ذكر المكنية

هنا اكتفاء بالمقدس عا

لا يفهم تقدم قاس الكنية

على التصريح بجملة (ووجه

الفرق بين ما يجعل قرينة

المكنية) من ملامات

المشبه به



(ويجعل نفسه) أي نفس لفظه (تخيلا) على مذهب السكاكي فهو مخالف المنيث ثبت بقلان (أو) يجعل نفس لفظه (استعارة  
تحقيقية) في بعض الامثلة على ما هو الحق المصريح به في الكشف وفي كلام السكاكي في القبح تاح كما في قوله تعالى يتقنون  
عهد الله وقوله تعالى ١٣٤ يا أرض ابلعي ماءك على ان البلع استعارة للغور والماء استعارة بالكناية للغذاء

أغلي (قوله ويجعل نفسه الخ) إشارة الى الاختلاف الواقع في قرينة المكنية كما بينه الشارح  
قال الصبان ولا ينبغي ان سوق هذه العبارة يقتضي ان قرينة المكنية نفس الامر المثبت للمشبه  
لا اثباته وان التخييل عند السلف اثباته لا نفسه مع ان المشهور ان قرينة المكنية عند السلف  
تسمى تخيلا قد برأه ولك منع الاقتضاء المذكور بأن قول المصنف ما يجعل قرينة المكنية  
أمر يجعل يجري على جميع المذاهب فعلى مذهب السكاكي والكشاف في بعض المواضع يرجع  
الضمير في يجعل لما باعتبار اللفظ كما بينه بقوله ويجعل نفسه وعلى مذهب السلف يرجع اليها  
بتقدير مضاف أي ما يجعل اثباته قرينة الخ كما بينه بقوله ويجعل اثباته فلا يقتضي ما ذكره فامل  
(قوله لزيادة الايضاح) أي ايضاح ان ما يجعل الثانية معطوفة على ما يجعل الاولى والظاهر  
انها ما أعيدت في نحو قوله تعالى هذا فراق بيني وبينك لكون المعطوف ضميرا متصلا ولا جمل  
العطف على الضمير المحقوض كما قال ابن مالك

وعود خافض لدى عطف على \* ضمير خفوض لازما قد جعل

جرت على الالسنه فأعيدت مطلقا ولومع الاسم الظاهر (قوله وترشحا) من عطف المسبب على  
السبب او الملزوم على اللازم وفي بعض النسخ اسقاط الواو على ان ترشحا مفعول له او حال لازمة  
من الضمير في زاندا (قوله عطف لازم) الظاهر انه تفسير للمراد هنا بالاختصاص ان تظهر فيه  
القوة والضعف لان الاختصاص الحقيقي لا يتفاوت قوة وضعفا فمعنى قوله أقوى اختصاصا  
أقوى تعلقا (قوله فهو القرينة) أي سواء كان سابقا في الذكر أم لا وقال العصام الاظهر خلافا  
للمصنف ان ما يحضره السامع أولا هو القرينة وما سواه ترشيح ولكن ان يجعل الجميع قرينة في  
مقام شدة الاهتمام بالايضاح اه ومعنى قوله يحضره السامع أي يشاهده ويدركه بسببه المراد  
أولا بأن يكون سابقا في الذكر وانما كان هذا أظهر لانه لا معنى للقرينة الاما دل على المراد  
فلا سبق في الدلالة عليه هو الاحق بأن يجعل قرينة وما جعل الجميع قرينة فبني على جواز  
تعدد القرينة وهو الحق خلافا لمنعه فان لا القرينة ما دل على المراد ومتى دل عليه بأمر لم يدل  
الاخر والازم تحصيل الحاصل وجوابه ان في مثل هذه المقامات يعتبر المتعدد كانه شيء واحد  
لنسكتة مزيد الاهتمام اه (قوله ومثل ما ذكر يقال الخ) يجري فيه افرق العصام أيضا كما صرح به  
في الاطول وهل يجري فيها أيضا جعل الجميع قرينة أم لا الاول هو مقتضى قول التخصيص  
والقرينة قد تكون أمرا واحدا وقد تكون أكثر بل هو صريح لانه مثل بالتصريح بحجة قال  
الصبان لكن في بر عن الاطول منه وان تكون قرينة المصراحة متعددة دون المكنية اه  
(قوله والرمي تجريدا) فيه براءة مقطع إشارة الى تجريد الكلام وفراغه وكذا قول المصنف  
وما سواه ترشيح فيه حسن اختتام لانه يشير من طرف خفي الآن ما ذكره هو المهم بحيث لا يحتاج

المطعوم (أو) يجعل (اثباته  
تخيلا) كما هو مذهب  
السلف والخطيب وعليه  
صاحب الكشف في بعض  
المواضع كما في محالب  
المنيث ثبت بقلان (وبين)  
ذكر المصنف لفظه بين ثانيا مع  
ان لفظه بين الاولى تكفي  
اذ البنية لا تكون الا في  
شئين لزيادته الايضاح (ما  
يجعل) من ملائمة المشبه  
به (زائد عليها) أي على قرينة  
المكنية (وترشحا) للمكنية  
أو التخييلية (قوة الاختصاص  
بالمشبه به فأيهما أقوى  
اختصاصا) تمييز محمول عن  
القاعل اذ يصح ان يقال  
قوى اختصاصه (وتعلقا)  
أي ارتباطا (به) عطف لازم  
على ملزوم زيادة للايضاح  
(فهو القرينة وما سواه) أي  
سوى الأقوى اختصاصا  
وتعلقا (ترشحا) مثلا الخالب  
في قولك مخالف المنيث ثبت  
لان أقوى اختصاصا بالسبح  
من أن ثبت لانهم لازمة له  
دائما بخلاف التشبيه فانه  
انما يوجد في بعض الاوقات  
فالخالب هي القرينة للمكنية

اخره

في ذلك المثال ونثبت ترشيح واذا قلت لسان الحال نطق بكذا فاللسان أقوى اختصاصا بالمتكلم فيجعل قرينة  
ر ساق درنه في قوة الاختصاص فيجعل ترشحا وخص وجه الفرق بقرينة المكنية لانه لا التباس بين قرينة المصراحة وترشحه  
رميل ما ذكر يقال في الفرق بين قرينة المصراحة وتجريدها فاذا قلت رأيت أسدا شاكي السلاح يرمي فالشاكي السلاح أكثره لاد  
رجل عادن لرمي فيجعل شاكي السلاح قرينة والرمي تجريدا به والله تعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم



غيره الا ان يكون لزيادة التقوية والله سبحانه وتعالى أعلم وهذا آخر ما أردنا ان يراده واسأل الله  
 العظيم من فيضه العليم ان يجعله لوجهه الكريم مصروفا وعلى النفع به موقوفا انه على  
 ما يشاء قدير وبالإجابة جدير والحمد لله أولا وآخرا والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
 وعلى آله وصحبه وسلم قال المؤلف رحمه الله تعالى وافق القراخ من تسويده  
 ضحوة يوم السبت لاربعة عشرة بقية من رجب المبارك سنة ثلاثة  
 وأربعين ومائتين بعد الألف من الهجرة النبوية  
 على صاحبها أفضل الصلاة والسلام  
 على يد مؤلفها غفر الله له  
 ولوالديه ومحبيه  
 آمين  
 م



بعد حمد الله الذي تم الصالحات بنعمته والصلاة والسلام على خير صقوته من خلقه بقوله يقول  
 المتوسل اليه بنبيه المختار ابراهيم الدسوقي الملقب بعبد الغفار شيخ التصحيح بدار الطباعة  
 جعل الله مسعاه وطباعه تم بحمد من اليه منتهى موردى وصدرى طبع حاشية العلامة  
 الشيخ محمد الخضرى على شرح ملوى السمرقندية فى البيان أسكن الله الجميع فراديس الجنان  
 على ذمة الساعى فى مرضاة مولاه الغنى الحاج أبى طالب بن عبد الله المبنى بدار الطباعة  
 الكبرى العاهرة ذات الادوات المحكمة الباهرة المتوفرة دواعى بحمد المشرقة  
 كواكب سعدا فى ظل من تعطرت بشذى ثنائى الادواء وبلغ من كل وصف جميل منتهى  
 صاحب الدولة البهية الميمونة والطلعة التى لم تزل بكواكب السعد مقرونة من تحت به مراتب  
 الخديوية وتجات به كواكب العزيزية وارث الولاية الاماجيد وسلالة السراة الصناديد  
 الجامع بين طارف المجد وتالده والسند أحاديث الكرم عن جده ووالده من ذلل الصعاب  
 بهمهم ووطئ هام الثرى باقدمه رب المآثر الشهيرة والمنح الغزيرة والعطاء الخضم الجزيل  
 جناب الخديو اسمعيل متع الله الوجود بدوام وجوده ولا زالت منهلة على رعاياه سبحانه كرمه  
 وجوده ولا برحت مصر مشيده الدعائم مؤيدة العزائم برعاية جنابه العظيم وحماية نجله العظيم  
 الوزير الجليل والنيل الاصيل رب المعارف المشهورة والعوارف المشكورة والدولة  
 النجاة والتدبير الاصابة من زادت به روح المعالى انتعاشا سعادة محمد توفيق باشا لارالت  
 الايام مضىة بشمس علاه والى ما الى متباهية بيد رحلاه وان طبع هذه الحاشية الجليلة



وتغنيها في هذه الصورة الجميلة مشهولا بإدارة من عليه اخلاقه ثقتي حضرة مدير المطبعة  
والكاغذ خانة حسين بك حسني وقطارة وكيله السالك جاذبة سيده من لم يزل لثمرة ذكائه  
يجني حضرة محمد أفندي حسني وقد وافق تمام طبعها وكال وضعها  
ونفعها أوائل شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن من سنة  
ألف ومائتين وسبع وثمانين من هجرة سيدنا محمد  
سيد المرسلين صلى الله وسلم عليه  
وكل منتم اليه ما طلعت  
ذكا ودرجت  
الطيباء



